جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

اثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي في الدول العربية
دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: **دراسات مغاربية**

إعداد الطالب:

فخر الدين ميهوبي

إشراف الأستاذ الدكتور:

صـــالح زيـــــاني

لجنـــة المنـاقشـــة			
د فوزي نور الديـــن	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيســـا
أ.د صالح زيـــــاني	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنـة	مشرفا ومقررا
أ.د عمـر فرحـــــاتي	استاذ التعليم العالي	جامعة الـوادي	عضوا ممتحنا
أ.د عـادل زقـــــاغ	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنـة	عضوا ممتحنا
د.نور الدين حتحوت	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د نور الصباح عكنوش	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

اثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي في الدول العربية
دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: **دراسات مغاربية**

إعداد الطالب:

فخر الدين ميهوبي

إشراف الأستاذ الدكتور:

صـــالح زيـــــاني

لجنـــة المنـاقشـــة			
د فوزي نور الديـــن	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيســـا
أ.د صالح زيـــــاني	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنـة	مشرفا ومقررا
أ.د عمـر فرحـــــاتي	استاذ التعليم العالي	جامعة الـوادي	عضوا ممتحنا
أ.د عـادل زقـــــاغ	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنـة	عضوا ممتحنا
د.نور الدين حتحوت	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د نور الصباح عكنوش	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكـــــر وعرفـــان

كل الشكر إلى الأستاذ الدكتور **صـــالح زيـــــاني** الذي اعتز بكونه الأستاذ المشرف على هذه الاطروحة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساندني على إتمام هذا العمل...

".. كلنا نعلم، في مجال العلم، أن عملنا سيصبح متجاوزا بعد عشر سنوات، أو عشرين أو خمسين سنة. وكل عمل علمي مكتمل لا يعني في الحقيقة سوى الشروع في طرح أسئلة جديدة، ويقتضي بالتالي تجاوزه. وعلى كل راغب في خدمة العلم أن يرضى بهذا المصير..."

مـاكس فـيبر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــــــداء

إلى أمي وأبي عرفـانا متجددا..

إلى الأخ عز الدين سندا متواصلا..

إلى العـائلة الكريمة عطاءا مستمرا..

إلى أصدقائي الأحباء وفاءا لا ينضب..

إلى كل الذين يمكن أن أحبهم لو عرفتهم..

إليهم جميعا اهدي هذا العمل ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر المعطى العربي **عموما في الفكر المعاصر مقترنا اساسا بالتراجع والتخلف، حتى وان كانت هناك عدة مطالب تدعوا للتخلص من هذه الأحكام إلا انها راسخة حتى في اذهان النخبة العربية المثقفة.**

ساهم في تكريس **هذا المعطى** النكسات **المتكررة التي عرفها العرب بمختلف تجلياتها ومجالاتها سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وخاصة على المستوى الثقافي في تشكل** واقع سلبي **مبني على** محددات تقليدية **مرتبطة بالذهنيات والمسالك** السلطوية **بعيدة على** التوجه نحو البناء الديمقراطي، **لذلك بدأ الحديث عن اشكاليات العقل العربي** واتساع الهوة **مع الفكر** الغربي **الذي انطلق في مسيرته الحضارية على انقاض ما حققه الازدهار العربي من تطور في جميع الأصعدة، أدى في فترة معينة من التاريخ الحضاري الى حدوث** اختلال في التوازن **وتبادل في الادوار والمكانة، تم ترسيخه عبر ما يسمى** بالتأخر التاريخي **الذي يعمل على ابقاء كل ما هو سلبي ومتخلف مرتبط بصفة العروبة.**

فعلى الرغم من التحولات العالمية، الاقليمية والداخلية في مجال الديمقراطية والبناء الديمقراطي والحداثة والمواطنة لم يقدم الوطن العربي اي خطوة تحمل في طياتها توجها نحو القيم الديمقراطية، بل حافظت الدولة التسلطية على بقاءها لتعمل وفق خاصية **الاذعان الاجتماعي** بتعبير الدكتور عبد النور بن عنتر **واستمرار مشهدية الطغيان وتأجيل الديمقراطية** التي تعمل على محاولة ايجاد صيغة لحل مشكلة الحكم وذلك بجعل الحاكمين خاضعين لارادة المحكومين، وهذا ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية، هذا التصور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للديمقراطية وفق المعطى العربي يمثل **انقلابا تاريخيا** على **بنية الحكم والسلطة العربية** التي لم تعرف ظاهرة الشريك السياسي للحاكم.

بذلك ساهمت هذه المعطيات في حضور كثيف لدلائل وقرائن **مرتبطة** بالاستبداد والتسلط والتقليدية والقبلية والمخزنية **وغيرها من الذهنيات البعيدة عن البناء الديمقراطي، وهذا محور دراستنا بحيث سنحاول** إبراز حدود الثقافة السياسية العربية ومحددات وأسباب ارتباطها بالتخلف وسبل التخلص منها.

أهمية الدراسة: هناك اعتبارات علمية واعتبارات عملية

أ/ الأهمية العلمية:

تأتي هذه الدراسة **بمبررات علمية** لرصد أهم **الجوانب الذهنية** في الفكر العربي من خلال:

- **الاحاطة التاريخية** بأهم مراحل تطوره ثم الانتقال الى التركيز على جزئية **الفكر السلطوي** في الذهنية العربية وأثرها على **اعاقة عملية البناء الديمقراطي** والمتعلقة أساسا **بالثقافة السياسية** في الفكر العربي المعاصر في سياق **تحليل العقل العربي وتصوراته ومعتقداته** في الجوانب **السلطوية** سواء بالنسبة **للنخب الحاكمة** التي تعمل دوما على تطبيق **نموذج الباتريمونيالية** الذي يعني ترسيخ دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم وسلالته وهو النموذج المنطلق من فكرة **البطركية** التي تعني الأبوية والوصاية على الجميع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على المستوى الاخر وهو المجتمع **الذي من المفترض ان يكون مكملا للدولة كان** طرفا مقابلا ومعارضا **لذلك**، خاضع للمتطلبات التقليد **مثل** الولاء للقبيلة وسيطرة ثقافتي الخضوع والعنف بدل ثقافة الحوار البناء والفعال.

- كما تسعى الدراسة إلى **محاولة تغطية الندرة** حول مواضيع حساسة في الدراسات العربية على غرار موضوعا **الدولة** و**الذهنية السلطوية** وتأثيرها على **البناء الحداثي والديمقراطي**، خاصة وأن علم السياسة قد **تخلى** في فترة معينة عن **اهتمامه** بالدولة، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ضمن ضغط **طغيان مفاهيم المدرسة السلوكية**، غير أن موضوع الدولة عاد ليشغل اهتمامات باحثي العلوم السياسية، مع تراجع مكانة التحليل السلوكي علم السياسة لتشهد مواضيع: **السلطة، المجتمع، السياسة، الشرعية** العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بغرض اعادة فحصها باعتبارها **قضايا أساسية** وجب دراستها.

- **محاولة تحليل أثر** هذه **الذهنيات** على عدم التوجه نحو البناء الحضاري العربي- في مقابل تخلص الغرب منها منذ مئات السنين وقيامه بمجموعة من الثورات العلمية والتكنولوجية وعلى جميع الأصعدة والمجالات- . عبر محاولة التعرف على الادبيات والمسالك السلطوية للذهنية العربية في سياق مقارن مع الغرب وذلك استنادا الى الوعي بالذات العربية من خلال تتبع مسار البناء التاريخي والحضاري، وبالتالي ادراك بنية العقل العربي وتجلياته واشكالياته، ومحاولة الاحاطة بمتطلبات وشروط الحداثة والديمقراطية في المجال السياسي العربي وتطبيقات الديمقراطية والتنمية على الواقع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ب/ الأهمية العملية:**

منطلق **الواقع** في هذه الدراسة هو الجوانب المتعلقة **بالذهنيات العربية ومنتوج الفكر والعقل العربي** الذي مازال يعاني من الترسبات المتخلفة من شأنها محاولة **تشخيص مواطن التراجع الحضاري العربي** ومحاولة إيجاد **نموذج يتوافق مع مبادئ وخصوصية العرب**، ذلك من خلال الاحاطة **بالأدبيات والمسالك السلطوية** للذهنية العربية في **سياق مقارن مع الغرب** وذلك استنادا الى **الوعي بالذات العربية** من خلال **تتبع مسار البناء التاريخي والحضاري**، وبالتالي **ادراك بنية العقل العربي وتجلياته واشكالياته**، ومحاولة الاحاطة **بمتطلبات وشروط الحداثة والديمقراطية** في المجال السياسي العربي **وتطبيقات الديمقراطية والتنمية على الواقع العربي**، وايجاد حلول من شانها التخلص من عبارة: "**العربي سلطوي عاجز عن احقاق ديمقراطية حقة**" أي التخلي عن مقولة **العربي مرادف للتخلف** .

كما أن هذه الدراسة من شأنها **إثراء المعرفة الواقعية** لإشكالية **التراجع** في البناء الديمقراطي في مقابل سيطرة التسلطية والاستبداد الشرقي والاستبداد الحداثي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبررات الدراسة:اسباب اختيار الموضوع

لكل باحث في موضوع ما أسباب معينة تدفعه لدراسته قد تكون هذه الأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

أ/ المبررات الموضوعية:

باعتبار الدراسة تدخل ضمن نطاق التخصص **في الدراسات المغاربية ومحاولة استكمال ما تم انجازه في مذكرة الماجستير التي تناولت اشكالية بناء الدولة المغربية في سياق استمرار البحث في الدراسات المتعلقة بالبناء الحضاري ومحاولة لتشخيص حالة الجمود أو التراجع العربي على المستوي الافكار والثقافات.**

فالدراسة تدخل ضمن نطاق التراث السياسي العربي- الاسلامي **وهو من المواضيع والقضايا التي** تحتاج وباستمرار الى البحث والدراسة **فهي تعاني من ندرة الانشغال بها وبالتالي وجب اعادة ترتيب معطياتها والبحث في الاشكاليات التي انتظمت في اطارها رغم كل ما تم التطرق اليه خاصة وأن الرصيد التاريخي والتراث السياسي العربي يحمل في طياته العديد من الاسئلة "غير المفكر فيها"، رغم الطفرة المعرفية النقدية على غرار مشروع " نقد العقل العربي والاسلامي" الهادف الى الاحاطة بحدود الظاهرة التراثية وهو المشروع الفكري الذي قدمه المفكر المغربي محمد عابد الجابري في رباعيته حول العقل العربي.**

لذلك كانت لنا رغبة في محاولة الاحاطة بموضوع **البناء الديمقراطي العربي** الذي يدخل في خانة **المواضيع المستعصية** من **زاوية التراث السياسي العربي** ومن **جزئية الذهنية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطوية سواء على مستوى **الانظمة السياسية** او على مستوى **ذهنية الفرد العربي** وما له من أهمية مركزية في تفسير الحالة التي آلت اليها بنية الدولة العربية الراهنة وما تعرفه من تحولات وأزمات، أو في علاقتها بالمجتمع العربي القائمة على التقابل والتناقض، ما افضى الى وجود أزمة حضارية شاملة ومركبة مست الكيان الاجتماعي؛ والسياسي والاقتصادي وخاصة الثقافي العلمي والأخلاقي، فكان ارتباط هذه الازمة المجتمعية **بطغيان الواقع السلطوي** في المجال السياسي العربي القائم على أنظمة، في **معظمها، تعسفية، تعيش حالة انفصال واستقواء خارجي شبه تام ضد شعوبها** بتعبير الدكتور عبد السلام طويل.

أ/ المبررات الذاتية:

كما كان **للمبرر الذاتي** حضور في **تشكيل رغبة و إرادة شخصية لان الباحث له ميولات بحثية في ما يخص مواضيع** "استحضار الذاكرة التراثية" **على حد تعبير المفكر كمال عبد اللطيف اي العودة الى دراسة التراث واستخدامه لتجاوز الاشكاليات الداخلية والخارجية المحيطة بالعالم العربي الإسلامي اي محاولة معرفة حدود تراثنا السياسي ووظائفه التاريخية حتى نجد ردود عن تساؤل يطرح بإلحاح بخصوص الوضعية التي آلت اليها صفة العروبة من تخلف وتراجع في مقابل التطور الهائل الذي عرفه الغرب وعلى جميع المستويات.**

والرغبة في الوصول الى دراسة أكاديمية حول هذا الموضوع يمثل إضافة جديدة ومفيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدبيات الدراسات:

ضرورة الاطلاع على الدراسات والأدبيات السابقة تكمن اساسا في ادراك الزوايا التي تم من خلالها معالجة الموضوع وبالتالي تكون نقطة الانطلاق لرؤية جديدة ومختلفة مع الاستفادة من هذه المراجع والنتائج المتوصل اليها.

وبما ان الموضوع محل الدراسة يتحدث في اطاره العام حول الفكر العربي وما يقترن به من تسلطية واستبداد وربطها بالواقع العربي انطلاقا من مرتكزات الانساق الثقافية، فكانت اعمال المفكر **محمد عابد الجابري** الذي اختص بدراسة وتحليل بنية وتكوين العقل السياسي العربي، وهو الذي استند بدوره الى اعمال كل من **ابن الحزم وابن رشد والشاطبي وابن خلدون** وتوصل الى ان واقع الفكر العربي قد فشل في تحقيق مدينته الفاضلة.

ونجد ان **الجابري** كتب تكوين العقل العربي ثم بنية العقل العربي والعقل السياسي العربي واخير كتاب العقل الاخلاقي العربي وهي كتب كلها صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية.

ساهمات ايضا جل كتابات المفكر المغربي **عبد الله العروي** في محاولة تفسير ما يسمى بجدلية " **القطيعة والاستمرارية**" في جانب **الدولة السلطانية** التي بقيت **روحها ممتدة ومستمرة في مفاصل الدولة الوطنية الحديثة** رغم وجود تغيرات طارئة على الدولة السلطانية.

المفكر المغربي **كمال عبد اللطيف** جاء بمؤلف بالغ الثراء يحمل قيمة علمية كبيرة في كتابه "**في تشريح أصول الاستبداد، قراءة في نظام الآداب السلطانية**" اتخذ في محتوى هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكتاب **منهج المسح الشامل للمتون السلطانية**، مثلت مساهمة نوعية في ادراك الآداب السلطانية والبحث في **مرتكزات حضورها واستمرار خطابها** من خلال **ملامح دولة الاستبداد السلطاني في الزمن الراهن**.

كما أنجز الباحث **عز الدين العلام** دراسة في شكل كتاب عنوانه " **السلطة والسياسة في الأدب السلطاني**"، حاول فيه التعريف **بالأدب السلطاني** ومناقشة المفاهيم المحورية التي يستعملها "السلطان" و"الحاشية السلطانية" و"مقومات الملك" من جند ومال وعدل غير انه **اهمل مناقشة مفهوم الرعية**. ثم اتبع دراسته بكتاب ثان عنوانه " **الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السلطاني**"، والذي عالج فيه مفهوم **الرعية** بالإضافة لمفاهيم محورية سبق أن عالجها في كتابه الأول على غرار تنوله الحديث عن ثوابت الكتابة السياسية السلطانية .

وقبلهم ساهم **عبد الرحمن الكواكبي** من خلال كتابه **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** الذي قدم **صورة نمطية** عن الجوانب المفهومية للاستبداد واثاره وسبل التخلص منه، ويذهب الى طرح فكرة محورية مفادها ان اقصى درجات الاستبداد حكم الفرد المطلق وصاحب العرش والسلطة الدينية.

ومن جهة اخرى قدم الكاتب **امام عبد الفتاح** في مؤلفه **الطاغية** تصورا غربيا للخروج من **ازمة التسلطية** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعديد من الادبيات التي تناولت احدى جوانب الموضوع نذكر منها كتاب **عبد الله حمودي**، الذي طرح نموذج يحاكي فيه السياسة في المغرب العربي عموما والمملكة المغربية خصوصا يوضح كيف يمكن للدين ان يكون حاسما في التسلط او ما يسمى العنف الرمزي فكان كتابه **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل.**

ومن زاوية تقارب **مصطلح التسلطية** ظهر مصطلح الزبونية مع الكاتب التونسي **حافظ عبد الرحيم** يشرح فيه **فكرة الباتريومونالية** التي جاء بها **ماكس فيبر** التي سادت في المجتمع العربي من خلال **تشخيص السلطة والزعامة** يعتمد على نخب وجيش للسيطرة فصّل ذلك في كتابه **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس.**

أما المتغير الثاني للدراسة المتعلق **بالبناء الديمقراطي العربي** يمكن الحديث عموما عن وجود نمطين من الكتابة التي أسست **للمشروع الديمقراطي** العربي يعود النوع الاول من الكتابات الى **العهد الاستعماري** بمساهمة علماء **السوسيولوجا والسياسة** مثلت كتباتهم مرجعية لتناول الحقبة الاستعمارية وما قبلها ثم جاءت **كتابات النخبة الوطنية** التي مثلت ردة فعل على ما جاء به " الاخر" والتي تؤسس للدفاع عن الشخصية التاريخية للدولة العربية.

قدم مجموعة من الكتاب مؤلف "**الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في شباط عام 2004م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم خلاله تقديم العديد من الدراسات المختلفة عبر محتويات الكتاب منها من ناقش **مفهوم الديمقراطية في التراث العربي، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، ومفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، ومنهم من قدَّم تجارب عريقة في التنمية الديمقراطية في كل من المشرق العربي والمغرب العربي.

كل ما تم التطرق اليه من ادبيات يعتبر عينة من مجموعة من الدراسات التي تتوافق وتتماشى مع الدراسة، في اطارها النظري مع **انفراد الدراسة بزاوية** ابراز **مظاهر وتجليات أوجه التسلطية** على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية العربية وخاصة في المغرب والاردن مع محاولة البحث في **ممكنات الخلاص** من استمرار **البنى السلطوية واعادة انتاجها.**

الصعوبات:

يمكن الاشارة الى بعض الصعوبات التي يستوجب على الباحث ايجاد مخارج لها، والصعوبات هي معطى اصيل لا يخلو أي عمل بحثي او دراسة علمية من وجودها فهي من الضرورة بمكان توفرها، والاهم هو طريقة تجاوزها.

ان طبيعة الموضوع التي تتداخل بصفة عامة حول الفكر العربي واشكالياته العميقة التي حالته دائما ما توصف بالتخلف والتأخر فالحديث عن البناء الديمقراطي في الدول العربية من متغير التخلص من الفكر السلطوي يحيلنا الغور في اسبار التاريخ العربي بجميع معطياته وهنا تتدخل بقوة المنهج والمادة العلمية مجموعة من التخصصات مثل التاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي وعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا السياسية والاجتماعية ما يعني ضرورة التحكم في العديد من المصطلحات المتعلقة بتلك التخصصات.

يمكن اضافة مشكلة الحصول على مراجع ومعلومات تبين تأصل الذهنية السلطوية في الفكر العربي لأنه من المواضيع الحساسة والمحرمة في فكر "الزعيم " العربي وبالتالي ينعكس على ندرة المراجع والمصادر الا في جانبها الموضوعي العام ونكون مضطرين ان نراجع ادبيات خارج نطاق المناطق المراد دراستها.

الإشكالية:

يحمل **الفكر السياسي العربي** العديد من المعضلات **المحلية** القائمة أساسا على ثنائية **التخلف الاستبداد** وساهم **العامل الخارجي** في ترسيخها وتعزيزها من خلال **الاحتلال الاستعماري والغزو الثقافي**، ادى ذلك الى تعطيل **المشروع النهضوي** الهادف الى محاولة التخلص من **السلطوية** عبر التوجه نحو **التجدد الحضاري والبناء الديمقراطي** الذي لا يمكن احقاقه دون توفر شروط تطبيقه خاصة وأنه **بيئة غير ملائمة** قائمة على **اقتصاد ريعي** في قبضة النخب الحاكمة **لا تخضع للمساءلة ولا للنقد**، اضافة الى خصوصية مفهوم الدولة الذي يدل في الفكر على معطى متحرك غير ثابت، اضافة الى **غياب نظريات في التراث السياسي العربي حول السلطة** سوى انها تحتكم الى **الآداب السلطانية** في تواصل الإشكال التاريخي وما لها من دور في **ترسيخ ذهنية تقديس الحاكم** .

من هنا وجب العمل على تحديث **وإعادة صياغة** المفاهيم المتعلقة بالديموقراطية والدولة والنظام الاقتصادي وبلورة **منظومة معرفية عربية** على انقاض المنظومة **التاريخية** من خلال نظرة نقدية تخضع لمعايير متسقة مع منظومة القيم المنبعثة من **التواءم** بين **الواقع الراهن**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتراث. بذلك كان محور الدراسة محاولة **إبراز حدود الثقافة السياسية العربية** ومحددات وأسباب ارتباطها بالتخلف وسبل التخلص منها بغرض التوجه نحو البناء الديمقراطي.

وبناء عليه، فإن **الإشكالية** التي سنسعى لمعالجتها هي:

كيف اثرت البنى السلطوية في عرقلة البناء الديمقراطي العربي ؟

وما هي اسقاطات ذلك على حالتي الاردن والمغرب ؟

الاسئلة الفرعية

- هل **سبل التخلص** من **السلطوية والانتقال نحو البناء الديمقراطي** في المعطى العربي تستند **حقا** الى **التركة البنائية للتراث التاريخي** العربي ام الى **ارادة النخب الحاكمة** في مقابل **حركية ووعي المجتمع** لتحقيق هذا الانتقال ؟

بالتالي كيف يمكن ان **نبرر استمرارية الخطاب السلطاني** في **الزمن الراهن؟** هل يمكن القول ان الانظمة السياسية العربية تعمل على **احداث مسوغات المشروع اللاحضاري** العربي من اجل **تأجيل البناء الديمقراطي؟**

- الى اي مدى يمكن للنظريات المتداولة للتحول الديمقراطي القائمة اساسا على التجربة **التاريخية الغربية** ان تحدد مسار التحول من **الحكم السلطوي** الى الحكم **الديمقراطي** في الوطن العربي ؟.

اما وجب الاحتكام الى **نظريات المواءمة** ومراعاة **الخصوصية العربية؟** أي هل فعلا تملك **الدولة الوطنية اطارا صالحا** يمكنها من **احداث ثورة ديمقراطية** بمقتضيات **محلية وطنية** على غرار المشهد السياسي الذي قدمه **الحراك العربي** سنة 2011 ؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هل **الثقافة السياسية** السائدة تعمل على تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي وفعال ؟

- استنادا الى مصطلح **مجتمع المواطنة** الذي يفضى الى **مراقبة** ومشاركة المواطنين لفعل الحكام فإلى اي مدى يتطابق **محتوى المواطنة** مع الواقع المغربي والأردني ام واقعهما يتطابق مع محتوى **مجتمع الرعية** ؟

اذن كيف يمكن التخلص من بنى ثقافة **الرعية المترسخة** في المجتمعان المغربي والاردني ؟ وكيف حافظ النظامان على اسمرارية منطق السلطوية وضعية " الرعية" ؟

هل يمكن للفرد " الرعية" ان يتخلص من ذهنية الرعية وبالتالي في ان يصبح مصدرا للشرعية؟

الفرضيات من خلال الإشكالية والأسئلة المطروحة تم صياغة مجموعة من الفرضيات يموضعها البحث بغرض التفسير وتحريك الاشكالية:

- غياب **الديمقراطية وقيم** الحداثة في الدولة العربية يرجع إلى **الخصوصية الثقافية** للمجتمع العربي التي لا تتوافق ولا تتقاطع مع منجزات النظر الغربي.

- استمرار الدولة **السلطوية** العربية راجع اساسا إلى **قدرتها على ممارسة القهر** والعمل على الحد من حركية ودور المجتمع المدني.

- **البنى السلطوية** للدولة العربية لها **دور** في **تعقيد مسار الديمقراطية وبناء المواطنة** وخلق **مجتمع الرعية** القائم على **الخضوع الاذعان.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مجتمع الرعية** ساهم في تعزيز الوضع القائم من خلال **القابلية للاستبداد** رغم مظاهر التخلف.

- يمكن اعتبار **الثقافة السياسية** كمتغير او كمحدد تفسيري **للتغير الاجتماعي والسياسي.**

- تزداد مظاهر التحول الديمقراطي اذا كانت البيئة الدولية والإقليمية مشجعة على عملية التحول وتتعزز فرص نجاحه.

المقاربة المنهجية:

تقتضي الاجابة على الإشكالية الرئيسية وتفرعاتها، **انتهاج عدة طرق** مساعدة على **الاقتراب** من **الحقيقة المعرفية والتاريخية** والوصول الى نتائج **موضوعية**، هذا التعدد اقتضته **الضرورة المنهجية**، اضافة الى **طبيعة** موضوع **الفكر السلطوي** في حد ذاته، انعكس التعدد في المنهج على تعدد في الجوانب والزوايا والملامح المراد دراستها فكان من الواجب تقديم منهجية عامة يتم فيها شرح "التوليفة" المنهجية التي تحتكم الى الادوات اللازمة في عملية المعالجة والتحليل.

- موضوع **الفكر السلطوي** وعلاقته **بالبناء الديمقراطي** وبناء **مجتمع المواطنة** الذي يتقاطع مع **حقول معرفية عديدة** على غرار علم **الاجتماع السياسي والسوسيولوجية التاريخية والانثروبولوجيا** وقطعا **علم السياسة** هذا التقاطع من شأنه ان يؤثر على **تعدد المقاربات والمناهج** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طبيعة الموضوع يضعنا امام مسألة **التحقيب التاريخي** من خلال حقب معينة في التاريخ السياسي العربي وصولا الى مرحلة الزمن الانتقالي او زمن ما بعد الثورات فكان الاستعانة ب**مقاربة المدارس التاريخية** المساعدة على فهم **تحولات الراهن العربي** من خلال **الحراك العربي** الذي عمل على **انتاج حقبة** فيها تحولات ترتب عليها مسارات جديدة في نمط الشرعية السياسية وما يتصل بها من قيم وثقافات.

- يمكن استهلال الحديث عن الاقتراب المنتهج باستحضار المقاربة **السوسيولوجيا التاريخية** بما انها تتناول **البعد التاريخي** من منطلق انه **صيرورة** وليست **مجموعة من الوقائع.**

- تعمل المقاربة **السوسيولوجيا التاريخية** على فهم مدى **التواصل** مع **ارث الدولة السلطانية المخزنية** ومدى **استمرار حضوره في الدولة العربية الحديثة** من مدخل **الثقافة السياسية والمنظومة المعرفية** باعتبارها **مجموعة القيم والعادات** وكذلك هي مجموع الاستراتيجيات المرتبطة سواء **بممارسة السلطة** أو **بمعارضتها**، أي محاولة ادراك **آلية عمل الدولة العربية وكيفية اعادة انتاج شرعيتها.**

- وقد استعمل **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك لدوره في دعم الدراسة استنادا الى **وظيفته العقلية** على **عدة مستويات** اولها محاولة **ادراك منجزات النظر الغربي** في بناء **نموذج حداثي ديمقراطي** مقارنة **بخصوصية الظاهرة السياسية العربية** اما المستوى الثاني بين **نموذجان** من **نفس طبيعة النظم السياسية** ونفس **الذهنيات تختلفان**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المدى التاريخي من حيث **النشأة** بين الممكلة المغربية الدولة الموغلة في القدم **الدولة الالفية** و**الكيان المصطنع** الممثل في المملكة الاردنية واستنادا الى مجموعة من المتغيرات والمؤشرات في شكل مراحل وفترات محددة في **سياق مقارن**.

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة :

بما ان الاطار العام للدراسة هو البحث في اثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي فالاطار الزمني ممتدة عبر التطور التاريخي لهذا الفكر حتى وقتنا الحالي لرصد اهم تأثيرات الذهنية السلطوية على الديمقراطية العربية وبالتالي فان موضوع الاطروحة يتعلق بدراسة وتحليل اثر هذا الفكر على مجمل الدول العربية بصفة عامة ويختص بذلك في سياق مقارن بين المملكتين الاردنية الهاشمية والمغربية .

التقسيم الهيكلي للدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم اتباع **خارطة طريق** باعتماد اربعة فصول حيث نتناول – كما هو متبع منهجيا – الاطر المفهومية والنظرية للموضوع محل الدراسة، ذلك انطلاقاً من متغيرات **الفكر والسلطوية والديمقراطية**، ثم التطرق الى الجوانب التطبيقية للدراسة من خلال **اسقاط** ما تم تناوله في الباب الاول على **مجمل البلدان العربية** ثم تناول لحالتي المملكة المغربية والمملكة الاردنية الهاشمية في شكل **مقارنة ضمنية**.

وبذلك بعد العمل على جمع المراجع والأدبيات اللازمة للموضوع محل الدراسة، والاطلاع على جزء منها وتحديد الجوانب الرئيسية التي يستوجب التطرق اليها في موضوع الاطروحة بما تقتضيه **الضرورة المنهجية** عبر تناول المتغيرات المحددة للموضوع، حيث كان الاطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام الذي دار حوله التركيز هو العمل على احاطة الفصل الاول الذي يعنى بدراسة الجوانب النظرية والمفهومية وحمل عنوان **الأطر الانطولوجية والانثروبولوجية لإشكاليات الفكر العربي والأنساق الثقافية للسلطوية والديمقراطية**، فجاء **المبحث الاول** بعنوان **التاريخ والتراث في المنظومة المعرفية السياسية العربية: مسألة التحقيب التاريخي**، من خلاله عملنا على التطرق الى الجوانب التاريخية للبناء الحضاري والنهضوي في الفكر السياسي العربي وإبراز اهمية حضور التاريخ في المعطى العربي مع محاولة **ادراك الانا والاخر** وضرورة **الوعي بالذات** او البحث عن الذات والوعي بالغرب في "**سياق مقارن**".

ام المبحث الثاني فتمحور حول الاحاطة **بالحفريات المعرفية في اصول السلطوية العربية:** سؤالا القطيعة والاستمرارية، تم تناول البعد المفهومي في محاولة **ضبط** المصطلحات من خلال اقرار مقاربة مفهومية لضبط المفهوم بين **السلطة السلطوية** والمصطلحات المرتبطة بهما، ثم تم تناول **الاداب والمسالك السلطوية** في الفكر السياسي العربي المعاصر من خلال ضبط محدداتها وتجلياتها، وفي اخر المبحث الثاني تناولنا **استمرارية اللغة السلطوية التقليدية** في الخطاب السياسي المعاصر مع البحث في **المآل وممكنات التجاوز**.

المبحث الثالث والأخير من الفصل الاول تم الحديث عن **العجز الديمقراطي العربي وإشكالية الحداثة**، انطلاقا من الثقافة السياسية باعتبارها **مدخل لتفسير سؤال القطيعة**، يمكن اجماله من خلال التطرق الى اشكالية الحداثة في المعطى العربي، **وطرديا** تناول **الاستعصاء الديمقراطي العربي** واخير البحث في **ممكنات الخروج من العجز الديمقراطي العربي**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم كان التوجه نحو الفصل الثاني الذي جاء ليعبر عن مدى تأثير **الحضور الطاغي** للجوانب **السلطوية** وأثر ذلك على البناء الديمقراطي في الدولة العربية بشكل عام فمحاولة التطرق الى **بنية المنظومة السلطوية** في الدول والنظم السياسية العربية من خلال الاحاطة **اولا** بمحدداتها وهي **محددات داخلية** تعنى ببنية وتركيبة الدولة العربية **وتركيبة السلطة** العربية ومحددات الحكم السلطوي فيها كما تناولنا **محدد خارجي** هام له دوره في **تعزيز القيم السلطوية**.

وثانيا تجلياتها المحددة بتجليات سياسية متعلقة **بالدساتير وأزمة الشرعية** ومعضلة **الفعل الحزبي ومكانة المؤسسة التشريعية**، وتجليات **اقتصادية واجتماعية** من خلال **الاقتصاد الريعي وتحجيم دور المجتمع المدني**.

واخيرا وجب التطرق الى **الحراك العربي** ضد استبداد النظم العربية وسميت بمرحلة **زمن التحولات** عبر توصيف هذا الحراك الذي سرعان ما تم احتواءه وبداية العمل على **اعادة انتاج البنى السلطوية** مع تقديم بعض **المداخل والمراجعات للخروج من المعضلة الديمقراطية**.

في الفصلين الثالث والرابع تم تخصيصهما لدارسة مقارنة بين المملكة المغربية والمملكة الاردنية لذلك وجب العمل على ربط ما تم تناوله نظريا على الجوانب التطبيقية للدراسة من خلال اسقاط ما تم تناوله في الفصل الاول على نموذجين يشتركان في النظام الملكي المطلق القائم على **الحضور الطاغي للمسببات التي تساعد في اطلاق صفة السلطوي** – حالتي المملكة المغربية والمملكة الاردنية الهاشمية– في شكل **مقارنة ضمنية** فكان عنوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث **محددات البنية السلطوية في المغرب والأردن** تناول اثر **آلية التشكيل التاريخي** للدولة والسلطة على الفكر السلطوي في المغرب والأردن، ارث الدولة وموروث الكيان مع تناول دور العامل الخارجي وخاصة الاستعماري على تشكل الدولة والسلطة في المغرب والأردن، ومن المحددات المهمة التي تم تناولها في الفصل الثالث هي مسألة الشرعية، حيث عرفت المملكتين المغربية الاردنية شرعيات تقليدية قائمة على الشرعية التاريخية وشرعية الاسر الشريفة المكونة للدولة وشرعية دينية قائمة على **قدسية العائلة الشريفة** من آل البيت، وشرعيات دستورية قائمة على عقلانية الباتريمونيالية الجديدة المتمثل في شرعية الإنجاز للأسرة البانية للدولة والشرعية الديمقراطية في بعدها التعددي الشكلي.

اما الفصل الرابع فاختص في مجمله على النظر في **تجليات البنية السلطوية** للأنظمة السياسية في المغرب والأردن اضافة الى تناول الحراك السياسيي في المغرب والأردن مع وضع **تصور لمستقبل البناء الديمقراطي** في المغرب والأردن بعد زمن التحولات المداخل والمراجعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة العمل

مقدمة

الفصل الأول: الأطر المفهومية لإشكاليات الفكر العربي والأنساق الثقافية للسلطوية والديمقراطية.

المبحث الاول: التاريخ والتراث في المنظومة المعرفية السياسية العربية: مسألة التحقيب التاريخي.

المطلب الأول: أهمية حضور التاريخ في الفكر السياسي العربي.
المطلب الثاني : مظاهر وتجليات حضور التاريخ في المنظومة المعرفية السياسية
المطلب الثالث: مكونات المنظومة المعرفية في التراث السياسي العربي.

المبحث الثاني : حفريات معرفية في اصول السلطوية العربية:

المطلب الأول: السلطة السلطوية: مقاربة مفهومية لضبط المفهوم.
المطلب الثاني: الاداب والمسالك السلطوية في الفكر السياسي العربي المعاصر المحددات والتجليات.
المطلب الثالث: استمرارية اللغة السلطوية التقليدية في الخطاب السياسي المعاصر: المآل وممكنات التجاوز.

المبحث الثالث : العجز الديمقراطي العربي وإشكالية الحداثة

المطلب الأول: منجزات النظر السياسي الليبرالي المؤسس للحداثة السياسية وإشكالية الحداثة في الفكر العربي.
المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي العربي. الديمقراطية العربية: ازمة المفهوم.
المطلب الثالث: ممكنات الخروج من العجز الديمقراطي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: بنية المنظومة السلطوية في الدول والنظم السياسية العربية المحددات والتجليات.

المبحث الأول: محددات البنية السلطوية في المجال السياسي العربي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية وأثرها على تشكل السلطوية العربية.
المطلب الثاني: اثر العامل الخارجي في تعزيز القيم السلطوية.

المبحث الثاني: تجليات هندسة التسلط في المجال السياسي العربي.

المطلب الاول: التجليات السياسية والدستورية لهندسة التسلط العربي.
المطلب الثاني: التجليات الاقتصادية والاجتماعية لهندسة التسلط العربي.

المبحث الثالث: البناء الديمقراطي العربي في زمن التحولات.

المطلب الاول: توصيف زمن التحولات.
المطلب الثاني: اعادة انتاج البنى السلطوية.
المطلب الثالث: المداخل والمراجعات.

الفصل الثالث: محددات البنية السلطوية في المغرب والأردن.

المبحث الأول اثر آلية التشكيل التاريخي للدولة والسلطة على الفكر السلطوي في المغرب والأردن: ارث الدولة وموروث الكيان.

المطلب الأول: بنية تشكل الدولة والسلطة وضغط الارث التاريخي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اثر الوجود الاستعماري على تشكل الدولة والسلطة في المغرب. والأردن.
المطلب الثالث: شرعيات تؤسس لشرعنة السلطوية في المغرب والأردن.

المبحث الثاني: المرتكزات **الرمزية والدستورية** في البنية النسقية للنظام السياسي وأثرها على **انتاج وإعادة انتاج** القيم السلطوية في المغرب والأردن.

المطلب الاول : مكونات المنظومة الرمزية في النظام السياسي المغربي والأردني.
المطلب الثاني: الركيزة الدستورية: محورية الملك والمؤسسة الملكية في المغرب والأردن.
المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات البقاء والاستمرار.

المبحث الثالث: اثر "**مجتمع الرعية**" في تعزيز القيم السلطوية مدى احتمالية معطى قابلية المجتمع للاستبداد.

المطلب الاول : واقع المواطنة في بلاد الرعية.
المطلب الثاني: دور الرعية في ديمومة حكم الراعي.

الفصل الرابع: تجليات البنية السلطوية في المغرب والاردن وإعادة انتاجها بعد زمن التحولات.

المبحث الاول: مظاهر المضامين السلطوية للانظمة السياسية في المغرب والاردن

المطلب الاول:المحتوى السلطوي للدساتير في المغرب والاردن.
المطلب الثاني: اثر البنية السلطوية على الاحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية.
المطلب الثالث : تجليات البنى السلطوية على ريعية الاقتصاد ورعوية المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : اعادة انتاج البنى السلطوية بعد زمن التحولات 2011.

المطلب الاول:توصيف زمن التحولات في المغرب والاردن.
المطلب الثاني: اعادة تغيير لقواعد السلطوية: دساتير بلا دستورانية.

المبحث الثالث : المبحث الثالث : مستقبل البناء الديمقراطي في المغرب والاردن بعد زمن التحولات: سياق الازمة، المداخل والمراجعات.

المطلب الاول: سياق ازمة البناء الديمقراطي في المغرب والاردن : تشخيص العجز.
المطلب الثاني :المداخل والمراجعات لزمن ما بعد التحولات: في محاولة حصر التحديات.

الاستنتاجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:

الأطر المفهومية لإشكاليات الفكر العربي والأنساق الثقافية للسلطوية والديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: التاريخ والتراث في المنظومة المعرفية السياسية العربية: مسألة التحقيب التاريخي.

المطلب الأول: أهمية حضور التاريخ في الفكر السياسي العربي.

1- أهمية حضور التاريخ والتراث في الفكر السياسي.

2- اسهامات التراث في الفكر السياسي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد هذا المبحث بمثابة مدخلاً **تحقيبياً** للتاريخ[1] وإطارا اولياً يتم خلاله محاولة توضيح وتعيين المجال العام **للتراث الثقافي**[2] للفكر السياسي العربي الاسلامي وهو جزء أساسي من العملية البحثية وموضوع الأطروحة من خلال الاحاطة المفهومية والتاريخية لبنية الفضاء السياسي بمختلف انماطه في التراث السياسي العربي الاسلامي.

فعملية تشريح علاقة **الفكر السياسي السلطوي** القهري والمستبد **بمجاله التاريخي** تُمكننا من التفكير في الواقع السياسي الراهن على ضوء منجزات ومكاسب التاريخ الانساني في مجال **النظر** السياسي، من خلال التجاوز والحياد عن ادبيات التراث السياسي، اي القدرة على بناء تصورات سياسية من شأنها التخلص من قهر السلطة السائدة والتخلص من قهر اللغة التقليدية التي لا تزال حاضرة في الخطاب السياسي المعاصر القائمة على التشكيك في قدرة الفرد ان يرتب مصيره وفق ارادته المستقلة.[3]

---

[1] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص. 13.

[2] أهمية العامل الثقافي تكمن في كونه زاوية مغايرة تتجاوز هيمنة البعد السياسي على الكثير من المقاربات المواكبة للحدث وتداعياته المتواصلة التي لا تساعد على الاحاطة الشاملة بما وقع.

[3] كمال عبد اللطيف، ***المرجع نفسه*** ، ص. 274.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالعديد من الكتاب العرب يرون بأن المشكلات التي تقف امام بناء مجتمعات حرة يمكن معرفتها من خلال العودة الى **الجذور العميقة المترسبة في الموروث المشترك والمنقول** عبر الاجيال من خلال نصوص التلقين الشفهي المباشر[1].

من جهة اخرى تحوز مقاربة **المدارس التاريخية**[2] على أهمية كبرى في **تفسير التحولات الراهنة** ومحددات مستقبلها لكن في ظل وجود صعوبة يقرها المفكر كمال عبد اللطيف[3] بقوله: " ***حاول بعض المؤرخين، الذين اهتموا بمسألة التحقيب التاريخي، توطين الزمن الراهن بين الماضي والمستقبل***[4]***، الا ان التوطين في واقع الامر ليس امراً سهلاً اذ يظل من الصعب تعيين أين***

---

[1] حسن حنفي، الجذور التاريخية لازمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر" في: علي الدين هلال واخرون ***الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي*** سلسلة كتب المستقبل.ط4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1998)ص 175-189.

[2] تدخل في اطار المدارس التاريخية **التطورية الوضعية** حيث تمثلت التاريخ كخط مستقيم لذلك تصورت الماضي – الحاضر – المستقبل، كتقطيع عمودي صارم في خط أفقي، و بذلك لم تثر لديها مسألة الحدود أية إشكالية. أما بالنسبة لمدرسة **الحوليات** الفرنسية فقد اهتمت بالزمن الراهن في بداياتها، حيث إن أهم تجديد أدخله مؤرخو الحوليات في ميدان الدراسات التاريخية هو الربط بين الماضي، و الحاضر. للمزيد انظر: محمد العيادي : المدارس التاريخية الحديثة و مسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية، **مجلة أمل** : بعض القضايا المنهجية لعلوم التاريخ، العدد 15، السنة 5، 1998، ص 40.

[3] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 33.

[4] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***مرجع سابق***، ص. 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتنهي الماضي، واين يبدأ المستقبل." [1]

سنحاول تناول او تغطية أهم الاطر الذهنية في **المنظومة المعرفية** السياسية العربية انطلاقا من: **أهمية التاريخ** ومساهمة حضوره **والعصبية والقبلية والشرف والمقدس والدين صورة الحاكم والسلطة واليات اختيار الحاكم الامامة والخلافة البنية البطركية والعنف سيد الاحكام.**

يقول محمد سليم العوا في كتابه "في النظام السياسي للدولة الاسلامية " ***ترك الأمر لشورى المسلمين كان مقصودا لما يترتب عليه من عدم الزام المسلمين إلا بما يلائم مصالحهم في العصور المختلفة*** [2] في نفس السياق يذهب القرضاوي الى القول " **ان الاسلام قد وضع القواعد التي يقوم عليها جوهر الديمقراطية، ولكنه ترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين، وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان، وتجدد احوال الانسان**"[3]

---

[1] لقد حاول بعض المؤرخين الذين اهتموا بـ **الزمن التاريخي** توطين الزمن الراهن ما بين الماضي، و المستقبل إلا أن التوطين في واقع الأمر صعب للغاية فأين ينتهي الماضي، و أين يبدأ المستقبل؟. هذا السؤال الجديد يدفع الباحث في التاريخ إلى العودة إلى تنظيرات المدارس التاريخية الأوربية حول الزمن الراهن. فقد اعتمدت **المدرسة الوضعية** في التاريخ كمسافة نقدية البعد الزمني فأوقفت مجال الماضي على بعد خمسين أو ثلاثين سنة من تاريخ كتابة المؤرخ للتاريخ، و بررت ذلك مرة بوضوح الرؤية نظرا للبعد الضروري، و مرة بتوفر المادة المصدرية الرسمية، و العمومية، أي فترات وضع الدول لأرشيفاتها رهن إشارة الباحثين، فالأمر معقد في العمق إذ يتعلق ببنية الزمن، وهي اسئلة اطلقها محمد عابد الجابري حول اشكالية الانتقال الى الديمقراطية هي : من أين؟ والى أين؟ وكيف؟. للمزيد انظر محمد عابد الجابري، ***في نقد الحاجة الى الاصلاح*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2005)، ص 202.

[2] محمد سليم العوا، ***في النظام السياسي للدولة الاسلامية***، (القاهرة: دار الشروق،2012) ص68.

[3] يوسف القرضاوي، ***من فقه الدولة في الإسلام***، ط4، (القاهرة: دار الشروق،2005) ص 137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أهمية حضور التاريخ في الفكر السياسي العربي.

اولا: أهمية حضور التاريخ والتراث في الفكر السياسي:

تتجلى أهمية **المعطى التاريخي** في ان إعادة كتابته تعتبر انعكاس في الواقع على **اعادة تشكيل الوعي**[1]، وأهمية البعد التاريخي حسب المفكر **محمد عابد الجابري**[2] تنطلق من مقاربة تقر **بصعوبة** فهم خطابات السياسة من دون الاستناد الى **مقتضيات التاريخ**[3]، فقد شكل **المخزون التراثي** في ظل الاوضاع التاريخية الراهنة، عنصرا قابلا للاستخدام في "***معارك الحاضر السياسية، الثقافية والحضارية***"، بالصور والأشكال التي نراها اليوم.[4]

فالخطاب السياسي – ربما أكثر من غيره – **لا يمكن النظر** اليه بصورة واضحة وكافية من دون العودة الى **خلفياته التاريخية** المؤطرة لتشكله والمحددة لمجال **صيرورته** وتطوره[5] ويعمل أيضا على **تفسير وتحليل الظاهرة السياسية** التي هي جزء من **البعد الزمني** المتمثل في:

---

[1] محمد عابد الجابري، ***في نقد الحاجة الى الاصلاح*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2005)، ص 101.

[2] محمد عابد الجابري(1936–2010) مفكر مغربي دكتوراه دولة في الفلسفة استطاع من خلال سلسلة نقد العقل العربي القيام بتحليل العقل العربي عبر دراسة المكونات والبنى الثقافية واللغوية ودراسة العقل السياسي ثم الأخلاقي وهو مبتكر مصطلح "***العقل المستقيل***" وهو ذلك العقل الذي يبتعد عن النقاش في القضايا الحضارية الكبرى. وتوصل إلى نتيجة مفادها" ***أن العقل العربي بحاجة اليوم إلى إعادة الابتكار***". حمل الجابري عددا من المشاريع الفكرية، صاحب صدورَها جدل ونقاش لم يتوقف حولها، فكانت "***رباعية نقد العقل العربي***" والتي تكونت من أربعة إصدارات رئيسية كانت باكورة أعمال الجابري، أعطى فيها للعقل دورا محوريا في إعادة قراءة العقل العربي.

[3] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الاصلاح، ***المرجع نفسه***، ص 101.

[4] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** ، مرجع سابق ص. 5.

[5] كمال عبد اللطيف، ***المرجع نفسه***، ص. 37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **حضور التاريخ السياسي** : أي الادراك بمعطيات الماضي.
- **سطوة اللحظة الراهنة: أو**الوعي بمعطيات الواقع الراهن.
- **غواية المستقبل: بمعنى**استشرافه.[1]

في سياق **البعد الزمني** القائم على ثلاثية **الماضي، الحاضر والمستقبل** سنختص في هذا المبحث بتناول الماضي أو **المعطى التاريخي** في المنظومة المعرفية السياسية العربية، حيث ننطلق من أهمية التاريخ من خلال محاولة الاحاطة المفهومية بالمصطلح ثم مدى حضوره وتأثيره على تراث الفكر السياسي العربي.

فتظهر **الأهمية العلمية للتاريخ** باعتباره مصدراً لتحليل الوقائع حيث من الصعب تناول ظاهرة سياسية دون تأصيلها التاريخي[2] وهذا التأصيل يسميه الباحثون المعاصرون بـ "**الجينيولوجيا**" **Genealogy**.[3] فدراسة الظاهرة السياسية لا يمكن ان تتجاوز البعد التاريخي

---

[1] تم استعارة هذه التعابير الدالة على الابعاد الزمنية من المفكر وليد عبد الحي. للمزيد انظر وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، في:وليد عبد الحي و كمال عبد اللطيف (محررين)، ***الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص. 149-254.

2 وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، في: كمال عبد اللطيف وليد عبد الحي (محررين)، ***الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص. 149.

[3] لقد أخذ الكاتب إدريس هواري من تأريخ "**ميشيل فوكو**" للحقيقة اسم **جينيالوجيا** التي تعد الأداة التي تسمح للفلسفة بأن تلتقي بالتاريخ؛ بجعل الفلسفة تتخلى عن منطلقاتها الميتافيزيقية، والدفع بالتاريخ إلى أن يكون اهتماما بما يحدث فعلا في جميع مستوياته المختلفة. من هنا تظهر الجنيالوجيا وسيلة لتقويض الميتافيزيقا باعتبارها إنتاجا للحقيقة، من خلال نقد لمنطلقاتها، وإعادة النظر في الأساس المفاهيمي الذي تستند إلى الأزواج. ولعل أهمية البحث الجنيالوجي، كتقويض للميتافيزيقا، تظهر في وصفه للواقع الإنساني، كواقع يتشكل من الصراعات والمصالح، ومن ثمة الهيمنة، والرغبة في التملك اسم إدريس هواري، " جينيالوجيا الحقيقة عند فوكو "، مجلة **فكرونقد**، ع 13 (المغرب: سبتمبر 1998).=

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعطياته الزمنية في تحليل وتفسير تطور بنيتها، ويحدد الإطار الزمني في ثلاثة محطات اساسية – كما ورد سابقا– هي **حضور التاريخ** السياسي والإدراك بمعطيات الماضي ثم **تجليات اللحظة الراهنة** الواقع الحاضر وآخر محطات البعد الزمني للتاريخ متجسدة في **المستقبل**.

وبهذا تتأرجح مناهج البحث السياسي حسب تغليب إحدى التجليات وحدود مساهمة كل محطة زمنية في تشكيل الظاهرة وهو الأمر الأكثر إشكالا وتعقيدا.

لذلك فمن الضرورة **تعقب الظاهرة بمداها التاريخي**، وهذا يستدعي التوافق بين المعطيات التي يقدمها التاريخ **والوزن النوعي** لحضوره في تشكيل الظاهرة والتحكم بتطورها مع ضرورة الحرص على الموازنة بين ثقل الحضور الراهن ومخاطر غياب أو **تغييب التاريخ** في تشكيل الظاهرة. [1]

إذن يعمل التاريخ على "**اختزان** الوقائع والمعطيات التي بمقتضى تحليلها وتفسيرها يتم التوصل الى محددات الحدث وأثره، فلا يمكن تجاوز التاريخ خاصة في المعطى العربي

= اما **عبد السلام بنعبد العالي** فيقول عن الجينيولوجيا " لن نقول "علم النسابة" أو "علم النشأة" أو"علم التكوين"، لأن في استطاعتنا أن نؤكد أن الجنيالوجيا، إن كانت تعني شيئاً، فهو أساساً، قيامها ضد المفهوم التكويني التطوري للتاريخ. ورغم أن اللفظة تحيل بالفعل في اشتقاقها إلى النشأة والتكوّن، إلا أن التاريخ الجينيالوجي، كماتبلور عند صاحبه، يكاد يكون رد فعل ضد كل تاريخ تكويني يعتبر أن من شأنمتابعة التطور أن تُمكننا من الوقوف على المحددات. قامت الجينيالوجيا لتثبت أن متابعة التطور لا تفي بالغرض، وأنها تدع الأساس يفلت من قبضتها. وحدها العودة إلى الوراء تمكننا، لا من رصد الهويات فحسب، بل تسمح لنا بتبيّن الاختلافات، والوقوف على التراتبات. للمزيد انظر: عبد السلام بنعبد العالي ، " في الجينيالوجيا "، **مجلة ذوات مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2017.
http://thewhatnews.net/post-page.php?post_alias

[1] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص. 149.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث انه يُشخص لنا التاريخ العربي درجة القوة والقوى التي يمثلها الدين والحركات الدينية في النسيج السياسي العربي وأنه الأكثر استفادة من استحضار نموذج تاريخي في منظومة معرفية لا يمكن ادراكها إلا بتفكيكها وإدراك نتائجها بإعادة جمعها في مداها الكلاني، اذ تقوم رؤية التاريخ السياسي العربي[1] من منظور المنهج الكلاّني[2] (Holistic Approach) ، لا على مجرد تجميع ومراكمة الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

وفي سياق المسلك السياسي المتأزم للبنية السياسية العربية عمل المعطى التاريخي على تكوينها وساعد على استمرارها عوامل وظروف تاريخية معينة[4] التي يمكن ان تتغير وبالتالي فان هذه البنية ستأخذ في التبدل حسب منطق التطور التاريخي[5].

ومن المهم ادراك المحصلة التكوينية المؤثرة في الصيرورة السياسية للعرب وإمكانية تغييرها وتطويرها لان تلك المحصلة التكوينية وخصوصيتها الموروثة والراهنة من ابرز ما تم اغفاله وتغييبه في الثقافة السياسية العربية المعاصرة، فالواقع العربي الراهن هو محصلة

---

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص ص149-151.

[2] من الضروري التمييز بين **الكلي** و**الكلاني** فالأول يشير الى المجموع الرياضي للمفردات موضوع البحث، بينما الكلاني يشير الى ما هو أكبر من المجموع الرياضي فالنظام تاريخي يقاد من خلال منطق واحد ومجموعة من القواعد التي بها ومن خلالها يتصارع الأفراد والمجموعات مع بعضهم البعض لتحقيق مصالحهم وبما يتماشى مع قيمهم ويتوافق معها. للمزيد انظر : وليد عبد الحي، المرجع نفسه، ص 151.

- J.C.Smuts, ***Holism and Evolution***,2nded.(New York : Macmillan & Co,1927), p.87.

3 ومثاله في الطرح الرياضي بان الواقع مساو للمجموع الرياضي لهذه المكونات بل هو اكبر منها- فمثلما يتكون الماء من الاوكسجين والهيدروجين فان في الماء صفات لا توجد في أي من مكوناته .

[4] محمد جابر الانصاري، ***تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2005)، ص ب.

[5] لابد من الايضاح ان الحديث عن البنية المجتمعية التي ادت الى التأزم السياسي لا يعني بأي حال من الاحوال الحديث عن طبيعة قطعية وأبدية ثابتة في العرب تحتم تخلفهم السياسي فمثل هذه الاحكام القطعية ابعد ما تكون عن منهجية العلم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور تاريخي طويل ومعقد وقد افرزته جدليات داخلية وخارجية أين يكون الماضي مصدرا للأخذ من ثوابت الارث وتراكمات الحاضر ما يفيد في صياغة اطار فكري صالح للإمتداد في المستقبل[1].

في مدى مساهمة التاريخ والتراث في اثراء الفكر السياسي العربي:

ان الحديث عن تاريخ التراث الفكري العربي والإسلامي في مداه وبعده السياسي يدلنا عن **ثغرات** جوهرية **وضعف المساهمة** في اثراء هذا التراث[2] مقارنة بالمساهمات الهائلة في الحقول المعرفية الاخرى[3]، فرغم ثراء هذا التراث في مختلف العلوم، فإن الشأن السياسي بقي تقريباً مهمشا من قبل العلماء، بل منبوذ في بعض الأحيان.

فالحركة العلمية الإسلامية لم تول العناية اللازمة لعلم السياسية مقارنة بالعلوم الأخرى، فليس للمسلمين مؤلفات في السياسة، وفي أنظمة الحكم وأصولها. وما كُتب في هذا المجال ظل نسبياً للغاية مقارنة بمؤلفاتهم العلمية الأخرى. وربما يرجع هذا القصور، حسب علي عبد الرّازق، إلى ضغط السلاطين على حرية العلم ذلك أن الملك يحتاط دوماً من العالم لأنه يرى

[1] التقرير نهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ***مستقل الامة العربية التحديات ... والخيارات*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010)، ص. 59.

[2] يمكن استثناء التراث السياسي الذي قدمه العلامة ابن خلدون الذي جاء في فترة من الحضارة الاسلامية على الظاهرة السياسية بمنهجية علمية في مقدمته التي تعد مصدرا تراثيا للفكر السياسي والاجتماعي العربي والإسلامي.

[3] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه خطراً على أُسس ملكه. ويُعتبر علم السياسة أخطر العلوم على الملك، كونه يبحث في أنواع الحكم وخصائصه. من هنا جاء عداء هؤلاء لهذا العلم.[1]

في هذا الصدد تجدر الاشارة الى التوجه نحو "استيراد" اسهامات الارث **المقفعي**[2] في المجال السياسي الذي انطلق من مبدأ تماثل التجربة التاريخية للمجمعات البشرية أين أقر بـ **فقر الإرث السياسي العربي والإسلامي** وحتى الارث السابق لظهور الاسلام والذي واكب الاسلام في عهد الخلفاء وبدايات الدولة الاموية.[3]

وهي دلالة على فقدان الفكر السياسي العربي والإسلامي القدرة على التعاطي مع الواقع السياسي وتوجيهه وتوليد النظم والمؤسسات التي يفتقر إليها ولم يقدم الاثر الكبير في الحضارة العربية الاسلامية عكس العطاء الفكري في المجالات الاخرى ما ساهم في زيادة التأزم السياسي المزمن في البنية المجتمعية العربية بين ماض وحاضر.

يقدم المفكر ***كمال عبد اللطيف*** بهذا الصدد في قراءة لكتاب **الفخري** لابن طباطبا الذي يُقر بأن كيفيات التدبير السياسي كانت ***تصاغ من دون البحث في أصول السياسة*** أو

---

[1] علي عبد الرّازق، *الإسلام وأصول الحكم*،(تونس، دار الجنوب للنشر، 1996)، ص 36، 43.

[2] نسبة الى **أبو محمد عبد الله روزبه بن داوديه** وشهرته **ابن المقفع** أول ما يُعرف من حياة ابن المقفع العملية أنه ولي الكتابة لداود بن عمر ابن هبيرة في الدولة الأموية. ولما جاءت الدولة العباسية اتّصل بأعمام الخليفة أبي جعفر المنصور، كعيسى بن علي (ت164هـ) ، وعلى يديه أسلم ابن المقفع، ثم اتصل بأخيه سليمان بن علي (ت142هـ) أمير البصرة والبحرين وعُمان. ويقال أيضاً إن ابن المقفع ولي كتابة الديوان لأبي جعفر المنصور نفسِه وترجم له «كتب أرسطوطاليس» الثلاثة في المنطق، وكتاب «المدخل إلى علم المنطق» المعروف بإيساغوجي. ولم تطل حياة ابن المقفع، التي انتهت بالقتل وستناول هذا الارث المقفعي في المبحث الثاني من هذا الفصل ومساهمته في الآداب السلطانية.

[3] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** ، مرجع سابق ص. 64.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعتها، أي أن التفكير يتجه للإحاطة بالسياسة المملوكية من ***دون بحث في أصول الملك وأصول الحكم***، فالمجال السياسي ***لا علاقة له بالنظر الفقهي*** الذي يعتني بحقيقة الملك وانقسامه الى رئاسات

دينية ودنيوية من خلافة وسلطنة وولاية وامارة[1] ذلك ان الآداب السلطانية عملت من أجل هدف واحد هو محاولة **ضمان الاستقرار السياسي** والتوازن الاجتماعي القائم على مبدأ التراتب ومبدأ تصور الملك في مقابل المجتمع وأن السلطة هي

فعل ضبط " ***وخارج هذا التصور، تضل القضايا الساسية الأخرى المتعلقة بأصل السلطة وشرعيتها، وعدلها وانصافها، جزء من اللامفكر فيه في خطاب الاداب السلطانية***" . [2]

ومن جهة أخرى هناك غياب أو محدودية موضوعات المصادر[3] التراثية السياسية وتداخل الفكر السياسي مع الفقه السياسي المشغول بالنص سواء لاستنباط الاحكام أو لتأوليه، اما الفكر السياسي فهو الذي يركز على الواقع وحركيته وعلى المجتمع والمؤسسة.

تأتي ***أهمية المساهمة في اعادة قراءة التراث السياسي العربي الاسلامي باعتباره أحد المداخل النظرية الأساسية لتفكيك المنظومة المعرفية التراثية***، وكشف تفاعلاتها المعرفية والتاريخية، عبر المدى الزمني الذي حدد مجراها، وأن انجاز أبحاث متعددة في موضوع

---

[1] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** ، مرجع سابق ص. 109.

[2] كمال عبد اللطيف، ***المرجع نفسه***، ص. 116.

[3] قام الباحث **نصر محمد عارف** بدراسة كمية لرصد كتب التراث السياسي حيث توصل الى وجود 307 مصدر في الادبيات السياسية التراثية وقام بمراجعة 74 مرجعا عربيا معاصرا تناولت البعد السياسي في التراث الإسلامي وتوصل الى=

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التراث يسمح بتوضيح كثير من القضايا الملتبسة والغامضة، في الفكر العربي المعاصر، ويساهم في اعادة ترتيب وفهم جوانب من الكتابة السياسية، هذا ما دفع المفكر كمال عبد اللطيف الى الاعتقاد "***بضرورة هذه التوظيفات الجديدة للظاهرة السياسية التراثية في الحاضر***".[1]

كما قدم المفكر **الجابري** قراءة تندرج ضمن مشروع النظر الى اشكالية التراث في علاقته بمتطلبات الحاضر ومقتضيات التغيير والتجاوز، ونقصد بذلك مشروع نقد العقل العربي كما بلورته اعماله.[2]

كل ما سبق من معطيات تفيد ضعف الاسهام العربي الاسلامي في باب التراث الاسلامي يرجعه الكواكبي الى تخوف المستبد من العلوم كعلم سياسة المدنية لما يكشفه من خصائص الحكم[3].

= ان الرجوع الى المصادر اقتصر على مصادر معينة من دون غيرها، فمثلا 74 % من المراجع المعاصرة عادت الى الاحكام السلطانية للماوردي، و 60 % الى مقدمة ابن خلدون ومثلها السياسة الشرعية لابن تيمية وهناك 4 مصادر تكررت عند 30 % من الباحثين المعاصرين، بل وتمحورت حول الموضوعات نفسها. للمزيد انظر نصر محمد عارف، ***في مصادر التراث السياسي الاسلامي: دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل***، (فرجينيا: المعهد العالي للفكر الإسلامي 1994).ص ص 59-87.

[1] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص. 06.

[2] تميزت قراءة محمد عابد الجابري للآداب السلطانية بتوضيح **علاقة العصبية بالملك**، وهي قراءة تدخل ضمن **النظر الى اشكالية التراث** في علاقته **بمتطلبات الحاضر ومقتضيات التجاوز والتغيير**.

[3] عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ط 3 (بيروت: دار النفائس،1993)، ص51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاحتكام إلى القوة في الصراعات السياسية على السلطة كانت السمة البارزة في التاريخ الإسلامي حتى أنه قيل: "ما سُل سيف في الإسلام كما سُل من أجل الإمارة ."فكان التسلط لما سخر السلاطين الفكر السياسي لتبرير سلطتهم، مما حال دون خوض الفقهاء في المسألة الدستورية للحكم[1].

[1] علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، مجلد 23، عدد 264، (بيروت: فبراير 2001) ص 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تحليل المنظومة المعرفية السياسية العربية لتفسير الظاهرة السلطوية.

1- في ادراك المنظومة المعرفية العربية[1]:

نستقي أهمية **المنظومة المعرفية** من خلال المكونات التي تشكلها، اذ تعتبر القاعدة الاساسية – حول أي موضوع- لإنتاج التفكير وهي المتحكم الرئيسي في مساره وفي قدرته على اتخاذ القرار.[2]

ينطوي مصطلح **المنظومة المعرفية** (Cognitive Map) كما لها ترجمة اخرى هي **الخريطة الادراكية** الذي كان علماء السياسة منذ سبعينات القرن الماضي أول من طرحه على عدة ابعاد :

أولها مجموع المعلومات التي يمتلكها الفرد عن الذات والآخر والكون[3] بغض النظر عن مدى صحتها.

وثانيها شبكة العلائق الذهنية المنتظمة بين المعلومات، أي العلاقة والتداعي بين معلومة وأخرى، وقد تكون هذه العلائق صحيحة أو خاطئة.

---

[1] يمكن ان نقول بضرورة المنظومة المعرفية بما يمكن ان تقدمه وان تساعد به الدراسة من تعيين وضبط عناصر ومعطيات المجال البحثي من خلال ترتيب الملامح العامة للموضوع وصياغة اسس تكون محور الانطلاق.

[2] عبد الرحمن التميمي، ***المنظومة المعرفية في التفكير السياسي الفلسطيني*** (أمد للإعلام)، تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2017 https://amadps.net/ar/?Action=Details&ID=91048

[3] يدخل في هذا الطرح مفهوم الثقافة كما عبر عنه **فرانسيس فوكوياما** بأنها " اعراف وعادات اخلاقية تمرر وتوارث بواسطة التقاليد ويشمل الدين والعادات والتقاليد وبنية العائلة والقيم السائدة للمزيد انظر عزمي بشارة، ***المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***.ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2010)، ص 102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثالثها سلم قيمي شكلته الخبرة المجتمعية[1] ويضعُ مثاليةً تسيطرُ وتَهدي آلية التفكير في الظواهر"[2].

وتشكل المنظومة المعرفية **أداة للتمييز** بين مجتمع وآخر، فيمكن ان تتشابه المعلومات بين المجتمعات لكن إطار التفسير العام للظواهر هو الذي يختلف.

اذ تعد **الثقافة السياسية** مجموع القيم المشكلة للمنظومة المعرفية التي تعزز أو تضعف منظومة المؤسسات السياسية وتعتبر محدداً للتوجهات السياسية والسلوك تجاه النظام السياسي ومركباته المتعددة والسلوك تجاه دور الذات الانسانية " **الفرد – المواطن**" في هذا النظام[3]، هنا نجد انفسنا مجبرين على العودة الى أعمال كل من: "ارسطو" و"توكفيل" و"مونتيسكيو" الذين يمثلون تقليدا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين "**طبائع الناس**" **ونوع نظام الحكم**[4] اي اتخاذ الثقافة السياسية كأداة معدلة في محاولة تفسير النظم السياسية وفق التقييمات التاريخية والتي سماها "ميشال هودسون" بالثقافة الفرعية Subculture وبالتالي لا

---

[1] ينتقل مفهوم الثقافة هنا الى مداه الاجرائي الممارساتي مع " ليزا واين فالثقافة كعملية صنع المعنى اي انها ممارسة بدلا من انا تكون صفات متشيئة اي انها ممرسة سيمسائية لجعل االعالم الذي نعيش فيه مفهوما، فلم تعد الثقافة ما تملكه مجموعة بشرية بل يطرح سؤال اخر هو ما هي هذه المجموعة، اي عدم التعامل مع الثقافة وكأنها مجموعة صفات ثابتة ثابتة عند جماعة بشرية يقللون من فهم تاريخية هذه الصفات وديناميكيتها وتبدلها وتطورها بما هي عملية اعادة انتاج المعنى عند المجموعة. للمزيد انظر عزمي بشارة، ***المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***، مرجع سابق، ص 103

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، في:وليد عبد الحي و كمال عبد اللطيف (محررين)، ***الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص. 152.

[3] عزمي بشارة، *المسألة العربية:* ***مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***.ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010)، ص. 87.

[4] على الرغم من وجود نقد على هذا الطرح مفاده ان العلاقة بين ثقافة المجتمع وطبائعهم ونظام الحكم هو في الحقيقة يعبر عن انطباعات وليس عن نظرية علمية مفترضة يجري فحصها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن انكار دور الثقافة – في حال وضعها في اطار وسياق تاريخي واجتماعي في عملية تحليل وتفسيروضع **الثقافة** كحيز قائم بذاته **يدعم أو يعيق التحول السياسي**[1] الى نظام ما، لكن الاشكالية تكمن في تحويل مركبات حضارية وتقاليد وإرث ثقافي وغيره الى ثقافة سياسية واعتبارها كيانا ثابتا تم التعبير عنه بمصطلح "**العقلية**" او "**الذهنية**" والغرض من معالجة مسألة هذه الذهنيات والمسالك هو اظهار ما لها من علاقة وثيقة بالممارسات السياسية وما تقدمه من تسويغ مهم للفكر السياسي المعاصر.[2]

من هذا المنطلق عملت **المدارس السوسيولوجية** في أوروبا على اعتماد **مسألة الثقافة** كثقافة سياسية تشترط للتطور الحداثي والبناء الديمقراطي خارج أوربا من منطلق ان هذه الاخيرة بادرت لخلق شروطها التاريخية الثقافية[3].

اما بالحديث عن تحليل الفكر السياسي العربي الاسلامي من زاوية تحليل المنظومة السياسية لتفسير **الظاهرة السلطوية** وجب الاستناد الى دراسات **الإنثروبولوجيين** مثل "مارغريت ميد" و"ورث بنديكت" وخاصة المنظور **الإرثي التقليدي السلطاني** والذي عرف

---

[1] عزمي بشارة، ***مرجع سابق*** ، ص .91

[2] ايليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، في:ابتسام الكتبي واخرون (محررين)، ***الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004)، ص. 12.

[3] يعني ان ظروف نشوء الرأسمالية في اوروبا تعود الى شروط تاريخية ويحاول اتباع هذا التوجه في الحاضر اثبات ان انماط السلوك الثقافية والمعتقدات تعيق او تدعم التقدم عند "تالكوت بارسونز" وفي نظريات التحديث وفي الانثروبولوجيا الثقافية الامريكية عند "فرانك بواز" وعند "مارغريت ميد" و"روث بنيديكت" وايضا في الانقلاب الذي احدثته النظرية السلوكية في الخمسينات والستينات وتم توسيع نطاق مفعول نظريات "غابريال الموند" و"سيدني فيربا" حول توفر وعدم توفر ثقافة مدنية مساندة للديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنموذج الباتريومونيالي[1] لـ "ماكس فيبر" الذي له من اهمية في تفسير ظاهرة **الاستبداد الشرقي.**

في هذا الصدد يذهب الكاتب وليد عبد الحي الى القول " ***اننا لا نجد في تراثنا السياسي الاسلامي نظرية تفسر الاستبداد بعيدا عن المنظور الاخلاقي الوعظي – باستثناء ابن خلدون في فترة متأخرة من الحضارة الإسلامية وبذلك انطوت المنظومة المعرفية السياسية العربية على بعد سياسي مهم تمثل في تكريس صورة" السلطة فوق البشرية للحاكم***"[2] وهي الصورة التي تتضح في المنظومة المعرفية السياسية العربية وتقترب من أحد نماذج السلطة عند "ماكس فيبر" المعبر عنها بالسلطة الكارزماتية المستندة الى نص ديني.[3]

بهذا تتجلى هذه المنظومة في تفسيرها **للظاهرة السلطوية** على أبعاد سياسية وثقافية هامة تتمثل في مجموعة من المحددات هي في الأساس مجموع مخرجات إرهاصات البعد الثقافي التاريخي كعائق الحداثة والبناء الديمقراطي انطلاقا من ظروف تشكل **العقد الاجتماعي** والحضور الطاغي **للمنطق القبلي** وتشكل **البنية البطركية** وتأثر **آليات انتقال الحكم بالدين والمقدس** من جهة **وسطوة العنف** في الذهنية العربية وبالتالي تكريس **الصورة المقدسة**

---

[1] سيتم تناول النموذج **الباتريمونيالي** في الفصل الثاني اتساقا مع اسقاطه ومحاكاته للنظم السياسية العربية.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص. 154.

[3] رغم وجود نظريات الطابع القومي لا سيما دراسات الإنثروبولوجيين مثل مارغريت ميد و روث بينديكيت أو النظرية الهيدروليكية لكارل ويتفوغل أو نظرية نمط الانتاج الآسيوي لماركس أو المنظور "الإرثي" لماكس فيبر لها أهميتها في تفسير ظاهرة الاستبداد الشرقي، اضافة الى المنظومة المعرفية بتعريفها الذي اشرنا له،مع التأكيد على أننا لا نجد في تراثنا السياسي الإسلامي نظريةً تفسر الاستبداد بعيدا عن المنظور الأخلاقي الوعظي(باستثناء بن خلدون في فترة متأخرة من الحضارة الإسلامية،رغم أن مفهوم الدولة عند بن خلدون ينصرف إلى العهد السياسي أو النظام السياسي وليس للدولة بمفهومها المعاصر:الإقليم والشعب والسلطة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحاكم من خلال الادآب السلطانية، والفقه السياسي، والشعر السياسي، وتعززت الصورة عبر التاريخ بأنماط نظم حكم تم نسخها من تجارب موازية في إضفاء صفة "**فوق البشرية**" على السلطة كالنموذج الكسروي المنقول من فارس تحديدا.[1]

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص. 154.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مكونات المنظومة المعرفية في التراث السياسي العربي.

اولا: مدلول **العقد الاجتماعي ومسألة الحكم** في المنظومة المعرفية التاريخية السياسية العربية:

يعد **العقد الاجتماعي** عقد صيرورة يعيد انتاج الدولة ويجددها ويمدها بالحيوية وبالتالي فإن على الدولة ان تقوم بوظيفتها وهويتها الاجتماعية[1] وأي انكار لهذا الدور يفرغها من موضوعها المعرفي والإجتماعي[2] الحيوي وهو ما يجعلها ساقطة بالقوة.

لهذا فمفهوم "**العقد الاجتماعي**" من المفاهيم الرئيسة التي تدخل ضمن المنظومة المعرفية التاريخية في الفكر السياسي العربي.[3]

---

[1] هشام يونس،" حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن في منتدى الدوحة للديمقراطية والتجارة الحرة"، تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من :

www.qatarconferences.org/new.../arabic/pdf/thestateandcivil.doc

[2] هذا التفكك الذي شهده العقد الإجتماعي انعكس بالضرورة على وظيفية المجتمع المدني وحركيته، نظراً لطبيعة العلاقة الجدلية ما بين " الطرفين" الإجتماعيين، على المجتمع المدني حيث يمسي المجتمع المدني بشرائحه وقواه مكشوفاً لمخاطر لا حصر لها وسط تفكك إطار الدولة مع تفكك العقد الإجتماعي من حوله. وسط هذه الإشكالية المعقدة، تقف المجتمعات العربية وقواها وفي مقدمتها الشباب العربي في مواجهة التحديات في ظل دولة مستبدة ملتبس أمرها ومجتمع مدني مغيب أو مصادر. إن إحياء دور المجتمع المدني التعاقدي مع الدولة يتطلب إعادة تنصيب وتأصيل، إعادة تنصيب لموقع الدولة ووظيفتها بالدرجة الاولى وبالتالي موقع ووظيفة المجتمع المدني وإعادة تأصيل لموقع ودور المجتمع المدني العربي التاريخي والمعرفي في الحياة الاجتماعية، السياسية والثقافية وكذلك موقع الدولة ووظيفتها في السياق عينه.

[3] وهو قرين مفهوم "**العلمانية**"، ليس فقط لكونهما من المفاهيم المركزية التي استعارها هذا الأخير من المرجعية الأوروبية، بل أيضا لأنهما يرتبطان ببعضهما بعضاً ارتباطا بنيوياً إلى درجة يمكن معها القول إنهما وجهان لنفس العملة، ذلك أن مضمون "العلمانية" غائب تماماً في المرجعية التراثية العربية الإسلامية، بل هي ترفضه، بينما تقبل هذه المرجعية قرينه "العقد الاجتماعي" وتقدم له نظيراً وشبيهاً هو "عقد البيعة"، عندما يتعلق الأمر بمضمونه السياسي. أما مضمونه العام الذي يطرح مسألة "اجتماعية" الإنسان، فتشترك فيه المرجعيتان الأوروبية الحديثة والعربية التراثية، باعتباره إرثاً مشتركا من العصور القديمة. للمزيد انظر محمد عابد الجابري، ***في نقد الحاجة الى الاصلاح*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2005)، ص 95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصل مفهوم العقد الاجتماعي يعود الى ظهور الدولة وضرورة ضبط العلاقة بينها وبين المجتمع، وباعتبار الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده ولا أن يقوم بجميع حاجاته، وبالتالي لابد له من التعاون مع غيره، وبتنظيم هذا التعاون تطور الأمر إلى ما نسميه **الدولة** إما انطلاقاً من **الأسرة** التي تطورت فأصبحت **قبيلة** تحالفت مع غيرها من القبائل والجماعات فأسست دولتها، كما كان شأن الأسر الحاكمة خلال القرون الوسطى، أو ابتداء من بروز بطل في ظروف معينة مكنته من تولي السلطة وتنظيم التعاون.

وبالتالي كان لفكرة **العقد الاجتماعي** أهمية في طرح **مسألة الحكم** وتحديده من خلال **أصل الاجتماع** و**أصل الدولة**، وهما مستويان من التعاقد مختلفان حددهما الجابري كما يلي:[1]

- يتعلق الأمر في **المستوى الأول:** بتنازل الأفراد، للمجموعة التي تتشكل منهم، عن الحقوق الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في "**الحالة الطبيعية**"، في مقابل حقوق مدنية تضمنها لهم الهيئة العامة المجردة المسماة الدولة.
- أما على **المستوى الثاني:** فالأمر يتعلق أساساً بتفسير شكل الحكومة: فالأفراد يتنازلون هنا لا للمجموع "المجرد"، بل لشخص واحد يقوم بمهام الرئاسة والحكم بما في ذلك الحفاظ على حقوق الأفراد والجماعة.

[1] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الاصلاح، ***مرجع سابق***، ص. 96.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن" ***الفكر العربي الإسلامي .. لم يعرف إلا النمط الثاني .. الذي يفسر منشأ الحكومة وشكلها وهو ما يسمى ... بـ"عقد البيعة". وبعبارة أخرى إن العقد السياسي الذي دار الكلام حوله في التراث العربي الإسلامي هو "عقد الإمامة" أو "البيعة". أما "العقد الاجتماعي" كنظرية تفسر أصل الاجتماع والدولة معا فشيء ظل غائبا عن المجال المفكَّر فيه لدى الذين خاضوا في مسألة "الإمامة"*** [1] ***و"الخلافة"*** *[2]، وبالتالي **مسألة الحكم** في الإسلام **لم تقم** على أسس **التعاقد** مع " الدولة" بل التعاقد مع " **الشخص**" وهذا ما أثر على استمرارية **المنطق الشخصي** في الحكم العربي الاسلامي تاريخيا وحديثا رغم ان العهد النبوي شهد أنواع من "العقد" أبرمها الرسول صل الله عليه وسلم بعضها ينظم **الاجتماع** وبعضها ينظم **الحكم**، وبعضها يجمع بين **الاثنين**.* [3]

---

[1] محمد عابد الجابري، "عقد البيعة في الإسلام ...ودور الكنيسة في أوروبا"، ***مجلة فكر ونقد***، ع 27 (المغرب: مارس 2000) تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من :

http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n27_01jabri.%282%29.htm

[2] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الاصلاح، ***مرجع سابق*** ، ص. 96-97.

[3] خارج هذه النظريات كان هناك في العهد النبوي أنواع من "العقد" أبرمها الرسول صلى الله عليه وسلم، بعضها ينظم الاجتماع وبعضها ينظم الحكم: من ذلك عقد "بيعة العقبة" (الأولى والثانية) اللتين بايع فيهما ممثلو أهل يثرب (المدينة) الرسول عليه السلام رئيساً عليهم، فكانت الهجرة إليهم على أساس هذه البيعة الاختيارية المشروطة (شرط عليهم وشرطوا عليه)، وهذا عقد سياسي. وبمجرد وصول النبي عليه الصلاة والسلام إلى المدينة أقام نظام "المؤاخاة"، آخى فيه بين المهاجرين بعضهم مع بعض، وبينهم وبين الأنصار، مؤاخاة "على الحق والمساواة"، وهذا "عقد اجتماع".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يتجسد في العقد المعروف بـ"**الصحيفة**"[1] وهي التي أسست لدولة الرسول عليه الصلاة والسلام ولكن في مقابل ذلك كان البحث عن مستندات أخرى تبرر منطق "**الخلافة**".

وهكذا ذهب البعض إلى القول بـ"**النص والوصية**" بينما استند الآخر إلى "**إجماع الصحابة**" على مبايعة أبي بكر، وفي هذا الصدد يقدم المفكر محمد عابد الجابري نقدا لمن تجاهل وانقص من قيمة هذه "**الصحيفة**" عندما قال "... ***واضح أن مضمونها يحتمل أن يوصف بأنه "عقد اجتماعي"، والقول بالتالي إن الدولة في الإسلام قامت على أساس عقد اجتماعي. هذا يقوله بعض معاصرينا.***

[1] من ذلك نظام "المؤاخاة" الذي سنه الرسول صل الله عليه وسلم عند توجهه إلى المدينة مهاجرا إليها والذي آخى فيه بين المهاجرين بعضهم مع بعض وبينهم وبين الأنصار مؤاخاة "على الحق والمساواة"، وهذا "عقد اجتماع". أما العقد المعروف بـ "الصحيفة" فهو يجمع بين الاثنين: فقد كتب النبي (ص)، عند وصوله إلى المدينة مهاجرا، كتابا "بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة". كما "وادع فيه يهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم". لقد نص هذا الكتاب أو العقد على أن كل فئة من فئات المسلمين والمؤمنين من المهاجرين والأنصار من أهل يثرب تواصل العمل بالعرف الذي كانت تعمل به قبل الإسلام في مجال أخذ الديات وإعطائها، مع التزام المعاملة الحسنة للأسرى والعمل بالعدل في افتدائهم. كما ينص على التضامن والتكافل بين المؤمنين بعضهم مع بعض. هذا من جهة ومن جهة أخرى ينص هذا العقد على أن "اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين (=يتحملون نصيبهم من نفقات الحرب التي يشاركون فيها مع المؤمنين) وأنهم : "أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم". كما ينص هذا العقد على تحريم القتل في يثرب والدفاع المشترك عنها، وأن المرجع في الفصل في الخلاف هو محمد (ص) سواء كان الخلاف بين المؤمنين والمسلمين بعضهم مع بعض أو بينهم وبين اليهود. وتختم"الصحيفة" بالتأكيد على أن العلاقات في يثرب يجب أن تبنى على البر وحسن المعاملة والحرص على الأمن للمزيد انظر: محمد عابد الجابري، ***العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته***، ط3(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1990)، ص .92 وما بعدها).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير ان الجابري يتحدث عن ما اسماه " **الاستغراب**" من تجاهل هذه **الصحيفة**[1] في وقتها خاصة من قبل الذين شرعوا لمسألة **الخلافة** أو **الامامة** وبالتالي الى التأسيس **لمسألة الحكم** في.

استنادا الى الخلاصة التي وصل اليها الجابري فان ما عرفه المجتمع العربي الإسلامي من **عقود** تنظيم عملي للسلطة،[2] كان في شكل عقد اجتماعي من أجل التطبيق **الآني** وليس من أجل **التنظير للمستقبل** وهو السبب الذي جعل "الصحيفة"

تبقى مجرد وثيقة من وثائق الماضي[3] على عكس فكرة "العقد الاجتماعي" على الشكل الذي طرحت به في الحضارة الأوربية حيث كان الصراع في القرون الوسطى بين **الدولة** و**الكنيسة** وهذا ما اثر على قيام الدولة الديموقراطية الأوربية الحديثة بحسم الصراع لصالح الدولة على حساب الكنيسة[4].

---

[1] ذهب البعض إلى القول بـ"النص والوصية" بينما استند آخرون إلى "إجماع الصحابة" على مبايعة أبي بكر. والذين من المتكلمين والفقهاء تخصصوا في "الكلام في البيعة" وشروطها وكيفية عقدها وعدد من تنعقد بهم.. الخ، نزلوا بها من الأفق الواسع الذي نصت عليه صحيفة النبي صلى الله عليه وسلم، إلى مستوى ضيق محدود، فماثلوا بينها وبين "عقد البيع" وأحكامه الفقهية، وكأن الأمة "تبيع" حريتها وحقوقها لمن يتولاها، بالرضى أو بالقهر. وأكثر من ذلك نزلوا بعدد من تنعقد به الخلافة والإمامة: ممن أمكن حضورهم من "أهل الحل والعقد" إلى القول بأنه يكفي فيها خمسة منهم، ونزل بها آخرون إلى أقل من ذلك... حتى قالوا يجوز أن تنعقد الخلافة والإمامة ببيعة رجل واحد. ولكل منهم حجة يستقيها من وقائع الصراع على الخلافة زمن الصحابة. للمزيد انظر: محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الإصلاح ***المرجع نفسه***، ص. 98.

[2] سواء كانت البيعة عقدا حقيقيا مبنيا على التشاور والاختيار كما كان الحال زمن الخلفاء الراشدين، أو كانت مجرد إجراء شكلي لإضفاء شرعية شكلية على أمر واقع، كما آل إليه الأمر منذ أن انقلبت الخلافة إلى ملك عضوض مع معاوية.

[3] على أن "الكلام في الإمامة" قد اتجه منذ بدايته إلى الكلام في سياسة الماضي: في خلافة الخلفاء الأربعة (أبي بكر وعمر وعثمان وعلي)، خصوصا عندما أنكر "الرافضة" من الشيعة شرعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وحصروا الشرعية في علي بن أبي طالب وذريته؛ إضافة إلى أنهم جعلوا الإمامة بالوصية، لا بالاختيار، وبالتالي فلا مجال لفكرة العقد في هذا النوع من الرؤية. أما أهل السنة الذين جعلوا من الإمامة "عقدا" يتم بالاختيار فقد ربطوا هذا العقد وكيفيته، لا بما ينبغي أن يكون، بل بما كان زمن الخلفاء الأربعة، مستوحين ما يقرره الفقهاء في عقد البيع كإطار قانوني.

[4] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الإصلاح ***مرجع سابق*** ، ص. 101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على عكس مبدأ "**عقد البيعة**" في الإسلام الذي لم يتطور إلى "عقد اجتماعي" بالمعنى الأوربي للكلمة لأن ***"الإسلام لم يعرف الكنيسة كهيأة دينية اجتماعية لها السلطة الروحية وتنافس الدولة على السلطة الزمنية"***.[1]

فمفهوم "العقد الاجتماعي الأوروبي" له مكان ما في بنية الوعي لأنه مفهوم مؤسس على ادراك التاريخ أما مفهومه عربيا وإسلاميا ما زال يعاني من "الغربة".[2] بهذا الصدد يقول الجابري ***"فإذا كنا نريد أن نؤسس في وعينا لعقد اجتماعي خاص بنا، أو كنا نريد أن نجدد مفهوم البيعة في وعينا وأن نجعله موازنا لمفهوم العقد الاجتماعي نفسه، فمن الضروري التعرف أولا على مضمون هذا المفهوم، لا من خلال تعريف معجمي قاموسي فهذا لا يفيد في تشكيل الوعي ولا في إعادة تشكيله بل من خلال التعرف على تاريخه، على المحطات التي قطعها في أسفاره***[3].

بل الصراع التاريخي حول العقد الاجتماعي العربي الاسلامي كان قائما بين **الخلافة والإمامة** فالصراع السياسي بين الشيعة والسنة، وكان الهدف منه إضفاء الشرعية –أو نزعها–على تجارب في الحكم ماضية[4]. ولما أخذ هذا الماضي في الابتعاد عن الحاضر

---

[1] محمد عابد الجابري، "عقد البيعة في الإسلام ...ودور الكنيسة في أوروبا"، ***مجلة فكر ونقد***، ع 27 (المغرب: مارس 2000) تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من :
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n27_01jabri.%282%29.htm

[2] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الإصلاح، ***مرجع سابق***، ص.101–102 .

[3] محمد عابد الجابري، "عقد البيعة في الإسلام ...ودور الكنيسة في أوروبا"، ***مجلة فكر ونقد***، ع 27 (المغرب: مارس 2000) تم تصفح الموقع في : 2017/02/17 :
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n27_01jabri.%282%29.htm

[4] راجع في هذا الصدد: محمد عابد الجابري، ***تكوين العقل العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1984)، نقد العقل العربي 01، ص 107 وما بعدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صار الكلام في "**الخلافة**" عند أهل السنة، وفي "**الإمامة**" عند الشيعة"، يميل أكثر فأكثر نحو تبرير الواقع الذي يفرضه ميزان القوى في الصراع من أجل الحكم[1].

وهذا ما يسوقنا بشكل مباشر الى الحديث عن تاريخية آلية **اختيار الحاكم** والصراع التاريخي:عرفت التجربة السياسية الإسلامية تنوعا كبيرا في كيفية اختيار الحاكم[2]، في مجتمعات خضعت معطيات "اللحظة الراهنة" وملابساتها دون وجود منظور فكري لآلية اختيار الحاكم[3]. يمكن حصرها في ثلاث صور رئيسية:

- أولا: **نظام الشورى** من خلال **أهل الحل والعقد** وهي امتداد من **السقيفة** ومن فعل أبي بكر وفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما حين أوصى بالستة.

---

[1] وكتاب ***العقل السياسي العربي*** مرجع سابق ص 355 وما بعدها: كان الصراع سياسيا محضا ولم يكن الدين فيه طرفا، لا على مستوى النصوص ولا على مستوى ما قد يكون هناك من تناقض بين من يتحدثون باسم النصوص ومن يمارسون الحكم.

أما في التجربة الحضارية الأوربية فالصراع الذي منه خرجت فكرة العقد الاجتماعي وفيه تطورت كان صراعا من نوع آخر، صراعا بين قطبي هذه التجربة في العصور الوسطى: الدولة والكنيسة. ومن هنا يمكن القول، كجواب عن السؤال الذي طرحناه آنفا، إذا كان لا بد من جواب: إن مبدأ "عقد البيعة" في الإسلام لم يتطور إلى "عقد اجتماعي" بالمعنى الأوربي للكلمة لأن الإسلام لم يعرف الكنيسة كهيأة دينية اجتماعية لها السلطة الروحية وتنافس الدولة على السلطة الزمنية.

[2] في بداياتها تولى الرسول السلطة بأمر "إلهي ثموتولاها أبو بكر كنتيجة لتوازنات القوى في السقيفة، بينما أصبح عمر خليفة بالتعيين، ليليه عثمان بن عفان بقرار لجنة، بينما جاء علي كنتيجة لتمرد أو ثورة، ثم قتل الحسين بن علي ليتم نقل النموذج الفارسي في الحكم من خلال الملكية الوراثية التي أصبحت النموذج المستقر.

[3] رغم انشغال المفكرين الإسلاميين بالترجمات للأدب السياسي اليوناني في مراحل لاحقة، فإن فكرهم نأى بنفسه عن المناقشات التي تناولتها الأدبيات اليونانية في كيفية اختيار الحاكم،وكأن فكرة التصويت والانتخاب...الخ، لم تثر لديهم أي انتباه، فالملاحظ أن اختيار الحاكم في التراث السياسي الإسلامي انقسم إلى اتجاهين رئيسيين أحدهما يصر على الإجماع(السنة)،والآخر يصر على النص(الشيعة)،وكليهما يجعل من الجمهور طرفا غائبا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ثانيا: جاءت كنتاج لتجاوز مرحلة السقيفة وإحلال **الوصية** في سياق وصية ابي بكر لعمر بن الخطاب لتولي **الخلافة** وهي نواة فكرة قيام **الملكية**.
- ثالثا ولاية العهد وهذه الصورة مستنبطة من سلوك معاوية وحكام بني أمية وبني العباس وقد أضفت هذه الصورة المشروعية على نظم الحكم الملكية التي قامت في بلاد المسلمين طوال فترات التاريخ. إضافة إلى نظام الحكم بالتغلب والقهر

ثانيا : **المنطق القبلي، العصبية، البنية البطركية والمقدس** في المنظومة المعرفية السياسية العربية

تعد البنية القبلية من الخصائص السوسيولوجية للمنطقة العربية منذ تاريخها القديم، وأمتد اثرها الى التاريخ المعاصر لما لها من اهمية في عملية "التحام" المجتمعات وانقسامها[1]، حيث تشكل علاقات **القرابة والقبلية** ترسيخا تاريخيا في الذهنية العربية، فغالباً ما تشكل انتقاداً للثقافة السياسية العربية، حيث تشكل القبيلة **تحدي ثقافي** يعمل على تكريس التخلف الحضاري العربي[2] باعتبارها ثقافة مناقضة للعلاقات الطوعية والحرة التي على اساسها تقوم المؤسسات الديمقراطية وفكرة الفرد الحر[3].

---

[1] محمد نجيب بوطالب، " الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية : مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، ***سلسلة دراسات واوراق بحثية***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اكتوبر 2011)، ص.5.

[2] عزمي بشارة، المسألة العربية: *مقدمة* لبيان ديمقراطي عربي، **مرجع سابق**، ص 113.

[3] *عزمي بشارة، **المرجع نفسه**، ص 96.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان معظم الدراسات التي تناولت القبيلة العربية، توصلت الى انها نظام **ايديولوجي معرفي** ذات صفة شمولية وهذا ما يفرض عدم الفصل بين مختلف العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تمنح هذا النظام ابعاده الحقيقية، والتي تعمل وفق ميكانيزمات معينة للمحافظة على هذا البناء **الايديولوجي – المعرفي** القائم على الاساس العصبية بالمعنى **الخلدوني**[1] التي سنتعرف عليه في سياق هذا المبحث.

منبع الاهتمام الذي توليه الثقافة العربية للقبيلة والقبلية في كونها النواة التاريخية التي يجري حولها التطور التاريخي للدولة وهو الافتراض الذي جاء به العلامة ابن خلدون.

يقول عبد الله العروي في هذا الصدد: "***من لجأ إلى النمط التعليلي الخلدوني***[2] ***لتفسير كل حادثة من التاريخ ...، فإنه يتولى بالتبعية الفكرة القائلة ... باستمرار على الخط الفاصل بين التاريخ واللاتاريخ؛ وأن دراسة المجتمع .. هي في العمق دراسة أنثروبولوجية***"[3].

---

[1] غسان الخالد، ***البدوقراطية قراءة في سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية*** (بيروت: منتدى المعارف،2012)، ص. 85.

[2] حركة التاريخ عند ابن خلدون هي حركة انتقال دؤوبة من طور البداوة إلى طور الحضارة، وفي عملية الانتقال تلك، تلعب الدولة دورا أساسيا باعتبارها أفقا ومقياسا لهذه الحركة، فمتى كثر العمران وزادت كثافته كانت الحضارة أكمل لأنها غايته، وفي نفس الوقت نهايته، هذه النهاية التي لن تكون سوى نهاية الدولة، بحكم فسادها الناتج عن سيادة قيم الترف والركون إلى الدعة التي هي إضعاف لشوكة العصبية إلى حد التلاشي.هكذا – وفي إطار نظرية الزمن الدائري التي يعتمدها ابن خلدون في تفسير التاريخ – فما دامت الدولة تسعى للانتقال دوما من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، فهي محكومة بنفس القانون: = أن تسقط وتنهار، لأن بلوغ غاية العمران القصوى – أي الحضارة . هي إيذان بسقوطه، والنتيجة دائما هي نفسها، سقوط **عصبية قبلية** وصعود عصبية أخرى محلها، بحكم أنها هي الأقوى لأنها لا زالت تحتفظ بشروط تجذرها (أي **البداوة**). بهذا الشكل إذن، يستحيل تاريخ المجتمعات إلى تاريخ عصبيات ودول، الواحدة تسقط والأخرى تخلفها؛ ومحور الصراع دائما هما البدو والحضر، أو بلغة الانقساميين (القبيلة والدولة).

[3] عبد الله العروي، ***ثقافتنا في ضوء التاريخ***، ط2،(بيروت: – المركز الثقافي العربي،1992)، ص 40–41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن ما يميز القبيلة كتشكيلة اجتماعية انها جماعة **لم ينفصل** فيها السياسي عن الاجتماعي وعن الاقتصادي ولم ينفصل فيها **الفرد عن الجماعة** إلا بمعنى تفرده كعضو فيها، لكن حالما تتوطن يصادر المكان جزءا منها ومن ولاءاتها المنصهرة في وحدة واحدة عند تنقلها فهي مضطرة لتكييف بنيتها مع ما هو قائم في المكان طالما كانت تنتقل، والمميز فيها ان **ديمومة** توطنها عمّق اضطرارها الى التكيف والتغير.[1]

وبهذا الصدد يفيدنا الكاتب خلدون حسن النقيب بأن " ***الذي يجعل القبيلة... مقبولة ومرغوبة، هو انها بسيطة بدائية، وعميقة منغرسة في أعمق الوجدان الانساني بحيث لا يمكن اختزالها أو تفكيكها الى علاقات أبسط أو أعمق.***

ولذلك يصفها "غيرتز" بالولاءات– الانتماءات الوشائجية التي نجد فيها الامان والطمأنينة، أو نستعملها كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع.

هنا ينكشف زيف الحداثة، وينكشف زيف النزعة الانسانية، وينكشف زيف الاعتقاد ان التعددية الحضارية – الديمقراطية تستطيع ان تنجي العرب من التخلف.

فعندما يحصر المثقف في زاوية يتحول الى مثقف قبلي. وما التدين أو الاشتراكية الا تغطية وتمويه. وما الأمة إلا اتحاد او تحالف لقبائل الدول القطرية وهي تجسيد لفكرة القبيلة".

[1] عزمي بشارة، ***مرجع سابق***، ص 114.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نبدأ من حيث انتهى النقيب بإقرار **بنيوية القبيلة** بالنسبة للدولة القطرية[1] حيث **صمدت** كبنية اجتماعية وساعدها تكيفها مع الوضع بتسخير أدوات حديثة في خدمة بقائها من استخدام السياسة والصراع على النفوذ السياسي وحتى استخدام الخدمة العسكرية والرغبة في أخذ **مكانة قوية** في **الجيش** وبالتالي اصبحت تكرس نفسها **كوحدة اجتماعية تضامنية** او كوحدة سياسية تساهم في **الاستقطاب الشعبي** في **الانتخابات** مثلا وحتى صياغة **الولاء** بمعطياته السلبية في الجيش والأجهزة الامنية.

في نفس السياق السلبي للقبيلة والمنطق القبلي يذهب المفكر **عزمي بشارة** الى ول بأنه " ***لا سبيل لبناء الديمقراطية العربية من دون تفتيت هذه البنية سياسيا ورفضها ومنع تثبيت شرعيتها الجديدة او منحها شرعية كوحدة سياسية في اطار تعددي باسم الديمقراطية***"[2].

[1] بقيت القبيلة قوة رسمية فمعترف بها في ادارة الدولة وشكل بنائها وتحالفاتها وتوازناتها كما في حالة اتحادات قبائل حاشد وبكيل في اليمن وكما في حالة النفوذ العشائري فشبه الرسمي في الاردن او في شكل حكم وبناء دول الخليج من الامارات العربية المتحدة وحتى السعودية قاعدة لنظام الحكم.

[2] عزمي بشارة، ***مرجع سابق*** ، ص120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسبيل لتجاوز ذلك هو تجسيد مبدأ **المواطنة** والتحلل حقوقيا داخل المجتمع المدني عبر وضع تشريعات وإجراءات قانونية وكذلك عبر طرق الانتخابات[1] فالسياسة دائما ما تعيد الاعتبار للقبيلة من **باب الولاء** وروابط **الثقة** برابطة **الدم** ورابطة **المنطقة**، وفي العديد من التعيينات تقوم بموجب **صلة القرابة** "Nepotism" ويتم اختراق الاحزاب والقوى السياسية.

يتعدى الجانب السلبي للقبيلة في عودة العشيرة الى القيام بدورها التقليدي عبر **تهديد الحكم المركزي** بالتمرد وبالتالي تزيد من نفوذها عبر تلقيها امتيازات من قبيل وصول افرادها الى الحكم المركزي نتيجة سياسة الاحتواء التي تنتج سلوك يتنافى مع قيام وتطور نظام ديمقراطي[2] **فالولاء القبلي العربي** قائم على افتراض "**الاب المشترك وعلاقة القرابة**"[3].

وهذا ما دفع **محمد جابر الانصاري** الى القول بان مصطلح الدولة كان عند العرب مقتصر على معنى الحكومة والنظام والأسرة والجماعة الحاكمة[4].

---

[1] استدل عزمي بشارة هذا التوجه من خلال الاحاطة بالسياق التاريخي والاستدلال برأي الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأن الفتوحات تعطي للقبائل العربية متنفسا بحيث تتقاسم السلطة على الاخرين ولا يسود بعضها على بعض في دولة واحدة داخل الجزيرة العربية، حيث ان من اهم دوافع الفتوحات تنفيس الصراع القبلي نحو الخارج بحيث لا تشود قبيلة على اخرى، وبحيث يسودون جميعا عللا الاخرين، او هكذا يخيل اليهم.

[2] عزمي بشارة، ***مرجع سابق***، ص.116.

[3] هذا ما يميز المنطق **القبلي العربي** عن **الافريقي** الذي قائم على المفهوم السبيه بالجماعة الاثنية التي قوّتها الدولة و الانتخابات، وزاد الاستعمار في تكوين تركيبتها على هذا الشكل بلل قم بتشويهها سياسيا واقليميا وحولها الى شعوب اثنية موزعة في عدة دول واحد اثار هذا التشكيل مجسد في الحالة الرواندية البوراندية.

[4] مازالت اثار ذلك باللغة العامية الى وقتنا الحالي تعني السلطة الحاكمة وحتى تاريخيا لم يكن شائعا القول بدولة على اساس جغرافي بل يقال دولة عباسية وأموية دولة المأمون او دولة بن هود في الاندلس وكذلك دولة المرابطين وحتى دولة شيخ العرب همام في الصعيد وكذلك حاليا من حيث التسمية دولة السعودية والهاشمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحديث عن **المنطق القبلي** يعود بنا وبقوة الى اسهامات العلامة **ابن خلدون** الذي يقول عن ***العرب " ابعد الامم عن سياسة الملك***[1]، فالدولة عنده تنشأ من البداوة وعمادها العصبية كما ان نشوءها يمثل بداية دورة تاريخية – سياسية تتقدم في إطارها الدولة كموضوع وثمرة للصراع[2]، وذلك راجع الى الطبيعة والتنظيم الاجتماعي القائم على **البداوة** والفقر وما يميز القبيلة العربية من روابط الدم وديمومة الترحال وسيادة منطق المفاخرة بالنسب والاعتقاد الراسخ بشرف القبيلة والولاء لها **وللشيخ** او **الزعيم**.

[1] أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، ***المقدمة***، ط1 (بيروت: دار الكتاب اللبناني،1989) الفصل 28: في ان العرب ابعد الامم عن سياسة الملك.

[2] رياض عزيز هادي، "مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون"، ***مجلة العلوم السياسية***، ع 37(بغداد) تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25316

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا تجلى منطق الشيخ والزعيم اضافة الى **المنطق الابوي او البنية البطركية**[1] التي عبر عنها المفكر والناقد **هشام شرابي**[2] في دراسته المتعلقة: ***بالبنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر*** اذ يقول " ***السمات الاساسية لهذا النوع من المجتمع سيطرة الاب في العائلة شأنه شأن المجتمع، فالاب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني، اذ ان العلاقة بين الاب وابنائه وبين الحاكم والمحكوم علاقة هرمية فإرادة الاب في كل من الاطارين هي الارادة المطلقة، ويتم التعبير عنها، في العائلة والمجتمع، بنوع من الاجماع القسري الصامت، المبني على الطاعة والقمع.***"[3] من هذا المنطلق مزال العديد من زعماء العرب يتبنون لغة العائلة والأب والأبناء والأسرة الواحدة وتعاضد الاخوة فيها عند وصفهم للمرغوب في الدولة.

---

[1] المجتمع **البطركي** العربي والمتمثل في العائلة والمبني على الهيمنة والسلطة والتبعية والذي يؤثر في الناحية السيكولوجية على الفرد العربي مسببا في ضياع شخصيته داخل العائلة من خلال سيطرة الأب المهيمنة على العائلة أي سيطرة الكبير عليها (الاب ومن بعده ابنه الكبير) مما تجعل من الفرد داخلها شخصا مطيعا غير خارج عن هيمنة الأكبر منه سنا متسما بالتسرع والتردد وبعدم العقلانية فيظهر نوعا من أشكال طبع الشخصية بطابع العائلة المتسلطة وقابليتة بالتأثر بالنظام الاجتماعي المحيط فتظهر التنشأة الاجتماعية تنشأة مشوهة الاستقلال الذاتي وذلك لان الإنسان بطبيعته مقلد مجتمعي فيتعود الفرد على ما يفعله رب العائلة من أشياء فطبيعيا أن ينمو الإنسان عليه شيئا فشيئا مما يعني التوارث البطركي بالتعود على البطركية السلطوية منتجة شخصا يخشى الحياة والسلطة باستمرار مما يؤدي إلى نشوء فرد لا يقبل التغيير.

[2] ***هشام شرابي*** هو كاتب ومؤرخ فلسطيني، ولد في يافا سنة **1927**، وتوفي سنة **2005** في بيروت ويعتبر واحداً من كبار المثقفين والناشطين العرب والفلسطينيين في الولايات المتحدة الأمريكية. كان أستاذ فخري في التاريخ الفكري الأوربي وكان قد شغل أيضاً منصب أستاذ كرسي عمر المختار للثقافة العربية بجامعة جورج تاون بالعاصمة الأمريكية واشنطن. له العديد من الاعمال تصب معظمها في تحليل المجتمع العربي مثل: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**،ط3،(بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984)- ***النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)- ***النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العرب***، ترجمة محمود شريح. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) .

[3] هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** .ترجمة محمود شريح. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1992.ص. 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالبنية البطركية التي تحدث عنها **شرابي** هي تجسيد لتطور تاريخي لنوع من أنواع **السلطة الابوية** في المجال الاجتماعي والتنظيم السياسي، بذلك حاول تحليل المكونات الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي، انطلاقا من البنيات الصغرى للسيطرة القبلية والعشائرية والعائلية واعتماداً على هذا عالج علاقات التبعية داخل الاسرة وصولا الى أخلاقيات الانظمة السوسيوسياسية[1] أين تشكل الاسرة الابوية أصل **النظام الابوي الجديد** الذي فرضه **التحديث** على المجتمعات العربية، لكن رغم كل التحولات الطارئة على مدى التاريخ إلا ان الابوية بقيت سائدة وقائمة على **العصبية** والنفعية المبنية على **الخضوع** لـ "**مدبر**" يتوحد مع الصورة المركزية للأب التي تحتل مركز العلاقات الإنسانية، حيث يُربى الابن على الطاعة والاحترام وتنتج الاسرة الابوية نماذج الخضوع وتصنع الانا الذي يتوافق مع النزعة **الابوية الجديدة.**

[1] عبد الله حمودي، ***الشيخ والمريد: النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة- يليه مقالة في النقد والتأويل***، تر، عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط4، 2010) ، ص.16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الشيخ والمريد كمدخل تفسيري لإعادة انتاج السلطوية في الفكر العربي[1] حيث قدم المفكر المغربي **عبد الله حمودي**[2] اطروحة جديرة بالذكر يحاور فيها ويجادل منطق **شرابي** من خلال استبدال المنطق **الابوي** بإضفاء تصور آخر فيه نوع من **الالتقاء والاختلاف** عبر عنه بنموذج **الشيخ والمريد**، حيث استند الى مدخل **الانثروبولوجية** السياسية وانطلق الى تبيان **الازدواجية** المحددة والناظمة للمجال السياسي العربي القائمة على **العنف الرمزي** على غرار **القداسة والشرف والبركة** اضافة الى منطق **العنف المادي** واقترانهما **بالدين** وهما الاساس في تشكيل رؤيته حول السلطة والتسلط من خلال نموذجه "الشيخ والمريد".

استهل **حمودي** اطروحته بتساؤل مهم: **كيف يمكن مواجهة السلطوية فكريا ؟** ويعقب قائلا: **والمواجهة هنا تعني التحليل والتفسير**[3]، ذلكم هو السؤال الملتهب الذي بحث عنه

---

[1] سيتم التطرق الى التفصيل في هذا النموذج في المطلب الثالث المتعلق ب : استمرارية اللغة السلطوية التقليدية في الخطاب السياسي المعاصر ومحاولة تفسير اليات اعادة انتاج واستمرار السلطوية في المجال السياسي العربي.

[2] تحصّل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون سنة 1977. درّس في جامعة محمد الخامس في الرباط بين 1972– 1989، قبل أن ينتقل إلى جامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية كأستاذ زائر منذ سنة 1990. المدير المؤسّس لمعهد الدراسات عبر الإقليميّة (transrégionales) للشرق الأوسط المعاصر وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى في الجامعة نفسها (1994–2004) قام بعدد من البحوث الميدانيّة حول التاريخ العرقي للمغرب وليبيا والمملكة العربيّة السعوديّة.من اعماله : ***الشيخ و المريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة*** و ***الأضحية و أقنعتها***، كما يرتحل أيضا إلى الحج لاكتشاف موسم في مكة، "حكاية حجّ، موسم في مكّة"، وأخيرا كتاب***الرهان الثقافي وهمّ القطيعة***"، 2011.

[3] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق***، ص7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حمودي طويلا، ليفرد له مساحات مهمة من النقاش في مؤلفه "الشيخ و المريد" الذي تتلخص فرضيته الأساسية جوانب ثقافية من مجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسي[1].

ما تكشف عنه **حفريات** عبدالله حمودي أن سلطة المرجع محكومة بنسق–**الشيخ/ الزعيم** هذا الواحد المركز الناظم لحركية النسق السياسي والممثل الأسمى الذي يقود الأمة، ويمتلك هذا الأخير كل الوسائل "**القهرية والرمزية** في الآن نفسه، وله سمات من القداسة وينتمي إلى سلالة **لدنية**[2] لا تشاركه فيها إلا قلة من الأعيان.

وكل الذين يتحلقون حول هذه الصورة المركزية من **دار ملك ومستشارين وحكومة وأحزاب وثقافات وشعب** ليسوا إلا "**تلاميذه**" وهو الشيخ والزعيم و"**السيد**". [3]

أما الفروق يوردها **حمودي** بينه وبين منهج **شرابي** حول طبيعة السلطة العربية عموما و حول الذهنية السلطوية العربية التي ربطها بنموذج الشيخ والمريد انطلاقا من **العامل الديني** في الطرق الصوفية التي تتسم **بالقوة التنظيمية** المتجددة، وبوصفها طريقة للاتصال **بالقوة الربانية** ومؤسسة مركزية تستمد خاصيتها **الروحية** من نوعية ذلك الاتصال وتُكيف ملامحها

---

[1] هذه الجوانب التي استندت إليها علاقات السلطة واستمدت منها ديناميتها وأصبحت العلاقة النموذجية لعلاقات السلطة الأخرى، ومن خلال تمحيصها تظهر تطابقاتها البنيوية مع تلك العلاقات، سواء في مجال التعليم العلمي والحرفي أو في المجال السياسي والنقابي، أو في مجالي الإدارة والنظم الأخرى.

[2] العلم *اللدّني* هو العلم الذي يأتي من لدّن الله عز وجل يهبه لمن يشاء من عباده; قد يستخدمه في فهم موقف أو تفسير آية من آيات الله بفهم ينبئ عن عمق كبير، ويصل إلى صاحبه عن طريق الإلهام لعمق الإيمان والاجتهاد في العبادة.

[3] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيمية مع مستجدات القبيلة والقرية والحي والمدينة واللغات والعادات... أي المعطيات المحلية والجهوية.[1]

وتتلخص الفرضية الأساسية التي بني عليها نموذج الشيخ والمريد الى المرتكزات الثقافية من مجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسي، وهذه المرتكزات التي استندت إليها علاقات السلطة واستمدت منها ديناميتها هي في نظر حمودي تختلف عن نموذج **هشام شرابي** الذي يحلل الوضع السلطوي العربي استناداً إلى مفهوم "**الأبوية الجديدة**" أو "**البطركية**" .

يجيب هنا بأن الأب أو الوظيفة الأبوية لا تضفي على أي وضع صبغة دينية أو ربانية، وأكثر من هذا، فإن تلك الوظيفة أي وظيفة الأب لا تقوم مقام الوظيفة الأمومية. في حين نجد وظيفة الولي هو الوحيد الذي يجسد الوظيفتين رمزياً، وبهذا التجسيد يحدث نوعاً ثالثاً[2] بين المؤنث والمذكر يضمن إعادة انتاج المجتمع وتسلسله على أساس قيم تحجب تساوي النوعين الأولين في ضمان إعادة انتاج المجتمع بإنجاب الأولاد.

لذلك اعتبر حمودي علاقة الشيخ بالمريد هي العلاقة النموذجية لعلاقات السلطة الأخرى، وأنها التركيبة الثقافية التي تتيح الفهم بشكل أدق، البنية السلطوية المغربية الحديثة[3]، لما لها

---

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.11.

[2] محمد الدوهو، ***أنثروبولوجيا السلطة العربية / قراءة سياسية في كتاب «الشيخ والمريد» لعبدالله حمودي*** تم تصفح الموقع في: 21 مارس 2017.

http://aleftoday.info/article.php?id=11901

[3] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تطابق حيث تتجلى الرابطة بين نموذج الشيخ والمريد في الطريقة الصوفية التي تتصف بالعنف الرمزي المعبر عنه بالكلمة كمصدر من مصادر المعرفة والقوة[1] فتم تحديد العنف بالدرجة الاولى بمداه الرمزي المعرف بالبركة والشرف، فالمريد المتمثل في "الرعية" – وليس المواطن– يتعرض للإخضاع النفسي الى حد انكار الذات امام سلطة وبركة الشيخ الذي يعتبر مصدر المعرفة والقوة وبهذا نجد ان النموذج يرتكز على انظومة ثنائية هما:

اولا: رصد ممارسة الحكم والتسلط والأسس التي تمنحها الحيوية والاستمرار من جهة.

ثانيا: المسوغات التي تجعل من اغلبية شعبية خاضعة وقابلة للحرمان تجسد دور **الرعية** من جهة اخرى.[2]

وهذا ما يأخذنا الى العصبية وهو مفهوم شكل ركيزة اساسية في الفكر الخلدوني وتم الربط بينه وبين السلطة[3].

فالمعنى المقدم للعصبية هو "التماسك الاجتماعي" أو "روح التضامن" وهي قائمة على محددات معينة تساهم في زيادة هذا التماسك على غرار النسب الواحد وروابط الدم المعبر عنها بالألفة في مرحلتها البدائية التي تستلزم وجود زعيم يتمتع بالاحترام والقداسة والهيبة[4]

---

1 ايليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، ***مرجع سابق*** ، ص.24.

2 عبد الله حمودي، ***مرجع سابق***، ص 37.

3 غسان الخالد، البدوقراطية قراءة في سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية، ***مرجع سابق***، ص 73.

4 العصبية على هذا المنوال تشكل مرتكز الدولة وتعتبر وسيلة لابد منها لبناء الددولة من خلال مفاهيم اخرى كالرياسة والحسب والولاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن مقاربة ذلك بالشيخ الممارس لسلطة القبيلة وهي سلطة الامر الواقع أو سلطة القانون المستند الى الاعراف العشائرية وليس الى القانون الوضعي[1].

لذلك فان دور العصبية وأهميتها في بناء وتأسيس الدولة هي نتاج المواءمة بين التماسك والالتحام الاجتماعيين من جهة وبين علاقات التبعية وسيطرة الزعيم[2] من جهة اخرى.

المقدس الذي له علاقة وثيقة مع العنف او ما يسمى بالعنف الرمزي القائم على ثلاثية حمودي في **القداسة والشرف والبركة** كان اولا لابد من محاولة ايضاح العلاقة التي تربط **العنف بالمقدَّس**، أو العنف الذي يبحث عن مبرّر قوي يتخذه ذريعة لتنفيذ رؤاه وأغراضه البرجماتية[3]، ووراء هذا الخطاب او العلاقة تقف تلك المفارقة العجيبة حيث يتخذ من الدين ذريعة لممارسة العنف، فارتباط العنف بالمقدس او المسوغ الديني الى درجة اعتبار العنف وجها من اوجه التدين سواء على مستوى الدولة او المجتمع.

وبالتالي ظهرت علاقة جدليَّة بين المقدَّس والسياسي، ويبقى مفهوم المقدس يؤسس في المجال السياسي العربي لرهانات صعبةَ في إدارة التنوع الثقافي والوضع الموروث عن سيادة الرموز المقدَّسة في الأنظمة الاستبداديَّة.

---

[1] غسان الخالد، ***مرجع سابق*** ، ص 74.

[2] هي تبعية ضمنية غير مصرح بها لان الزعيم–الشيخ لا يستطيع التعالي على اقربائه وعلى عصبيته لاه بحاجة الى هذا الالتحام وهذه العصبية.

[3] البشير ربوح، الحاج دواق، "المقدس والتاريخ "، سلسلة ملفات بحثية، ***الدين وقضايا المجتمع الراهنة*** (المغرب: مؤمنون بلا حدود للابحاث والدراسات،2016)، ص. 135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فصور توظيف الدين في المجال العام، يدل على تَمسُّك الدولة الوطنية الناشئة، في أغلب البلدان العربية بتدبير الشأن الديني، "***حيث ظل المقدس مؤثثا لفضائنا السياسي، كما ظل تابعا منضبطا لقيم السلطة وأشكال ترتيبها للعقائد والرموز والطقوس داخل المجتمع. وقد عملت أغلب الأنظمة السياسية طيلة عقود ما بعد الاستقلال، على دمج الدين في بنود دساتيرها*** [1]".

وأقامت تحالفا مُعلناً بين السلطة المدينة وعقائد الشعوب، كما نظمت الأعياد والمواسم والطقوس، مُركِّبة آليات محددة في الإدماج والتحالف، وذلك في إطار منح الأولية للنظام السياسي، وتحويل الفقهاء والعلماء والخطباء إلى جوقة في مشهد العمل السياسي، جوقة محافظة وصانعة للمقدس بمختلف تجلياته مكانة محددة في المجال العام.

تعتمد التوظيفات المنجزة للمقدس في المجال السياسي العربي على ميراث قديم، وهي تستند في روحها العامة إلى الإرث الفارسي. [2]

---

[1] كمال عبد اللطيف، "***علامات توظيف المقدَّس في الحاضر العربي*** 11 ، «فبراير. 2015 علامات – توظيف– المقدَّس –في – الحاضر –العربي: ***حمودي*** تم تصفح الموقع في: 21 مارس 2017.
www.mominoun.com/articles/52

[2] كما رسخه عهد أردشير الذي رتب علاقة المقدس بالدنيوي، وجعل الثاني موجها للأول، كما جعل الأول أداة في يد الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: حفريات معرفية في اصول السلطوية العربية:

المطلب الأول: السلطة السلطوية: مقاربة مفهومية لضبط المفهوم.

المطلب الثاني: الاداب والمسالك السلطوية في الفكر السياسي العربي المعاصر المحددات والتجليات.

المطلب الثالث: استمرارية اللغة السلطوية التقليدية في الخطاب السياسي المعاصر: المآل وممكنات التجاوز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: حفريات معرفية في اصول السلطوية العربية:

المطلب الأول: السلطة السلطوية: مقاربة مفهومية لضبط المفهوم.

1- مكونات الخطاب اللغوي لمفهوم السلطوية.
2- المفاهيم الملازمة للسلطوية: محاولة وصل المفهوم بالمفاهيم.

اولا: مكونات الخطاب اللغوي لمفهوم: **السلطة- التسلط – الدولة السلطانية- النظام السلطوي**

من الضروري تناول الدلالة اللغوية **للمفهوم**[1] وهذا بغرض الاشارة الى ان اللغة المُتكلمة لها **تاريخها الدلالي والقيمي** التي تكاد تكون غير مفهومة ولا تدل على معانيها المتداولة في عالم اليوم[2]، هذه الدلالة اللغوية تعمل على محاولة ادراك وتحديد مدى التجانس والتقارب[3]بين المفاهيم والمصطلحات[4].

---

[1] يرجع لفظ المفهوم **Concept** في اللغات الاوروبية الى الاصل اللاتيني **Conceptus** الذي يرجع بدوره الى الفعل **Concipere** الذي من بين معانيه التصور والفهم من حيث دلالته وهذا ما يحيل الى كونه نتاج تمثل ذهني الذي بدوره يجمع بيين المفهوم والفكرة. للمزيد انظر: الطيب بوعزة، "في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية" ***مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث***. تصفح الموقع 2017/11/16:
http://mominoun.com/pdf1/2014-12/549be678a14a0465520591.pdf

[2] ينفي **الطيب بوعزة** بهذا الصدد الثبات في دلالة المفهوم، حيث يقول " ***لا ينبغي فهم ثبات المفاهيم بكونها قطع نقدية ثابتة الحجم واللون والقيمة، أي قطعا لا شخصية تبادلها الفلاسفة.. بل المفاهيم هي نتاج تماثلات ذهنية وحصيلة حركية ونتاج لعملية دائمة من التأسيس وإعادة البناء***. للمزيد انظر: الطيب بوعزة، ***مرجع سابق***، ص 1.

[3] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق*** ، ص 13.

[4] ما تقوله اللغة عن الوطن والوطنية والدولة والسيادة والشرعية والحرية والمساواة والعدالة والعديد من المفاهيم والمصطلحات التي لا تجد معانيها تدل على ما هو متداول اليوم ولا تحمل تاريخها الدلالي والقيمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسلطة **لغةً في الأصل سلّط بمعنى** القهر، **وقد سلّطهُ الله فتسلط عليهم، والاسم سُلطة (بالضم). السليط الطويل اللسان والأنثى سليطة سلطانة، و (سلط وسليط) أي فصيح، والاسم سلطة والسلطان هو الحجة والبرهان بقوله تعالى {** *هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ* **}**[1] **معناه ذهبت عني حجتي، فالسلطان الحجة، ولذلك قيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق.** والسلطان الوالي، **وقيل السلطان قدرة الملك، والتسليط إطلاق السلطان وقد سلطه الله عليه وفي القرآن الكريم {***وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ***}.**[2] والتسليط: **التغليب، وإطلاق القهر والقدرة.**[3]

فالسلطة مرتبطة بالمجتمع الذي عند نشوءه يكون بحاجة إلى سلطة تضبطه وتسير أموره، فلا مجتمع بلا سلطة[4] ولا يمكن التكون المجتمعي والتماسك إلا بعد حل مسألة **السلطة** في المجتمع[5]، وتتجسد **السلطة** في المجتمع والعلاقة بين الحاكم بالمحكوم التي يمكن ان تتخذ اشكالا مختلفة يمكن طرحها كما يلي:[6]

---

[1] القرآن الكريم، ***سورة الحاقة***، الآية 29.

[2] القرآن الكريم، ***سورة النساء***، الآية 90.

[3] أبو الفضل جلال الدين بن منظور، ***لسان العرب***، (بيروت: دار صادر، 2003) الجزء السابع ص 547.

[4] تأتي ضرورة السلطة من باب أنها **ظاهرة طبيعية** في أي مجتمع سواء كان بدائيا متطورا أو حضاريا، فالعيش بدون سلطة هي في الحقيقة فكرة خيالية فكل شيء في الحياة يوحي بوجودها.

[5] محمد زيعور، **تطور الفكر السلطوي: العلمانية _ السلم _ الماركسية** ، ط1 (بيروت: رشاد برس، 2003) ، ص 51

[6] خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ***مرجع سابق***، ص 17-19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- باعتبار **السلطة** هي الصفة الملازمة لكل مجتمع لأنها تبرز كضرورة للحفاظ على النظام وتنشأ من ضرورة مكافحة كل تصور يعرضها للفوضى[1].
- في شكل "**التسلط**" بما ينطوى عليه من بطش وعدوان وعنف هو الأصل لهذه المفاهيم خاصة مع الإشارة إلى الخيط الرفيع الذى يفصل بين السلطة والتسلط، مع غلبة الرأى الذى يؤكد **النزعة الاستبدادية** للتسلط[2].
- **السلطة** باعتبارها **القوة** التي تتخذ شكل اصدار الأوامر والنواهي بحيث تنجح في جعل الاخرين يلتزمون بها، ويمكن ان تكون السلطة شرعية ومتفق عليها بالعرف او بالقانون، ويمكن ان تكون غير شرعية وانما قسرية او مفروضة بالإغراء والإغواء او شخصية كما في سلطة الاب او الخبير طالما بقيت ممأسسة ضمن الترتيبات الاجتماعية المتصلة بالقيم والمعايير السائدة.
- ان علاقات القوة بشكل السلطة هي تعبير عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم[3]، ويعتبر أحمد زكى بدوى السلطة بـ ***أنها القدرة على التأثير، وهى تأخذ طابعاً شرعياً فى إطار الحياة الاجتماعية، والسلطة هى القوة الطبيعية، أو الحق الشرعى فى التصرف، أو إصدار الأوامر فى مجتمع***

---

[1] جورج بالانديه، ***الانثربولوجيا السياسية***، تر: علي المصري(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1990) ص 214.

[2] ثناء فؤائد عبد الله، ***اليات الاستبداد واعادة انتاجه في الواقع العربي***"، مرجع سابق، ص. 383-426.

[3] خلدون حسن النقيب، ***الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ،ط3، 2004)، ص 17-37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعى يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته"[1].

كما ان السلطة من منظور اخر تعد احدى القيم المنافسة والمتداخلة في منظومة العدالة، غير ان هناك تسترا ينفي ان تكون السلطة قيمة كغيرها من القيم، كالفضيلة والامن والجاه والمساواة حيث يتم توصيفها بكونها معطى سلبي وترتبط مع ظاهرة القوة والقهر حصرا، لذلك وجب التمييز بين السلطة المجردة والسلطة الشرعية.

كما ان احد مظاهر السلطة السياسية هو قوة ارغام وعنف يسودان العلاقات الاجتماعية، التي لها مظهر اخر توافقي الطابع غير ارغامي ويعبر عنه بالنفوذ. [2]

اما **الظاهرة التسلطية** فهي ظاهرة حديثة معاصر متعلقة بالقرن العشرين والمعبرة عن الدولة البيروقراطية الحديثة، التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث بعد مرحلة انحسار، فقد امتلكت خاصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، وهو ما اطلقت عليه الباحثة ثناء فؤاد عبد الله الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.[3]

---

[1] Ahmed Zaki Badawi, ***A Dictionary of the social sciences: English – French – Arabic with an Arabic – English Glossary and a French – English Glossary*** (Beirut: Librairie du Liban, 1978.

[2] ايليا حريق، ***الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب*** (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 394-395

[3] ثناء فؤاد عبد الله، ***آليات التفسير الديمقراطي في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الدولة المخزنية[1] وهي إحدى أشكال الدول التقليدية القائمة على نموذج الدولة الباتريمونيالية[2] حسب تعبير ماكس فيبر، وتطورت من دولة تركز على **العصبية** القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على **جيش وبيروقراطية** منفصلين عن المجتمع **موالين لشخص الحاكم وسلالته.**

حيث تم استبدال **القاعدة القبلية**[3] بالاعتماد على جيش نظامي من جهة أولى، وستقود الأحداث إلى حدوث تغيرات نوعية مهمة في النظام الجبائي وبالتالي سيؤدي إلى تحديثه من جهة أخرى.[4]

حيث ساهمت القيادات المحلية بتركيز سلطة المخزن وذلك بإزالة المؤسسات المحلية ذات الطابع الجماعي، واستبدالها بنوع من النفوذ الشخصي والمستبد، كما حاولت هذه الزعامات

---

[1] المقصود بمصطلح المخزن هو إبراز دور الدولة في تحصيل الجباية وتعني كلمة مخزن الحيز المكاني لحفظ الضرائب العينية، ثم اتسع المفهوم ليعني الخزينة، ومن هنا كان المكان الذي يقطن به الأهالي الواقعون تحت سيطرة السلطة يسمى المخزن وما دون ذلك يسمى السيبة، والمخزن حسب تعريف عبد الله العروي ***"المخزن قاعدة إنتاجية، يبحث فيها الاقتصاديون، تتداخل فيها عوامل عتيقة وأخرى مستجدة .للمخزن هيكل اجتماعي يبحث فيه علماء الأجناس، يعتمد على هيئتين (القبيلة والزاوية)، لكل منهما أشكال متنوعة ووظائف كثير، يتولى المخزن القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفة، ويستمد شرعيته الأساسية من وظيفة الإمامة فيتجسد المخزن في فرد المولى/السلطان/ الشريف/الإمام هو سلطان يأمر بالسيف والقلم/ حوله جيش منتخب من قواد القبائل"*** للمزيد انظر عبد الله العروي، ***من ديوان السياسة*** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009) ص 109-111 .

[2] يعد Max Weber"ماكس فيبر" صاحب السبق في إرساء مصطلح باتريمونيالية ليعني به التوسع العسكري والإداري، للسلطة الأبوية وذلك على مستوى اختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة، ويستمد شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية لعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين للمزيد انظر حافظ عبد الرحيم، ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص259-261.

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999)، ص.8

[4] سعيد بن سعيد العلوي، ***الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص143

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في كل مرة أن تحافظ على مجال من الحرية إزاء السلطان مما جعل تعاونها معه في الوقت نفسه مرغوبا ومشبوها[1]، وظهرت **السلطنة** في مجتمع مبني على التعدد الاثني والقبلي وواجهت أنماط مختلفة من النفوذ المجتمعي، سواء في صورة قبائل وزوايا أو قيادات وسطية ولذلك أخذ الحكم طابع الباحث عن التوازن والوساطة، وذلك حتى يضمن وحدة السلطة ولعب الإسلام دورا مهما في هذا المضمار عبر احتكار السلطان للسلطة الدينية[2] ويتضمن الإسلام تراثين من التأويل في التقليد السياسي، يمكن أن نعرفها بالشرعية الضمنية والشرعية التعاقدية.

اما **النظام السلطوي** فيميز"جان خوان لينز" بين **الانظمة التسلطية** والأنظمة **الديمقراطية**، والأنظمة **الشمولية**[2] من خلال تصنيف اعتمده جاء فيه ان **النظام التسلطي** لا يتوفر معايير الديمقراطية المتمثلة أساسا في **المشاركة السياسية والتعددية وتداول السلطة** سلميا عن طريق **انتخابات تنافسية حرة وشفافة**، لكنه يقر بجوانب محددة من التعددية، **ويسمح في حدود ضيقة** بالتعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة عن طريق انتخابات دورية، **شكلية** إلا أنه يعتمد على نفس أساليب **النظام الشمولي** في **السيطرة والتحكم في الحياة السياسية لكن دون ركائز إيديولوجية.**

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ***مرجع سابق***، ص28.

[4] الهرماسي، ***مرجع سابق***، ص30.

[2] لطفي طرشونة ، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسيقبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير"، في: امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص. 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الاختلاف عن **النظام الشمولي** فيكمن في ان هذا الاخير يسعى استنادا إلى **تصور إيديولوجي**[1]، إلى القضاء على كل مظاهر **الاختلاف والتعددية**، ويهدف إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه **الوحدة الشاملة** على جميع المستويات السياسية، الفكرية، الثقافية، وحتى العرقية، ويمارس **رقابة كلية** على مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بما يضمن له **السيطرة التامة على الأشخاص والأفكار والمعتقدات.**[2]

اذن **النظام التسلطي** يسمح بتعددية حزبية **محدودة** وتنافس محدود على السلطة في ظل **انغلاق** فضاء المشاركة السياسية والاهم هو **شخصنة السلطة** واحتكارها لفائدة فرد او أقلية كما يرتبط النظام التسلطي بمفهوم الانتقال الديمقراطي بوصفه **نظاما لا يرفض التعددية والاختلاف** من حيث المبدأ ويملك **القدرة على التطور نحو الانتقال الديمقراطي.**[3]

لكن اشكالية **اتساع** المفهوم من شأنها استيعاب عديد الأنظمة الى درجة ان هذه الصفة أي التدرج والمراوحة بين اساليب الديمقراطية واليات الشمولية وصولا الى اشكالية ضبط درجة الانفتاح والانسداد والمشاركة والإقصاء حتى يتم تصنيف هذا النظام ضمن نمط او اخر من الانظمة السياسية.

---

[1] غير انا محددات الاختلاف المطروحة تواجه نقدا اساسه ان **التمييز** القائم على اساس **الايديولوجيا** لا يمكن قبوله دون نقاش فالمعطى الايديولوجي متواجد في الانظمة التسلطية وكذلك الانظمة الفاشية والانظمة الاثيوقراطية اضافة الى ان الديمقراطية في حد ذاتها اساسها ايديولوجي ليبرالي يقدم تصورا معينا لحقوق الانسان وحرياته هذا من جهة.

[2] لطفي طرشونة، ***المرجع نفسه***، ص. 31.

[3] مثال ذلك الانظمة " التسلطية التي كانت في سبعينات القرن الماضي على غرار اسبانيا ، البرتغال واليونان، او مثل الذي حدث في ثمانينات نفس القرن في امريكا اللاتينية ومطلع التسعينات في اوروبا الشرقية عرفت انتقالا الى الديمقراطية بنسب متفاوتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا النوع من الانظمة السياسية يعطيه ماكس فيبر تصنيفا "مثاليا" ويتخذ النظام التسلطي "كصنف" عدة صيغ بحسب درجة انفتاح النظام السياسي وانسداده ودور الاحزاب السياسية، ومجال التنافس ونزاهة الانتخابات وشفافيتها التي تفرزها تجارب الدول في ارض الواقع[1].

يمكن الحديث عن مفهوم "**التسلطية المترسخة** " باعتباره التصنيف[2] الاكثر حضورا على مستوى الانظمة العربية هي التي تقف على تحديد خصائص الانظمة السياسية العربية فهي حسب غسان سلامة "استثناء" اذا تعلق الامر بنظريات الانتقال الديمقراطي خاصة مع نجاح موجات التحول الديمقراطي في عدد من الانظمة التسلطية3 ويرجع هذا الفشل حسب الكاتب لطفي طرشونة الى عدة اسباب اهمها :

- درجة النمو الاقتصادي ونمطه.
- أهمية العائدات النفطية التي توفر للدلولة قدرات مالية تمكنها من امتصاص ازماتها السياسية وخاصة الاجتماعية ما يعرف ب " شراء السلم الاجتماعي".

---

[1] لطفي طرشونة، ***مرجع سابق*** ، ص ص31. 33.

[2] في هذا الصدد يقر الفقه السياسي بوجود صيغ متعددة للنظام التسلطي على غرار انظمة تسلطية تنافسية وانظمة تسلطية مترسخة وانظمة تسلطية انتخابية للمزيد انظر:

Philippe Droz-Vincent, «Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe,» ***Revue Française De Science Politique***, vol.54,no.6 (décembre 2004),pp.945.

[3] لطفي طرشونة، ***مرجع سابق*** ، ص. 33. للمزيد انظر:

- Ghassan Salame, «Sur la causalite d'un manque: Pourquoi le monde arabe n'est il pas democratique?,>> ***Revue fram;aise de science politique***, vol. 41, no. 3 (Juin 1991), pp. 307-341, et Michel Camau, «Globalisation di:mocratique et exception autoritaire arabe,» ***Critique intemationaie***, no. 30 (2006), pp. 59-81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نمط التضامن السائد في المجتمع.
- طبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي.
- المعطى الثقافي المتأصل في الثقافة العربية اكثر مما هو متأصل في الاسلام حيث افادات بعض التجارب الاسلامية نجاحها في الديمقراطية على غرار التجربة الرائدة في ماليزيا وبدرجة اقل اندونيسيا.
- نسبة التمدرس.
- درجة تأسيس السلطة.
- نسبة النمو الديمغرافي.

حيث يمكن للنظام التسلطي ان يتحول من طور **التسلطية التقليدية** الى طور "**التجذر التسلطي**" (La Consolidation Autoritaire) وبالتالي الى نظام تسلطي مترسخ الذي يصعب تطويرها بوسائل انتخابية لأنه غير قادر على تطوير نفسه بنفسه عبر اليات يقرها النظام السياسي تستخدم داخل النظام وليس ضده، لان هذا النظام يتجاهل المعطى البديهي بأن التطور هو اساس الاستمرارية، فالأنظمة التي تفقد القدرة على التأقلم والتطور تحكم على نفسها بالفناء[1]

[1] لطفي طرشونة، ***مرجع سابق*** ، ص ص .35. 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالنظام التسلطي: هو النظام الذي يقر بتعددية محدودة ويسمح في حدود ضيقة بمجال يعبر عن الاختلاف او التنافس على – جزء – من السلطة ويعتمد من جهته على احكام سيطرته

على التحكم في الحياة السياسية والمجتمعية.[1]

وبذلك تعتبر **الدولة التسلطية** مفهوما حديثا في الفكر السياسي العربي والإسلامي، باعتبارها هي التعبير المعاصر **للإستبداد التقليدي**[2].

كما تنخرط الدولة التسلطية في الوطن العربي في ممارسات منافية لمعنى **الحقوق والحريات** وتتحول أجهزتها ومؤسساتها إلى أدوات قمع وتخويف وتعنيف، تحت ذريعة المحافظة على الوحدة الإجتماعية، كما تتميز الدولة التسلطية بخاصية أساسية في مسألة شرعيتها المستمدة من القوة[3]، ومن شخصنة السلطة وعدم الفصل بين السلطات، وذلك من خلال آليات القمع والعنف، هذا ما جعل من مفهوم " **الدولة التسلطية** " مفهوما إشكاليا محط نقاش في الخطابات السياسية العربية المعاصرة.

---

[1] يأخذ النظام التسلطي بتقنيات التحكم والسيطرة التي تنتهجها الانظمة الشمولية لكن دون الاستناد الى عقيدة شمولية ويمكن ذكر بعض الخصائص المكونة للنظام التسلطي مثل اقرار تعددية حزبية وتنافس جزئي على السلطة في شكل محدود ومتحكم به اضافة الى الانغلاق على المشاركة السياسية واهم عنصر هو شخصنة السلطة وتصل الى درجة تأليهها لفائدة فرد. للمزيد انظر : لطفي طرشونة ، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير"، في: امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص. 32

[2] خلدون حسن النقيب، ***مرجع سابق***، ص، 335.

[3] وبذلك يكون مدخل الإذعان المجتمعي المعبر عنه بالطاعة الذيفي معناه استعداد الفرد/الرعية العربية للخضوع والتبعية كقدر ثقافي مرتبط بها، لكن هذا الاذعان يستند كذلك الى سطوة الدولة التسلطية العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المفاهيم الملازمة للسلطوية: محاولة لوصل المفهوم بالمفاهيم:

يسود قدر كبير من الغموض على معظم المصطلحات والمفاهيم في علم الاجتماع السياسي وعلوم السياسة عموماً، ويرجع بالدرجة الاولى الى الاستخدام اليومي والمتداول لهذه **المفاهيم** سواء لدى العامة أو حتى النخبة، فتم استخدام مصطلحات على أساس أن لها نفس المعنى من قبيل **التسلطية، الاستبدادية، الدكتاتورية، الاوتوقراطية والشمولية** تماما كما هو الخلط الحاصل في تناول مفاهيم **الدولة والحكومة والنظام السياسي.**[1] لكن في نفس الوقت لابد من وصل المفهوم بالمفاهيم القريبة منه والمرتبطة به وفي هذا السياق نستند الى مقولة

[1] نفس الغموض الذي يسود مفهوم **الدولة** حيث يخلط بين مع عدة مصطلحات على غرار **النظام السياسي**، الذي يختلف عن مفهوم الدولة لان الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، بيد ان الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع على الصعيد الداخلي، وتملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي، كما أن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر اهرى كالإقليم والشعب والسيادة. للمزيد انظر: علي الدين هلال، نيفين مسعد، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير***، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص10. أما عن الخلط بين الدولة والسلطة، فالدولة هي كيان مجرد ومتعالي عن مجال المنافسة لأنها تمثيل للإرادة العمومية وللمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض عن بعض كما هو شأن السلطة بل سلطة الأمة برمتها بكافة فئاتها قواها أما السلطة، فتخرج عن نطاق هذا التعيين لانها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية–انتخابية قبل أن يحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحد منها. للمزيد انظر:عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: ***الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحثان "دولوز" و"غاتاري" Deleuze – Guattari ***"ان المفهوم يظل بلا معنى ما دام لم يوصل بغيره من المفاهيم، ويوصل بالمشكلة التي يعالجها أو يسعى الى معالجتها"***. [1]

لذلك كان لابد من إيضاح بعض الضوابط حول المفاهيم أو المصطلحات التى قد تبدو مترادفة فى نظر البعض لأن معانيها تبدو متشابهة، وبالتالي محاولةً لتجاوز هذا الغموض في تحديد المفاهيم والمصطلحات.

نستهل الحديث عن هذه المصطلحات انطلاقا من المصطلح الرئيس وهو **السلطة** الذي يواجه ثراءً لغويا بالغاً فى المفاهيم التى توحى بالشدة أو القوة مثل: **التسلط – القهر– الاستبداد– العبودية– الاكراه –العنف** وغيرها.

فالاستبداد بأبسط تعريفاته هو تفرد بالرأي في شؤون تخص الجماعة وبالتالي فهو احتكار أو اغتصاب لحق الجماعة في إبداء رأيها، وفي النهاية هو طغيان واعتداء على الآخر.[2]

ففي قاموس **لسان العرب**:يعني الاستبداد: استبد فلان بكذا أي انفرد به، وفي حديث علي رضوان الله– عليه :كنا نرى أن لنا في هذا الأمر حقا فاستبددتم علينا ، يقال : استبد بالأمر يستبد به استبدادا إذا انفرد به دون غيره .واستبد ب أ ريه :انفرد به[3]وتدل كلمة الاستبداد في

---

[1] الطيب بوعزة، "في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية، مرجع سابق نقلا عن:
Gilles Deleuze– Felix Guattari: << ***qu'est ce que la philosophie*** ?>> ed minuit , paris1991,p76

[2] علي الدباغ، "الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن" في: ***الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية***، 2005)، ص 39–73.

[3] أبو الفضل جلال الدين بن منظور، ***لسان العرب***، (بيروت: دار صادر، 2003) الجزء الثالث ص 81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغلب المعاجم العربية[1] المتداولة، في العصر الوسيط بالحزم وعدم التردد، لكنه عرف تعديلا في المعاجم العربية الحديثة بإحداث معطيات دلالية الحقت بمفهوم الاستبداد، فحسب معجم اللغة العربية المعاصرة استبدَّ الشَّخصُ بالأمر :تعسَّف، انفرد به من غير مُشاركٍ له فيه، "استبدَّ الحاكمُ بقراراته والسلطة المستبدة هي الانفراد بالأمر والرأي.

واختلط بشكل كبير مع **مفهوم الاستبداد** الذي بدوره اتصل في التداول السياسي الشائع مع **مفهوم الطغيان**، إلا أنه يجب أن نميز هنا، بكون **الاستبداد** يوضع **مقابل** نظام الحكم **العادل**، أو نظام الحكم الديمقراطي.

فالمستبد هو الذي يمارس التصرفات التحكمية غير المقيَّدة، في مختلف شؤون الجماعات السياسية، أما نظام الحكم الديمقراطي، فيفترض أن يقوم على التشارك بالتداول، والعقلانية ببلورة القوانين وإنشاء المؤسسات، كما يقوم على التشاور بتقسيم السلط ورسم حدودها. ويتم كل ذلك انطلاقاً من قواعد العدل والإنصاف.

لكن لعنصر الأبرز في **الطغيان** هو **القهر**، والعنصر الأبرز في **الاستبداد**، هو **التفرد بالرأي**، ورغم أنه ظهر في القرن الثامن عشر، **مفهوم المستبد العادل**، والمستبد المتنور، فإن الطابع الفردي في اتخاذ القرارات، يبعد الحاكم في تصورنا عن النظر العقلي والتوافقي في مقاربة الأمور العامة.[2]

---

[1] معنى الاستبداد في المرجعية العربية خصوصا عندما يقرن ب "**العدل**". فالعدل يفقد مضمونه مع العجز عن تطبيقه.

[2] كمال عبد اللطيف،" الاستبداد: حدود ودلالات"، ***مؤسسة مؤمنون بلا حدود***، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، تم تصفح الموقع: يوم 20-11-2017 http://www.mominoun.com/articles/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطلاقا من قاعدة ادارك معنى المفهوم بما يقابله من تضاد فالمفاهيم المرتبطة بالسلطوية هي في مقابل الديمقراطية كما يلي :

- اذا حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختيار ممثليه بالانتخاب المباشر وكانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم مقيدة بشرعة او عقد يسمى **الدستور**، اطلقنا على هذا الحكم **صفة الديمقراطية**، وفيما عدا ذلك تصبح كل اشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم.
- اما **الاوتوقراطية** او الحكم الفردي للدلالة على نظام حكم ليس لسلطة الحاكم فيه حدود ولا تفرض عليها قيود.
- اذا كان الحكم **الاوتوقراطي وراثيا** فهو **ملكي**، اما اذا كان غير وراثي فهو **دكتاتوري** أو **طغياني**.

بالعودة الى مصطلح **الاستبدادية** فهي تكون لوصف درجة **تسلط الحاكم**.

فإذا كان الحاكم لا يلتزم بالقانون، وإنما قوله وفعله بمثابة القانون نهو نظام **حكم استبدادي**.

- اما اذا كان هناك قانون يلتزم به الحاكم ولكنه يحتكر سلطة التعديل والتغيير في القانون فهو اذا **حكم مطلق**.[1]
- اما اذا قيدت سلطة الحاكم بقانون اساسي فهو **حكم دستوري ملكيا** ام **جمهوريا**.

الحكم الاستبدادي قد لا يكون **فردياً** وإنما **حكم جماعة قليلة** كما في حكم **الارستقراطية** او في طغيان القلة فهو اذن **حكم اوليغارشي**.

[1] خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ***مرجع سابق***، ص ص. 17-25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤدي الاستخدام السلبي **للسلطة والقوة** الى **النفوذ والجاه** والامتياز وأما مصادر هذه القوة فتكون مستمدة من التنظيم الاجتماعي مثل **البيروقراطية** المركزية للحكومات او الاحزاب السياسية والقوة المستمدة من الكثرة العددية في النقابات والحركات الاجتماعية والقوة المستمدة من ملكية الموارد المادية مثل امتلاك الثروة ورأس المال، اضافة الى **العنف الرمزي** القائم على مرتكزات الشرف و والدين والقداسة والنسب والتاريخ.

اما اشكالها فهي:

اولا: **القهر** او **القوة الجبرية** التي يمكن ان تكون **نفسية** عبر **الخضوع وإنكار الذات** اما مرتكزات **المنظومة الرمزية** المختزلة في **البركة** أو تكون **مادية عنيفة** او غير عنيفة.

ثانيا: **الهيمنة** عن طريق التلاعب بالأشخاص أو الموارد أو عن طريق الاقناع.

ثالثا: **القمع** المعبر عنه بأنه "***كل نظرة دونية لأي إنسان، وكل تعصب قبلي أو عائلي أو ديني أو قومي أو طائفي أو مذهبي أو سياسي، وكل تزوير وتضليل فى كل الميادين الحياتية، وكل نقد تجريبي غير موضوعي، وكل رفض للحوار والتعاون والتنسيق والتوحيد، وكل استهتار بالأخلاق والحريات والقوانين، الخادمة للإنسان***"[1]

رابعا: في ضرورة ادراك معنى **العنف** ومدى حضوره يطرح بلقزيز تساؤلا بهذا الصدد " ***هل يمكن افتراض وجود دولة لا تمارس العنف أو لا مكان للعنف فيها*** ؟" فيجيب "***مثل هذا الافتراض ضرب***

[1] نجاح محمد، "العقل العربي والقمع"، ***المعرفة*** (سوريا)، السنة 33، العدد 366 (مارس 1974)، ص 46-50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الطوبى او من الخيال السياسي الجامح غير الواقعي فهو تصور فوضوي لدولة غير ممكنة الكينونة.[1]

ويفترض ان طرح غياب العنف يعبر عن واقع فوضوي لأنه يتعارض مع فكرة الدولة أي مع فكرة وجود كيان فوقي لا يقبل الكينونة إلا من حيث يرادف معناه معنى **القوة** والنظام لا تستقيم وظائف هذا الكيان الاجتماعية إلا بامتلاك ادوات العنف التي يقتضيها التنظيم الاجتماعي وان افتراض الدولة بلا عنف[2] هو افتراض اللادولة أي الفراغ **التنظيمي – السياسي**[3].

وتجدر الاشارة الى ان ظاهرة **العنف** لا تنتهي بغياب الدولة بمقدار ما تنتقل من حيز المجتمع، فتأخذ عنف اهلي بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

هنا وجب التمييز بين **العنف** وبين **القمع والتسلط والقهر** الذي قد يقوم بيه النظام السياسي فالعنف بهذا المعنى هو **عنف غير مشروع** والعنف الشرعي قائم على مبدأ انه لا توجد دولة تقوم بأدوارها من دون حيازتها اسباب **القوة وممارسة العنف عند الاقتضاء .**

---

[1] اذا كانت الدولة قوية قهرتنا واذا كانت الدولة ضعيفة هلكنا – بول فاليري كما كتب ماكس فيبر " تقوم اية دولة على القوة" وقال تروتسكي يوما في برست ليتوفسك. وهذا صحيح في الواقع. فاذا لم يوجد سوى بنى اجتماعية، حيث يكون كل عنف غائبا، يختفي مفهوم الدولة فلا يبقى الا ما يسمى، بالمعنى الخاص للعبارة ب " الفوضى" انظر:

-Max Weber, ***Le savan et le politique***, Traduction de Julien Freund; Introduction de Raymond Aron, Recherches En Sciences Humaines; 12 (paris: palon, 2005) p.124

[2] هذا العنف لا يمارس لمجرد الرغبة في ممارسته والا تحولت ممارسته الى سلوك نفسي واجتماعي مرضي تقوم به نخبة حاكمة تعاني من حالة باتولوجية . فالعنف يشترط اقترانه بأخلاقيات السياسة في الدولة الديمقراطية الحديثة.

[3] عبد الإله بلقزيز، ***الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر***، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،2008)، ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنف الذي يجري خارج القانون وضده، ومن أجل مصلحة ليست عامة بل فئوية أو خاصة. هذا النوع غير المشروع من العنف في هذه الحالة يرادف معناه القمع والتسلط ويمكن اطلاق صفة **العنف السلطوي بالعنف الاستبدادي**[1] أو **الدكتاتوري** أو **الطغياني** بحسب نوعيته.

لذلك قد يكون **الحكم الاستبدادي** مبنيا على تسيد الدولة البيروقراطية على المجتمع من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية بحيث يخترق المجتمع الدني ويكون امتداد لسلطتها ويتم تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع وهذا هو **الحكم التسلطي**[2]، وهو الحكم الاقرب الى الاحكام التى يمكن ان نطلقها على الدول العربية التي تخلصت شكليا من التقليدية التراثية الباتريمونيالية على حسب تعبير "**ماكس فيبر**" فهي انظمة تسلطية بطابعها. وتتلاعب بمقومات الديمقراطية لتظهر بالمظهر الديمقراطي[3] وهذا ما يمكنها من حمل صفة الباتريمونيالية الجديدة .

بناءا على كل ما سبق فان **الاستبداد** او **الحكم الاستبدادي** يمثل ويشمل معظم اشكال الحكم التي تم تناولها وهي في مداها التاريخي التقليدي اما **الحكم التسلطي** فهو **ظاهرة حديثة** خاصة بالقرن العشرين ولا يمكن فهمها إلا بفهم مصطلح الدولة التى تجسده اي انه

---

[1] عبد الإله بلقزيز ، ***مرجع سابق*** ، ص ص.40.41.

[2] خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ***مرجع سابق***، ص 22.

[3] وليم نصار، ***الانتخابات والديمقراطية والحالة والفلسطينية*** (رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص.17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتصل بالدولة وترتيباتها المؤسسية وعلاقتها بالمجتمع وليس من حيث الحاكم فقط من حيث استعمال سلطاته.[1]

وبهذا فإن **النظام التسلطي** يسمح بتعددية محدودة، ويسمح في حدود ضيقة بالتعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة عن طريق انتخابات دورية، إلا أنه يعتمد على نفس أساليب النظام الشمولي في السيطرة والتحكم في الحياة السياسية لكن دون ركائز إيديولوجية."

كما يصنف "لينز" و "ستيبان" بين الانظمة غير الديمقراطية في أربع درجات أولها النظام الشمولي الذي يلغي التعددية ويعمل على التعبئة ثم ثانيا النظام ما بعد الشمولي الذي يبقي على الكثير من ملامح النظام الشمولي مع بعض التخفيف من شدة الغلو ثم الانظمة التسلطية تحل ثالثا التي تسمح بالقليل من التعددية السياسية، لكنها تتيح حريات اقتصادية واسعة، وأخر هذه الدرجات يتم ادراج الانظمة السلطانية التي تتمحور فيها الدولة حول شخص الحكام ودائرته الضيقة ويغيب التمييز بين الخاص والعام في ادارة شؤون الحكم[2]

---

[1] خلدون حسن النقيب، ***المكان نفسه***.

[2] عبد الوهاب الافندي ، "تحديات التنظير نحو المجهول تأملات في مالات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 177. نقلا عن :

- Linz And Alfred, ***Problems Of Democratic Transition And Consolidation Southern Europe, South America, And Post-Communist Europe***. Baltimore: John Hopkins University Press, 1996. Chapter 03.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الاداب والمسالك السلطوية في الفكر السياسي العربي المعاصر المحددات والتجليات.

مقاربة مفهوم الآداب السلطانية: المرجعيات والغايات:

يقتضي هذا المطلب الاحاطة المفهومية بالآداب السلطانية **وإطارها الزمني ومداها التطوري** وبالتالي **البعد الوظيفي** اضافة الى جانب ادراك **العلاقة مع الواقع السياسي.**

فمجال **الخطاب السياسي العربي الاسلامي** حمل العديد من الانماط حيث من الصعب حصرها وتحديد مرجعياتها وبالتالي ضبط عملها، فهي **تتميز بالتنوع** في سياق اسماه كمال عبد اللطيف **صيرورة تاريخية معقدة** ساهمت في تأطير محتواها **وتعزيز أو تقليص** وجودها **واستمرارها** في تاريخ الوقائع والافكار العربي الاسلامي.[1]

هنا يمكن الحديث على **أن التأريخ الكلاسيكي للفكر السياسي العربي الاسلامي انتج تقسيم ثلاثي** يتم تداوله على النحو التالي:

- **خطاب السياسة الشرعية** وهي التي تعنى في مجملها بنصوص الماوردي والغزالي وابن تيمية وغيرهم من الفقهاء.
- **خطاب الفلسفة السياسية** وهي النصوص التي جاء بها الفلاسفة كابن رشد والفاربي وابن سينا.
- **خطاب الآداب السياسية** وهي النصوص التي تهتم بنصائح الملوك.

[1] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية***، (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص.13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

افضت هذه النصوص الى اعتبار ان خطاب السياسة الشرعية وخطاب الفلسفة السياسية هما **منتوجا نظرياً خالصا** في حين مثلت **الآداب السلطانية** خطاب التبرير السياسي المرتبط بالجانب **العملي التنفيذي**.

عند محاولة الاحاطة بمفهوم الآداب السلطانية نجد انها **ثقافة سياسية**، تنشئها **المؤسسة السلطانية** وتتبناها لخدمة مشروعها السياسي[1] فخطاب الآداب السلطانية يستجيب لغاية محددة تتمثل في **خدمة الدولة السلطانية وتبرير سلطتها والدفاع عن استمرارها**[2] والقيام بكل ما يمكنها من الترسخ والتجذر حتى في حالتها الاستبدادية الطاغية عبر ***"تمرير خطابي وكتابي على تحويل جبروت الدولة الى ضرورة لا راد لقضائها"***.[3]

اذن **إطارها الزمني ومداها التطوري** يعود الى **كتابات سياسية** تزامن ظهورها الجنيني مع ما يدعوه الجميع بحدث **انقلاب الخلافة إلى ملك**، وكانت في جزء كبير منها **نقلاً واقتباساً** من تراث **سياسي اجنبي غير عربي** خاصة **التراث الفارسي، والأدب السياسي البيزنطي**[4]

---

[1] يحفل تاريخ الفكر السياسي الإنساني بثقافات سياسية مماثلة، بلورتها الحضارات الإنسانية الأخرى، كالأدب **السياسي الفارسي**، والأدب **السياسي البيزنطي**، وآداب **الأمراء في العصور الوسطى المسيحية**، وخلال عصر النهضة الأوروبية.

[2] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.263

[3] كمال عبد اللطيف، ***مرجع سابق*** ، ص.60.

[4] **عز الدين العلام**، *الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي*، **(الكويت: عالم المعرفة، 2006) ص08.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أين تم اسقاط مفاهيمها ومقتضياتها على مجتمع غير الذي وضعت فيه وله وهو المجتمع الإسلامي، في ظل غياب تأصيل فقهي وقانوني يستوحى من تقاليده وقيمه.[1]

كل هذه الافكار عبارة عن امتداد لأثر " **الاستيراد السلبي**" [2] لافكار **العهد الاردشيري** الذي اسس لنظام الحكم الساساني[3] والذي كان نظاما فرديا استبداديا بدليل الصفة " الالهة" التي اطلقها ملوك فارس الساسانيين.[4]

هذا **التراث الدخيل** تم الاستعانة به في **تدبير أمور الدولة الإسلامية** التي "تقوم في أساسها، على **مبدأ النصيحة**[5] لولي الأمر في تسيير شؤون سلطتهم، إذ تتضمن كل موادها مجموعة هائلة من النصائح الأخلاقية والقواعد السلوكية، الواجب على الحاكم إتباعها بدءاً مما يجب أن يكون عليه في **شخصه**، إلى **طرق التعامل مع رعيته**، مروراً بكيفية **اختيار خدامه واختبارهم، وسلوكه مع أعدائه.**

---

[1] العربي إدناصر ،"جدلية ***الكائن والممكن في الآداب السلطانية صورة المُلك العضوض وظل الخلافة الراشدة***"، *مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث*، تم التصفح الموقع يوم 2017/12/08
http://www.mominoun.com/articles/918

[2] اقتضت متطلبات العمل السياسي اليومي التاريخي داخل الدولة الإسلامية الناشئة، الاستعانة بقواعد العمل السياسي ونظرا لأن المسلمين في بداية انطلاق دولتهم ودعوتهم كانوا في مركز قوة فإنهم لم يجدوا أي حرج في الاستفادة من تجارب الأمم المعروفة بتقاليدها المتطورة في المجال السياسي. وفي هذا السياق تمت استعارة أساليب العمل السياسي الفارسية والبيزنطية بحكم رسوخها، مع محاولات بسيطة في التعديل والتوفيق بين القيم التي كانت تقف خلف التقاليد السياسية المذكورة وتقاليد الدعوة الدينية الجديدة

[3] نسبة الى الاسرة التي حكمت ايران والامبراطوية الفارسية منذ القرن الثالث ميلادي حتى منتصف القرن السابع ميلادي قيام الدولة الساسانية على اسس دينية وهي الزرادشتية وحكومة قوية ممركزة وجيش قوي استطاع منافسة جيوش الرومان، كان نظام الحكم نظاما ملكيا مطلقا وان الملك ينحدر من نسل الالهة.

[4] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.231.

[5] عز الدين العلام، ***مرجع سابق*** ، ص 08.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقد ابن خلدون هذا **الاستيراد الفكري** للآداب السلطانية وخاصة **الارث المقفعي** في طريقة عرضه لمسائل السياسة في تآليفه التي يعوزها البرهان، مكتفيًا بتجليتها "***في الذكر على منحى الخطابة في أسلوب الترسل وبلاغة الكلام***."[1]

هذا النقل اعتبره كمال عبد اللطيف بـ " **مغامرة نظرية** اقدمت عليها الكتابات السلطانية واطلق عليها صفة " **المزالق الفكرية**" التي انتجت قلبا في العمل السياسي التدبيري والفلسفة السياسية الناظمة له.[2]

أما اطارها الوظيفي فقائم على عملية **تبرير وتسويغ واضفاء الشرعية** على الدولة السلطانية.[3] وبما ان الوجهة العامة للآداب السلطانية كانت تؤسس اساسا لتصورات سياسية مرتبطة بمجال **الدولة والسلطة** مع الاستعانة بمعطيات عديدة من الانماط الفكرية من قبيل **التاريخ** المسمى سابقا بـ " **تجارب الامم**" **والاخلاق** المسماة بـ " **العبر والمواعظ والنصح**" وكان موضوع اهتمام الاداب السلطانية هو " **الابهة الملكية**" و"**التدبير السلطاني** " وشكلت هذه المواضيع **تصورا** كونيا شاملا ومستمرا لتصل الى مرحلة "**المنظور**" لا يمكن الخروج

---

[1] ابن خلدون، ***المقدمة*** ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001) ص 52. الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر.

[2] هذا المنطق أو المرجع الفارسي الذي رسم الملامح الكبرى للآداب السلطانية عمل مع قيام الدولة العباسية على بداية ترسيخ وتأسيس شرعية الدولة والسلطة على اساس الدين اطلاقا من اعتبار ان " ملك الدين يضمن فيه الحاكم طاعة الناس من خلال حراسة دينهم، والدفاع عنه، وحماية شعائره"

[3] هذا الاداب تنجز من قبل الكتاب والفقهاء و المؤرخون والفلاسفة وحتى الملوك والسلاطين انفسهم، ففي كل الاحوال ينشأ النص السلطاني لأداء رسالة محددة سلفا هي الدفاع عن السلطة وتبرير قيامها واستمرارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنه،ومن جهة اخرى عملت على تشكيل تصور خاص بـ "**التراتبية المجتمعية**" التي لابد من التسليم والاقتناع بها تجسد الفاورق بين الخاصة والعوام الرعية بغاية "**شرعنة التراتب الطبقي**".[1]

باستحضار **الاطار الزمني** الذي يتوافق مع **الانقلاب على الخلافة** أصبحت الكتابات السياسية تتحوّل من المطالبة بتطبيق **الممكن**، أي مستلزمات **الخلافة الشورية**، إلى الدعوة للحفاظ على **الكائن**[2]، أي **الملك العضوض**[3]. المجسدة لحقبة **ما بعد عصر الخلافة** حيث صار الملك تحت سيطرة **النزعة السلطوية** وأصبح السلطان أو الملك يدير شؤون الحكم بناءا على المفاهيم المؤسسة للآداب السلطانية، التي تتخذ من **محورية السلطان**، مركزية للدولة السلطانية متفردا بالعظمة والبهاء.[4]

فالعلاقات مع الملك، أحادية الجانب، فهو الذي **يولي ويعزل ويأمر وينهى**، اما مواطنوه فهم مجرد **رعايا** امتداد له، ولا وجود لهم إلا بوجوده، وبكلمة يظهر الحاكم في هذه الأدبيات

---

[1] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص ص228. 229.

[2] ذلك في التفاتة إلى مستجدات الواقع السياسي المفارقة تمامًا لما كان عليه الوضع في عصر الصحابة، ولما هو مقرّر في نصوص الشريعة.

[3] العربي إدناصر،"جدلية الكائن والممكن في الآداب السلطانية صورة المُلك العضوض وظل الخلافة الراشدة"، ***مرجع سابق.***

[4] برا سنان، ***إشكالية المواطنة/الرعية في التراث السياسي الاسلامي***، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016) ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كأنه **فاعلية مجردة للتسلط والإلحاق**، لذلك يغلب الحديث في الآداب السلطانية عن **الملك وليس عن الدولة**.[1]

هنا يتم تصور الملك بأنه هو السلطة أو السلطان، أما لدولة فهي مجرد شكل من أشكاله.[2]

ومن الآداب المعززة **لترسيخ وتسويغ الصورة المتعالية للملك** نجد في قول الجاحظ الذي اورده في كتابه "**التاج**" حيث يتحدث في المقدمة " ***ان الله اوجب على العلماء تعظيم الملوك وتوقيرهم وتعزيزهم... كم أوجب عليهم طاعتهم والخضوع والخشوع لهم... الملوك هم الاسس والرعية هم البناء، ومن لا اسس له مهدوم.***"[3]

كما ان **مجال** الاداب السلطانية هو مجال للتفكير في "**الابهة الملكية**" اي في كيفية **المحافظة** على السلطة القائمة **واستمرارها**، ويعمل على بناء قناعات ومسوغات سياسية*[4] تضمن دوامها في كل الأحوال وهذا ما ادى الى ارتباط هذا النمط من الاداب السلطانية منذ تأسيسه بالمؤسسة الملكية[5]، ويمثل الهدف منها في مداه التعليمي بخلق صورة نمطية قبلية

---

[1] عز الدين العلام، ***الآداب السلطانية دراسة في بنية و ثوابت الخطاب السياسي***، (الكويت: سلسلة عالم المعارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد324 ، 2006)، ص.24.

[2] أبو الحسن الماوردي، ***تسهيل النظر وتعجيل الظفر: في أخلاق المَلك وسياسة المُلك***، تحقيق محيي هلال السرحان، دار النهضة العربية، ط1، 1981، ص 7.

[3] الجاحظ، ***التاج في اخلاق الملوك*** (القاهرة: دار الافاق العربية)، ص.37.

http://al-hakawati.net/arabic/Civilizations/173.pdf

[4] تكون هذه المسوغات بما تم تسميته بالكتابة الديوانية اي الكتابة التي تنجز لتحقيق مهمة محددة سلفا وغالبا ما تكون بتكليف من أمير أو حاكم كما قد يكتبها ملك في صورة وصية او عهد او رسالة.

[5] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظيفتها **تكريس تصورات معينة للسلطة** وإبراز **حتمية القهر كخاصية ضرورية** لكل سلطة في التاريخ **ولزوم الولاء والطاعة**، ولا مفر من **السلطان القاهر** العادل القوي المنصف.[1]

يقر المفكر العربي **الجابري** بأن مصدر هذه الآداب يعود الى الفكر الفارسي الكسروي بقوله "***الحق أن الأيديولوجية السلطانية في الثقافة العربية منقولة في معظمها عن الأدبيات السلطانية الفارسية***"[2] حيث توغلت **الأدبيات الفارسية** إلى الثقافة العربية من خلال **النقل والترجمات** التي في الغالب أنجزها كتاب لهم اصول فارسية قد **تشكلت نواتها من الارث المقفعي** حيث يعتبر ابن المقفع "***أكبر ناشر ومروج للقيم الكسروية، وأيديولوجية الطاعة في الساحة الثقافية العربية الإسلامية***"[3] بعمله على نقل هذه التقاليد في السياسة والحكم وبداية الحديث عن تكوين نموذج ثقافي جديد.[4]

أما عن **دواعي** التوجه الى تراث فارس السياسي فتعود إلى أن "***أوضاع المجتمع العربي في العصر العباسي الأول كانت تتطور في نفس الاتجاه الذي تطورت فيه أوضاع المجتمع الفارسي من قبل، وذلك عبر عملية انتقاله من دولة الدعوة والخلافة إلى دولة السياسة والسلطان***".[5]

---

[1] كمال عبد اللطيف، ***المكان نفسه.***

[2] محمد عابد الجابري، ***العقل السياسي***، (بيروت: المركز الثقافي العربي ، 1991) ص. 339.

[3] محمد عابد الجابري، ***العقل الأخلاقي العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية***،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2001) ص. 171.

[4] كان هذا النقل الى جانب كتاب اغلبهم من الموالين الذين لم يقطعوا مع موروثهم الثقافي والقومي وشكل بذلك تحولا ثقافيا بما نقلوا من فلسفة يونانية وآداب سياسية فارسية.

[5] محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ***مرجع سابق***، ص. 340.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ما جعل الاقتباس أو النقل من الآداب السياسية الفارسية **اكثر قبولا** عند الحكام من الآداب الاجنبية الاخرى لما كانت تحمله هذه الآداب من **مكونات قريبة** من نموذج الدولة الإسلامية الوليدة[1] ولما لها من **تقارب مع النظام السلطوي** الذي ساد الإمبراطورية الساسانية المنهارة، والتي ورث العرب أنظمتها الإدارية والسياسية. [2]

بذلك ترافق ازدهار" الآداب السلطانية "في الثقافة العربية الإسلامية مع التحول السياسي، الذي كان **معاوية بن أبي سفيان** أول من دشنه في التجربة الإسلامية بانهيار نظام الخلافة وظهور نظام الملك، أو" انقلاب الخلافة إلى ملك "على حد تعبير ابن خلدون، توجد عبارة في في نفس السياق القاضي بوجود انقلابا فكري مهد الطريق لتحول الذهنية العربية الإسلامية، بحيث هيأ المجتمع الإسلامي الجديد لاستقبال الأنظمة السياسية "السلطانية"، التي بدأت مع حكم الأمويين، لتتكرس بعد ذلك مع دولة بني العباس، ولتقع تحولات جذرية، أثرت ومزالت تؤثر إلى الزمن الراهن في البنية الثقافية والسلوك السياسي.

---

[1] مما فرض على الفقهاء إجراء بعض التعديلات على مواقفهم للملاءمة بين منطق السياسة ومنطق الشريعة. في حين كان واجبهم بوصفهم فقهاء أن يقوموا بدور الرقابة على السلطة السياسية، مراقبة مدى التزام الدولة "بخطة الخلافة"، لكن التحولات الحضارية التي شهدها المجتمع الإسلامي في هذه الفترة قلصت من دور الفقهاء (أصحاب السياسة الشرعية)، فاسحة المجال أمام الكتاب المروجين لـ"سياسة فارس". ولم يكن أمام الفقهاء، ليتمكنوا من منافسة الكتاب، إلا السطو على بضاعتهم و"أسلمتها" بإضفاء الصبغة الشرعية عليها.

[2] مصطفى الغرافي،"المثقف والسلطة من خلال الآداب السلطانية"، ***الحوار المتمدن***، العدد 3678 ، مارس2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكان من الطبيعي أن تتحول الدولة الإسلامية الناشئة، ويتم **التخلي عن الخلافة** والتوجه نحو **النظام الملكي** المتأثر بالموروث السياسي للإمبراطوريات التي ورثت أنظمتها السياسية وأجهزتها الإدارية، خاصة التقاليد السياسية للأمة "الفارسية" ذات التراث السياسي العريق.

ساهم في تعزيز هذا التحول **تناظر الوضعية السياسية للأمتين العربية والفارسية**، ويمكن اعتباره استجابة لحاجة تاريخية فرضتها "المسألة الدينية"على وجه الخصوص.[1]

وقد ترتب عن هذا الإجراء الى اقرار من قبل الفقهاء على وجود توافق بين النص السلطاني المعبر عنه "**شرع الله**" والنص السلطاني " **لعهد أردشير**" والملاحظ أن هذا الجمع بين الضدين (شرع الله وتشريع الناس) لم يجد رفضا لدى " **الاديب السلطاني**" لما وجده في تراث فارس السياسي ما يخدمه في الجانب المتعلق بمسألة علاقة **الدين بالسياسة**.

[1] كان طبيعيا أن تتناثر المأثورات والمرويات السياسية الفارسية في تضاعيف "النص السلطاني". وفي حال تعارض هذه المرويات مع المرجعية العربية الإسلامية وتصوراتها لما ينبغي أن تكون عليه "دولة الإسلام"، فإن الأديب السلطاني يعمد إلى تذويب التعارضات عن طريق "تهذيب" النص/الشاهد الفارسي بتلخيصه أو تعديله بل وتحويره إن اقتضى الأمر، بما يتوافق والتصور الإسلامي لمسألة تدبير الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا بداية ظهور الرغبة في "**أسلمة**" الآداب السياسية[1] كانت كتابات الماوردي[2] تعبيرا" عن هذه "**الأسلمة**" حيث يعتبر **رضوان السيد** أن مرجعية **الماوردي** أسست للآداب السلطانية وفق منطق الانتقال من **عملية دولة الدعوة والخلافة إلى دولة السياسة والسلطان**[3]، فقد شكل كتاب **الماوردي** الأول **الأحكام السلطانية والولايات الدينية دراسة في الدولة الإسلامية أو الخلافة**، في حين مثل كتابه الاخر ***تسهيل النظر وتعجيل الظفر: في أخلاق المَلك وسياسة المَلك*** **اطاراً نظرياً للمجتمع والدولة**، وهو الدور الذي قام به الى جانب الفقهاء عبر محاولة إضفاء الصبغة الشرعية عليها وتقديمها في قالب إسلامي يستجيب لمقتضيات الدولة الجديدة دون الخروج عن التعاليم العامة للشريعة[4].

في سياق تطور هذه الآداب السلطانية ذات المرجعية التركيبية والمرجعيات الفارسية القائمة على بلورة تركيب سياسي مرتكز على تجربة في الممارسة السياسية تمنح شرعية

---

[1] يؤكد ذلك أن الفقهاء من مستعملي الآداب السلطانية قد تخلوا عن دورهم الأساس المتمثل في تقديم النصيحة للحاكم، باعتبار الفقيه عالما يقوم بدور الرقيب على السياسة، ليتحولوا إلى مجرد "مستشارين" للسلطان. مما يؤشر على أن غرض الفقهاء لم يكن القيام بواجب "النصيحة" للسلطان بقدر ما كان التقرب إليه ونيل الحظوة عنده.

[2] هو أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (450هـ-1058م) وهو مفكر وفقيه جاء في مرحلة ضعف الخلافة لذلك فكل ما كتبه يعتبر محاولة لإنقاذ هذه المؤسسة في آخر لحظاتها، في ظل واقع سياسي مضطرب. ومن اعماله ***الأحكام السلطانية والولايات الدينية***، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط1(الكويت:د د ن، 1989)، ***نصيحة الملوك***، تحقيق الشيخ خضر محمد خضر، (الكويت مكتبة الفلاح، ط1، ، 1983)، ***تسهيل النظر وتعجيل الظفر: في أخلاق المَلك وسياسة المَلك***، تحقيق محيي هلال السرحان، (القاهرة:دار النهضة العربية)، ***قوانين الوزارة وسياسة الملك***، تحقيق رضوان السيد، ط1 (لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر،1979)، ***أدب الدنيا والدين***، تحقيق محمد كريم راجح، ط 04 (بيروت: دار اقرأ، 1985).

[3] كما أن توظيفه للأخلاقيات والأدبيات الاجتماعية مرده حسب بعض الدارسين بأنه إنما أخذ عن أدبيات "تدبير المنزل" التي عرفها الإغريق والفرس، والتي ترى أن الملك إذا نجح في إدارة منزله وشؤونه الخاصة، نجح في إدارة الشأن العام.

[4] مصطفى الغرافي،"المثقف والسلطة من خلال الآداب السلطانية"، ***الحوار المتمدن***، العدد 3678 ، مارس2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصلاحية الدفاع عن تصور محدد للسياسة والملك والمقصود دولة الملك العضوض على حسب تعبير بن خلدون التي حكمت وتتابعت في المجال السياسي الاسلامي[1] منذ الحكم الاموي 41 هـ وبالتالي تعزيز الخيار السلطوي في العصر العباسي 132-656 هـ وبداية **ترسيخ الية القهر كمحدد سياسي يرادف السلطة والملك**[2].

وبذلك تعتبر الآداب السلطانية تجل من تجليات **الانقلاب على نظام الخلافة**، ثم تطورت الى ان أصبحت الآداب السلطانية **الكتاب المقدس لكل سلطان أراد أن يديم ملكه**[3].

[1] عبر تاريخ الدول التي تعاقبت في تاريخ الإسلام، وابتداء من الملك الأموي إلى الملك العباسي، إلى سلطنات البويهيين والفاطميين والأيوبيين والسلاجقة والممالك والعثمانيين،كانت البنية السياسية السلطانية في كل هذه الدول واحدة: حكم استبدادي قاهر، وتدبير سلطاني يعكس أبوية الحكام، ورعايتهم لمجتمع العامة بالدفاع عن أخلاق الطاعة.

[2] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.110.

[3] برا سنان، ***إشكالية المواطنة/الرعية في التراث السياسي الاسلامي***، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016) ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: استمرارية اللغة السلطوية التقليدية في الخطاب السياسي المعاصر: المآل وممكنات التجاوز

مثلت الاداب السلطانية **استمرارية تاريخية** في **مراميها وأهدافها وغاياتها**، حيث مازالت تعبر عن حضور للمنظور الفارسي التقليدي وامتداده في الفكر العربي الذي احتضن لغته التقليدية وبحث فيها عن سند يحمي هذه اللغة من الزوال وعمل على منحها تحييناً يضمن لها الدلالة ذاتها، ويوفر لها سند مرجعي جديد.[1]

هذا الامتداد للفكر الفارسي يعتبر **لحظة انقطاع** في عملية تأسيس دولة المدينة وبالتالي تكريس **المشروع السلطوي** بداءا من العهد الاموي والعباسي ثم مشروع السلطنات والإمارات التي تعدد اطارها الجغرافي الاسلامي وأصبح تلازم السلطة بالقهر هو الاطار المحدد لها.

وللحفاظ على هذه الاستمرارية سعت الاداب السلطانية الى الدفاع عن مبادئ كبرى[2] تتجلى حسب المفكر كمال عبد اللطيف في:

- **الحاكم أو الملك المقدس؛**
- **اعتبار الطاعة والخضوع أمر ديني؛**
- **الوظيفة التدبيرية والسياسية للسلطة الحاكمة** المعبر عنها في الاداب السلطانية بـ **التدبير عناية ورعاية.**

[1] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.222.

[2] كمال عبد اللطيف، ***المرجع نفسه***، ص.268.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المبادئ أسست لملامح السلطة المستبدة السائدة في الزمن الراهن بالارتكاز على المبدأين الاول والثاني بخلق **مسوغات الاستبداد** عبر **تقريب الشأن الملكي والحكم الى شأن الهي** مع وجوب الطاعة ليتم تأسس المبدأ الثالث اي **تدبير شؤون الرعية**[1] فتكون عناية الملك بالعامة والخاصة، أي رعايته لرعيته، مماثلة لعناية الله بالعالم، وتقديره لجريانه منذ خلق الاول الى يوم الدين.

لذلك سنحاول الاحاطة التفسيرية بهاته المبادئ المشكلة لمعطيات ساهمت في استمرار السلطوية في المجال السياسي الحديث.

اولا: البعد التواصلي للآداب السلطانية في الخطاب السياسي المعاصر

رغم **المحدودية النظرية** للآداب السلطانية بحيث **لم تقدم اسهاماً في تطور بنية الفكر السياسي العربي الاسلامي**[2] إلا انها استطاعت ان تشكل الملامح الكبرى المؤسسة للفكر السياسي العربي المعاصر **وفق تصور السلطة السائدة** وهي سلطة الملوك الطغاة المتعاقبين على الحكم في دولة الاسلام **الباحثة دوما على شرعية وجودها وبقائها بعدة طرق وعديد الوسائل.**

[1] اغلب الدول الاسلامية لا تزال فيها طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين مرتبطة بما ما تمليه الاداب السلطانية من قواعد ومبادئ تحدد زاوية نظر الحاكم/ السلطان لمحكوميه/ رعيته الآمر الناهي الذي لا راد لأمره، ولا ضابط قانوني ولا مؤسسي لقراره وحكمه وسطوته.

[2] خاصة في مداه المتعلق بالثقافة السياسية ونمط التوجه الخطابي القائمة كما ذكرنا سابقا على مرجعية تاريخية وفلسفية مصدرها السياسية الفارسية. سواء في علاقته بمرجعيته أوفي علاقته ايضا بالمرجعية الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت هذه الآداب في العمل على **التبرير السياسي** المواكب لتحولات الدولة السلطانية وغايته الاولى ***استيعاب الشكل السلطاني في الأداء السياسي وتسويغه تاريخيا، ثم الدفاع عن استمراره*** تحت ذريعة حراسة الدين وسياسة الدنيا"[1].

وبهذا فإن حضور الآداب السلطانية في تاريخ الفكر السياسي العربي- السلامي لم يكن بمحض الصدفة أو حالة عرضية استثنائية، وانما كان هذا الحضور أو الاستحضار العمدي الارادي والمخطط له بصيغة أبدية وجاء **كمنطق للاستمرار والدوام.**

هنا يجدر التنويه الى ان هذا الحضور للمعطى التقليدي واستمراره في اللغة السياسية الحديثة ليس المقصود به بقاء نمط وشكل الكتابة كما بلورته الآداب السلطانية بل القصد منه تبيان مدى الحفاظ على **المفاهيم السياسية السلطانية** الى جانب الطقوس المصاحبة لهذه المفاهيم وحضور نظام الدولة السلطانية بمفارقات لم يتمكن التنظير السياسي العربي المعاصر من بلورة صورتها النظرية رغم ما لحقها من انتقادات رافضة لهذه السلطة المشوهة وطبيعة ممارستها ونوعيه العلاقات التي تقيمها مع مؤسسات المجتمع المدني العربية.

[1] استهل **الماوردي** بهذه العبارة في كتابه **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** في سياق تعريفه لرئاسة الدولة في المجال السياسي ونص العبارة ***"الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"***.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك حافظت الاداب السلطانية على وظيفتها رغم " تلونها" بمظاهر تاريخية معينة ومتعددة[1] غير انا روح الآداب السلطانية تكيفت مع المواقف السياسية لكن نظامها بقى محافظا على منطقه ولم يعرف اي تطور.[2] بل كان نسقها قائما ومستمرا في الدفاع عن السلطة السائدة وتناقل حجج في شكل حكم ومواعظ اسست لتاريخ لم يعرف سوى سلطة قاهرة.

كما يمكن الاستدلال على هذا الطرح واقعيا" و**لغويا**" من المفهوم أو التصور المقدم للدولة[3] في المعطى العربي الذي لا يتوافق مع المفهوم المتعارف عليه في المعطى الغربي، وظلت الدولة في الذهنية العربية تعتقد بأن **مفهومها مرتبط بالسلطان** بوصفه هو الدولة، وهي لا وجود لها بدونه، في هذا السياق الذي يعبر عن امتداد هذا التصور **للعلاقة بين**

---

[1] التغير فقط كان على مستوى أسماء الكتاب وأسماء الملوك وأسماء العهد أسماء الوزراء وأسماء السلطنات والإمارات كما كان التغير على مستوى الخطاب في شكل النصيحة المباشرة وكتابة العهود وكتب الوزراء وسير وتراجم الملوك لتقاليد السلطة والتدبير، فقد ان الكاتب والفقيه والوزير ينتجون كتابات تهدف الى دعم اختيارات السلطة وتحذر العامة من نقد السلطة او الخروج عليها وتكرس ثقافة الطاعة والانقياد ووجوب الصبر والتغلب على الفتن.

[2] ظلت الاداب السلطانية مرتبطة بالكتابة النصحية والهدف دائما هو تبرير موقف السلطة السائدة باستحضار الاليات الاخلاقية والميتافيزيقية.

[3] لم يتخذ مصطلح "دولة" في اللغة العربية المفهوم المتعارف عليه في زمننا الحاضر بمعنى: الكيان السياسي والإطار التنظيمي (المؤسسي) الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية، وموضع السيادة فيه[3] بإقليمه المحدد الثابت والقائم بذاته في المجال الدولي والمقابل لمصطلح " STATE " في اللغة الانجليزية وما يطابقه في اللغات الأوربية الأخرى، إلا في فترة غير بعيدة من فترات عصر" النهضة " العربية الحديثة، فالمصطلح العربي الأصلي للدولة لم يتضمن أي مفهوم للدولة من حيث هي كيان سياسي عام يشمل الأرض والسكان والحكم –معا– بالمفهوم التاريخي الكلاسيكي للدولة، فتعني الدولة إذن انتقال الملك من أسرة إلى أخرى فالتبدل هو الخاصية المميزة للدولة بالمدلول اللغوي. وقد أكد المفكر عزمي بشارة على صحة تماهي مفهوم الدولة مع السلطة في الذهن العربي الحالي وفي الثقافة السياسية السائدة. للمزيد راجع كتابي : اشكالية بناء الدولة في المغربي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة والسلطان أو الحاكم حتى الزمن الراهن يورد الكاتب **رفعت رستم الضيقة** ملاحظة هامة حول وجود ***صعوبة التمييز بين استمرارية النظام الحاكم واستمرارية الدولة ذاتها، اذ يبدو أن استمرارية الدولة الوطنية ذاتها ككيان موحد باتت مرهونة باستمرارية النظام الحاكم. فأي تفكك أو انهيار للسلطة القائمة، سواء كانت أسبابه داخلية أو خارجية، يحمل في طياته خطر تفكك وانهيار الدولة الوطنية ذاتها ككيان سياسي موحد".*** [1]

هذا التواصل او الاستمرارية في لغة وخطاب الاداب السلطانية ومفاهيمها في الواقع السياسي المعاصر في تجسيد لـ " **استمرارية تاريخية**" يعبر عنها المآل الذي وصل اليه الخطاب السلطاني في الفكر السياسي العربي– الاسلامي المعاصر وعلاقة هذا المآل بالنظام السياسي السائد.[2]

كل هذه الاعتبارات تقودنا الى التساؤل والتفكير في **المبررات والأسباب التي جعلت من اللغة السلطوية تجد سبيلها في السياسة المعاصرة** رغم **الوصول الى زمن يفترض فيه تجاوز نمط الدولة السلطانية** بحكم التراكمات والتطورات المعرفية في جوانب عدة اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية.

ومن **اليات** هذا الاستمرار وجب الحديث عن عامل حاسم ومحدد هو حضور الدين في الاداب السلطانية كآلية للاستمرارية الخطاب السلطوي الذي سيشكل محور الفرع التالي:

---

[1] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة" في:ادريس لكريني وآخرون، ***أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 225.

[2] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.223.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: حضور الدين في الاداب السلطانية كآلية للاستمرارية الخطاب السلطوي.

ننطلق في باب علاقة **الدين بالشأن السياسي** وأثره على إدامة واستمرارية الفكر السلطوي من القواعد التي اعتمدها **الماوردي** للملك وقسمها الى قسمين، قسم **السياسة** وقسم **التأسيس** وأعتبر ان التأسيس هو تأسيس **للدين**، تأسيس **للقوة** وتأسيس **للمال والثروة**.

ويتخذ من **التأسيس الديني** أهمية وقاعدة أساسية ويقرر بأنه ***أثبتُ انواع التأسيس قاعدة وأدومها مدة واخلصها طاعة.***

لذلك في عُرف الاداب السلطانية **يتم توكيل السلطة حفظ الدين**، ويقوم الدين في نفس الوقت **بتهيئة الأسس اللازمة لإحقاق الطاعة واستمرار الملك.**

هنا يمكن الحديث عن **مقدمات أساسية** تحدد وجه نظر الآداب السلطانية في هذا الباب أبرزها:

- الاعلان والتعبير على وجود **ارتباط وثيق وانتماء السلطة لمقدس الجماعة**[1] أي اعتبار السياسة جزءا من الدين.
- استخدام معطيات هذا المقدس في التبرير والدفاع.

[1] يقول المؤرخ والروائي يوسف زيدان في رواية ظل الافعى بأن القداسة فعل الجماعة لا الأفراد. فلا يوجد مقدّسٌ فى ذاته! لا يوجد مقدّس إلا في مجتمع .. وكلما امتدت جذور الجماعة فى التاريخ وانبسطت رقعتها الجغرافية؛ كلما تكثَّفت مشاعر التقديس عندها، وتأكدت لدى أفرادها قداسة هذا المقدس أو ذاك. ومع طول الأمد، لا تصير قداسة هذا المقدس تأملية، مثلما كانت أول الأمر، وإنما تغدو بدهية .. موروثة .. راسخة بثقل ثقافة الجماعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إقراره بأن استمرار السلطة يقتضي بنائها على الدين بل أكثر من ذلك، فالسلطة المنفصلة عن الدين، حتى لو كتب لها أن تستمر تظل غير شرعية فكل سلطة لا تبنى على الدين، الذي تَوَلَّد حوله الإجماع، ويعتبر الناس فيه أن الطاعة واجبة والتعاون فرض" تظل سلطة مؤقتة.

أي اعتبار **الشأن الديني** ضرورة تاريخية تخص الجماعة الانسانية فـ " ***الدين في المجتمع الاسلامي حقيقة فعلية، وواقعة تاريخية، وقوة صانعة للأمة".*** [1]

تم تقديم تبرير آخر يذهب الى ان حتى الخلافة كانت مُلكاً ***"من خلال خصائصها التي وصفت بها في القرآن***[2] هذا ما جعل الاداب السلطانية **توظف** الدين في السياسة بما يسمح لها **بتحديد شرعيتها** وإعادة بناء اسسها أين عرفت اللغة السلطانية **استمرارا** في خطابها السياسي **المعاصر** القائم على **محورية** الملك – **السلطان وتهميش** الفرد– **الرعية وتبرير** ذلك دينيا مع احداث عدة تصورات وتوجهات تنوعت بين **التغيّر والتعديل والتجاوز وكذلك التكريس والتدعيم.**[3]

في نفس السياق توصل المفكر فهمي جدعان في سياق العلاقة بين **الديني والسياسي** الى" ***وجود مظهر – ديني – غايته الاساسية هي الطاعة وتقديم النصح – للسياسي– والدعاء لولي***

---

[1] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.236.

[2] **البحث على دلائل القران باعتماد الملك** وان طبيعة الملك مرسومة في تقاليد الاستبداد عند الفرس والبزنطيين وغيرهم من الامم القديمة وفي نزاعات العصبية القبلية عند العرب الجاهليين. للمزيد انظر: برهان غليون، نقد السياسة، الدولة والدين، ***مرجع سابق***،ص.79.

[3] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.235.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامر في السر والعلانية" [1] اي قيام ثقافة سياسية ترتكز على سياسة الموافقة على مبدأي الانقياد والطاعة للسلطان.[2]

لذلك تعتبر العلاقة بين الشأن السياسي والشأن الديني من العلاقات المعقدة في تاريخ الأفكار والوقائع[3]فكل الأسئلة والإجابات الممكنة في هذا الإطار قابلة للاستثمار الرمزي، الذي يدعم هذا الموقف، أو يقلل من قيمة ذاك، وهي دلالة على ان الموضوع في حالة متقدمة من التعقيد، فمجال تفكير الديني في خطاب الآداب السلطانية يعني التفكير في كيفيات استحضار الديني في بناء تصورات ومعطيات ومواقف هذا الخطاب.[4]

كما النظام الاجتماعي الاسلامي لم يستأصل النموذج القبلي، فالنموذج التقليدي الاجتماعي الموجود ما قبل الاسلام قد انتقل واستمر ما بعده، وكذلك النموذج السياسي

---

[1] فهمي جدعان ***المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي***، (عمان: دار الشروق، 1989)، ص.355.

[2] يعبر عن هذه الثقافة السائدة في المجتمعات العربية المعاصرة بمصطلحات عامية تفيد ترسخ ثقافة الطاعة والانقياد ففي الجزائر تسمى هذه الفئة من الناس التي تقدم على **تحسين وتزيين** صورة الحاكم والنظام ب "**الشياتين**" نسبة دلالة على تلميع والتقرب من السلطة وفي المقرب تسمى ب " **العيّاشة**" أي الذين ينادون بعبارة " عاش الملك" **تمجيدا له** .

[3] تاريخ الفكر الإسلامي وتاريخ الصراع السياسي في الإسلام لا يشكل أي استثناء في هذا الشأن بل تزداد هذه المسألة صعوبة، عندما نعرف أن إشكالية العلاقة بين السياسي والديني، ما تزال إشكالية حية في فضاء السجال والصراع القائم في العالم العربي والعالم الإسلامي، وهو الأمر الذي تترتب عنه انعكاسات وآثار متعددة، على مستويات التناول والمقاربة التاريخية.

[4] كمال عبد اللطيف في مقال بعنوان علاقات السياسي بالديني في الآداب السلطانية التأسيس، التحالف، التوظيف: مجلة مدارات فلسفية، تصدرها الجمعية الفلسفية المغربية، ع 2 ماي 1999، ص121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتمثل في السلطة ونوعيتها واساليب حلها، وقد اصبحت جميعها ملامح بارزة في المجتمع الحديث[1] فتحالف المصالح بين **الدين والقبيلة** استمر معتمدا الاسلوب ذاته.[2]

يمكن الاستناد الى الادوار التاريخية والايديولوجية التي قامت بها الاداب السلطانية في تاريخ الفكر السياسي خاصة فيما يخص ربط العلاقة بين السياسي والديني[3]، هذه العلاقة تتسم بالتعقيد والالتباس من جهة، ومن جهة اخرى تواجه سيلاً من الاراء الجاهزة والأحكام المسبقة زادت من حدة اشكالية العلاقة وبالتالي تعقيد صورة الفكر السياسي العربي الاسلامي.

يعبر عن هذه العلاقة وهذه الاشكالية كمال عبد اللطيف ***"تزداد المسألة صعوبة عندما نعرف ان اشكالية العلاقة بين السياسي والديني لا تزال اشكالية حية في فضاء السجال والصراع القائم في العالم العربي والعالم الاسلامي، الامر الذي تترتب عنه انعكاسات واثار متعددة على مستويات التناول والمقاربة التاريخية."*** [4]

---

[1] غسان الخالد، ***البدوقراطية قراءة في سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية*** (بيروت: منتدى المعارف،2012)، ص. 79-80.

[2] يمكن ذكر الزيدية في اليمن أو السنوسية في ليبيا أو الادريسية في المغرب أو تحالف " الوهابية" مع آل سعود، كلها نماذج دالة على وجود تحالف يتجاذبه قطبان ديني وسياسي .

[3] يمكن الحديث عن مجموعة من الابحاث والدراسات الهامة والجادة التي رصدت العلاقة بين السياسي والديني في تاريخ الفكر السياسي العربي- الاسلامي نذكر منها **اعمال الجابري** في رباعية ***العقل العربي*** و مؤلف فهمي جدعان ***المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي***. وعمل برهان غليون، ***نقد السياسة، الدولة والدين*** وكذلك كتاب رضوان السيد، ***الجماعة والمجتمع والدولة***.

[4] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.224.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوهر التطرق الى العلاقة بين الديني والسياسي او استحضار مكانة الدين في السياسة يكمن اساسا في " ***التفكير في الديني في خطاب الاداب السلطانية انطلاقا من قيام الدين ببناء تصورات ومعطيات ومواقف تبريرية امام هذا الخطاب***" وفكرة عدم الخروج عن ولي الامر.

كما ان هذه العلاقة قائمة اساس على اطار يتم خلاله " **التمايز**"[1] بين الديني والسياسي ويتحدد هذا التمايز في النظر الى الدنيوي باعتباره الفضاء الواقعي والتاريخي الجامع بينهما باعتبارها فضاء الصراع والهيمنة.

فـ **السياسي الدنيوي أرضي، تاريخي، بشري، عقلاني ونسبي.**

اما **الديني** فهو **الايمان بالأمر الالهي وبالوحي وبالمطلق وبالغائية المقدرة سلفا.**

لكن التمايز لا ينفي تماما مسألة التفاعل القائم بينهما، فإذا كان إطارهما العام، إطارهما الجامع هو المجال الدنيوي، حيث ينشآن ويتنافسان معا، فإن الوعي بالتمايز الذي ننطلق منه لا يمنع ولا يستبعد إمكانية حصول تفاعل معين، بل تفاعلات محددة، تُطوِّر مستويات العلاقة، وتمدها بعناصر تلغي أو تقلص، وربما توسع دائرة الاختلاف والتناقض، ودائرة التكامل والتتام.[2]

---

[1] يتعلق التمايز بين مجال السياسي ومجال الديني، في المقدمات وفي الخطاب، وفي المرامي والأهداف. وقد تم تسطير وتعيين عناصر التمايز بالاستناد إلى التاريخ الإنساني، تاريخ الفكر السياسي، وتاريخ الديانات، وتاريخ العلاقات التي قامت بينها عبر التاريخ.

[2] كمال عبد اللطيف "علاقات السياسي بالديني في الآداب السلطانية التأسيس، التحالف، التوظيف"، ***مجلة مدارات فلسفية***، المغرب الجمعية الفلسفية المغربية، ع 2 ماي 1999، ص121

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر الى القيمة التي يحظى بها الاسلام الذي يتميز بعمق التغلغل الديني بالرغم من غياب الدولة الدينية المماثلة اما كانت عليه سلطة **الكنسية**.[1] في اوربا العصور الوسطى.[2] كما تم حديثاً اللجوء الى فتاوي وفكر الشيخ ابن تيمية في باب "الطاعة او الخضوع للحاكم حتى وان كان جائرا[3]، حفاظاً على المسلمين من الفوضى وغياب الحكم.

رغم أن هذه المفاضلة آنية واستثنائية[4] إلا أن المؤسسة الدينية عموماً سلختها من سياقها التاريخي وجعلتها مبدءاً عاماً وسخرتها **لتشرّع الاستبداد بغطاء ديني**، فأصبح التسلط والخضوع له مع مرور الوقت متأصلاً في الفكر والممارسة السياسية.[5]

---

[1] في هذا الصدد يقول" غياب الكنيسة والسلطة الكنسية هو الذي جعل من الصعب على الدولة أو على أي من النخب السياسية احتواء الدين والسيطرة النهائية عليه. والواقع ان غياب الدولة الدينية لم يمنع من نشوء المجتمع السياسي الديني، ولكن العكس هو الصحيح. وربما كانت المجتمعات الاسلامية هي الوحيدة في التاريخ التي كانت بالفعل مجتمعات دينية

[2] استطاعت اوربا ان تتخلص من سلطة الكنيسة بوصفها مؤسسة دينية وسياسية مثلت الدولة، غير ان الاسلام تغلغل في نفوس المسلمين وفي العقل الباطن والصورة النمطية رغم غياب سلطة سياسية مما ادى الى الاستغلال "السيء" لهذه الخاصية عبر استحداث الاداب السلطانية وزرعها بجرعات ابدية وهنا المفارقة بين سلطة الكنيسة المنهارة لتحل محلها الدولة المدنية وتأسيس عقد اجتماعي جديد اسس لمنظومة الدولة الحديثة في حين الدولة في الاسلام عرفت التمايز والتماهي في معادلة معقدة ادت الى استمرار الاداب السلطانية بمعطيات سلبية. للمزيد : برهان غليون، ***نقد السياسة، الدولة والدين***، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص.113-114.

[3] مع تدهور الدولة الإسلامية داخلياً واحتدام الغزو المغولي خارجياً، اضطر ابن تيمية إلى الاختيار بين أمرين أحلاهما مر؛ حيث فضل الخضوع إلى الحاكم الجائر

[4] بينما تتعرض الأفكار الأخرى لابن تيمية، والتي تستحق أن يُستشهد بها، إلى التعتيم. فمن يستدلون بمفاضلة ابن تيمية المشار إليها –متجاهلين سياقها التاريخي والسياسي –لا يستشهدون به لما قال: "إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة."

[5] خلدون حسن النقيب، "محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية و أزمة الحرية"، **المستقبل العربي**، مجلد 17، عدد 184، جوان 1994، ص 31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذا المنطلق تجد الآداب السلطانية مبررات استمرارها وديمومتها في اغلب انظمة الحكم العربية، اي من طبيعة السلطة في حد ذاتها ومصدر شرعيتها المؤسس على قاعدة **الدين** وتمارس الممارسة على المجتمع – الرعية– العنف المادي والرمزي وتمثل الاداب السلطانية السند الحامي لهذا المنطق وتبني عبره مرتكزا ايديولوجيا يمنحها امكانية **الدوام** وبالتالي حماية مصالحها المتمثلة في **الابهة الملكية والتعالي الرمزي** عن المجتمع.

كل ما سبق يمثل **تبيئة للمنطق السلطوي في الخطاب السياسي المعاصر** بعد ان عمل كل من الفكر الفارسي والتراث الذي قدمه **الماوردي** على اعادة وترجمة صياغة[1] هذه الاداب السلطانية تم التحول الى ما يسمى بـ **عمليات التبيئة**[2] **والتأويل**[3] عبر اعادة انتاجها في المجال السياسي المعاصر.

في هذا الصصد يدفعنا كتاب "الشيخ والمريد" إلى التفكير من داخل النسق الثقافي للسلطة العربية بحكم أنها سلطة مرجعية متعالية لا تقتصر في إنتاج وإعادة إنتاج سلطتها المعرفية

---

[1] مكن التنوع الفكري لشخصية **الماوردي** من الالمام بهذه الصياغة والتبيئة والتاويل فهو يجمع بين كفاءة **الفقيه** المستوعب لنظام الاجتهاد الفقهي وحس **المصلح** الاسلامي والمبلور لخطاب في **الادب** الاسلامي الذي يسعى للدفاع وتدعيم الاخلاق اضافة الى كونه **رجل دولة** حامل لتقاليد السياسة السلطانية.

[2] **تبيئة المفاهيم** عموما، تتطلب القيام بخطوتين: الأولى التعرف عن قرب على تاريخ المفهوم الذي يراد نقله، تاريخه كما تعطيه المرجعية التي ينتمي إليها، أما الخطوة الثانية فهي النظر في كيفية إعادة استنبات ذلك المفهوم في المرجعية التي يراد نقله إليها.

[3] تمارس عمليات **التبيئة والتأويل** من خلال العقل الناقل والمدون للنصوص المنقولة وخاصة عندما يكون هناك تنافر بين روح الفكر في الثقافتين اللتين تحصل بينهما عمليات **النقل والمثاقفة**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقط على ما هو سياسي وديني وسوسيولوجي ونفسي بل تعتمد أيضا على ما هو انتروبولوجي في فرض وإعادة فرض قوتها على عقول الأحياء ووجدانهم.

ومن تم يتعين التفكير من داخل ثبات النسق الثقافي للسلطة العربية بغية اكتشاف مجموع القوى والعوامل والشروط والظروف السائدة التي تتحكم في صيرورته وبعبارة أوضح يتعين التفكير في الثابت للكشف عن صيرورته في النسق السياسي العربي.

آلية انتاج وإعادة انتاج واستمرار الاداب السلطانية وهي الالية التي مكنت الخطاب السلطاني من تطوير افقه واستمراريته عبير انتاج المعرفة السياسية السلطانية.

التبرير الايديولوجي للدولة السلطانية الذي عمل على الابقاء على لغة الاداب السلطانية بصور متعددة وبأشكال مختلفة لنفس الغاية التي قامت من اجلها وتؤدي الوظيفة عينها التي انشئت من اجلها.

جاءت دراسة حمودي للبحث في أصول وجذور السلطوية العربية، اضافة الى الكشف عن الاسس والآليات الانتروبولوجية والسياسية التي تتحكم في "**إعادة إنتاج الأسس الثقافية للسلطة في المجتمعات العربية**[1] المتصفة بالثبات يعبر عن هذا المعطى المفكر علي حرب بقوله " ***إن النموذج الحضاري العربي فقد فاعليته ومصداقيته، أي قدرته على الخلق والإنتاج بدليل أننا***

[1] محمد الدوهو، ***أنثروبولوجيا السلطة العربية / قراءة سياسية في كتاب «الشيخ والمريد» لعبدالله حمودي*** تم تصفح الموقع في: 21 مارس 2017. http://aleftoday.info/article.php?id=11901

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم نقدم بعد إلى العالم في هذا العصر، ما نفرض به أنفسنا أكان ذلك فكرة أم صيغة، أم سلطة أم مادة.[1]

اعتمد **حمودي** على **المدخل الانثربولوجي** الذي يعد من اهم المداخل لفهم النسق الثقافي للسلطة العربية وهو الذي يُعنى بالحفر في الجذور الانثربولوجية والثقافية لهذه السلطة، حيث يعتبر كتاب عبدالله حمودي الشيخ والمريد نموذجا لهذه الحفريات الانتروبولوجية في النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة.

ثالثا: **أثر منطق الازدواجية على استمرارية الخطاب السلطاني الدولة العربية: بين المظهر الحداثي ومنطق التقليد.**

حافظت الدولة العربية على نسقها السلطاني والسلطوي الى ان حدث ذلك **الصدام أو الحوار القسري** مع الغرب[2] حول **تحديث مظاهر الدولة** من خلال السعي الى اصلاح الجيش ونظام التعليم والتحرر الاقتصادي والمالي والاصلاح الاداري[3] لكنها **ظلت في جوهرها دولة سلطانية** دون ان تتمكن من تقليص حجم طغيان المحددات التقليدية المهيمنة على منطلق الدولة بل قامت بتطوير اليات التسلط السلطاني في ظل مطالب النخبة

---

[1] علي حرب، ***اوهام النخبة أو نقد المثقف*** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط4، 2004) ص .7.

[2] هذا الصدام حمل عدة انماط حيث تنوع بين الاستعمار المباشر والحماية والانتداب او الغزو الثقافي بفعل العولمة والمثاقفة.

[3] لم تكن عملية اعادة تأسيس الدولة في العالم الاسلامي في ضوء التحديات التي فرضها الغرب بالمقصد الهين القائم بفعل عمليات النقل والاستعارة والتقليد لان الدولة الوطنية في الغرب الاروبي قامت على مشروع سياسي تاريخي هو مشروع سياسي حداثي ومشروع نهضوي اجتماعي واقتصادي وهذا التفاعل بين المستويين يعتبر محصلة سيرورة تاريخية ونتاج تاريخ طويل ومعقد من الصراع اسست لهذه الاهداف المتوصل اليها في شكل الدولة الوطنية الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانتليجنسيا بإحقاق نمط الدولة الحديثة بفعل المثاقفة[1] والتطور التاريخي، وضرورة بداية التفكير في نقد الفكر السياسي التقليدي والبحث في كيفيات تجاوز هذا المعطى التقليدي الى مقتضيات الحداثة الغربية[2] وبداية التأسيس لدولة التنظيمات دولة الشرعية والمشروعية.[3]

وبهذا برز تيار اصلاحي يرغب في اقامة دولة جديدة وفق اسس الحداثة والقيم السياسية الحديثة وقدم انتقادات السير وفق **منطق الازدواجية** الجامعة بين المظاهر الحديثة والمختلطة بمنطق التقليد السلطاني حسب تعبير المفكر عبد العروي[4] أي قيام نقد لوجود ***تجانب مستمر بين آليتين :آلية صيانة المواريث والتقاليد والارتفاع بها إلى مستوى التمأسس وآلية إطلاق مفاعيل التغيير في شبكة العلاقات الناظمة للسياسة والسلطة وهو التغير الذي حصل أحيانا بتلقائية من داخل منطق تطور المجال السياسي مثلما أتى بأحايين أخرى بتأثير عوامل خارجية***".[5]

---

[1] المثاقفة acculturation فهي تبادل تأثير الثقافة أو الفعل الثقافي بين طرفين على الأقل، فالتمكّن من العلوم والفنون والآداب بالنسبة إلى الأفراد والجماعات لا يمكن حدوثه إلا من خلال التفاعل مع الآخر، ومن خلال عملية التواصل التي تكسب الفرد جملة واسعة من المعارف والمهارات والتي تجعله أكثر حذاقة وفطنة، وأكثر سرعة في فهمه للأشياء والحوادث المحيطة به. وترتبط عملية المثاقفة بالقدرة على التعلّم، تلك الصفة التي تميز الإنسان من الكائنات الحية الأخرى، ومن خلالها يستطيع الإنسان اكتساب المعارف والمهارات، ويصبح قادراً على الفهم والاستيعاب. للمزيد انظر الموسوعة العربية حول المثاقفة.https://www.arab-ency.com

[2] العالم العربي الاسلامي لم يملك امكانية تجنب مقتضيات الحداثة التي يعمل الغرب على نشرها وفرضه، حيث كانت البداية مع الدولة العثمانية التي بدأت في القرن 18 بعقد حوار مع اساسيات الحداثة لتتوالي الدول العربية الاسلامية وتتناولها بجرعات متباينة وبدرجات متفاوتة خالصة في النصف الثاني من القرن 19 .

[3] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص. 267-268.

[4] عبد الله العروي، ***مفهوم الدولة***،(الرباط:المركز الثقافي العربي،1993)،ص129-141.

[5] عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" في: ***الديمقراطية والتنمية الديمقراطية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص186-187 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما ان المحاولة العربية الاسلامية نحو الحداثة لم تتأسس على تطور تاريخي متدرج مماثل لما حدث في الغربظ، بالتالي لم تحظى بصيرورة النهضة والتغيّر والحداثة كالتي تبلورت في المشروع الحضاري الغربي، بل واكبت عمليات التحديث بجميع مستوياته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الاسلامي انطلاق مشروع المد الاستعماري.

الذي ولّد عديد التناقضات لم تخدم المشروع الحداثي العربي[1] في ظل وقائع وأفكار متداخلة ومختلطة[2] عملت على توجه السلطة الى المحافظة على غايتها بالبقاء والاستمرار وبالتالي توجهت نحو بناء وإصلاح مؤسسة الجيش.

نصل الى شهادة المفكر عبد الله العروي، المؤكدة **لخطورة منظومة** الآداب السلطانية، لما تملكه من قدرة على تحقيق **استمرارية** النموذج القديم، فأي تحديث سياسي لا يأخذ بعين الاعتبار الحفر في طبقات الموروث الاستبدادي القديم بهدف الكشف عنه واستئصاله، سيكون عملا عبثيا وبدون جدوى، لأن التراث الفكري والسياسي المؤسس للنسق الاستبدادي **أقوى** بكثير من تيارات التحديث الواردة من الغرب– بشكل متأخر– **لذلك فإن الموروث القديم ينتصر دائما، بل ويتمكن من القضاء على أي تسرب للفكر السياسي الحديث.**[3]

---

[1] يفسر هذا " الفشل الاستعماري" لمتطلبات الحداثة عبد الله العروي بقوله ان عملية الاصلاح في الرحلة الاولى التي حددها زمنيا حتى سنة 1880 بان الدولة السلطانية حاولت ان تقوم بالاصلاح الذاتي مع وجود ضغط اوروبي من خلال السفراء غير انها لم تنجح لقوة الاداب السلطانية وتغلغلها ولان السلطة كانت ترى في الاصلاح مناسبة لتدعيم وتقوية سطوتها لتتمكن من مواجهة نهايتها. للمزيد انظر عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ***مرجع سابق*** ص 127–133.

[2] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص268.

[3] ادريس جنداري،" كيف اخترقت كيف اخترقت القيم الكسروية الاستبدادية وإيديولوجيا الطاعة الثقافة العربية؟"، http://alasr.me/articles/view/16811 تم التصفح يوم: 03.02.2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم اللجوء الى طوبى **المستبد المستنير لتبرير منطق الدولة القهرية وتم وصفها** "**بالعادلة**"[1] و**المستبد العادل** أو **الاستبداد الحداثي** والمقصود بذلك تلك الحالة الاستبدادية التي تؤسس شرعيتها على المدونة الحداثية السياسية، وتستعمل أدوات وأذرع سيطرة حديثةعادة ما يُعبر عنه عادة **بالاستبداد الشرقي**[2] الذي كانت النخبة المصلحة ترجى تجاوزه وإصلاحه وتجاوز التأخر التاريخي والانحطاط لكنها فشلت في ذلك فتدخل الغرب عبر بوابة الاستعمار واحتل العالم العربي الاسلامي ومارس عليه " الاصلاح القسري" أدى الى تشكل الدولة الحالية[3]، القائمة على "شكلية النظام السياسي الحديث" واتخذت الدولة السلطانية كنموذج فعلي.

---

[1] يمكن الحديث عن نموذج **خير الدين التونسي** الذي كان النموذج الاكثر **اصلاحية** انذاك غير انه واجه الفكر **الطوباوي** القائم على التشبث بـ " **الخلافة**" ومحاولة اتباع سياسة النصح والموعضة ونشر قيم العدل والشورى لكن بمعطى مجرد هو تزكية ومباركة للدولة **السلطانية** دون وعي ارادي ما ادى الى تأسيس وتكريس ما اسماها عبد الله العروي ب **دولة التنظيمات كقوة قهرية** "**عادلة**".

[2] علما أن هذه الظاهرة الاستبدادية لم تنل ما يكفي من التحليل والتشخيص، وذلك بسبب شيوع قناعة بين القطاع الأوسع من المثقفين والحركيين السياسين العرب، مفادها أن ظاهرة الاستبداد السياسي التي تطبق على العرب أنفاسهم وتحبس حرياتهم انما تعود إلى ثقل التأثيرات التاريخية وسيطرة الثقافة السياسية التقليدية المنحدرة من المواريث الشرقية .

[3] يدخل هذا الطرح نموذج الدولة **التراصفية** التي تدخل ضمن منظومة الأبحاث التي اهتمت برصد التطور الذي عرفته الدولة العربية المعاصرة سواء في بعدها القومي أو بعدها القطري، فعلى المستوى القومي يميز عبد الله العروي بين نوعين من الدول، الدولة السلطانية ودولة التنظيمات، وعلى المستوى القطري يرصد الهرماسي انتقال الدولة المغاربية من دولة مخزنية إلى دولة باتريمونيالية، في هذا السياق يدخل طرح الكاتب بلميلح (من خلال كتابه البنيات السياسية للمغرب في عهد الاستعمار) من منظور جديد في تحديد التطور الذي عرفته الدولة المغربية عبر تاريخها وتتجلى جدة هذا الطرح في البعد الديناميكي الذي يميزه من خلال رصد حثيث لعملية تطور الدولة المغربية من دولة سلطانية إلى دولة تراصفية إلى دولة سديمة "***ETAT SEDIMENTAL***" .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة المتوصل اليها من خلال أثر منطق الازدواجية على استمرارية الخطاب السلطاني الدولة العربية: بين المظهر الحداثي ومنطق التقليد هي أن المبادىء النظرية للسلطة ليست أصيلةً بل اعتمدت الاداب السلطانية على لغة اسماها كمال عبد اللطيف ب " **لغة النجاعة السياسية**" المطابقة لشروط انتاج هذه الاداب الفعلية في التاريخ الاسلامي[1] وهي اللغة التي نشأت وتبلورت داخل المعيارية الدينية، اضافة الى وجود لغة اخرى موازية ومنبثقة عن الهيمنة الدينية هي " **لغة الاقنعة**" التي تولي الاهمية لكل ما هو مظهري وسلوكي على حساب المعتقد الفعلي والنوايا المبطنة وتقتضي مهمتها الاساسية تبرير السلطة القائمة، وفق منطق التناقضات والمفارقات لان الواقع يحيل الى عدم وجود تطابق بين محتوى الاداب السلطانية وفعل الدولة السلطانية القهرية والاستبدادية التي عرفها التاريخ.

وباعتبار ان الشأن السياسي هو عبارة عن ابهة وزينة وجاه ودنيا نضطر الى التساؤل عن امكانية استيعابه ضمن نظرة اخلاقية زاهدة ؟ هنا يتم استحضار اللغة التي سميت بـ " لغة الاقنعة" اين تتخذ الشخصيات التاريخية والأنماط النموذجية صورا متضادة.

فتداخلت المعطيات القائمة على مفارقات اللغة، لغة النجاعة ولغة الاقنعة ونتجت كما يسميها الجابري ب " دولة القهر والرفاهية، دولة الحاكم الفرد المطلق، دولة التفويض الالهي اي الدولة القائمة على الطاعة والانقياد والمبررة من السماء.

[1] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.254.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم قيام بعض نصوص الاداب السلطانية بانتهاج لغة مخففة تعمل على الحد من التوجه القائم على قاعدة الطاعة المطلقة والتبرير الالهي بالحديث عن ضرورة وجود العدل غير انهل لم تستطع الغاء ما قررته الاداب السلطانية من النظر الى الملك شأنا مقدسا، ووجوب طاعته باعتبارها امرا دينيا هذا ما جعل الثقافة السياسية السلطانية هي ثقافة التبرير السياسي للمطلق حكم الملك، فالدولة السلطانية هي المؤسسة الحاضنة لهذه الآداب وتقف وراء هذه العملية اي وراء استمرار هذا النوع من الفكر السلطاني من خلال الكتابات التي تدعم تصور معين عن السلطة والملك والتدبير. فـ ***السياسة السلطانية ودولة القهر السلطاني وجهان لعملة واحدة.*** [1]

[1] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص ص.258.257.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : العجز الديمقراطي العربي وإشكالية الحداثة

المطلب الأول: منجزات النظر السياسي الليبرالي المؤسس للحداثة السياسية وإشكالية الحداثة في الفكر العربي.

المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي العربي. الديمقراطية العربية: ازمة المفهوم

المطلب الثالث: ممكنات الخروج من العجز الديمقراطي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: منجزات النظر السياسي الليبرالي المؤسس للحداثة السياسية وإشكالية الحداثة في الفكر العربي.

اولا: مرتكزات الحداثة والبناء الديمقراطي والخلاص من الفكر السلطوي في الغرب

قامت الدولة الحديثة[1] في الغرب على مرتكزات ثلاث:

- قيام الدولة على **اسس مؤسساتية وقانونية** تحدد ادوارها ومسؤولياتها، قائمة على **التحرر من سلطة الكنيسة** وتجاوز دولة الرعايا والوصايا الى **دولة المواطن والقانون.**
- قيام دولة على **مبادئ العقل والحق الطبيعيين** المؤسسة على مبادئ العلم، الحرية، المساواة والتضامن.
- قيام **دولة المواطنة** الممثلة لإرادة المواطنين وتطلعاتهم واختلافاتهم.[2]

كما ساهم الطرح **الميكافيلي**[3] الى جانب رواد العقد الاجتماعي "**لوك**"، "**هوبز**،" "**سبينوزا**،" "**منتسكيو**" و"**جون جاك روسو**" لاحقا في ترتيب المحاور الكبرى للمشروع الفكري السياسي

---

[1] نشأت الدولة الحديثة في الغرب ضمن مشروع تاريخي كبير ارتبط المنفع المادي بالفكر الفلسفي وساهمت الكشوفات العلمية في خلق تحول مجتمعي كل ذلك مثل صيرورة تاريخية معقدة ومركبة مثلت التاريخ الاوروبي الحديث انعكس ذلك على المستوى السياسي المعبر عنه بالخطاب الليبرالي .

[2] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية ، ***مرجع سابق***، ص 275.

[3] نسبة الى نيكولا ميكافيلي (1469-1527) صاحب مقولة الغاية تبرر الوسيلة كانت اشكاليته في باب السلطة مماثلة شكلا لما جاءت به الاداب السلطانية في جانب البحث عن مبررات ومسوغات للسلطة بغاية استمرارها ودوام قوتها غير انه ومن منطلق موقعه التاريخي القابع ضمن الفكر السياسي الحديث تمكن من بعث تصورات جديدة مغايرة للفكر السلطاني بابعاد وفصل البعد الاديني والاخلاقي في الخطاب السياسي الميكافيلي فكان نجاح "الامير" عنوان كتابه الدال على الحاكم لربط اعتبارته السياسية بالجانب العلمي العقلي بعيد عن ارتباط السياسة بطوبى الاخلاق والدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحديث[1] الذي اسس لحضور الليبرالية في الفلسفة السياسية الحديثة[2]، وبداية الحديث عن مبدأ **الاستقلال السياسي.**[3]

وترتبط فكرة المجال السياسي **المتميز والمستقل** بوجود عقد مشروط بين **الملك والشعب** بمقتضاه **لا يحق للملك ممارسة الإلزام إلا وفقا لهذا المرجع التعاقدي.**

إلى جانب **فكرة العقد** ساهم في إرساء هذا المجال السياسي مبدأين آخرين على درجة كبيرة من الأهمية: **مبدأ سمو القانون ومبدأ التمثيل.**[4]

---

[1] عبد الاله بلقزيز،" مطلب الاصلاح: سياقاته والتباساته،" ***مجلة رهانات،*** العدد 01 . ربيع 2006 (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث الانسانية) ص 03.

[2] تعتبر إيطاليا هي المهد الأول للحداثة، ثم بعد ذلك إلى كل من ألمانيا وفرنسا وانجلترا. وبذلك يمكن اعتبار أوروبا الغربية هي مسقط رأس الحداثة الأوروبية التي أخذت تكتسب بالتدريج بعداً كونيا وتتخذ بالتالي صورة حداثة مرجعية أما المحطة الثانية في سيرورة الحداثة الأوروبية بعد النهضة الإيطالية فهي فلسفة الأنوار التي انطلقت شعلتها من فرنسا على يد كل من مونتسكيو وفولتير والموسوعيين والتي اتخذت طابع حركة اجتماعية وفكرية مناهضة للحلف المقدس المبرم بين الإقطاع والكنيسة. وبعد ذلك انتشرت شعلة الأنوار إلى كل من ألمانيا (هيجل وكنط). وإنجلترا (هيوم ولوك) مبلورة اتجاها فكريا ظل إلى الآن بمثابة المنظومة الفكرية المؤسسة للحداثة انطلاقا من أن عصر الأنوار يحيل إلى تلك الظاهرة الفكرية الواسعة التي عرفتها أوروبا في القرن الثامن عشر.

[3] يدافع كمال عبد اللطيف على مبدأ الاستقلال السياسي لمواجهة الآداب السلطانية ويرى بضرورة تحويل الشأن السياسي الى شأن عمومي، لا علاقة له بالأمر السلطاني خاصة عندما يتأسس هذا الامر خارج قواعد المجال السياسي، ويلح على مبدأ الاستقلال لان الاختلاط والتداخل خاصية مركزية ومتمركزة في الخطاب السياسي السلطاني، من اللاهوت الى الاخلاق الى الميتافيزيقا، الى التدبير المستند الى رؤية اخلاقية ولكل هذه الابعاد له دور تلعبه كمحددات أساسية في الاداب السلطانية.

[4] عبد السلام طويل، ***الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون***(القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، 2006)، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم توالت قضايا كيفية التخلص من **الملكيات المطلقة** وبالتالي نقد **دولة الحق الالهي** ثم بداية بناء نظرية **التعاقد الاجتماعي** وصولا الى **اعادة ترتيب السلطات ومبدأ الفصل بينها.**[1]

والتي تجلت في عدة جوانب أهمها:

- **النقد الديني** الذي قادته حركة الإصلاح البروتستانتي.

- تأكيد **أولوية الإنسان** ومركزيته ودعم استقلاله وإرادته ورفعه إلى مستوى يصبح معه مرجع سلوكه والقاعدة المعيارية لممارسته الاجتماعية.

- **إزاحة أنماط الشرعية السياسية المتعالية** والحق **المقدس** باعتبار أن شرعية السلطة يجب أن تكون نابعة من **التعاقد الاجتماعي الحر**. [2]

- التأكيد على **القطيعة** ومفهوم **التقدم** الذي يقوم على تجاوز عوائق **الخرافة والأسطورة والاستبداد** نحو **العقل والعلم والحرية**، أي يقوم على أساس **فهم تاريخي** لتطور المجتمعات.

وبهذا المعنى فإن **عصر الأنوار** يمثل نقطة تحول كبرى في **النظام المعرفي الغربي** ذاته.

كما يشكل قاعدة التفكير **للحداثة** كلها، باعتبارها فضاءاً ينهض على أربعة محددات: **العقلانية والتاريخانية والحرية والعلمانية** من جهة[3] وبلورة **منظومة فكرية سياسية** تقوم على مفاهيم **الحرية** (فولتير، كنط)، و**التسامح** (لوك)، و**المساواة** (روسو).

---

[1] كل هذه المبادئ عملت " الميكافيلية" على ترتيب مسارها وتحديد فضائها السياسي حارج نطاق الدين والاخلاق والمدن الفاضلة.

[2] عبد السلام طويل، الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون، ***مرجع سابق***، ص 24.

[3] محمد سبيلا، ***الحداثة وما بعد الحداثة***، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2000) ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنا يجب الاشارة الى الدور الذي لعبه **عامل الانتشار** في **انتقال وتداول هذه الأفكار والقيم والمكتسبات** في المراكز الحضرية الكبرى في أوروبا[1] بعد **صيرورة طويلة من الصراعات** والمآسي والإخفاقات كان نجاحها في تحقيق **الحداثة** وذلك حينما عممت **الصناعة** ونشرت **التعليم** وقيم **العقلانية والتنوير**، ونظمت إرادات شعوبها ومصائرها ضمن كيانات قومية موحدة على أسس موضوعية، وأشاعت مبادئ **العلاقات الديمقراطية بالمساواة** أمام القانون وضمان **حقوق المواطنة والحريات الشخصية** والعامة وانتخاب المسؤولين، وإقرار **الرقابة المنظمة للمجتمع** على الدولة، مع إبعادها عن التدخل في شئون **الضمير الشخصي** والعقائدي وفي المقدسات وألغت الامتيازات الموروثة وسمحت بتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة.[2]

---

[1] خاصة في ألمانيا وانجلترا وفرنسا، حيث لعبت باريس دوراً مركزيا في مخاض الحداثة هذا، مما جعل منها مدينة النور أو مدينة الأنوار، خاصة في نهاية القرن الثامن عشر الذي شهد ميلاد حدث أساسي شكل المرجعية الكبرى للنظام السياسي الحديث، وللفكر السياسي الحديث يتعلق الأمر بالثورة الفرنسية (1789)، فرغم النشأة المبكرة للحداثة الغربية إلا أنها لم تشرع في تلمس الوعي بذاتها إلا بعد انصرام ما يقارب ثلاثة قرون على انطلاق ديناميتها في أوروبا الغربية منذ مطلع القرن الخامس عشر. فقد انطلقت حركة الحداثة (التي تحيل إلى التسمية الفكرية لمسمى تاريخي تحقيبي متداول هو: العصور الحديثة) مع أحداث تاريخية كبرى كاكتشاف العالم الجديد من طرف كريسوفر كولومبوس سنة 1492) وأحداث علمية وتقنية هامة (اكتشاف الطابعة مع غوتنبرغ سنة 1440، وفلكيات كوبر نيكوس 1526، واكتشاف الدورة الدموية) وأحداث فكرية محددة (النهضة الفنية في إيطاليا، وأطروحات مارتن لوثر الاحتجاجية سنة 1517، وظهور كتاب مقال في المنهج لديكارت سنة 1637).

[2] عبد السلام طويل، الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون، ***مرجع سابق***، ص 25-24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحداثة بيئة للمواطنة:

بناء على ما تناوله من مرتكزات النظر السياسي الغربي المؤسس **للحداثة** نحاول الاحاطة المفهومية لمصطلح **الحداثة** التي تتعدد معانيها بحسب سياقاتها في الاستعمال **اللغوي**، فيمكن ان تنحصر دلالاتها في البعد **الزمني** لتدل على **المعاصرة**، وقد تعني **التغير والتطور** وإعادة النظر بشكل دائم في **الأفكار** وأشكال **التنظيم الاجتماعي**.

كما قد تعني عندما تتصل بالمجتمع والدولة ما تؤديه كلمة **الإصلاح**. وفي ميدان الأدب والفن تكاد تطابق معاني **الإبداع والابتكار**.[1]

كما يمكن تحديد الحداثة، في السياق الحضاري الغربي، بكونها **تحولا جذرياً على كافة المستويات**[2]:

في **المعرفة، ومفهوم الإنسان وتصور الطبيعة، ومعنى التاريخ**. [3]

لذلك شكلت **الحداثة بيئة للمواطنة** اي البيئة **المؤسسة للعلاقات بين الافراد والجماعات** على مبدأ **المساواة القانونية وتكافؤ الفرص** وتتأسس فيها **العلاقة بين الحياة الخاصة للفرد**

---

[1] أما في الاستعمال اليومي الشائع فهي لا تتجاوز معنى الموضة أي الجودة الشكلية بغض النظر عن مضمونها ووظيفتها ومردوديتها. والملاحظ أيضا أن الحداثة ارتبطت نشوء أو رسوخاً بنشوء وسيادة طبقة اجتماعية جديدة هي البرجوازية بأفكارها الجديدة وقيمها وطموحاتها ومعاييرها وحساسيتها.

[2] عبد السلام طويل، الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون، ***مرجع سابق***، ص 04.

[3] فعلى مستوى المعرفة عملت الحداثة على تطوير طرائق وأساليب جديدة في المعرفة قوامها الانتقال التدريجي من المعرفة التأملية الانطباعية القيمية إلى المعرفة التقنية، التي تعد بالأساس معرفة حسابية وكمية وأداتية تراهن على تحقيق النجاعة والفعالية والسيطرة الشاملة على الإنسان والطبيعة، مع العلم أن ارتباط المعرفة بالسيطرة والقوة لا يطال الطبيعة والعلوم الطبيعية وحدها، وإنما يطال الإنسان والعلوم الإنسانية ذاتها حين يختلط هم المعرفة والتحرر باستراتيجيات السيطرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحياته النوعية العامة وبين الاعمال الخاصة والوظائف العامة على مبدأ **الحرية والمسؤولية.**

في هذا السياق يتحدث الكاتب **جاد الكريم الجباعي** عن عدم امكانية الحديث عن **حداثة ناجزة** ومفاهيم **مجردة** ومجتمع **مفترض** ودولة **متخيلة**، بل وجب الحديث عن المجتمع **الراهن** والدولة **الممكنة** من وجهة النظر النقدية القائمة على العلاقة الجدلية التناقضية بين الفرد والمجتمع ومحاولة استبعاد مقولتا **التأخر التاريخي** و**التخلف** في مقابل ذلك تُستحضر **الحداثة** كإيديولوجية مضادة للتخلف من باب العيوب الاصلية والصفات الانثروبولوجية الثابتة.[1]

في سبل احقاق الحداثة عربيا

المشروع النهضوي والحداثي العربي واهم التحديات:

انطلاقا من مرتكزات **النظر السياسي الليبرالي** سنحاول القيام بعملية **المحاكاة** في مسعى للبحث على نموذج يشكل **مواءمة** للطرح العربي ويستند الى نجاح الخطاب الليبرالي الغربي في سياق الإشكالية الأساسية التي حاول **برتراند بادي** الإجابة عليها هي: **لماذا تطورت الدولة في أوروبا من دولة الملك الإمبراطور إلى دولة الحداثة السياسية، دولة القانون والمؤسسات**، الدولة التي تستمد شرعيتها من تمثيلها **لإرادة الشعب**، المعبر عنها بواسطة **انتخابات حرة**، وبالمقابل لماذا لم تتطور **الدولة الاسلامية** خلال القرون الوسطى إلى دولة

[1] جاد الكريم الجباعي، ***من الرعوية الى المواطنة*** (بيروت: أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي،2014)، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حديثة من هذا النوع ؟ لماذا **فشلت** المحاولات التي قامت بها النخب العصرية في بلاد الإسلام من أجل نقل الحداثة السياسية الغربية تلك إلى بلدانها؟[1]

فبعد الحديث عن رصيد الجانب **النظري والتاريخي** المؤسس للفكر **السياسي الليبرالي** و**الحداثة السياسية** في العصر الحديث نحاول استدعاء بعض **المؤشرات** المساعدة على تعيين اطار وظفيته **تقديم تصور نقدي** قادر على **استعياب ومواءمة الفكر الليبرالي وفق منطق ومطلب الخصوصية** لكن ايضا وفق منطق **تخطي مفاهيم الفكر السياسي السلطاني.**[2]

لذلك وجب التفكير في ما يمكن وصفه ب " **محدودية الفكر السلطاني**" مقارنة ما انتجه الفكر السياسي وتاريخ الفلسفة الحديث مما " ***سيجعل الفكر السياسي العربي ينفتح على اسئلة جديدة، وقضايا جديدة، تتيح له نسيان اللغة السلطانية، وتجاوز النموذج السلطاني والأفق التاريخي الذي رسم ملامح هذه اللغة وهذا النموذج***[3] وهو الاطار الذي يسمح ويتيح بناء **لغة جديدة** وتأسيس **نماذج جديدة** في العمل السياسي **وإعادة انتاجه** بمعايير **تتواءم مع حاجاتنا التاريخية الجديدة والمستجدة.**[4]

---

[1] Bertrand Badie, "***les deux Etats: Pouvoir et societe en terre de l'islam***," Editions fayard . Paris ,1986 , pp .126.

[2] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** ، مرجع سابق ص 279.

[3] كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، ***مرجع سابق***، ص.279.

[4] على غرار التجربة الماليزية والتجربة التركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد كان للنزاعات الدينية **الاصولية والتطرف القومي** الاثر في اتخاذ **موقف الند** والمعارض للحداثة[1] على اعتبار انها حداثة **الغرب** وليس باعتبارها قيمة **انسانية كونية**[2] ومنجزات قائمة في كل مكان، ذلك ما جعل من الحداثة حضور قوي في **التعارض والتناقضات الاجتماعية** في المعطى العربي.[3]

فالفكر **السلطوي** القائم على محددات **صلبة ومركبة** من معطى **خطابي** أسست له **الآداب السلطانية** وكرسته **المؤسسة الملكية** لا يمكن تجاوزه إلا بالاستناد أو العودة الى **مخرجات التاريخ نفسه** الذي انتج هذه **الآداب ونجح في فترات وحقب زمنية** وفي اطار **جغرافي قريب** من العالم العربي– الاسلامي من تجاوز **ترسبات التراث** مثل الدولة الحديثة في اوربا التي قامت على **انقاض تراث تقليدي ديني.**[4]

كما شكلت قضية **البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي** هاجسا عند مفكري عصر **النهضة** العربية خاصة بعد أن لمس بعض المفكرين النهضويين تلك **الهوة الحضارية**

---

[1] خاصة وان تحديث المجتمع سيرورة تاريخية لا تتوقف، إلا أنها قد تتحول في أي مرحلة من مراحلها إلى عملية تغريب، والاكتفاء بنقل الأفكار الجاهزة عن الغير وزرعها في بيئة غير مستعدة لاحتضانها. أما الحداثة فهي الفكر النظري أو المقولات العلمية والفلسفية التي تحكم عملية التحديث وتدفعها باتجاه الحفاظ على الذات وعدم السقوط في الاقتباس المفضي إلى التغريب وفقدان الهوية. فالتحديث بهذا المعنى اقتباس لعلوم الغرب العصرية المتطورة، أما الحداثة فهي استيعاب العلوم العصرية والمشاركة في الإبداع فيها على الصعيد الكوني.

[2] عبد الاله بلقزيز،" مطلب الاصلاح: سياقاته والتباساته"، ***مرجع سابق***، ص 03.

[3] جاد الجباعي، ***مرجع سابق***، ص 22.

[4] ارتبطت السياسية بالدين والأخلاق والدولة الدينية في اوربا حيث اختلطت بالطوبى ولم يكن بالإمكان تطوير المجال السياسي الا بفصله عن الهيمنة الارسطية المعبر عنها بالاخلاق والهيمنة الطوباوية المتخيلة في جمهورية افلاطون واخيرا هيمنة الدولة الدينية في شكل مدينة الله للقديس اوغستين وفترة حكم سقونارولا في فلورنسا الى ان جاءت الميكافيلية ورواد العقد الاجتماعي وبداية تأسيس مجال سياسي جديد ومختلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاسعة التي باتت تفصل بين عالم **عربي إسلامي متخلف**، و**عالم غربي متقدم**، فأخذوا يفكرون في **سبل التقدم** وتجاوز **أسباب التخلف**. فوجدوا في أوروبا **عصر الثورة الصناعية**[1] **وفلسفة التنوير** موردا ضروريا ومناسبا **لواقعهم وقيمهم ومعتقداتهم الدينية**.[2]

يسلم المفكر عبد الاله بلقزيز بأن الحداثة هي " ***ظاهرة في تاريخ الفكر الانساني حملت معنى محددا في وعي من أستقر رأيهم على نعتها بالحداثة، وأنه حصل تمييز في ذلك الوعي بين منظومتها الفكرية***[3] ***وما سبقها من لحظات فكرية من الاصلاح والنهضة وبات العرف جاريا على تعيين سماتها نحوا من التعيين تخرج به من دائرة الاشتراك في وجوه الشبه مع ما يمكن وصفه بما قبل الحداثة وبما بعد الحداثة***.[4]

فالحداثة عنده ترادف مجموعة من النُزعات التي تعود بعضها الى بعض كـ " ***الانسانوية، العقلانية، التجريبية، العلمانية، التطورية، التاريخانية، التقنوية*** وغيرها من المفاهيم المشكلة **للمنظومة الفكرية** التي نشأت وتطورت واكتملت ملامحها في مكان معين

---

[1] عبد السلام طويل، الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون، ***مرجع سابق***، ص ص 10-06

[2] كما فعل الطهطاوي في تخليص الإبريز في تلخيص باريز، وخير الدين التونسي في أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، والعموري في تحفة الملك العزيز بمملكة باري، وكما فعل محمد عبده والكواكبي وقاسم أمين وغيرهم كثير. لقد انشغل هؤلاء جميعا بشتى مظاهر الحداثة والتمدن في مجالات (التربية والتعليم، المرأة والصحة، الزراعة والصناعة، المواصلات والتكنولوجيا...) غير أن أهم ما شغل تفكيرهم آنذاك هو السلطة

[3] عبد الاله بلقزيز، "من النهضة الى الحداثة،" ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 380 لشهر اكتوبر 2010. ص 57

[4] عبد الاله بلقزيز، من النهضة الى الحداثة، ***مرجع سابق***.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوربا وفي زمن معين **العهد الحديث** وتأخذ هيئتها النهائية في القرن 19 وتكتسح العالم[1] خارج مركزها الاوربي– امريكا الشمالية واليابان ثم بقية العالم.

لكن الدولة العربية المعاصرة **عجزت** على **اعادة انتاج اليات عملها** وتدبيرها التقليدية، كما ساهم الغرب بقدر من التدخل بشكل مباشر عبر الغزو والاستعمار وغير المباشر بعد ذلك من خلال تكوين النخب العصرية وعمل على تمدين الدولة العربية بالقدر والشكل اللذان يخدمان مصلحته.

في ظل المحافظة على الاطر **التقليدية بمباركة الغرب** نفسه[2]، حيث احتفظت الدولة العربية الحديثة **بمنظومتها التقليدية** داخل **اجهزتها ومؤسساتها** واستحضرت **تراثها** تحت دواعي **الدفاع عن الذات وعن الخصوصية والشخصية المحلية** هنا حدث ذلك **الانفصام المعبر عنه بالأصالة والمعاصرة وثنائية التقليد والحداثة.** [3]

---

[1] يسلم بلقزيز بالمعطى التاريخي و"الكوني" لكن بتحفظ اين يتساءل عن الامعان في تقديم نظرة معيارية ومركزية ذاتية تصل الى حد الجزم بعدم قيام حداثة الا على مثال الاصل "الاوربي" ويقدم بلقزيز مع الاعتراف بكونية الطرح الاوربي لكن اطلاقا من ان العالم الغربي قد احتكر مفاعيل القوة وامتلك القدرة على بسطها على العالم كله وبالتالي فرضت الرسمالية والدولة الحديثة والقانون الوضعي والمعايير الاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي فُرض الطابع المحلي الخاص بدائرة جغرافية وبشرية معينة على مناطق اخرى من العالم فاصبح كونيتها من كونية حواملها.

[2] سنتحدث عن اثر العامل الخارجي في تعزيز قيم الاستبداد ومبررات ذلك في الفصل الثاني من الاطروحة.

[3] هذه المفاهيم والقيم مترسخة بشكل كبير في المجال السياسي المغربي وتوجد العديد من الكتابات التي تتحدث عن ازدواجيه وثنائية التقليد والحداثة في المجال السياسي المغربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطاب النهضة والاصلاحية العربية:

انشغل خطاب **النهضة العربية** بالمواضيع والاسئلة **الاصلاحية** والبرامج التي تحولت الى جدل يحمل صبغة ايديولوجية لكن لم يقدم **اسئلة التنظيير السياسي**[1] بحكم امتدادها وارتباطها بارهاصات تاريخية، فلم يتمكن من بناء مشروع في **النظر السياسي**.[2]

فمنذ أن تمحور سؤال **النهضة**، عند المفكرين العرب حول الكيفية التي **تسعف المجتمع** العربي – الإسلامي على الخروج من واقع **التأخر التاريخي** وإنجاز فعل التقدم الحضاري الشامل، **والنهضة**، كوعي **بالتخلف**، ورغبة أكيدة في تجاوزه، تنحو إلى توحيد الفكر العربي الحديث على مستوى النظر إلى أسباب التأخر وسبل الانفلات والخلاص منه، أي أن المفكرين المحدثين على اختلاف توجهاتهم المذهبية والأيديولوجية، وعلى اختلاف تحليلاتهم للواقع، اتفقوا على اعتبار ان **التخلف مرده الاستبداد** بمختلف أشكاله فسبب الانحطاط راجع إلى الاستبداد أما تفوق الغرب فأساسه **الحرية والعدل ودولة القانون (الحداثة السياسية)**. وبالتالي فإن **مفكري الإصلاح** يرجعون تخلف بلدانهم إلى **طبيعة المؤسسة السياسية** ويرون الحل في تحويل **السلطة المطلقة** إلى سلطة **مقيدة**. [3]

---

[1] يقول كمال عبد اللطيف بأن خطاب النهضة العربية كان مشدود في برامجه الاصلاحية الى الشعارات ذات الصبغة السجالية الايديولوجية بحكم ارتباطها بحركات فاعلة في مجال الصراع التاريخي.

[2] كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** ، مرجع سابق ص.280.

[3] مقيدة سواء **بالقانون** عند البعض او **بأصول العدل الإسلامي** عند آخر، يتفقون جميعاً على جعل جوهر المشكل سياسيا بالأساس يرجع إلى طبيعة النظام السياسي وضعف التنظيمات المؤسسية، ومن ثم مطالبتهم بتنظيم الدولة وتقييد سلطتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما يفسر استعادة الحديث عن المسائل والقضايا والتساؤلات التي طرحها العرب في عصر النهضة[1] والتي حاولوا من خلالها أن يجيبوا على سؤال: من نحن ؟ لماذا تخلفنا ولا زلنا على تخلفنا؟ ولماذا تقدم الغرب؟ بل كيف تقدمت شعوب أخرى من خارج الدائرة الحضارية للغرب؟

يمكن الانطلاق هنا من ما كان للمجتمعات العربية من أنماط وبُنى **اجتماعية وتنظيمات ومنظومات من القيم وقواعد السلوك والتفكير مغايرة ونابعة من تاريخها الخاص** ومتميزة عما كانت تتمتع به أوروبا[2] أيضا، بحيث لم يكن من الممكن لهذه المجتمعات التي وجدت في موضع البلدان المغلوبة أن تنفي هويتها وثقافتها وشروط تشكلها التاريخي، وتأخذ بالتالي بالأنماط الجديدة بالسهولة والمرونة المفترضة.[3]

ذلك أن الشعوب التي لم تنطلق منها الثورة الصناعية وجدت نفسها مباشرة في موقع **تتضائل** فيه أكثر فأكثر **فعاليتها الإنتاجية والتقنية الاقتصادية والعسكرية** وتتعرض فيه مصداقية معارفها وعلومها وقيمها الثقافية إلى هزة كبيرة لأن الثورة الصناعية قد شكلت نقلة نوعية على صعيد التقنيات جميعا وعلى صعيد الحضارة بشكل عام.

---

[1] عبد السلام طويل، الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون، ***مرجع سابق***، ص 24-25.

[2] يمكن الحديث عن سبب اخر هو أن النهضة الصناعية في الغرب قد حملت نمطا جديداً من أنماط الإنتاج ومن أنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي لم تكن المجتمعات العربية تعرفها لأنها نابعة من تاريخ اجتماعي مفارق لها .

[3] عبد السلام طويل، ***المرجع نفسه***، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمام شعور **العرب بالضعف** تجاه أوروبا وأمام الشعور بعدم القدرة على التحكم بالتاريخ، وبالتالي الخوف من المستقبل بدأ العرب بالتفكير وإعادة النظر ومراجعة أفكارهم ونظرياتهم ومسبقاتهم أيضا وفهمهم ورؤيتهم لأنفسهم ولكيانهم الثقافي والاجتماعي والسياسي.

في نفس السياق المتعلق بالمعطى المجتمعي نجد ان المجتمعات الأوروبية الرئيسية لم تكن بحاجة الى ترسيخ الحداثة من خلال عملية التحديث، أي إلى فرض الحداثة أو بعض وجوهها الأساسية من قبل قوة مغايرة، لانها مدفوعة بأهداف سياسية ودواع فكرية أو عقيدية إلى تحقيق وظائفها. أما في الوطن العربي فتشكل الدولة والتماهي معها واستخدام **قدرتها القمعية والتاريخية معا**، الوسيلة الوحيدة للتعويض عن هذا **النقص الاجتماعي** فحيث لم تولد في الوطن العربي مثل هذه الطبقة الاجتماعية، أو جاء ميلادها متأخرا وضعيفا، أصبح التدخل من قبل قوة خارجية أو من خارج المجتمع المدني، بالقوة أو بالمناورة السياسية شرطا أساسيا لإدخال عناصر الحداثة.[1]

وهو ما كان باعثا لمراجعة فكر **النهضة** وما ارتبط به من تيارات **فكرية أيديولوجية، ليبرالية واشتراكية وإسلامية وقومية**، مراجعة **نقدية** تمثلت في مجموعة من **المشاريع الفكرية** العربية المعاصرة الساعية إلى إيجاد شروط نظرية وموضوعية لإحداث **حداثة عربية**

[1] أن **الديمقراطيات المعاصرة** نشأت في تلك المجتمعات التي نجحت في السيطرة على العملية **الحضارية التقنية والعلمية والإنتاجية**، او **الحداثة**، وبالمقابل تعيش جل الأمم والشعوب الأخرى التي أخفقت في السيطرة على هذه الحداثة بشكل دائم، ومنذ أكثر من قرن، في ظل السلطة **المطلقة القانونية أو التعسفية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقيقية[1] وهذا ما سنتناوله في العناصر القادمة التي تربط **فكرة المشروع النهضوي والمواءمة مع معطى الحداثة.**

ومن جهة اخرى يذهب المفكر العربي محمد عابد **الجابري** الى القول بأن **غياب الديمقراطية** عربيا محكوم بمنطقين او على المستويين **السياسي والايديولوجي** اي على المستوى **اسس الحكم** وعلى مستوى **مشروع النهضة العربية.**

فالفكر القومي العربي برر "**تأجيل**" الديمقراطية باسم **الكفاح من اجل الاستقلال والوحدة.** ثم فيما بعد باسم الاشتراكية[2] وبالتالي تم **تهميش** موضوع **الديمقراطية** وما يتبعها من قيم حقوق الانسان والمواطنة الى درجة **دعم الانظمة التسلطية.**

---

[1] عبد السلام طويل، ***مرجع سابق*** ، ص 34.

[2] محمد عابد الجابري، ***المشروع النهضوي العربي***: مراجعة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 144.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي العربي. الديمقراطية العربية: ازمة المفهوم

إن التناول المعرفي لمفهوم الديمقراطية، يهدف أساسا الى تحييد منطق التبرير عن مسألة فكرية حداثية وفق بعد نقدي ومنهجي، خاصة في ظل سيادة أوضاع ثقافية مركبة بين **الأصيل و الحديث**، فعدم وضع الديمقراطية داخل تاريخها النظري، وضمن تفاعلات شبكتها المفاهيمية المكونة من العقل، الحرية، العدالة، الدستور، العقد الاجتماعي، الحق وغيرها من المفاهيم يمثل غيابا لعقل فلسفي نقدي يباشر قضايا سياسية كونية وفق ما هو خاص.

فبارادیغم (Paradigme) الديمقراطية، يتداخل فيه الانفصال بالاتصال، ثم التراجع بالتقدم وانفصالية النظرية الديمقراطية جوهرها التجاوب مع الحداثة الفكرية، والقطع النسبي مع ما قبل الموروث الديمقراطي مما يفرض إيجاد فهم جديد للعلاقة بين الديمقراطية ورهانات المجتمع الحديث، ووفق أساليب جديدة.[1]

لذلك تعتبر **الأزمة الفكرية العربية** الخاصة بالتعامل مع الديمقراطية، نابعة من **التوظيف النفعي** لها، وخلطها بمفاهيم أخرى، قد تكون مضادة، كذا نزع **المفهوم** من سياقه **النظري و الفكري**، وهو ما ساهم في **تكثيف أزمة مفهومية**(Conceptuelle) تشوه الخطاب **الحداثي** حول الديمقراطية و ترهنه بما هو **تقليدي أساسا** .

[1] عبد اللطيف الخمسي،" نحو مقاربة جديدة للديمقراطية"، ***مجلة رهانات***، العدد 03 . ربيع 2007 (الدار البيضاء: مركز الدراسات والأبحاث الانسانية) ص 07-10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالنظرية الديمقراطية بناء متماسك له **أصوله الفلسفية والعلمية** هي الموجه **لعملية النقد والتطوير والتجديد والمراجعة** لكل فكر ديمقراطي .

ولا تكتمل هاته النظرية، بل تتطور وتخضع لتراكمات نوعية، وتتفاعل معرفيا ضمن عملية تكوينية (Génétique) أساسها:

التجاوب بين **التاريخي والمفاهيمي**، والتكامل بين **الأخلاقي والسياسي** في إطار من الزيادة والقدرة على هضم الجديد والمتحول وقوة النموذج الديمقراطي Le modele (démocratique) تنبع من اختزاله كعناصر التنوع والتعدد، وهو ما يدعم ثراءه النظري، وامتداداته حتى خارج زمانه الطبيعي إفساح المجال أمام بناء جديد ونوعي لمضامينه .

فتاريخ الديمقراطية[1] هو مسار زمان محدد ونوعي، وعبارة عن محددات وتمظهرات كبرى ويبقى الثابت في الديمقراطية هو الحكم التشاركي والتداولي، والتعامل مع القضايا العامة بمنطق القانون العادل، لكن المتغير كمعطى إنساني وتاريخي يفرض استيعاب الثابت للمتغيرات، حتى يكون تجديدا في القول والنظر والعمل.

---

[1] الديمقراطية كمفهوم لم يتبلور إلا حديثا في علم السياسة لكن وجوده كحدث سياسي له بعد تاريخي،يمكن ارجاعه بالنسبة لفرنسا ابتداءا من سنة 1787، ولم يتمم إنجازه إلا سنة 1900، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة. وفي إنجلترا بدأ الحديث عن الديمقراطية مع إصلاح القانون الانتخابي سنة 1832، ولم ينجز بصورة كاملة إلا سنة 1918 مع العمل بنظام الاقتراع العام. لذلك يمكن القول أن الديمقراطية لها علاقة بالزمن، بحيث إذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب قرنا ونصفا في الديمقراطيات الرائدة، فإنها لا تستمر في الأنظمة الجديدة إلا خمس أو ست سنوات. كما شهدت السنوات الأخيرة تراكما مهما في الكتابات المهتمة بالانتقال الديمقراطي الذي عاشته عدة دول، وهو الأمر الذي قد يسمح بظهور فرع جديد في علم السياسة يسمى* La transitologie. ويرى الأستاذ Guy Hermet أن الانتقال الديمقراطي يعتبر براديغما حديثا في علم السياسة، ظهر سنة 1975 موازاة مع التجربة الإسبانية. للمزيد انظر:

زين العابدين حمزاوي،" الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب،" ***مجلة فكر ونقد***.ع 91، اكتوبر 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتعريف الاصطلاحي للديمقراطية غالبا ما يدعم أوهام لصيقة برواج المفهوم وسطوته الرمزية وفي بعض اللحظات يساهم التعريف المتداول والمشهور للديمقراطية حكم الشعب نفسه بنفسه.[1]

الديمقراطية ومكوناتها: مقاربة مفهومية

الديمقراطية هي مجموعة **منهجيات وآليات للمشاركة والمبادرة والمساءلة والوعي المواطني اليومي والممارسة** من خلال اطر تنظيمية، لكن هذه الاطر التنظيمية وحدها لا تكفي حتى تتحقق **الديمقراطية** بل ضرورة وجود **صفة المواطن** الذي يعتبر مصدر السلطات وليس مجرد جماهير دورهم يكمن فقط في عملية التعبئة.

فالديمقراطية هي ثقافة وممارسة: هي ثقافة بمعنى **المعرفة** المندمجة في نمط **الحياة والسلوك**. وهي ممارسة بمعنى **تجسد** هذه الثقافة **ميدانيا وواقعيا**.[2]

والنتيجة المتوصل اليها في كل دراسة حول الديمقراطية تبقى ناقصة اذا اقتصرت فقط على **اطر معرفية** دون عملية توصيف للأعمال والمبادرات وبالتالي **للسلوك** هذا من جهة.

ومن جهة اخرى تبقى ناقصة ايضا اذا لم تقترن بعملية **التمكين**[3] للقيام بأعمال ديمقراطية.

---

[1] عبد اللطيف الخمسي،" نحو مقاربة جديدة للديمقراطية"، ***مرجع سابق*** ، ص 08.

[2] انطوان نصري مسرة، "قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في اطار التحولات العربية "، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 122.

[3] عملية التمكين تنطلق من توفر المعرفة، وكذلك تعميمها ووعيها ولكن يفتقر الفرد الى القدرة على التطبيق أو التكيف مع هذه المعرفة، اي الى التمكين لأسباب مالية تنظيمية ادارية والاهم ثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا السياق يتحدث الكاتب اللبناني المختص في الديمقراطية العربية **انطوان نصري مسرة** بان دراسة الديمقراطية العربية في الدول العربية هي الجانب **المعرفي** عن **الاصلاح** وان الاصلاح الفعلي حسبه يحتاج الى ابحاث في **منهجيات وتمكين وقدرات وسلوكيات** في الالتزام والدفاع وترسيخ مكتسبات والتعميم.[1]

يتم في النظام الديمقراطي **تدبير أمور المجتمع بطريقة توافقية** تحفظ كرامة الانسان وحرية الرأي والمشاركة في العمل السياسي وفي ممارسة السلطة دون فوضى او استهتار.[2] لانها تعمل على تمثيل حقوق المواطنين وأهوائهم على ما هي عليه، بنزواتهم وطموحاتهم وأفضلياتهم.

والديمقراطية التي لا تمثل مصالح الناس ليست ديمقراطية والتمثيل بمعناه المعبر عن القيم والرغبات وعن العلاقات القائمة فعلا في المجتمع.[3]

في هذا الصد يقول ايليا حريق بأن "***المفكر التحديثي يريد ان يجعل من الديمقراطية وسيلة لتحقيق إيديولوجيته اي قيمه التحديثية، التي ايضا لا يمكن انكارها لكن وجب العمل على ان تنتجها صناديق الاقتراع ولا ان يصر على ان تكون اهدافه النتيجة الشرعية للانتخابات***[4]، يقول القرضاوي " لا ينبغي أن ننكر على الناس حقهم في الاختلاف، فلتتعدد الاحزاب ولتختلف، علمانية كانت ام

---

[1] انطوان نصري مسرة، ***مرجع سابق*** ، ص 121.

[2] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص 387.

[3] في مقابل ذلك لا يمكن مثلا اذا كانت رغبة المجتمع لا تتوافق مع معطيات العلمنة ان يشعر المنادي بالعلمانية بالإحباط عندما يرى ان الديمقراطية لم تؤد الغرض المنشود.

[4] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قومية ماركسية. وليتنافس الجميع لأجل الصالح العام، وليحتكموا في شأن السلطة الى الانتخاب الحرة، فإذا فاز الاسلاميون فقد جنوا ثمار جهودهم، واذا فاز غيرهم فهم أولى، وعلى المسلمين أن يعاودوا إقناع الناس بمشروعهم"[1]

اذن من هذا المنطلق الديمقراطية ليست اداة في يد أحد لكي يفرض ارادته على الغير وقهرهم باسم الحق والتقدم.[2]

مكونات الديمقراطية:[3]

وهي حسب ما اورده الكاتب انطوان نصري مسرة متمثلة في :

- انتخابات حرة ونزيهة.
- حكومة تعمل بشفافية ومسؤولة امام المؤسسة التشريعية.
- اقرار الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- وجود مجتمع مدني فاعل.

كما تشمل معايير منظمة Freedom House "فريدوم هاوس" الديمقراطية الانتخابية مايلي:

- نظام سياسي متعدد الاحزاب وتنافسي.
- اقتراع عام للراشدين.

---

[1] ايليا حريق، ***مرجع سابق*** ، ص 348.

[2] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص 20-21.

[3] هي مكونات اثبتت مراصد الديمقراطية سواءا عربيا ام عالميا بوجود نقص في عملية التكيف معها في الواقع العربي خاصة فيما يتعلق بالبعد الثقافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منتظمة بالاقتراع السري وحماية الاقتراع أمنيا وغياب الغش في الانتخابات.
- تأمين وصول جميع الاحزاب السياسية الى العملية الانتخابية من خلال الاعلام ومن خلال معركة انتخابية مفتوحة.[1]
- تقتضي ترسيخ الديمقراطية حسب " لينز" و " ستيبان" وجود **رسوخ تقاليد الدولة**، حيث لا يمكن قيام نظام ديمقراطي من دون وجود دولة تتمتع بالاستقلال والتماسك وتفرض سلطتها على اراضيها.[2]
- كما تشترط الديمقراطية المستقرة توفير بيروقراطية فاعلة وقادرة على أداء دورها في بسط سلطان الدولة وتنفيذ مهامها الحيوية.

اضافة الى سيادة القانون الموفر لضمانات حماية حقوق المواطنين وضمان حرية التنظيم مع وجود مجتمع[3] سياسي قوي واضح التشكل يسنده مجتمع مدني .

رغم وجود خلافات كثيرة بشأن تعريف الديمقراطية، التي تبدو حسب الكاتب عبد الوهاب الافندي ***كخلافات نظرية وهي في الحقيقة خلافات حول القدر الذي تكون فيه الديمقراطية مرغوبا فيها او ممكنة التحقيق، اي تتعلق بالمبادلة التي لابد منها بين الديمقراطية والقيم الاخرى***" ويرجع هذا

---

[1] انطوان نصري مسرة، ***مرجع سابق***، ص 128.

[2] عبد الوهاب الأفندي، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي، ***مرجع سابق***، ص. 176.

[3] هناك المجتمع السياسي المتمثل في الاحزاب السياسية الى جانب المؤسسات النشطة بشكل مباشر ف ي العمل السياسي وهناك المجتمع المدني الذي يتوسع نشاطه ويكون أبعد عن السياسة كما يمكن ان يقوم بمتابعة أمور حقوق الانسان والسهر على حقوق الضعفاء ورعايتهم والدفاع عن الحريات كما يمكن ذكر مجتمع ثالث هو المجتمع الاقتصادي الممأسس والفاعل المتمثل في الاسواق الحرة وهيئات الرقابة الاقتصادية والمصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول الى ديفيد بيثام الذي يقتبس منه ايضا تعريف الديمقراطية بأنها " ***نهج في صنع القرار حول القواعد والسياسات الملزمة جماعيا تكون السسيطرة فيه للشعب. وممن هنا فان النظام الاكثر ديمقراطية هو الذي يتمتع فيه جميع اعضاء المجتمع بحقوق فعالة متساوية في المساهمة بشكل مباشر في عملية صنع القرار، وبالتالي فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يحقق باقصى حد مبدأ حكم الشعب والمساواة في تلك الممارسة.***

كما يمكن تصور الديمقراطية بانها تقع في الجانب الاقصى في قطب يقابلها في القطب الاخر نظام للحكم يكون الشعب مستبعدا كليا من عملية صنع القرار ومن اي سيطرة عليها .[1]

وبالتالي تأتى اجماع حول منح مفهوم الديمقراطية الذي قدمه Robert A. Dahl روبرت دال " ***يتجلى في وجود نظام سياسي يعتبر فيه اعضاء المجتمع انفسهم متكافئين سياسيا، ويحكمون بصورة جماعية، ويمتلكون جميع الطاقات والموارد والمؤسسات التي يحتاجون اليها لحكم انفسهم"***[2]

في هذا السياق نتحدث عن شروط ترسخ اي نظام سياسي اوردها كل من J. Linz و A. Stepan دولة قوية، مجتمع مدني حيوي، مجتمع سياسي مستقل، سيادة حكم القانون، جهاز اداري حكومي فعال، ومجتمع اقتصادي قائم على المؤسسات.[3]

---

[1] David Beetham, »Liberal Democracy and the Limits Of Democratization, » in: David Held, ed., Prospect for Democracy North, South, East, West (Cambridge, UK: Polity Press, 1993), p.55.

[2] Robert A. Dahl, Democracy and Its Critics (New Haven, CT : Yale University Press, 1989), p1.

[3] عبد الوهاب الافندي، " الثقافة السياسية وأزمة الديمراطية في الوطن العربي"، في: ابراهيم البدوي، سمير المقدسي، ***تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص. 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: ممكنات الخروج من العجز الديمقراطي العربي.

اهم مداخل تجاوز العجز الديمقراطي العربي:

من خلال طرق قياس الديمقراطية **Proliferation Of Democracy Measures** يمكن البحث عن نوعية المسار الديمقراطي بالذات حيث قدم تقرير صادر عن مركز حقوق الانسان في جامعة ايسكس في المملكة المتحدة[1] جاء فيه مايلي :

- الديمقراطية لا تكتمل من خلال الانتخابات فحسب، والممارسة الديمقراطية يجب ان تكون فقط مجال للمقارنة وليس للاقتباس، حيث يشترط ان تبنى الديمقراطية في المجتمع وبواسطته مع ضرورة التخلي عن فكرة " استيراد " الديمقراطية والتركيز على فكرة دعم الديمقراطية الذاتية، اضافة الى الاعتماد على الخبرات المميزة **Supported Assessment Experiences**.
- ضرورة انشاء جمعيات تهدف الى النهوض بالقيم المجتمعية.[2]
- ثقافة القاعدة الحقوقية **Cultur De Légalité** : حيث ان العلاقات في البنى التحتية في المجتمعات العربية – انطلاقا من الاسرة الى المدرسة وحتى الشارع– قائمة على

[1] David Beetham ***Assessing the Quality of Democracy: A Practical Guide***. International Institute for **Democracy** and Electoral Assistance IDEA, 2008.pp.6-7.

[2] اضافة الى العناصر المؤسسية العامة حول الجيش والقضاء والاحزاب وخاصة النقابات المهنية باعتبارها عنصر توازن تجاه هيمنة الاحزاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اساس القوة والنفوذ والسلطة وليس على اسس وقواعد حقوقية وهذا ما انعكس على البنى العيا في السلطة .

هذا ما يستدعي اعادة النظر في القاعدة الحقوقية من خلال برامج التربية الديمقراطية والتربية على حقوق الانسان والثقافة المواطنية والديمقراطية عامة خاصة وأنها تعاني من عدم ترسيخ تاريخية القانون في التجربة العربية.[1]

فالقاعدة الحقوقية تتطلب تحصيل خبرة تاريخية عالمية من أجل حماية الافراد والجماعات من التسلط السياسي خاصة وان رصيد التراث العربي الاسلامي يحمل هذه القاعدة الحقوقية لكن التاريخ العربي لم يُقرأ في هذا السياق الحقوقي.[2]

[1] انطوان نصري مسرة، "قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في اطار التحولات العربية "، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 115.

[2] عمد الكثير من الباحثين ال بتقديم قراءة لمضمون القاعدة الحقوقية من منطلقات فلسفة اخلاقية أو مفقهية من دون بلورة التاريخية العربية الاسلامية لمفهوم القانون سواء من خلال الوقائع والاحداث أو من خلال البحث الفكري المجرد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ثقافة الفضاء العمومي** Espace Public والنظام العام Ordre Public المصلحة العامة Intérêt Général حيث ان التفكير في الفضاء العمومي[1] هو التفكير في الشرط الإنساني من خلال :

- الحديث في أبعاده الاجتماعية والسياسية وتحولاته التاريخية، أي تفكير في:

- اندماج الفرد في المجتمع.

- مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية.[2]

- مساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية السلطة السياسية.

---

[1] يعود الفضل في التفكير في **العمومية** إلى كانط Kant الذي دافع بقوة عن الجرأة في استعمال العقل، تلك الجرأة التي تفترض الشجاعة والاستقلالية والمسؤولية والإرادة، ويميز "كانط" بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي للعقل، وهو التمييز الذي ساهم بشكل كبير في نحت ما سماه هابرماس Habermas بالفضاء العمومي l'espace public ، ذلك الفضاء الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الممارسة السياسية بواسطة الدعاية la publicité لتوجيه الرأي العام l'opinion publique لوجهة العمومية، بالفعل التواصلي، وهنا تصير العمومية معياراً لكل تفكير يحكم أي فعل إنساني في الزمان والمكان، وكل قضية من قضايا الشأن العام: العدالة، الحق، السلطة، القوة، العنف، الواجب، الشرعية، المشروعية، إلخ. ومن جهة أخرى الفعل التواصلي وما يفرضه من أخلاقيات للمناقشة والتداول من أجل الإجماع أو التنازع، وما يفرضه هذا من سجال لعل أبرزه بين كارل أوتو أبل K. Otto Apple وهابرماس Habermas ، وكل المساهمات المعاصرة التي أتحفنا بها ليوتار lyotard وبول ريكور P. Ricœur ودريدا J. Derrida ونانسي فريزر Nancy Fraser وبيتر سلوتردايك P. Sloterdijk وريتشارد رورتي R. Rorty . وبهذا المعنى أصبح التفكير في العمومية مشروطاً بالتفكير في الفضاء العمومي الواقعي منه والافتراضي معاً. فمع التحولات السياسية الجارية اليوم في العالم غدا النقاش ملحاً أكثر مما مضى حول مسألة العمومية وعلاقتها بالديمقراطية (سواء في بعدها التمثيلي أو التشاركي أو ما بعد التشاركي كما هو الحال في مساهمة كاستيل مانييل C. Manuel) ، وعلاقة هذه الأخيرة بالشرعية والمشروعية، وانتهاءً بحضور النقاش الديني في هذا الفضاء العمومي. للمزيد انظر: رشيد العلوي، **الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر**: تم تصفح الموقع في 03.10.2017:

http://www.hurriyatsudan.com/?p=173432

[2] هي العناصر الأساسية التي شغلت هابرماس منذ وقت مبكر إلى الآن، بحيث قدم مساهمات عديدة من أجل تحقيق ذلك الاندماج وتلك المشاركة والمساهمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ضرورة فاعلية** الهيئات المختلفة والجمعيات وحتى الافراد بالدفاع عن الاليات الديمقراطية وحقوق المواطن اي مواجهة ما يسمى " عصرنة الاستبداد" .

- **مدنية المجتمع المدني:** والمدنية civilité التي تعني الاستقلالية على السلطة اضافة الى الاستقلالية المادية مع ضرورة قيام مجتمع مدني على اساس حرية تأسيس الجمعيات في الدول العربية حيث يخضع الناس في معظم الدول العربية الى ترخيص حيث لا يكفي فقط خاصية الاخطار.

- **الادراك** بأن التوجه نحو البناء الديمقراطي الذي يقود بالضرورة الى **تفكيك** البنى التسلطية **ليس مساراً خطيا واضح المعالم والأسس** بل هو **عملية معقدة** وغير مستقرة ونتائجها غير متوقعة ولهذا لا يوجد مسار معين ومحدد تقوم جميع الانظمة على اتباعه حتى تحقق نموذج البناء الديمقراطي.

- اولوية **التحول الاجتماعي** على التحول الديمقراطي في هذا الصدد يقول الدبلوماسي الجزائري الاخضر الابراهيمي " ***ان النموذج الديمقراطي المعمول به في الغرب لن يساعدنا في تحقيق اهدافنا في بناء مجتمع تقدمي.***[1] وقدم اقتراح ان تكون البداية بمنح الاولوية في التحول الى التحول الاجتماعي والعدل الاجتماعي وليس للديمقراطية الاسمية، فالمشكلة اجتماعية حسب عدد من المفكرين فهي حسب **جورج طرابيشي** مشكلة **اجتماعية – فكرية** وليست سياسية فاعطاء الحرية للشعب يمكن ان يقود الى طغيان الغالبية، اذا اخذنا في الاعتبار "

[1] جاء هذا التصريح في اطار المناقشات المنظمة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت سنة 1989

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيفات المرضية للمجتمع المدني العربي المتعددة"[1] في نفس السياق تحدث المفكر جورج قرم على ان التعلق بالديمقراطية عند العرب يتعارض مع نفورهم من جميع الاشياء الغربية ومع تمسكهم بقيم معادية للفردية التي هي امر مركزي بالنسبة الى المعايير الدمقراطية الغربية [2]

- **الوعي والثقافة السياسية في مقابل التخلص من ثقافة الرعية فالثقافة السياسية** لها تأثير كبير على النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام؛ إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه **الانخراط** في النظام السياسي أو تدفعهم نحو **السلبية السياسية**[3] يمكن ان يكون للحراك العربي الاخير دور في تقويض مؤسسات ونخب النظم الاستبدادية السابقة إلا أن الرهان الحقيقي هو كيفية التخلص من قيم الثقافة السياسية التسلطية المترسخة في العقل السياسي العربي، سواء على مستوى الشعور واللاشعور الذي يحدد أنماط السلوك السياسي السلطوي وتقبل ثقافة الرعية والقابلية للخضوع. وهي مسألة بالغة التعقيد، وقد تحتاج إلى وقت بفعل موانع وإكراهات تشكّل التفكير الجمعي السلطوي ليس فقط في علاقة السلطة بالمواطن وإنما بفعل تمكنها حتى من العلاقات الاجتماعية مما يفرض تحديات كبيرة وعظمى، فالثقافة السياسية الجديدة التي تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطي هي باختصار الثقافة التي تحمل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة

---

[1] جورج طرابيشي، ***هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية*** (بيروت: دار الساقي،2006)، ص 16-18.

[2] علي الدين هلال، "الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي" ***مجلة المستقبل***، عدد 83، (بيروت: 1998) ص 111.

[3] حسين علوان، ***إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي***، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشمولية وتحمل التوافق والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط، والاحتكار فتفتح المجال السياسي –بذلك– أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها. هذا يعني أن في قاع هذه الثقافة السياسية النظري مفهومًا مركزيًّا تأسيسيًّا للسياسة والسلطة، وهو أنهما –معًا بحسبها– ملكية عمومية للمجتمع برمته يلتقي معها أي سلم معياري تتوزع بموجبه أقساط ومستحقات السياسة والسلطة على قواعد الامتياز أو الأفضلية أو ما في معناها من أسباب السطو على الرأسمال الجماعي السياسي[1]

- **اليات المزاوجة بين التقليد وافق الحداثة**، يذهب المفكر المغربي **كمال عبد اللطيف** الى ابزار احدى الاسباب التي تقف في **وجه المشروع الحداثي** في الفكر العربي حيث اقر **بعدم انفصال** "معارك" المجال الثقافي والديني والسياسي في المجتمع العربي– الاسلامي عن **مشروع الحداثة السياسية** في الفكر العربي، وقدم تصور قائم على استحضار **منطق النقد** ومحاولة **بناء فكر مبدع وإنشاء مواقف وتصورات تكون مطابقة لتطلعات النهضة والتقدم.**[2]

[1] عثمان الزياني،" تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي،" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، افريل 2015). ص ص 01-09.

[2] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا :منظور المواءمة كمدخل لتجاوز اشكالية الحداثة والعجز الديمقراطي العربي

بعد الاحاطة التاريخية بظروف نشأة وتطور الديمقراطية او النظام الديمقراطي وتأسيسه تاريخيا واعتباره **نموذجا اجماعيا جاهزا ومتطور** يمكن تسليط الضوء على اشكالية الانتقال الى الديمقراطية من زاوية الفرق بين **النموذج الديمقراطي الجاهز** من جهة وعملية **اعادة انتاج نظام ديمقراطي** في حالة توفر مقومات اعادة الانتاج لذاته[1] هنا وجب التمييز بين **عملية اعادة انتاج الظاهرة الاجتماعية** كظاهرة **نشأت وباتت مستقلة ذات حدود** اي كظاهرة **تعرف ذاتها** عبر اعادة انتاج ذاتها وبين **عملية انتاجها التاريخية** كتوليد لظاهرة اجتماعية مازالت معتمدة في وجودها على عوامل **نشوئها التاريخية** السابقة لها، وهنا يكمن الفرق بين **نشوء الظاهرة تاريخيا وبين اعادة انتاجها.**

هذا الاختلاف القائم بين الديمقراطية **كنموذج جاهز** وصعوبة تطبيقه وإسقاطه في شكل **اعادة انتاج** مرتكزاته على **بيئة اجتماعية لم تشهدها تاريخيا،** هذا ما جعل الدكتور **ايليا حريق** يقدم نموذجا **للتوافق** بين نشوء الظاهرة تاريخيا وبين اعادة إنتاجها من خلال طرح **نهج لتفكيك الديمقراطية ومحاولة مواءمتها.**

[1] عزمي بشارة، ***المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***.ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2010)، ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نهج تفكيك الديمقراطية: المواءمة كمدخل للتوافق

يتحدث الكاتب ايليا حريق في اطار البحث عن **تحديد المنهج** الذي يمكن من التعامل السياسي " **المجدي**" لترسيخ قواعد النظام الديمقراطي بالاستناد الى ما اسماها **وسائل الاقتباس والتجديد الفكري** وليس البحث عن **اسباب التحول الديمقراطي**[1] فمن الصعب **تحقيق ديمقراطية بمعطيات كاملة ومترابطة** كما هو النهج السائد في الاوساط الفكرية الغربية، لذا وجب تقديم **مدخل أو مقترب** يعتمد على **تفكيك عناصر ومكونات الديمقراطية**[2] أي **ادراك ورصد** ما **توفر** منها جزئيا بدون احداث تصنيفات والهدف من ذلك هو **تجاوز الاحباط** الذي يلحق الراغبين في تحقيق الديمقراطية بخطوات تدريجية.

هنا وجب التنويه بأن هذا **التفكيك**[3] الذي تحدث عنه **ايليا حريق** للمنظومة الديمقراطية ليس الغاية منه وضع **تسويغ** للوصول الى **مستويات عليا بالوعي الديمقراطي** وتقديم **تبريرات للأنظمة السلطوية** التي تقدم **بعض التنازلات** من باب **التمويه** بل الغاية هنا **ادراك** ان **العملية** يجب ان تقوم على **اساس تدرج ومراحل وليس صيغة جاهزة** كما سبق القول.

---

[1] يعود السبب في منح الاولوية للبحث عن وسائل الاقتباس والتجديد الفكري على حساب البحث في اسباب التحول الديمقراطي في كونها اكثر جدوى من حيث امكانية الحفاظ عليها بما يتوافق وخصوصية المعطى العربي اما البحث في الكيفيات المباشرة فهي تخمينية ومتوفرة في آداب العلوم السياسية.

[2] المنظومة الديمقراطية لم تتشكل بصيغة جاهزة وكاملة حتى في نشأتها الغربية التي استكملت صيغها تدريجيا كممارسات جزئية وتمت في شكل تراكمات على مدى زمن طويل.

[3] يمكن ذكر بعض المسائل المرتبطة بعملية التفكيك مثال ذلك مقاومة فرض الحدود الرسمية على وسائل التعبير السياسي وتشكيل التنظيمات السياسية، والإصرار على احترام الدستور والعمل وفق مقتضياته والتخلص من المحاكم العسكرية وإصلاح قوانين الانتخابات ومقاومة نزعة العنف عند الناخبين من حيث بيع وشراء الاصوات وغيرها من الشوائب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك لا يمكن الحديث عن **نموذج جاهز** للديمقراطية وبالتالي العمل على **استيراده** ان صح التعبير لكن يمكن الحديث كخطوة اولى في عملية الانتقال والترسيخ الديمقراطي باعتبار الديمقراطية **نهجا في التفكير وأسلوبا في العمل السياسي** والابتعاد عن الاعتقاد بأنها **صيغة محددة المعالم** وان مكان تواجدها هو الغرب وفقط.[1]

هذا الاعتبار للديمقراطية بكونها نهج للتفكير **يمنح القدرة على التعامل** معها في اي محيط حضاري كان متقدما او متخلفا.

وفي نفس السياق هناك بعض الثوابت المشتركة[2] التي يجب اعتمادها **كمدخل لعملية المواءمة** وبالتالي الى **عملية الترسيخ** التي تتطلب الابتعاد عن " **التشبه**" الديمقراطي البالغة للمستوى **الحضاري الراقي** واعتبارها **معيارا ومؤشرا للحكم** على كل ما هو ديمقراطي وذلك لان **المفاهيم الحضارية والظروف السياسية** في العالم الثالث تمثل **بيئة مغايرة** قد لا تصلح لان تنمو فيها الافكار والمؤسسات الديمقراطية بالصورة التي هي عليها في الغرب.

لكن باعتبار ان الديمقراطية هي نهج في التفكير وأسلوبا في العمل السياسي يمكن الاقتناع بوجود **ممارسات ديمقراطية بأنواع ودرجات متفاوتة ومختلفة** من بلد الى آخر.[3]

---

[1] حتى الفكر الغربي في حد ذاته في حالة تطور مستمرة ومن العصب اقرار او اعتماد نموذج موحد للديمقراطية فهناك فرق بين ديمقراطية فرنسا او ايطاليا والديمقراطية في البلاد الاسكندينافية.

[2] يحدد "حريق" الثوابت المشتركة بين الحضارة الغربية والحضارة الافريقية – الاسيوية في انتهاج طرق الوفاق والأساليب المدنية وتراجع الاعتماد على القهر والقمع وفي سياق اخر اي الاختلاف الذي اورده يكمن في نظام انتقال السلطة التي تختلف عن الغرب باحتكامها الى الناخبين وبموجب القانون وبشكل دوري اضافة الى مشاركة المواطنين في القضايا العامة بطرق منظمة.

[3] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص 09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذا الصدد يقول ايليا حريق" ***الغرض من نهج التفكيك للمنظومة الديمقراطية هو تسليط الاضواء على اماكن القصور من أجل الاصلاح لان النهج هو تقويم المسلك وليس التبرير***".[1]

منطلق الطرح الذي جاء به **حريق** جاء من اعتباره ان **الديمقراطية ايديولوجيا وليست علما**، فبالاستناد الى ما تم تناوله سابقا بأن الديمقراطية هي اسلوباً وليست علما يقوم على ثنائية الخطأ والصواب، فهو معنى بالوقائع، بينما الايدولوجيا قائمة على اساس **وجود تصورات للعالم**، اي قائمة على منطق **الاحسن والأفضل** وليس الصحيح والخاطئ، كذلك هي الديمقراطية تعبر عن أفضليات وقيم ذاتية، اي على اساس القبول او الرفض وليس على اساس العلم.

فمقاربة **تفكيك الديمقراطية** لها هدف اخر هو احداث التوافق بين **كونية** النموذج الغربي **وخصوصية** المعطى الفكر العربي الذي يعاني من **الارتباك الفكري** ومن اجل التخلص منه ومن المآزق التي يعاني منها مساره في الانتقال الى البناء الديمقراطي في ظل وجود **تحديث معاق وتقليد معاق** لتشكل معادلة لواقع عربي "**مرتبك**" سياسيا وفكريا[2] جاءت **فكرة المواءمة** كإحدى المقاربات التي تؤسس لمبدأ **الحفاظ على الارث الثقافي** بالموازاة مع اللجوء الى

---

[1] ايليا حريق، ***الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب*** (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 11-13

[2] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحداثة في شكل **توافقات** انطلاقا من مفهوم **الانسان الكوني**[1] الذي جاء به هابرماس والذي لا يتعارض مع وجود الخصوصيات الثقافية القائمة على الاعتراف المتبادل وهي الاطروحة التي تؤسس لندية الثقافات وتكاملها[2] وللقيمة المطلقة للكرامة الانسانية وهي الأفكار التي يمكن أن تكون قاعدة نظرية لوضع أسس أخلاقية لعالم أكثر عدالة وتضامنا.[3]

في نفس **سياق المواءمة** يمكن الحديث عن اطروحة المفكر **محمد اركون**[4] التي اوردها الكاتب عبد اللطيف الخمسي في مقال له بعنوان " نحو مقاربة جديدة للديمقراطية "، على اعتبار ان **العقل** هو الشرط المعرفي لميلاد الديمقراطية واعتبارها مفهوم عابر للمعارف والثقافات على اساس وجود **الانسان الكوني**، فليس هناك **نظرية جاهزة** بل **ثمة فعل معرفي**

---

[1] هي في الاصل منتجات محلية مصدرها اوربا وفرضت على مناطق خغرافية وبشرية فصارت كونيتها من كونية حواملها وهي كونية لا تستطيع ان تلغي التاريخ الخاص الاوروبي المحض للراسمالية وللعلمانية وللعقلانية أي للحداثة ويقول بلقزيز في هذا الشأن ان هذه الكونية لا يمكنها ان تلغي حقيقة التعدد والتمايز والخصوصية في ذلك الخاص نفسه.

[2] عكس اطروحة صامويل هانتغتون Sammuel Huntington الذي كان يقول، بشكل قطعي، بأن " الدول الإسلامية لديها نزعة الالتجاء إلى العنف في الأزمات الدولية، مما يقوض أخلاقيات الثقة في الديمقراطية نفسها، كقيمة حداثية / نسبية، أي مشروطة بنظام تفاعلات وأنماط تفكير في الواقع و مجالات التحول الإنساني. فالذي ينظر للديمقراطية بعين التمركز الحضاري يحولها حتما إلى لا معقول إيديولوجي لحظة اشتداد الصراع بينه وبين آخر، فقابلية تحقيق الديمقراطية مرتبطة، أساسا، بمجهود العقل التاريخي و ليس بنظام الطبائع المطلقة حسب هانتغتون غير أن استيعاب جذور التسلط وأنماطه الرمزية والعلائقية، في عمق التراث العربي، يبين كيف أن الديمقراطية تشكل تجربة تاريخية مشروطة بقدرات الإنسان، وليس بقدرية أو حتميات طبيعانية. للمزيد انظر: صامويل هانتغتون، ***صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي***، تعريب: مالك أبو شهيرة (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999) ص. 442.

[3] عبد اللطيف الخمسي، " نحو مقاربة جديدة للديمقراطية "، **مجلة رهانات** (المغرب: مركز الدراسات والابحاث الانسانية)، عدد 03 (2007)ص. 06.

[4] محمد أركون، ***الفكر الأصولي و استحالة التأصيل .نحو تاريخ للفكر الإسلامي*** "تر: هاشم صالح، (بيروت: دار الساقي ، 1999)، ص. 66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو اساس اثرائها، من دون الخضوع للأقوال بوجود نماذج جاهزة، فالديمقراطية تكون **قوية** حينما يكون **الوعي الديمقراطي في انسجام** مع مجتمع مفتوح.

يقول انطوان نصري مسرة " ***لا تنطبق بالضرورة الدراسات التي تتناول الانتقال الديمقراطي في المجتمعات الغربية على الحالات العربية المستجدة اليوم***[1] وهذا ما يقتضي **التكيف** مع مبادئ الديمقراطية في عملية التطبيق وذلك بالاستناد الى المعطيات المؤسسية والثقافية.

فالمواءمة ليست خروجا عن الطريق الغربي القويم للديمقراطية باعتبارها تحافظ على الغرض الاساسي للديمقراطية بقدر ما هي اطارا محافظا على مقتضيات الديمقراطية[2] بكونها تتصرف بالوسائل التي تتناسب مع الانماط الحضارية للبلد المتلقي والعمل على المواءمة مع الذهنيات السياسية المتواجدة في عالمنا العربي[3].

فمن المعلوم ان حضارات البلدان النامية لم تكن هي الارضية التي نشأت فيها الديمقراطية بل هو الوعاء الذي يحاول استيعابها اليوم، وبما ان عملية الاستيعاب تقتضي اجراءات لها القدرة على احداث **التلاؤم** بين الديمقراطية الوافدة وحضارات بلدان العالم النامي بالشكل الذي يتوافق مع **ذهنيات** شعوبهم ومسالكهم الثقافية والسياسية.[4]

---

[1] انطوان نصري مسرة، ***مرجع سابق***، ص 113.

[2] موقف معظم المفكرين العرب من الايديولوجيا الديمقراطية الغربية من بداية القرن 20 تتصف بالجمود الفكري ولم تتابع التحول الديناميكي المستمر في مدركات ووسائل الايديولوجيا الديمقراطية.

[3] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص ص 09-11.

[4] ايليا حريق، ***المرجع نفسه***، ص 07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالحديث عن **تجذير الافكار الديمقراطية في بيئة حضارية مغايرة** يعني الحديث عن وجدود تحدي اقامة نظام سياسي ديمقراطي في **بيئة** لم تعرف هذا النموذج كما هو حال البلدان العربية وتكون الحاجة الى استحضار نموذج توفيقي أو ما يسمى **بعملية المواءمة** والتجديد اولا على مستوى المصدر أو الاصل المنقول حتى يتمكن من أخذ طابع مقبول وله معنى في ذهن المتلقي ويتم **استخلاص اشكال مؤسسية** تجمع بين **العقيدة المكتسبة والذهنية السياسية والمسالك المحلية**

في مقابل كل ذلك ***"تبقى الديمقراطية كإرادة سياسية جديدة مسكونة بضوابط الحقل التاريخي والمعطى منها :اللاشعور السياسي، والمخيال الديني، ورمزانية العنف والخوف والتخلف. وتلك جوانب تدفع الفكر الديمقراطي إلى الاصطدام بما قبله وهو نقيض له، في مجتمعنا المعاصر المسكون حاليا بصعوبة الانتقال نحو الحداثة السياسية، والفصام الخطير الذي قد ينتاب الممارسة الديمقراطية الجنينية هو التفاوت المهول بين المقولة والسلوكات الباثولوجية التي قد يعبر عنها بالنزوع الإيديولوجي والسياسي / المنفعي."***[1]

[1] اللطيف الخمسي،" نحو مقاربة جديدة للديمقراطية"، ***مرجع سابق***، ص 09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا :رؤية نقدية للتصور اللاحضاري العربي

من خلال ما سبق على مدى اطوار العناصر المتناولة في الفصل الاول الذي جاء في مجمل عبارة عن سردا للجوانب السلبية في المعطى العربي القائمة على التخلف والتراجع وإلغاء الجوانب الحضارية، الا ان هناك رؤية نقدية تتعارض مع هذا التصور اللاحضاري العربي، لان **تراث** الفكر السياسي الاسلامي **يحمل** بعض من المبادئ الديمقراطية او يتوافق معها حيث ان المبادئ الديمقراطية والعناصر المكونة لها تحمل **امتداد وحضور** في التراث الاسلامي ويشكل جذورا للديمقراطية وهي الارضية الكفيلة بأن تجعل من الانظمة الاسلامية الاكثر حظوة في تبنى النموذج الديمقراطي والآن وجب في **اعادة التفكير** في هذا التراث واعتباره **مدخلا** وأرضية للخروج من العجز الديمقراطي المميز للحالة العربية الاسلامية شرط التخلص من "**العقدة الذاتية**" تجاه كل ما هو غربي.[1]

فالبحث في **اوجه المواءمة** بين الايدولوجيا الديمقراطية الطابع والتراث القومي أمر له طبيعة خاصة في مجتمعاتنا التي لا تزال التقاليد الحضارية شديدة المفعول فيها[2] فالحضارة العربية تتكون من عناصر **تتوافق** مع **قيم الديمقراطية** خاصة اذا اقترن ذلك **بالإسلام** وما يحمله من رصيد واسع من **الافكار المتوافقة مع الديمقراطية** على غرار **الشورى والمساواة في الحقوق والواجبات وسيادة القانون على الحاكم والمحكوم ومسؤولية الحاكم وغيرها من المبادئ التي تقود الى نموذج ديمقراطي.**

---

[1] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص 354.

[2] ايليا حريق، ***المرجع نفسه***، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي البحث في مواضع المواءمة بين القيم الديمقراطية والإسلام يمكنها ان تعمل على **تجذير** الظاهرة الديمقراطية شعبيا بين العرب من دون اظهارها بمظهر المعارض لقيم والممارسات الحضارية القائمة، من خلال فتح نقاش حولها لما يكتنفها من قصور سواء على المستوى العامة من الناس أو على مستوى المثقف العربي.

كما ان التبعية والهندسة الاجتماعية انطلاقا من التبعية العالية التي تميز العالم العربي سواء على المستوى الاقتصادي ان على المستوى التبعية الاجتماعية وهذا ما يؤثر بشكل كبير ومباشر على سرعة انفعال وحركة الجماهير وهذا ما افضى الى قيام **الدولة الرعوية** التي كانت استتجابة لمطلب شعبي.

هنا نتساءل عن مدى مساهمة العناصر المكونة للديمقراطي للحضارة الاسلامية من شورى والحث على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات باعتبارها عناصر متجانسة مع العناصر المكونة للديمقراطية؟ ونتساءل عن الاستعدادت للتحول نحو العصرنة فيها؟

انطلاقا من محاولة تجاوز العجز الديمقراطي العربي استنادا الى ان الديمقراطية جذور في التراث الفكري الإسلامي، حيث تستند المنظومة الفكرية الاسلامية على مدركات من قبيل **البيعة والإجماع والشورى** وهي عناصر شكلت اتجاهات عامة دون ان تمثل **الشكل المؤسسي** القائم على **قواعد محددة** وهنا يوجد اتفاق مع ما كانت عليه الانظمة الاوربية حينذاك التي كانت تقوم على قواعد وممارسات تختلف عما نفهمه في ديمقراطية اليوم كايدولوجيا ومؤسسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه دلالة على وجود نواة في تراث الفكر السياسي الاسلامي المساعدة على تشكيل نموذج حضاري يستنبط من مبادئ أساسية في الحكم الشرعي على غرار موافقة المحكوم للحاكم واختيار الاول للأخير واستشارة الحاكم للمحكوم عند تكوين السياسات العامة كلها مبادئ ديمقراطية من شأنها تشكيل نظاما كاملا لكنها لم تقدم مؤسسات كفيلة بانجازها.

وبالتالي فمعطى الفكر الاسلامي يحمل في طياته المبادئ الاساسية لاقامة ديمقراطية بما يتوافق مع مبادئ الشرع.

كما يقدم لنا التراث الفكري العربي الاسلامي مبادئ اخرى مساعدة على بناء ديمقراطية على غرار فكرة المساواة سواء بين المسلمين او الاجناس الاخرى دون التمييز العنصري والاعلاء من شأن الانسان في التركيبة الكونية.

اما في الشأن الاقتصادي والاجتماعي فنجد ان الاسلام تأييدا على حرية العمل الاقتصادي والملكية الفردية وفي نفس الوقت نجد في تعاليمه الداعية الى العدالة الاجتماعية المتمثلة في مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة ومؤسسة الاوقاف وهما أدوات معبرة على التكافل الاجتماعي.

يعترف الكاتب ايليا حريق رغم ديانته المسيحية بقوله" ***أرى في التراث الاسلامي طاقة ديمقراطية خاصة بالغة الاهمية ولكن كثيرا ما نغفل عنها*** ويضيف قوله ***أشير هنا الى الاولوية التي يعطيها المسلمون للاخلاق*** [1] ***في سلوك المواطن والحاكم معا وهي صفة تكاد تكون مفقودة في تراث هذا***

[1] ايليا حريق، الديموقراطية وتحديات *الحداثة* بين الشرق والغرب، ***مرجع سابق***، ص ص 353. 354 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العصر[1] فمركزية الاخلاق في النهج الاسلامي تميزه عن الفكر القومي الذي لم يعر تلك المسألة أي اهتمان يذكر نظريا أو فعليا "

[1] يعتبر حريق بأن المشاكل السياسية العربية قائمة اساسا في اعتبار المحددات الاخلاقية على درجة ثانوية من الاهمية وتصل احيانا الى فقدانها كليا في بعض الانظمة مما يزيل من الوجود المسؤولية العامة في الحكم والضمانات الدستورية والقانونية معا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: بنية المنظومة السلطوية في الدول والنظم السياسية العربية المحددات والتجليات.

المبحث الأول: محددات البنية السلطوية في المجال السياسي العربي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية وأثرها على تشكل السلطوية العربية.
المطلب الثاني: اثر العامل الخارجي في تعزيز القيم السلطوية.

المبحث الثاني: تجليات هندسة التسلط في المجال السياسي العربي.

المطلب الاول: التجليات السياسية والدستورية لهندسة التسلط العربي.
المطلب الثاني: التجليات الاقتصادية والاجتماعية لهندسة التسلط العربي.

المبحث الثالث: البناء الديمقراطي العربي في زمن التحولات.

المطلب الاول: توصيف زمن التحولات.
المطلب الثاني: اعادة انتاج البنى السلطوية.
المطلب الثالث: المداخل والمراجعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: محددات البنية السلطوية في المجال السياسي العربي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية وأثرها على تشكل السلطوية العربية.

- **اولا: بنية الدولة العربية توصيفات عديدة لمحتوى سلطوي: الاثم التاريخي للدولة العربية التقليدية.**

أ - دولة سلطانية / دولة مخزنية.
ب- الابعاد الباتريمونيالية للدولة العربية.
ج- دولة الثقب الاسود أو الباتريمونيالية الجديدة.

- **ثانيا: بنية السلطة العربية ومحددات الحكم السلطوي.**

- أ- السلطة العربية وفق متغير الحاكم/ القيادة.
- ب- السلطة العربية وفق نمط الحكم/ النظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اولا: بنية الدولة العربية توصيفات عديدة لمحتوى سلطوي:

- الاثم التاريخي للدولة العربية التقليدية: دولة سلطانية / دولة مخزنية.

إذا كان علم السياسة قد تخلى عن اهتمامه **بالدولة**، وتراجع اهتمام المشتغلين بعلم السياسة بموضوع الدولة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحت ضغط طغيان مفاهيم المدرسة **السلوكية** واتجاهاتها، فإن **الدولة** تعود لتشغل حيزًا كبيرًا في اهتمامات باحثي العلوم السياسية، في تزامن مع تراجع مكانة التحليل السلوكي في علم السياسة، خاصة بعد المراجعات النقدية الجادة التي وجِّهت إليه منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين؛ فقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة حوارًا متصلا يركز على دراسة **الدولة** لتظهر الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تعيد فحص قضايا أساسية مثل **السلطة** و**المجتمع السياسي** و**الشرعي**ة وغيرها[1] وهي القضايا التي تعاني منها **الدولة العربية**، فعلى الرغم من اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجية نجد انها عرفت عبر تاريخها عدة **توصيفات وتسميات** تحمل **جملة ثابتة من السمات** تضفي على حياتها السياسية نسقاً خاصا، ففي كل حالة نجد **الزعيم** أو **الحاكم الفردي** يمثل مكانا فريدا، سواء في شكل **رئيس** أو **ملك** او **زعيم**، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز سمة **تشريك النخب** السياسية يقع على **قاعدة** "**الجلب أو التزكية**" التي تنطبق على أهل **الولاء** أكثر منها على أصحاب الكفاءة، إضافة إلى طبيعة الانتخابات التي كثيرا ما تأخذ شكل **الاستفتاء** أي تنظيم طريقة تقنن بها

[1] اشرف عثمان،" الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية" ***مجلة عمران*** العدد 11 – المجلد الثالث – شتاء 2015 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيب القرارات المتخذة من القمة،[1] ويُرجع ذلك بعض الباحثين الى ظهور الدولة العربية **كاستمرارية تاريخية** تتخطى **الحدث الاستعماري** وتبني مشروعها على **أنقاض الولاءات الاجتماعية التقليدية** والموروثة والهياكل **والمؤسسات الاستعمارية**، لذلك عرضت الدولة العربية نفسها منذ البداية على انها **الصعيد الاعلى** الذي يأخذ على عاتقه **مهمة تحويل المجتمع** وتبديل قيمه وغاياته[2] من هنا برزت الدولة بصورة مطردة كسمة **سائدة**، ونمت بصورة **مثرية من حيث الحجم** والإيرادات **والقدرة القمعية**، كما لا يمكن انكار انها في زمن معين تمتعت بدرجات متفاوتة من **الشرعية**.[3]

من جهة اخرى نجد ترابط في **عملية النمو التاريخي** بين **السلطة والدولة** في المجتمعات العربية المعاصرة، بالصورة التي قدمها محمد جابر الأنصاري بأنه "***ليس من السهل الفصل الواضح بني ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها... إن السلطة هي حاضنة الدولة وليس العكس أو كما يجب أن يكون.***"[4]

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ***مرجع سابق*** ، ص43.

[2] اشرف عثمان الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية مجلة عمران

[3] شرع بعض الدول كمصر والعراق وسورية في مشروع قومي إصلاحي يقوده أساسا ضباط عسكريون وشرحية من الطبقة الوسطى، فيما اتخذ بعضها الآخر – الأردن والمغرب بالذات – سمات ذات طابع تقليدي وأبوي صريح، مع بقاء لبنان كحالة خاصة واتخذت الجزائر في بدايتها الشرعية الثورية واستمر الاستناد اليها.

[4] محمد جابر الانصاري، ***تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي***، ط 2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص 190.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فظهور الدولة العربية الوطنية[1] على انقاض **هزيمة تاريخية** مزدوجة[2] بعد الحرب العالمية الثانية اثر على **شرعيتها** وبذلك بدأت البحث عن **تأسيس شرعية تاريخية** اثبتت **فشلها** سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبالتالي **فشل** اخر في التحرر من التركة التاريخية الثقيلة وكان على هذه الدولة **المنقوصة الشرعية**[3] التاريخية الجماعية ان تسعى دائما الى **الاحتفاظ بالحد الادنى من التماسك الداخلي وبالمشروع التاريخي الذي يعمل على تحريرها من الاثم التاريخي الاصلي.**

لكن بقيت الدولة العربية تمثل **مرحلة انتقالية مستمرة** منذ تأسيسها حتى الزمن الراهن بما لها من **وظيفة ايديولوجية** تعمل على **اضفاء شرعية عملية**[4] ***للدولة الوطنية بقبولها كمجرد حالة مؤقتة انتقالية في الطريق الى مشروع تاريخي اسمى.***[5] بتعبير رفعت رستم الضيقة.

وفي السياق نفسه المتعلق بالأسس التي ارتكزت عليها الدولة العربية حتى تحقق **بقاءها واستمراريتها** تم اذاعت الفكرة القائلة أن **نشر الديمقراطية** ربما يفضي ليس فقط إلى **إنهاء السلطة الاستبدادية،** بل أيضا إلى **انهيار الدولة** بأكملها ويتحدث غسان سلامة عن تصور

---

[1] تعود صفة " الوطنية" التي ترادف الدولة تعبيرا عن الانتفاضات الوطنية ضد المستعمر الفرنسي والبريطاني اين تم اضفاء نوع من الشرعية التاريخية في دولة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية.

[2] تمثلت الهزيمة المزدوجة والمتزامنة مع انهيار الحقل التاريخي الاسلامي المتمثل في الامبرراطورية العثمانية من جهة وهزيمة مشروع الدولة العربي ةفي المشرق تحت الراية الهاشمية من جهة اخرى.

[3] كانت شرعية الدولة العربية مشروطة دائما بكونها مجرد حالة انتقالية نحو تحقيق هذا المشروع التاريخي المرغوب فيه الذي قد يتخذ شكل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحتى الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

[4] رفعت رستم الضيقة، "لدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 218.

[5] رفعت رستم الضيقة، ***المرجع نفسه***، ص .219.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اخر هو أن اللحظة التي ترى فيها العصبيات الخاضعة أية إشارة **انفتاح في النظم الاستبدادية** هي في الواقع **دلالة على ضعف العصبية المهيمنة** وهذا ما يصعب عليها أن تتفادى **الانزلاق نحو اتجاهات الانفلات** من المركز، وبذلك تنتقل من مجرد رفض النظام الديكتاتوري إلى رفض الدولة.[1]

فالدولة الوطنية العربية تواجه **أزمة اعادة انتاج ذاتها كوحدة سياسية ايديولوجية واقتصادية متكاملة** ما دفع بالكاتب رفعت رستم الضيقة الى الاقرار بأنه ***لا يمكن الحديث عن ديمقراطية ذاتية الدفع من داخل اطار الدولة القائمة على وحدة سياسية قانونية متكاملة بذاتها بل لابد من اعادة تأسيس الحقل السياسي العربي ككل باعتباره شرط اساسي للخروج من حالة الانحباس السياسي على مستوى الدولة الوطنية***.[2]

تأسيسا على هذه الرؤية، كان تحليل الأنصاري يذهب الى أن كيان الدولة العربية ما زال **لا يحتمل التعددية الديمقراطية**؛ فالتعدديات العصائبية المترسبة **لم تنصهر** بعد في بوتقة **الدولة الحديثة والمجتمع الحديث**، وهذا النوع القديم من التعددية سرعان ما يغطي التعددية الديمقراطية ويحل محلها بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه **الفوضى** أو الحرب الأهلية.

اذن لم تشكل الدولة العربية **عضوية متكاملة الاركان** ذات **شرعية تاريخية ناجزة** وذلك بسبب **خصوصيتها التاريخية** وتكوينها الاول في حقل **استراتيجي محاصر ومتفجر الحدود**

---

[1] غسان سلامة، " أين هم الديمقراطيون "، في: جون وتربوري، غسان سلامة وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي***، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي »فوند اسيوني اينيي انريكو ماتيي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000)، ص. 365-366.

[2] رفعت رستم الضيقة، ***مرجع سابق*** ، ص .216.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتناقض التركيب. عرفت عبر تاريخها السياسي ازدواجية مؤسسة على فشلها واخفاقها في مقابل استمرارها وامتدادها.

أ - الدولة العربية دولة سلطانية/ مخزنية

يذهب الكاتب **أحمد بيضون** الى توصيف الانظمة العربية استناد وامتدادا الى ما طرحه **ماكس فيبر** حول الدولة السلطانية[1] فجاء وصفه للأنظمة السياسية العربية بأنها "**ارثية محدثة** Regimes Neopatrimonial **او سلطانية محدثة** Regimes Neo-Sultanistic" ويقر بوجود توافق بينهما لكن **بقدر مضاف من حدة الملامح والأوصاف**[2] ومن بين اهم ملامحها ومعالمها التركيز **المفرط للسلطة** لدى الحاكم صاحب **القداسة** والممثل الاسمى للقانون **وتمحور** كل مؤسسات الدولة حوله وحول **شخصه**، وهنا يصعب التمييز بين **الاطار العام والإطار الخاص**، مع وجود منظومة **قمعية** تشكل شبكة **للتحكم** في مقاليد الدولة والمجتمع تابعة لشخص، ومتكونة من الاجهزة الامنية والمخابرتية يقودها مقربون منه وأقرباء له تتنافس في **تقديم الدعم له والقمع** لمن يعارضه. ويكون لها نصيب من الفساد او الثراء غير المشروع.

---

[1] اضافة الى ذلك يمكن ذكر بعض التصنيفات و التسميات التي تنطبق على الديمقراطيات غير الليبرالية التي تسمى بأنظمة النطاق الرمادي تجرى فيها انتخابات مقبولة ويجري فيها تداول او تبادل للسلطة لكن يعاني السياسي والشعب من عزلة سياسية وتوجه اتهامات للأحزاب بالفساد وهناك انظمة شبه تسلطية على غرار الدول العربية تسمح بمساحة محدودة للمعارضة في ظل هيمنة من في الحكم ويتحكم في مفاصل الدولة.

[2] أحمد بيضون، "قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث "السلطانية المحدثة" الى التشييد المؤسسي للديمقراطية."ورقة قدمت الى ***المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وفض النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية***، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، بيروت 23-24 نوفمبر 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تسعى **الانظمة السلطانية** الى توسيع طرق **السيطرة** عبر **احياء النزعة الطائفية والقبلية العشائرية** حتى تتمكن من احلال **الهيمنة** وإضعاف **المعارضة** والمقاومة.

فجوهر **الدولة السلطانية** انها دولة مطلقة **تحتكر المجال السياسي** وتقيم **سلطانها** على مقتضى ثوابتها **القيادة والإمامة وكذلك نظام البيعة**[1] – الذي كان وما زال تقليد يتبع – ولابد من البيعة لولي العهد ليمارس السلطة، كما يضاف موضوع **الفتوى** التي يطلبها "الأمير" من العلماء كلما توفرت مستجدات في الشؤون العامة والوطنية وهناك الاستفتاء أي الاستشارة التي يطلب "الأمير" بواسطتها رأي كل من له الصفة التمثيلية مثل العلماء والتجار والأعيان ورؤساء الحرف وشيوخ القبائل.[2]

هنا تجدر الإشارة إليه أن **الدولة السلطانية** ظلت تستمد مشروعيتها من **الدين**، الذي شكل رابطةَ التلاحم والتضامن بامتياز وهذا المعطى **السوسيوتاريخي** هو يقدم تفسير **لديمومة** الدولة **السلطانية** في التاريخ على الرغم من تغيّر السلاطين والأمراء المتعاقبين على السلطة اما المفارقة فتكمن في كون هذا النمط من الدولة وان استمر لعدة قرون، ومحافظاً على وحدة البلاد وسلامة الثغور بالتعبئة والجهاد، الا انه لم يستطيع بناء مَركَزة سياسية

[1] محمد عابد الجابري، ***المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية***، مرجع سابق، ص 128.

[2] محمد عابد الجابري، ***المكان نفسه.***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Centralisation politique، أي خلق هُوية سياسية Identité politique ، ينتظِمُ فيها الكلّ، ويَدين لها الجميع بالولاء.[1]

بالعودة الى التاريخ الممتد من "**الدولة السلطانية**" التى سادت العالم الإسلامى منذ الحكم المملوكى، واتخذت شكلها الكامل فى الدولة العثمانية الى "**الدولة التسلطية** " التي ظهرت على اعقاب اضطربات القرن 19 والتي يصفها الدكتور خلدون حسن النقيب بأنها "***ظاهرة خاصة بالقرن العشرين.***"[2]

فإذا كانت الدول الاوروبية قد استطاعت ان تصل الى الطور المكتمل للدولة لبيروقراطية الحديثة[3] فإن دولاً عديدة على غرار الدولة العربية لم تنجح فى الوصول لهذه النتيجة لتظل، حتى الآن فى طور "الدولة التسلطية"[4]، أو النظام التسلطي الذي يُعرف بطريقة سلبية مقارنة بالنظام الديمقراطي، فهو نظام لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية المتمثلة أساسا في **المشاركة السياسية والتعددية وتداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات تنافسية حرة وشفافة**، وهو

---

[1] حسب الباحث امحمد مالكي لم تستطع الدولةَ السلطانية وفق شرعيتها الدينية من بسط سيادتهاعلى الوحدة الترابية، سواء على صعيد القانون والتشريع، أو على مستوى الأمن والتنظيم، فبقيت وحدتُها الدينية غير متطابقة مع وحدتها السياسية والترابية.

[2] هنا نجد أهمية للإشارة إلى "الابتكارات التنظيمية" التى مكنت الدولة البيروقراطية الحديثة من الدخول والتحكم فى حياة الشعب بصورة لم يسبق لها مثيل، ونعنى بها الجيش والشرطة ورجال الدين، وهو ما غير بصورة جذرية الأسس التى كانت تقوم على أساسها مؤسسة الحكم المطلق.

[3] حيث نجحت الدول الأوروبية، وبعض الدول الأخرى فى العالم فى الحد من قوة الدولة البيروقراطية الحديثة عن طريق القوانين والدساتير وفصل السلطات، مما أفضى إلى ميلاد ما أطلق عليه "الدولة الليبرالية الدستورية البرلمانية.

[4] ثناء فؤائد عبد الله، "اليات الاستبداد واعادة انتاجه في الواقع العربي"، في:علي خليفة الكواري واخرون ، ***الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005)، ص. 383-426.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك ليس بالنظام الشمولي الذي يسعى استنادا إلى **تصور إيديولوجي**، إلى القضاء على كل مظاهر **الاختلاف والتعددية**، ويهدف إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه الوحدة الشاملة على جميع المستويات السياسية، الفكرية، الثقافية، وحتى العرقية، ويمارس رقابة كلية على مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بما يضمن له السيطرة التامة على الأشخاص والأفكار والمعتقدات.

اذن في سياق الدولة التاريخية السلطانية يقر المفكر **عبد الاله بلقزيز** بأن الدولة العربية لم تقطع **شوط التطور** الذي يُمكنها من **الصيرورة دولة حديثة** على مثال الدول الغربية، اي دولة محكومة بقواعد سياسية واجتماعية عصرية تضعها في **موقع القطيعة مع موروثها التقليدي السلطاني**، او تعيد صياغة العلاقة مع مجتمعها، ***فانتقال الدولة في البلاد العربية الى حالة الحداثة ليس مسألة تاريخية أو مرتبطة بمقاييس الزمن والتراكم الكمي للتطور بل يكمن في اعادة بناء الاجتماع السياسي العربي نفسه على اسس حديثة تقطع مع الموروث التقليدي السلطاني الذي لا يقود تطوره وتراكمه سوى الى المزيد من ترسيخ التقليد والمضمون السلطاني للدولة من خلال اعادة انتاجه بأدوات حديثة هذه المرة والتي يعبر عنها الباتريمونيالية الجديدة.*** [1]

[1] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ***مرجع سابق***، ص 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الابعاد الباتريمونيالية[1] للنظم السياسية العربية

عرفت الدولة السلطانية ادخال عدة تغيرات في ظل حفاظها على محدداتها التقليدية ليقدم لها تصنيف جديد هو **الباتريمونيالية** الذي تشّكل كمنظور مستخدم في علم الاجتماع والنظرية السياسية وقد استمد افتراضاته كنموذج **مثالي للهيمنة التقليدية** عند ماكس فيبر Max Weber وهنا وجب الاشارة الى التصنيف الذي جاء به "فيبر" بوجود ثلاثة أنواع للسلطة:

السلطة التقليدية،السلطة الكاريزمية ونمط السلطة القانونية العقلانية[2] وما يتوافق مع المعطى العربي ويرتبط بالمجتمعات الشرقية هو نمط السلطة التقليدية حيث تكون السلطة فيه متعمدة على الاعتقاد **بقدسية الأعراف والتقاليد** وشرعية **سلطة وهيمنة القائد** الذي يتمتع بسلطة **شخصية مطلقة** تصل إلي حد **الاستبداد** ويدين له أعضاء **المجتمع بالطاعة والولاء** ومن اشكاله:

---

[1] تم العودة الى بمصطلح **الباتريمونيالية** الى علم السياسة ضمن إعادة إحياء قضية الدولة – كقضية مركزية في الذي كان قد اقترحه ماكس فيبر، نهاية ستينيات القرن العشرين عرف انتشار واسع، حيث برهن على أنه أداة تحليلية مهمة وواعدة خاصة في الأدبيات النظرية الخاصة بأفريقيا .أما عربيا فلم يحظ إلا باعتناء ضئيل من المشتغلين على نموذج الدولة في الشرق الأوسط العربي .وكانت أبرز المحاولات محاولة محمد عبد الباقي الهرماسي الذي حاول توظيف المفهوم في دراسته في كتابه ***المجتمع والدولة في المغرب العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999)، ومحاولة الأكاديمي التونسي حافظ عبد الرحيم في أطروحته ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي – قراءة في تجربة البناء الوطني في تونس.»***

[2] حامد ربيع، "الظاهرة الإنمائية وخصائص القيادة في الأمة العربية"، ***مجلة قضايا عربية***(السنة السابعة، العدد الثالث)، مارس 1980.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمط الأبوي Patriarchal يقوم على أساس تعامل القائد مع أعضاء المجتمع[1] أين تكون العلاقة بين القائد والمجتمع **علاقة شخصية** مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

النمط الرعوي القبلي العشائري Patrimonial ويظهر مع تطور بناء بيروقراطي تنتشر فروعه في كافة أرجاء المجتمع مع تزايد تعقد وتنوع وظائف القائد والضعف النسبي في العلاقات الشخصية الأسرية وتصير علاقة القائد بأعضاء المجتمع يغلفها طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيم العشيرة وتنساب هذه العلاقة عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين الموالين **والخاضعين للقائد** الذي يعتمد في تدعيم حكمه على أسلوب **توزيع الغنائم** على الموالين وذلك نظرا لإدارته واحتكاره **للثروة المالية في المجتمع.**

نمط السلطة الكاريزمية: ترتبط هذه السلطة **بالزعيم الملهم التاريخي** الذي يعتبره افراد مجتمعه صاحب **قوى خارقة** ومعبرة عن تمتعه بمساندة عليا(إلهية)، ويوصف هذا القائد لذلك **بمبعوث العناية الإلهية.**[2]

---

[1] وفق منطق الاب مع الأبناء فالسلطة مطلقة وله حق الأمر والنهي والتوجيه من جانب الأب والطاعة العمياء والالتزام دون مناقشة من جانب الأبناء.

[2] ارتبط هذا النمط في المجتمعات التقليدية البدائية بالحكماء وأبطال الحرب، وارتبط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين سواء من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية، وفي هذا النمط يصير شرعية سلطة القائد هو اعتقاد وإيمان الجماهير – والقائد نفسه – بتمتع القائد بهذه الخصال والصفات الفريدة، وتصير الطاعة مرتبطة بثقة الجماهير في قائدها وإيمانها بتميزه وقوته وبطولته، ومن هنا ترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بشخص القائد الذي لا يتقيد بأي قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرفية متوارثة والذي يعتمد على التأثير العاطفي في الجماهير ويتصرف كأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمط السلطة القانونية العقلانية: يرتبط هذا النمط بالدول القومية الغربية الحديثة، حيث تتم ممارسة السلطة من **منطلق قانوني عقلاني** في ظل نظام قانوني تشريعي يحدد اختصاصات **القائد وعلاقته بالمواطنين وبالحقوق والواجبات.**

ثم بعد ذلك قدم الباحث الفرنسي J.F. Médard تعريفا اخر للمصطلح حيث يرى بأن الباتريمونيالية تشكل **القاسم المشترك** للممارسات المختلفة ولخصائص الحياة السياسية التي تعرف ***الرشوة (Népotisme) الرمزية (Clanisme) القبلية (tribalisme) الجهوية (Régionalisme) الزبونية (clientélisme) المحسوبية (Cobinage) الرعوية (patronage) الفساد (corruption) العصبوية (fractionnisme) والافتراس (prédation).***[1]

بذلك استندت مقاربات الباتريمونيالية في معظمها الى كتابات **ماكس فيبر**[2] الذي يقدم المفهوم باعتباره نمطًا **فرعيًا للسلطة التقليدية،** ويؤشر على شكل تغدو معه عملية **شرعنة السلطة** وممارستها مستندة إلى معايير **لا عقلانية ولا رسمية،** وتكون السلطة فيه **عائلية** ومرتبطة **بمظاهر التقليد،** وتمارس بموجب **حق شخصي مطلق،** ويتم فيها اختيار المسؤولين من **الأقرباء الأوفياء** للحاكم الذي يوزع المنافع على الأتباع مقابل **استمرار ولائهم.**[3]

---

[1] رضوان بروسي، ***الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم*** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2009)،ص 45.

[2] تعتبر المرجع الرئيسي في الأدبيات المعنية بالمفهوم، على خلفية نظريته في الشرعية

[3] اشرف عثمان،" الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية" ***مجلة عمران*** العدد 11 – المجلد الثالث – شتاء 2015 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ص 46-47

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالباتريمونيالية بصيغتها **التقليدية** هي في الأساس علاقة تقوم على قواعد **غير رسمية**، تكون **الزبونية** نفوذه وموارده الخاصة هي شكلها الأساسي، ويستخدم فيها **الفرد الراعي** الذي يعمل من جانبه على توفير **الحماية أو المنفعة** أو كلتيهما لشخص أدنى منزلة وهو العميل بما في ذلك الخدمات الشخصية والعلاقات في هذه الشبكة الزبونية علاقات غير متكافئة وشخصية.[1]

اذن ترتكز الباتريمونيالية على اساس **غياب التمييز بين المجال العام والمجال الخاص** واعتماد **المنطق الابوي** والهيمنة البطركية والاقتصاد الريعي.

ثم تم اضافة صفة "**الجديدة**[2] / **Néo** للدلالة على بقاء الجوهر التقليدي السلطوي مع اعتماد اجراءات **شكلية جديدة** تحسن صورة **النظام التقليدي**، فنحن امام نمط **هجين**[3] بين وجود **اجهزة بيروقراطية** جنبا الى جنب مع **العلاقات التقليدية**، وهي الصيغة "**الما بعد فيبيرية**" القائمة على انصهار مؤسسات الدولة الرسمية مع السياسات الشخصية للحكام، حيث ينتفي الفصل بين المجالين العام والخاص، وهو الفصل الذي يقع في القلب من فكرة

---

[1] يعود السبب الى علاقات القوة غير المتكافئة بحيث لا يملك العميل الا الإبقاء على ولاءه لراعيه، وفي بعض الحالات يمكن أن يوجد وسيط بين الراعي والعميل، خصوصًا في الحالات التي يكون فيها للراعي عدد كبير من العملاء، وفي مثل هذه الحالة تكون العلاقة الشخصية بين الراعي والوسيط من ناحية وبين الوسيط والعميل من ناحية أخرى، ويبقى الفرق الأساسي بين الراعي والوسيط هو أن الوسيط لا يملك موارد خاصة وإنما يكتفي فقط بتوزيع تلك التي حصل عليها من الراعي.

[2] تم اقتراح تطوير مصطلح الباتريمونيالية ليتحول إلى النيوباتريمونيالية، فيما فضل البعض الآخر تجنب استخدام المصطلح نيوباتريمونيالية لمصلحة مصطلح بديل هو الزبونية السياسية.

[3] ظهر مصطلح اخر هو **الباتريموقراطية** ،حيث تظل الهياكل والقواعد الرسمية قائمة رسميًا، وعلى المستوى النظري يظل الفصل بين المجالين الخاص والعام موجود، في حين يتم انتهاك هذه الفواصل بشكل منتظم على مستوى الممارسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة بمفهومها الحديث، أو يتحول إلى فصل شكلي فتكون **النيوباتريمونيالية** نظام تتعايش فيه المؤسسات القانونية والعقلانية مع المنطق الباتريمونيالي، حيث يخترق هذا المنطق المؤسسات العقلانية.[1]

النتيجة هي ان المفهوم عرف امتزاج بين نوعين من أشكال الهيمنة السياسية :**هيمنة البيروقراطية بقوانينها وعقلانيتها وهيمنة الباتريمونيالية بأطرها وعلاقاتها الزبونية**[2]

يضيف J.F. Médard في نفس السياق الانظمة الباترمونيالية الجديدة هي انظمة تسلطية على اساس درجة القسر ودرجة المأسسة باعتبار ان ممارسة السلطة تتميز بالطابع الشخصاني الذي يسيطر.[3]

وعند محاولة اسقاط الابعاد النيوباترمونيالية على الدولة العربية من خلال مجموعة من المحددات اجملها الكاتب اشرف عثمان[4] في ما يلي:

- **مركزة السلطة** في يد الرئيس الذي يسعى إلى **الحد من استقلالية جهاز الدولة**، حيث يحيط الحاكم نفسه بالموالين الذين سيكون عليهم باستمرار تجديد دعمهم وولائهم وثقتهم المتواصلة والمستمرة بحكمه.

---

[1] اشرف عثمان، ***مرجع سابق***، ص 47.

[2] توصل الى هذه النتيجة الكاتبان إردمان وإنغل للمزيد انظر :

- Gero Erdmann and Ulf Engel, «Neopatrimonialism Revisited Beyond a Catch-All Concept,» (GIGA Working Paper; 17, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), 2006), on the Web: <www.giga-hamburg.de/workingpapers>.

[3] رضوان بروسي، ***مرجع سابق***، ص 45-46.

[4] اشرف عثمان، ***مرجع سابق***، ص 47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يعتبر الحاكم/الزعيم سيد المجال، **يُرَاقِبُ** و**لا يُرَاقَب** ويحكم ولا تتم مساءلته بحيث لا ينفلت أي فعل من مراقبته فهناك ثابتًا واحدًا في النظام النيوباتريمونيالي هو الحاكم/الزعيم، وكل الباقي متغيرات.
- **غياب** وعدم وضوح **الخطوط الفاصلة** بين النطاقات **الخاصة** والنطاقات **العامة** على مستوى الأجهزة البيروقراطية والعسكرية .
- **اقتسام** موارد الدولة في تعزيز الارتباط الشخصي لهؤلاء الحاكم/الزعيم، وفي الوقت ذاته، وعبر استراتيجيات محددة، مثل دوران النخب الحاكمة، يتم التأكد من أن أيًا من الأتباع لن يطور قاعدة سلطة بديلة يمكن أن تصبح مستقلة عنه.
- هناك علاقة وثيقة بين الباتريمونيالية والفساد. [1]

[1] فالنمط الباتريمونيالي يحتوي على مزيج من فساد ما قبل المعاصر والفساد المعاصر، خلافًا لما يحدث في المجتمعات التقليدية، حيث لا توجد سوى مجموعة صغيرة من الناس فوق القانون؛ ففي الأنظمة النيوباتريمونيالية مجموعات متعددة تتنافس على المواقع المتميزة التي تمكّن شاغلها من نهب الموارد العامة .ومؤسسات المساءلة في هذا النمط هي في عداد المفقودين، ويشجع سلوك الحاكم وشبكاته غير الخاضع للمساءلة على سلوك غير قانوني من جانب المحكومين، لتزداد بصورة مطردة المسافة بين منطق المؤسسة الرسمية القانوني والممارسات الفعلية غير القانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- دولة الثقب الاسود أو الباتريمونيالية الجديدة.

تم اقتراح هذا المصطلح لوصف الدولة العربية المعاصرة[1] في التقرير الثاني للتنمية الانسانية [2]عام 2004 ويعتبر اكثر دقة في توصيف الوضع من الذي قدمه مصطلح "الدولة السلطانية" وهذا لاعتبار الشمولية المميزة للمصطلح فهو يجمع بين خصائص **الدولة الشمولية والسلطانية والتسلطية**[3] اضافة الى الاعتماد على **المؤسسات الامنية** التي تعتمد على **الفساد** واستخدام **القوة الوحشية**، فهي انظمة تتجاوز تسميتها بأنها "**ارثية**" او " **زبائنية**" وتجاوزت هذا المعطى وأصبحت على قدر كبير من الاحترافية في استخدام **اجهزتها الامنية**.

[1] عبد الوهاب الأفندي، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 196.

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي(نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005)، ص 119-125.

[3] فهي تتطابق مع الدولة الشمولية في اعتمادها التعبئة السياسية وفي السعي لفرض الرؤية والأنظمة التسلطية في بسط نفوذها وسطوتها على المجتمع وأما الانظمة السلطانية في ملامح حكم الفرد أو العائلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالدولة العربية الحديثة حسب التقرير تجسد إلى حد كبير التجلي السياسي لظاهرة "**الثقب الأسود**"[1] الفلكية وفيه تشكل السلطة التنفيذية ثقبا أسود **يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شئ ولا يفلت من إسارها شئ.**[2]

وعلى غرار **الثقب الفلكي الأسود**، فإن هذا الجهاز بدوره **يتكور على نفسه** ويضيق حتى يصبح في حجم رأس الإبرة، ويتداعى بالتالي **الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يتلاشى تماماً.**[3]

ذلك هو التوصيف الذي استخدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 لتشخيص حالة **الصلاحيات المطلقة** في يد هذه **السلطة وأجهزتها التنفيذية**، ويساعدها في ذلك ما يسمى بالأحزاب الحاكمة –إن وجدت– والتي اعتبرها التقرير ليست إلا **مؤسسات تابعة** للجهاز التنفيذي ويستخدمها مثلما يستخدم القضاء العادي والاستثنائي لإقصاء وتحجيم الخصوم، فضلا عن الآليات الأكثر أهمية مثل الأجهزة المخابراتية والأمنية.

---

[1] في إشارة للظاهرة الفلكية المعروفة لنجوم منطفئة تتكور على نفسها وتتحول الى حقل جاذبية جبار لا يستطيع حتى الضوء أن يفلت من إساره.

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: **نحو الحرية في الوطن العربي**(نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005)، الفصل الخامس، البنية السياسية، ص 120.

[3] "النظام العربي".. دولة الثقب الأسود تصفح الموقع 2017/11/16:

https://www.printfriendly.com/print?customCSSURL

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه الاعتبارات تم طرح تساؤل حول امكانية العالم العربي أن يفلت من **الثقب الأسود**، وحالة **تمركز السلطة** التي تقود مجتمعاتنا إلى المزيد من التردي وتنذر بالفوضى والخراب؟.[1]

كما يتناول الفصل **الخامس من تقرير التنمية الانسانية العربية المعنون بـ البنية السياسية** الى المحور الاساس **لتفسير تردي حالة الديمقراطية والحرية** في البلدان العربية والمتمثل في البنية السياسية للحكم وتتجلى بصورة واضحة في تسلط السلطة التنفيذية، حيث يمكن أن نستبين الملامح العامة لهذا النموذج العربي الذي أطلق عليه البعض تسمية "**الدولة التسلطية**"[2] يقصد به الانظمة التي تعاني من **غياب لانتخابات حرة ونزيهة** وتضيق فيها **الحريات الاعلامية** والعمل **السياسي والحقوقي**، ويكرس فيه الدستور وجود **حكم** "**غير مقيد** بزمن **ولا خاضع لرقابة برلمان** أو **سلطة قضاء**". وفيه يصبح حتى الحزب الحاكم مجرد جهاز إداري يقوم عليه"موظفون بلا مشروع ولاصدقية".[3]

هذا التفكير يلقي الضوء بوضوح على طبيعة نظم الحكم العربية، خصوصاً **ضعف المؤسسية وعدم وضوح العلاقات** حتى داخل الجهاز التنفيذي الذي **يهيمن مركزياً** على الحياة السياسية وكل أوجه الحياة الأخرى، **ويهمش دور المؤسسات** الأخرى مثل **البرلمان**، والاتجاه نحو تضييق الدائرة وتركيز القرار أكثر في الطبقات العليا لهذا الجهاز، الذي أصبح

---

[1] السؤال الذي طرحه مركز القاهرة على عدد من المتحاورين في أمسية ثقافية نظمها في إطار صالون ابن رشد في 22 ماي 2005 حول تقرير التنمية الإنسانية.

[2] وهو عنوان مؤلف للكاتب خلدون حسن النقيب، ***الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة***، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004).

[3] رشيد خشانة، " تونس بعد 16 عاما"، ***جريدة الحياة***، بتاريخ 03 نوفمبر 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدوره لا يجسد حتى الحد الأدنى من مواصفات الجهاز البيروقراطي الحديث القائم على تحديد الأدوار، وتوزيع الصلاحيات وتفويض السلطات.[1]

هذه **المركزية المتزايدة** في الجهاز التنفيذي نجدها مضمنة في **النصوص الدستورية** للدول التي تكرس حق **الملك** أو **الرئيس** أو **الأمير** (أو مجلس قيادة الثورة سابقا) في التشريع، وتمنح رأس الدولة **صلاحيات واسعة**، باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء، وللقوات المسلحة والقضاء والخدمة العامة. وهو الذي يعين الوزراء والقضاة وكبار المسؤولين والضباط ويملك صلاحية عزلهم، هو الذي يدعو البرلمان (إن وجد) للانعقاد ويملك صلاحية حلّه. وتكرّس القوانين كذلك الهيمنة المركزية على السلطات المحلية، حيث يقوم الحاكم بتعيين المحافظين والولاة ويكون هؤلاء مسؤولين أمامه وليس أمام المواطنين وتتعقد الأوضاع أكثر في وجود أقليات عرقية ودينية تعاني من المركزية السياسية والإدارية التي تعوق تعبيرها عن ذاتها وتظهر مركزية الجهاز التنفيذي كذلك في توسع الجهاز البيروقراطي، وزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعاظم نصيب الانفاق الحكومي من الناتج القومي، وخاصة الانفاق على الأجهزة الأمنية والعسكرية.

كما ان العديد من الحكومات لا تكتفي بهذه الصلاحيات الدستورية والإدارية الواسعة، حيث تستعين بقوانين **الطوارىء** التي ظلت سارية في بعض الدول لأكثر من اربعين عاماً،

[1] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي(نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005)، الفصل الخامس، البنية السياسية، ص 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما نجد بعض الدول التي ظلت تحكم من دون دستور منذ نشأتها، عندما قررت سن قوانين أساسية فإنها لم تكرس فقط السلطات المطلقة التي كان الحاكم يتمتع بها في غياب حكم القانون، بل اضافت له سلطات لم تكن له في العرف السائد من قبل، مثل سلطة اختيار ولي العهد وخلعه، وهي صلاحيات لم يكن الحاكم يتمتع بها منفرداً من قبل.

شكلت هذه ***المعطيات الصورة العامة في المحيط العربي الذي يتشابه في بنية النظم مما جعل من الممكن الحديث عن منظومة عربية واحدة ومندمجة موحدة للتسلط والطغيان.***[1]

اضافة الى الصلاحيات المطلقة المركزة في يد الجهاز التنفيذي (وعملياً في يد الرئيس أو الملك.[2]

نتحدث عن الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي هي **أجهزة المخابرات**، حيث توجد في كل بلد عربي أجهزة مخابرات متعددة، تختلف عن مثيلاتها في الدول الديموقراطية في أنها تتمتع بصلاحيات تنفيذية اضافة الى صلاحياتها في جمع المعلومات الاستخبارية، كما انها ليست مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام. وتعتبر المخابرات هي لب الجهاز الحاكم في كل الدول العربية تقريباً، وتخضع مباشرة لهيمنة الرئيس أو الملك، وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات اي جهاز آخر.

[1] برهان الدين غليون، "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، الجزيرة للدراسات: تم تصفح الموقع 2017/11/16: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي(نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005)، الفصل الخامس، البنية السياسية، ص 121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة، ويتدخل في كافة صلاحيات الجهاز التنفيذي، خاصة فيما يتعلق بقرارات التوظيف والقرارات ذات الطابع السياسي، بحيث اصبح من الشائع اطلاق صفة "**دولة المخابرات**" على الدولة العربية المعاصرة.[1]

ولعل أهم مميزات "**دولة الثقب الأسود:** هو سعيها المتوصل الى **تقويض** الهياكل والمؤسسات، بما فيها تلك الهياكل التي كانت سلم القيادة للوصول الى السلطة، سواء أكانت هذه الجيش، أو الحزب أو الطائفة أو القبيلة أو الأسرة[2]، لأن الحكم الاستبدادي بطبيعته لا يقبل المشاركة بل يعمل على "الانفراد بالمجد" بتعبير ابن خلدون.

يمكن اذن ان نخلص الى ان أهم خاصية ل "دولة الثقب الأسود" هي اعتمادها على "**التهميش الاستراتيجي**" لكل المؤسسات والقوى الاجتماعية، بما في ذلك مؤسسات الدولة، والتسييس الكامل للفضاء الاجتماعي، مقابل تخصيص الدولة بمعنى حجب كل القوى الاجتماعية من اي تأثير فاعل على الدولة، لانها تتدخل في كل شيء ولا تسمح بأي تحرك اجتماعي مستقل يهدد احتكارها للسلطة.[3]

ولأن الحكم يهيمن مباشرة على مفاصل الاقتصاد، ويستخدم الترهيب ضد كل من تسول له نفسه استخدام امكانياته الاقتصادية ضد الحكم، فان الحاكم لا يضطر الى الدخول في

---

[1] شرعية الابتزاز في دولة الثقب الأسود، ***جريدة الرياض***6 افريل 2005 (عدد 13435) تصفح الموقع 2017/11/16: http://www.alriyadh.com/54128

[2] شهدت معظم الدول العربية صراعات تقع أحياناً داخل الأسرة الواحدة، وتنتهي بفرض هيمنة شخص واحد على جهاز السلطة.

[3] منيرة أحمد فخرو، "تعثر الإصلاح في المنطقة العربية وأسبابه في ضوء تقرير التنمية العربية" تصفح الموقع 2017/11/16: http://www.alwasatnews.com/news/459832.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساومات مع البرجوازية أو غيرها لضمان استمرارية الحكم، خاصة ان البرجوازية تعتمد في الغالب اعتماداً كاملاً على الدولة.[1]

وهناك عامل آخر لعب دوراً محورياً في تهميش دور النخبة الاصلاحي، الا وهو عامل الهجرة، خاصة الهجرة بين الدول العربية، فقد لعبت الهجرة دوراً مزدوجاً في تهميش النخبة.

كما سمحت دول **الثقب الاسود** في بعض تجلياتها بقدر محدود من حريات التنظيم وحيانا التنظيم السياسي، فانسجمت مع توجهات الدول التسلطية او الانظمة الباتريمونيالية الجديدة.[2]

لذلك فقد مثل نموذج دولة **الثقب الاسود** نموذجا متفردا يختص بالدول العربية فهو هجين بين **الشمولي والسلطاني والتسلطي** وله القدرة على **التكيف والتأقلم** من خلال تعويض اسس التي "انتهت صلاحيتها"[3].

ادت هذه القدرة على **التكيف والمناورة** من جهة والاستخدام الممنهج للوسائل **القمعية** وأنظمة الردع المعقدة والمبتكرة [4]من جهة اخرى الى البقاء لمدة طويلة[5] كما سمح ذلك بتشكيل المجتمعات جزئيا عبر بناء شبكات من المؤيدين مستعدة للدفاع عنها اراديا ام

---

[1] النظام العربي".. دولة الثقب الأسود " تصفح الموقع 2017/11/16: http://janoubia.com/2011/06/26/

[2] عبد الوهاب الأفندي، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، ***مرجع سابق***، ص. 197.

[3] يمكن ذكر مثال انه بمجرد فشل التوجه الشمولي تم التوجه وبسرعة الى النهج التسلطي كما تم انتهاج سياسة الاصلاحات الاقتصادية بعد الفشل ألاشتراكي كما سعت الى التعبئة القبلية والطائفية وحتى الاسلامية لتعزيز قبضتها.

[4] عبد الوهاب الأفندي، ***المرجع نفسه***، ص 198- 199.

[5] حافظت بعض الدول على هذه السياسة حتى بعد الحراك العربي مثل ذلك المملكة المغربية التي سنتعرف على تفاصيلها وكذلك الجزائر الذي يتوجس الشارع فيها من التغيير بسبب العشرية السوداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرغمة[1] ولابد من الاشارة الى دورها فيما تم تسميته "**تحولا على تحول**" اي سرعان ما عادت الانظمة السابقة الى الحكم بعد الانفجار العربي الذي اسقط العديد من الانظمة[2] نتيجة تحالف مختلف الاجهزة على غرار الامن والجيش والقضاء وأصحاب المال والمصالح ووحشية العصابات[3] وعملت على اثبات قدرتها في اعاقة المسار الديمقراطي.

الدولة الغنائمية

تم استخدام الدولة الغنائميةّ توصيفا للدولة العربية لتنظير خصوصيتها فهي أولا باتريمونيالية بالمعنى الفيبري، أي نظام إرثي (وراثي) يتضمن فعل التوريث الشخصي، وفق استمرار العلاقات والتقاليد والقيم، حيث مصدر الشرعية التقاليد والوراثة، وحيث الدولة تابعة للحاكم، وفي بعض الحالات القصوى يتحول إلى نظام تسلطي فردي سلطاني ممزوجا بالقوة المتفوقة على التقاليد اما الدولة الغنائمية حسب أحمد بيضون فهي إرثية محدثة، كما تعتمد على تحديث للمصطلح الفيبري، بحيث إن الإرث يتمفصل على النظام القانوني العقلاني للدولة الحديثة فالدولة في هذه الحالة لا تقوم على شرعية جوهرية نابع من التقاليد وراسخة فيها، ولكنها تقوم على مزيج من اللجوء إلى القوة

[1] لاحظنا ذلك في ليبيا والبحرين ونلاحظ هذا في سورية الى اللحظة يحركها الخوف من ففقدان المصالح ومقاومة التغيير حتى لا يقترب الحساب والخوف من الانتقام جراء الممارسات القمعية.

[2] شكل الانهيار السريع و "الخادع" في مصر وتونس وليبيا تبرز اهمية المصالح والشبكات وفاعليتها لأنها عملت على تشكيل المرحلة التي تلت المرحلة الانتقالية فأنصار انظمة الثقب الاسود اثبتت انهار على قدر كبير من الفاعلية والتماسك.

[3] نموذجا "الشبيحة" و"البلطجية" في كل من سورية ومصر الذين حملوا لقب المناضلين في صورة المدافعين على بقاء الوضع لمل قبل الانفجار العربي من قبل اصحاب المصالح وهم في الحقيقة أدوات قمعية تمنح المركب الشمولي في دولة الثقب الاسود ابعادا جديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرعاية /الزعامة – الولاء فيمثل مصطلح الغنائمية يمثل حالة خاصة من الدولة الإرثية المحدثة (النيوباتريمونيالية) تتميز بحالة متقدمة من الاستحواذ على المجال العام وغياب الديمقراطية.[1]

الدولة إذا تتضمن التصرف مع الدولة نفسها كأنها غنيمة، أي كأنها حق لمن استحوذ عليها بالقوة غالبا، ويحق له أن يستخدمها كيفما يشاء أو يوزعها على الأتباع كما يشاء (أو يقطعها)، وكأن يكرس إن الاستحواذ على الدولة سيطرة وأولوية الفعالية السياسية على الفعاليات الأخرى، من اقتصادية وإدارية واجتماعية سياسيا، يؤسس لسلطة اعتباطية، شخصية، زبائنية، تعتمد القوة لتحقيق مآربها. ويؤدي إلى تعميم المحاباة والفساد وتراكم خاص للثروة ويلغي الفصل بين الخاص والعام.

أما من الناحية الاقتصادية، فهو يعطل إلى حد بعيد اقتصاد السوق الرأسمالي القائم على العقلانية والتنافس الحر، ويسمح بتدخل عناصر من خارج دائرة العقلانية، مثلا لإرثية والممارسات السياسية الزبائنية الفاسدة وتحويل الموارد السياسية إلى اقتصادية والسلطة إلى ثروة.

كنتيجة لمعطى الدولة العربية أشار الكاتب "نزيه الايوبي" الى كل ما يشاع عن قوتها فيه تضخيم لا يعكس الواقع وتوصل الى ***أن الدولة العربية ليست قوية وإنما قاسية بامتلاكها لبيروقراطيات ضخمة وجيوش قوية وسجون قاسية، لكنها ضعيفة على مستوى جباية الضرائب وكسب***

[1] رائد جريديني، "أديب نعمة الدولة الغنائمية والربيع العربي"، ***مجلة"إضافات*** (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد 31-32 صيف – خريف 2015، ص 245-251.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحروب وتشكيل قوة هيمنة فعلية وايديولوجية تمكنها من المضي بالدولة الى ابعد من المستوى القسري ومنه الى المستوى الفكري. [1]

ومن هنا نصل الى ان الدولة القوية لها القدرة على تحقيق الهدف في حين ان الدولة القاسية هي فقط تكره وتعاقب.[2] هذا ما افرز "اعتماد متبادل" في شقه السلبي والمتسم بالعنف والعنف المضاد بين الدولة والمجتمع.

[1] نزيه ناصف الايوبي، ***تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط***، تر أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010) ص 10.

[2] حسن الحاج علي احمد، "مراحل انتقال الثورات العربية "، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص 81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ثانيا**: بنية السلطة العربية ومحددات الحكم السلطوي:
- أ- السلطة العربية وفق متغير الحاكم/ القيادة.
- السلطة العربية وفق نمط الحكم/ النظام السياسي.

على الرغم من أن **الانظمة السياسية** الدول العربية لا يمكن الحديث عنها في **سياق نظام سياسي واحد**، لكون كل دولة مستقلة عن الأخرى في السيادة **وارتباطات كل نظام**، إلا أن **جميعها** تشترك **بقواسم متشابهة** لكونها **حديثة الاستقلال، وارتباط أفرادها بقيم وتاريخ مشترك**.[1]

تشير **آليات مراجعة الاستقلال** في الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وصولا الى منتصف السبعينات من القرن الماضي الى نماذج عدة:

- دول حصلت على استقلالها **بحركة تحرر** مارست العمل العسكري.
- دول حصلت على استقلالها من خلال **اتفاقات مع الدولة المستعمرة** (وهو النمط الاكثر شيوعا).
- دول **لم تعرف ظاهرة الاستعمار المباشر**.[2]

وتشير النظرة الاولية الى ان **الظاهرة العسكرية** وتسللها التاريخي الى السلطة السياسية كان **الاكثر وضوحا** في نمطين من الدول التي تحررت بالعمل العسكري مثل الجزائر،

---

[1] محمد أحمد المقداد، "أسس التحوُّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)" ***مجلة المنارة***، المجلد (13) العدد 07، 2007 ص ص 86-159.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 163.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثاني يتعلق بتلك التي ظهرت فيها **قيادات عسكرية** تأثرت **بالهزيمة العربية** في حرب فلسطين عام 1948 مصر سورية العراق وقد انتقل[1] النموذج العسكري الى بعض الدول العربي بفعل العسكرة في دول عربية اخرى مثل اليمن وليبيا.

بالحديث عن الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ذلك لان عددا من الدول العربية بدأ **حراكاً داخليا وإقليميا**، وبداية تأسيس **الدولة القطرية** اين اصبح **للمؤسسة العسكرية** احدى القوى الفاعلة في سورية ومصر والعراق، وبعد ذلك في ليبيا والجزائر واليمن والسودان.

كما أدى **التباين في آلية الحصول على الاستقلال** الى تطور نمطين منن النظم السياسية من هذه الناحية :

الأول نظم سياسية **سلطوية Authoritarian** ظهرت في الدول التي لم يكن فيها **للمؤسسة العسكرية دور سياسي.**

الثاني نظم سياسية **شمولية Totalitarian** نموذج عُرف في دول كان فيها **للمؤسسة العسكرية دور سياسي** تسعى الاولى الى الحفاظ على السلطة بوسائل اكراهية من دون العمل على بلورة **رؤية Vision** لتطور المجتمع والدولة خلافا لمقتضيات التطور الطبيعي بينما تسعى الشمولية الى اكراه المجتمع على تقبله رؤية وضعتها وترى ضرورة اقرار

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع بأنها هي الجهة الأنسب لتحقيق هذه **الرؤية**، وبضرورة مركزة السلطة في يدها لتتمكن من حشد طاقات لانجاز المشروع أو الرؤية.

كما ادى **النموذج السلطوي** الى نزعة محافظة طغت على النظام السياسي وحالت دون اي نزوع لتغيير الواقع الداخلي او الاقليمي الفرعي او القومي من خلال **مركزة السلطة** في يدها للحفاظ على الواقع القائم، بينما شرعت النظم الشمولية في محاولات **تحقيق رؤيتها وتعميمها** على الدول العربية الاخرى **بوسائل إكراهية** لذا اتسمت السياسة الخارجية للنظم السلطوية في مراحل 1950-1975 **بالطابع الدفاعي**، بينما تبنت السياسة الخارجية للنظم الشمولية **سياسة هجومية مدفوعة بالرغبة في تحقيق رؤيتها**.

كنتيجة لذلك كان نموذج بناء الدولة يستند الى أدوات **قسرية وإكراهية** في النموذجين، والهدف هو **المحافظة على الأمر الواقع في الدول السلطوية والى تحقيق الرؤية في الدولة الشمولية**.[1]

بنية السلطة السياسية العربية : البنية التسلطية للدولة العربية سيتم تناولها من متغير **القيادة السياسية** كمدخل لتحليل **النظم السياسية** ذلك لان هناك **صعوبة من الناحية الفعلية تصنيف النظم السياسية العربية** حيث يمكن ان **تتعدد** محاولات التصنيف بقدر **تعدد**

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعايير وتنوعها فلا يوجد معيار جامع مانع[1] يمكن تصنيف النظم العربية السياسية على اساسه.[2]

لذلك تحتم علينا الاطار العام للموضوع الذي يدخل تحت الجوانب الفكرية **للتسلطية العربية** والتي يدخل في اطارها **التراث التاريخي** للحاكم انطلاقا من **لقبه الرسمي ووظيفته وصلاحياته.**

في معنى البنية السياسية بأنها مجموعة **القواعد والأعراف وأنماط التفاعل بين المؤسسات والجماعات السياسية** داخل النظام السياسي فالبنية السياسية تحتوي على مكونين:

اولا: المكون المحسوس ممثلا في المؤسسات والجماعات.

ثانيا: **غير المحسوس المدرك بالعقل والذي هو تعبير عن انماط التفاعل بين بعاد المكون الاول المؤسسات والجماعات.**

---

[1] على سبيل المثال لو تم الاستناد الى معيار شكل الدولة وتم التمييز في داخلة بين نظم ملكية ونظم جمهورية فان المتحصل عليه هو وجود تطبيقات عديدة النظام الملكي من مشيخة الى سلطنة الى امارة الى مملكة ووجد بين هذه التطبيقات اختلافات تتصل بكيفية وصول الاسر الحاكمة الى سد الحكم وطبيعة تفاعلها مع المواطنين ومع القوى السياسية الاخرى للدولة. هذا مثال واحد فقط على العديد من التصنيفات

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير***، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 124.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتجسد البنية السياسية في بعدها المحسوس في **القيادة السياسية**[1]

يمثل متغير القيادة السياسية مدخلا هاما لتحليل النظم السياسية بوجه عام والنظم السياسية في الدول النامية – ومن بينها الدول العربية – بوجه خاص، بالنظر إلي الدور الشخصي الهام الذي تمارسه القيادة الحاكمة في أي من هذه النظم الأخيرة[2] ويمكن الانطلاق من اعتبار القيادة السياسية **كعملية Process** بأنها القدرة والفاعلية التي يملكها القائد في مدى تحديد وتنفيذ أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.[3]

---

[1] هى علاقة تفاعلية بين شخص بعينه وبين الجماهير تقوم على اساس الثقة من جانب الجماهير فى براعة وقدرات القائد السياسى وفهم ووعى من جانب الاخير لامال وطموحات امته استنادا الى المعرفة العميقة بالحقائق التاريخية والظروف والامكانيات التى يخضع لها المجتمع , ومحاولة كل من القائد والجماهير تجسيد الاهداف والطموحات واقعيا فى اطار من القيم والمثل العليا والمبادئ التى تحكم حركة المجتمع للمزيد انظر: هبة سمير الحسينى، ***القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان*** (دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من 1989 الى 2005) رسالة ماجستير، جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2010.

[2] جلال عبدالله معوض، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية"، ***ندوة الاتجاهات الحديثة فى علم السياسة، مدونة بحوث*** سنة 2010 تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2017 :

http://bohothe.blogspot.com.eg/2010/03/blog-post_3886.html

[3] جلال عبد الله معوض، ***علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية***، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985)، ص 9-10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- السلطة العربية وفق متغير الحاكم/ القيادة.

التصور الذهني بأحقية وأحادية الحكم : تحمل النخب العربية الحاكمة تصورا ذاتيًا لنمط علاقتها بجهاز الدولة وهو ***الاعتقاد الراسخ لدى الزعيم انه المالك الشرعي الوحيد والممثل الذي لا يشاركه أحد في جوهر الدولة؛ فهو يرى نفسه وصيًا على الدولة ومؤتمنًا عليها إن لم يكن مالكها، إما لأسباب تقليدية وإما كمكافأة لقاء نضاله من أجل تحرر حقيقي أو مفترض.*** [1]

وقد مالت هذه الزعامات إلى تكريس جهودها من أجل دعم قوة الدولة بتجميعها والتصرف فيها على أنها حق مكتسب شرعًا، حتى حصل ما يشبه التماهي بين الزعيم وجهاز الدولة، فكأنما الدولة هي مؤسسة الرئاسية أو المؤسسة الملكية.

تنوع **الالقاب الرسمية** للحكام العرب وفق **اعتبارات تاريخية** او **امتدادات لإرث تاريخي** فكانت الالقاب الرسمية للحكام العرب قبل الحراك العربي 2011 الى 03 ثلاثة **ملوك** و09 تسعة رؤساء و04 اربعة **امراء والقائد وخادم الحرمين وسلطان.** وقد تم استثناء دول القرن الافريقي وفلسطين نظرا الى خصوصيتها.

ووفق دراسة قدمها الدكتور وليد عبد الحي فان **الالقاب الرسمية** تشير الى ان 25.63% منها تنتمي على نماذج تعكس مدى سيطرة مفاهيم لا تنفصل عن **الارث التاريخي** وتسيطر **الصورة التاريخية على ذهنية الحاكم العربي المعاصر بما تحمله من هيبة ونفوذ.**

[1] اشرف عثمان، ***مرجع سابق***، ص 50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما من حيث **السن** فكان معدل **عمر الحكام العرب** بداية 2011 هو 66.6 سنة*[1] بينما معدل العمر لحكام الاتحاد الاوروبي عند مغادرتهم السلطة هو 54.7 وفي الولايات المتحدة الامريكية 57.7 وفي الاتحاد السوفياتي 63.9 وفي الدول الاشتراكية السابقة 83.7 وهو ما يشير الى **وجود علاقة بين درجة الاستبداد السياسي ومعدل عمر الحاكم فكلما زادت حدة الاستبداد كانت سن الحاكم اكبر.**

اما من حيث مستوى التعليم فان عشرة **(10) من الحكام تلقوا تعليما عسكريا** أي ما يعادل 55.5% وأربعة (04) منهم **ليس لديهم أي مؤهل** علمي 22.2% بينما لم يتلق تعليما جامعيا **سوى أربعة (04)** أي ما يعادل 22.2% وهو ما يعني ان 77.7% من **الحكام العرب غير مؤهلين اكاديميا.**[2]

بناء على ما سبق يتبين ان الحكام العرب **مفارقون لمجتمعاتهم من حيث العمر** فهم **كهول او شيوخ** في الوقت الذي **يمثل الشباب حوالي 65%** من مجتمعاتهم، ما ادى الى **وجود ازمة تواصل الاجيال نظرا لتباعد اعمار القيادة والشعب.**

[1] بينما معدل العمر لحكام الاتحاد الاوروبي عند مغادرتهم السلطة هة 54.7 وفي الولايات المتحدة الامريكية 57.7 وفي الاتحاد السوفياتي 63.9 وفي الدول الاشتراكية السابقة 83.7

[2] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 166.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان انخفاض نسبة المؤهلين اكاديميا بين الحكام العرب يشير الى **انفصالهم عن المجتمع المعرفي** حيث اصبحت التكنولوجيا احدى السمات الاساسية للمجتمعات المتطورة بمقدار ما حرك التطور المركزي من ناحية اخرى[1] .

كل هذه المعطيات **السلبية** عن الحكام العرب يمكن اضافة انهم **لم يصلوا الى السدة الحكم بطرق شرعية وانتخابات شرعية** باستثناء حالات محدودة هذا ما يزيد من تعزيز **الرفض المجتمعي لهم.**

وفقا لهذه المعطيات فان الحكام العرب هم **عسكريون** على الاغلب **وغير مؤهلين** علميا **وكبار في السن** في **مجتمعات فتية** ولم **تؤسس سلطة أي منهم طبقا لقواعد الشرعية المعمول بيها** في الدول المتقدمة بل وحتى العديد من الدول المتخلفة .

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 166. ذكر مثال حاكم الشارقة وقضية ديغول ومنح الاستقلال للجزائر كيف خاض المجتمع في العالم الافتراضي حملة للاعتذار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالانتقال الى **البعد الشخصي** وتركيز الزعيم العربي على **الجوانب الكارزماتية**[1] التي تتطلب مهارة ومعرفة وتنبثق من المثالية وقوى فوق الطبيعة في **تعزيز الاستبداد** عبر تكريس واستغلال الحاكم لبعض الصفات التي تتطابق مع **مواصفات البطل** في المنظومة المعرفية للمجتمع اضافة الى مركزية البطل في الانثروبولوجيا السياسية العربية مما عمل على **تعزيز هذه الصورة** في المجتمعات العربية لكن مؤخرا حدث **تحول من كاريزما القلب الى كاريزما العقل** ما ادى هذا التحول الى **الغاء المجال السياسي من ابطاله الذين كانوا يشكلون محور الحركات الحزبية السياسية غير انا الكثير من القادة العرب لم يستوعبوا هذا التحول.**

وبهذا فإن معنى **القيادة السياسية العربية** القائم على الفردية والشخصية لا يتوافق مع الابعاد الواجب توفرها في القيادة بأنها في جوهرها ظاهرة ليست فردية ولا تتعلق بشخص

---

[1] القيادة الجماهيرية الكاريزمية، احدى الانماط الثلاث التي تحدث"ماكس فيبر Max webber وهي نمط السلطة التقليدية ونمط السلطة الكاريزمية ونمط السلطة القانونية العقلانية وتعبر القيادة الكاريزمية في نشأتها عن تفاعل عوامل شخصية واجتماعية وتاريخية. تتعلق العوامل الشخصية بالسمات النفسية والسلوكية للقائد من قبيل: السيطرة أو الخضوع، الذكاء أو عدمه، القدرة الابتكارية أو عدمها، الثقة بالذات أو عدمها، قوة الشخصية أو ضعفها، سعة الأفق أو ضيقه، الميل للعنف أو التسامح، الاستعداد أو عدم الاستعداد للمخاطرة، وتتأثر هذه السمات بعملية التنشئة الاجتماعية خاصة على المستوى الأسري وبالخلفية التعليمية والمهنية للقائد. وتتعلق العوامل الاجتماعية بطبيعة البناء الاجتماعي والأزمة التي يعاني منها المجتمع. وتتعلق العوامل التاريخية والثقافية بطبيعة الخبرات التاريخية للمجتمع. وترجع الفاعلية النسبية التي تميزت بها القيادات الكاريزمية مثل: هواري بومدين جمال عبد الناصر ونهرو و ماوتسي تونج إلي قدرة كل قيادة منها على أن تحقق التفاعل بين خصائصها الشخصية وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي وقدرتها على تكتيل الجماهير وتقدمي القدرة الصالحة لها وقدرتها على التعبير عن الوعي الجماعي للمزيد: خليل أحمد خليل، ***العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد*** (بيروت: دار إحداثه، 1981) ص 29- 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، وأنها كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلي هذين العنصرين الموقف والقيم.

كما ان لطرق وصول القادة الى الحكم اثر على الطبيعة السلطوية وهي متعددة بين الاعتماد على **انقلاب عسكري** وهي الطرق التي تمنح الطابع **القمعي والأوتوقراطي** في ممارسة السلطة.

كما يمكن الحديث عن **استخدام القادة للمؤسسة العسكرية** او ما يسمى **بعسكرة النظم السياسية** من خلال **تعيين كبار الضباط الموالين في المناصب العليا السياسية والإدارية**[1]

كما ان **الدعم القبلي والعشائري** له وزنه في ايصال القيادة إلي السلطة.[2]

وبالإضافة إلي الأساليب السابقة، نجد أسلوبا آخر لوصول القيادة إلي السلطة في نظم الدول النامية الجمهورية وهو الأسلوب المتعلق بالانتخابات[3] والاستفتاءات.[4]

---

[1] العراق في عهد عبد الكريم قاسم، في عملية التطهير والتصفية أو من خلال موازنة قوة الجيش النظامي بقوات عسكرية شبه نظامية العراق وسوريا في ظل الحكم البعثي.

[2] كما هو الحال في أقطار الخليج والأردن والعديد من أقطار أفريقيا السوداء، هذا الأسلوب والذي عادة ما يرتبط به توريث السلطة يجعل القيادة قبلية في أساليب ممارستها للسلطة سواء من حيث الاعتماد على مساندة القبيلة التي تنتمي إليها القيادة والقبائل الأخرى القوية المرتبطة بها بروابط نسب ومصاهرة وحماية مصالحها المتميزة وتعيين أبنائها – وخاصة من أقارب القائد المباشرين – في المناصب الهامة والحساسة، أو من حيث الاعتماد على هذه القاعدة القبلية في القوات العسكرية النظامية وشبه النظامية .

[3] غالبية هذه النظم عليمة شكلية غير نظيفة ونتائجها، وبالتالي لا تتسم قياداتها بالديمقراطية الحقيقية في ممارسة السلطة. وإن كانت قلة ضئيلة من هذه النظم، مثل الهند تصير فيها الانتخابات هي السبيل الوحيد لتولي السلطة، وإن كان ذلك لا يمنع التجاء القيادة إلي أساليب غير ديمقراطية في بعض الأحيان في التعامل مع القوى والأحزاب المعارضة.

[4] جلال عبد الله معوض، ***علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية***، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985)، ص 9–10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المؤسسات السياسية:

تعتبر **المؤسسة السياسية** مقياسا **لشرعية السلطة** التي تمارسها بواسطتها وتصبح العقلانية القانونية كما يسميها **ماكس فيبر** مصدرا للشرعية اذ تعتمد من خلال هذه العقلانية القانونية **واجبات وحقوق الحاكم** ومن يساعده وطرق تولي المناصب وتركها وسبل انتقال السلطة وممارستها، وهو ما يجعل القدرة على توقع مسار التفاعل امراً ممكنا نظراً الى ان هذا التفاعل مشروط في اصوله وتداعياته بشبكة من القوانين المعروفة والمتفق عليها مسبقا

تتوفر الدول العربية على **مؤسسات سياسية** لكن في اغلبها **صورية وشكلية** تطبيقا للنموذج الباتريمونيالي الجديد كما سبق وان تمت الاحاطة التعريفية به هذا ما جعل تفاعل اركان النظام محدد في سمات اساسية طبعت شكل ومحتوى النظام السياسي العربي كما اوردها المفكر وليد عبد الحي في مايلي :

- **طغيان السلطة التنفيذية** على السلطات الأخرى وطغيان دور الحاكم على السلطة التنفيذية.
- **الاعتماد على الاجهزة الامنية والعسكرية** لمعالجة الازمات الحادة في الدولة.
- **التجاوز الدائم** لقواعد القانون من السلطات المختلفة وضعف المؤسسة القضائية.
- **ضعف تمثيل القوى السياسية** في بنية المؤسسات السياسية.[1]

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 168.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تقليدانية مراسيم الدولة** واستحضار المدلول الاسلامي بشكل صوري بغرض اضفاء الشرعية[1] الدينية في بعض الانظمة وتبرير التسلط بالاستناد الى الآداب السلطانية، رغم ان العدالة تمثل القيمة العليا في التراث الاسلامي بشكل خاص والحضارات الدينية بشكل عام فان التطابق مع العالم العربي مفقود سواء على مستوى الاسس الدينية او على مستوى المعايير الدولية ويمكن اجراء بعض المقارنات:
- السلطة القضائية في اغلب الدول العربية مقيدة وفاقدة لصلاحياتها في حين ان المعايير الدولية تنص على ان للسلطة القضائية كل الصلاحيات في القضايا ذات الطابع القضائي.[2]
- يتم التذرع في الدول العربية بالأوضاع الامنية لتشكيل محاكم خاصة لا تراعي المعايير الدولية على الرغم من الحق الدولي في المحاكمة في محكمة عادية.
- تخضع السلطة القضائية العربية الى وزارة العدل التي تتحكم في مستوى الموارد التي تقدم للمحاكم.

[1] محمد شقير، ***تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة*** – (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006)، ص304

[2] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق*** ، ص 169.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل ما ورد سابقا حول تضعيف وتقييد المؤسسة القضائية اثر بشكل مباشر على **اتساع قاعدة الفساد السياسي وانعدام الحريات السياسية وخاصة ضعف المساءلة**[1].

كل هذه المعطيات تقودنا الى تحليل طبيعة **عملية صنع القرار** :

سلطوية صنع واتخاذ القرار في النظم السياسية العربية

هناك نمطان في آلية اتخاذ القرار هما النظم العسكرية والنظم الامنية والفارق بينهما من جهة اتخاذ القرار هو ان هيئات صنع القرار السياسي تتضمن بين افرادها الفاعلين عناصر تنتمي الى **المؤسسة العسكرية**– مصر، اليمن، الجزائر، سورية، السودان– **ولا تتدخل المؤسسة لعسكرية في الحياة المجتمعية.** [2]

اما **النظم الامنية** مثل تونس السعودية الاردن البحرين المغرب وغيرها من الدول التي تعمل على **ضبط الحياة المجتمعية** وتسخير الاجهزة لهذي العملية **ولا يكون للجيش دورا هاما في هيئات صنع القرار.**[3]

---

[1] توضح تقارير الفساد السياسي بان نتائج القياس للستبداد السياسي 83.3 في المئة من الدول العربية حققت اقل من 4.7 من 10 واحتلت الدنمارك المركز الاول ب 9.3 جاري تحيين المعلومة للمزيد انظر: وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 170.

[2] وليد عبد الحي*170*– باستثنتء الحالات الحرجة التي قد يواجهها االنظام مثل تدخل الجيش الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي بداية التسعينات وتدخل الجيش المصري سنة 1986 لقمع المطالب المجتمعية بتحسين ظرفها الحياتية.

[3] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 171

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الفارق بين النمطين في كيفية صنع واتخاذ القرار لم يرفع عنهما **الاشتراك في صفة السلطوية او الاستبدادية** وتستخدم الانظمة السياسية العربية عدة طرق لاحتواء المؤسستين العسكرية والأمنية وضمان بقاء ولائها ومنها:

- تخصيص نصيب مرتفع للمؤسسة العسكرية مقارنة مع المؤسسات الاخرى.[1]
- التطوير المستمر للمؤسسات الامنية والعسكرية خاصة من حيث التجهيزات.
- منع التدخل في شؤونها، وعدم مراقبة نشاطها كما يمنع انتقادها اعلاميا او مجتمعيا بل تحضى بمكانة وهيبة.
- تخصيص امتيازات لكبار الضباط – سكنات رعاية صحية وتعليمية – وحتى التغاضي عن ملفات الفساد التي تنجر من خلال ادماج كبار الضباط في مشاريع اقتصادية كبرى. وكذلك عمولات شراء الاسلحة. [2]

---

[1] تصل نسبة الانفاق الدفاعي العربي الى 6.7 في المئة من اجمالي الناتج المحلي مقابل نسبة عالمية تصل الى 3.8 في المئة ويحتل عدد من الدول العربية المراكز الاولى عالميا من حيث نسبة الانفاق الدفاعي الى اجمالي الناتج المحلي، فمن بين 177 دولة تحتل الدول العربية المراكز التالية سلطنة عمان المركز الاول عالميا، قطر المركز الثاني عالميا، السعودية المركز الثالث عالميا ثم الاردن ارابعة فالعراق الخامسة ثم اليمن السابعة فسورية الحادي عشر والكويت الخامس عشر والبحرين التاسع عشر ومصر الخامسة والثلاثين والجزائر 36 للمزيد انظر: وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 171.

[2] تجدر الاشارة الى ان مجموع مشتريات الاسلحة في الدول العربية خلال عام 2010 كان 111 مليار دولار اي بزياييدة 2.5 في المئة عام 2009 وتتباين تقديرات حجم الرشى في قطاع مبيعات الاسلحة فمنظمة الشفافية الدولية تتحدث عن 50 في المئة من الرشى التى تدفع في التجارة العالمية للمزيد انظر: وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 171.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ازمة المشاركة السياسية كما سيتم التأسيس له نظريا بفقدان المجال السياسي العربي للحرية، هذا الغياب انعكس بدوره على **ازمة المشاركة السياسية** العربية المعرفة بـ "***قدرة المواطن على الانخراط بفاعلية في الشأن العام***" ، اذ المواطنة السياسية Citoyenneté Politique لا تنحصر فقط في الحقوق المدنية كالجنسية وحق الانتخاب والحريات العامة وتقلد مناصب مسؤولة بل المواطنة السياسية هي الاندماج الارادي في الحياة السياسية وتتجسد حقوق المواطن تأسيسا على ما سبق اولا في حق قانوني ممثل في لوائح الحقوق الحريات المعترف بها دستوريا وثانيا في البعد الهوياتي Identitaire يضمن الانتماء العضوي الى مجموعة سياسية، توفر له فرص **التعبير عن ذاته**، وتمكنه من **المشاركة في صوغ المشروع المجتمعي** الذي يراه جديرا بالنضال من أجله والسعي الى **ادراك مقاصده.**

عند مراجعة الادبيات العلمية **للمشاركة السياسية** من حيث المضمون والمفهوم نجدها في الدول الديمقراطية قائمة على تصور عميق خاصة في اوروبا الشمالية وتستخدم في خطابها تسميات من قبيل **الديمقراطية التشاركية** او **الديمقراطية التداولية** او **ندوات التوافق** في نجد المفهوم ومضامينه في الدول العربية يعاني من **ازمات مستديمة** على مستوى اشكالها المعروفة تقليديا مثل **العمل الحزبي، الانتخابات، المجتمع المدني** وانها بعيدة تماما عن ما يقابلها في الغرب الديمقراطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اثر العامل الخارجي في تعزيز القيم السلطوية.

اولا: اثر العامل الخارجي في نشأة وتكوين الدولة العربية.

ظهرت الدولة العربية **تاريخيا** في سياق **التفتيت الاستعماري** للحقل التاريخي العربي طوال القرن 19 وحتى الحرب العالمية الاولى، هذا ما يدل على أثر العامل الاستعماري في تشكل الدولة العربية وتكوينها التاريخي حيث يعتبر الحقل السياسي الاستعماري الحقل المهيمن ويعمل على **اعادة انتاج تفتيت الحقل السياسي العربي ماديا وايديولوجيا.** [1]

يمكن الحديث عن **الاختراق الغربي** للدولة الوطنية –الذي لا يعني بالضرورة تجاوز حدود الدولة بل يعني اختراق الدولة ككيان سياسي وإيديولوجي **يحكم ويتحكم في حركة السياسة العربية**[2]ويضبطها داخل حدود قانونية واقتصادية وعسكرية.

من جهة اخرى يمكن توصيف هذه الخصوصية التاريخية للحقل السياسي العربي الراهن بأنه مازال **خاضعا ومحكوما** بحركية **حصار استراتيجي خارجي** بدايته كانت في العهد أو الحقبة الاستعمارية في القرن 19 واستمرت مفاعيله العسكرية والاقتصادية والسياسية الى

---

[1] نعود هنا الى الفكرة المدرجة سابقا بأن الدولة الوطنية العربية لا يمكن النظر اليها كوحدة عضوية قائمة بذاتها مستقلة عن الجانب التاريخي كحدث مؤسس بمنطق سلبي من جهة، اضافة الى الهيمنة الاستراتيجية للقوى الاستعمارية الاوروبية ونصل وفق هذين التراثين الى ان الدولة العربية خضعت " تكوينياً " الى تقاطع الحقل الاوروبي الراسمالي مع الحقل التاريخي العربي الاسلامي.

[2] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 218.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زمن ما بعد الاستعمار وبالتالي حمل البعد الخارجي الاستعماري عدة محطات شكلت مسارا تاريخيا للحصار الاستراتيجي المفروض والمعمم على الحقل السياسي العربي المعاصر.[1]

فقد تأسست الدولة العربية على مرجعية غير واضحة معبرة عن **زمن تاريخي معلق** لا هو استمرار للماضي ولا هو عبور للمستقبل والحداثة هذا الزمن التاريخي المعلق هو استمرار للزمن الاستعماري ذاته.

كما يمكن ذكر نقطة مفصلية بتشكل " **الكيان الإسرائيلي**" الذي يمثل الوديعة الاستعمارية الدائمة المعبرة عن **علامة الاستمرارية** في عالم ما بعد الاستعمار في الوطن العربي.

من هنا نتساءل عن اثر العمل الخارجي في **كيفية تشكل الدولة العربية** ؟ وعن اسس **شرعية وجودها واستمرارها** ؟ اي **من دعمها وقواها** ؟ وهل كل ذلك حدث وفق اعتبارات **داخلية أم خارجية** ؟ وهل استمرار الدولة على هذه الصفة فعل ذاتي نابع من **تغيرات اجتماعية أم انفعال بمؤثرات وضغوط خارجية؟**

[1] الضيقة، ***مرجع سابق*** ، ص 230.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: اثر العامل الخارجي في نشأة وتكوين الدولة العربية.

تكونت الدول العربية بسبب **عوامل خارجية**، وتحددت حدودها ووجودها واستمدت شرعيتها الجغرافية من **البيئة الدولية** اكثر من البيئة الداخلية، وتكونت شعوبها وفقا لما وضعته القوى الاستعمارية من ترسيم للحدود والخرائط وليس من المحددات الاجتماعية المحلية.

لذلك شكل **الحضور الخارجي** دورا كبير واكتسب مكانة خاصة، جعلت المعطى الخارجي ينافس المعطى الداخلي المحلي في الاهمية والتأثير، وعليه ***وجب اقحام جدلية الداخلي والخارجي في أي ظاهرة سياسية عربية تستحق القدر الكبير من الحضور حتى يمكن فهم الظواهر العربية بشكل اقرب الى الواقع.***

وعلى الرغم من ان الجوانب **السلطوية والاستبدادية** وخاصة السياسية منها ظاهرة بشرية **عالمية** عرفتها مختلف المجتمعات عبر تاريخها وتباين مدى وجودها في هذه المجتمعات بين **الخلاص الكلي** منها وبين وجود **ترسبات** في عناصرها الثقافية وبين **حضورها الطاغي**، كما هو الحال في الوطن العربي سواء في **الماهية او المظاهر والتجليات**، كانت سببا في الفشل والتفكك والتخلف العربي، والتأخر التاريخي والحضاري العربي.[1]

[1] نصر محمد عارف، " الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي" في: ***الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية***، 2005)، ص429-544.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعود نشأة الدولة العربية وسياق **تشكلها التاريخي** إلى محدد خارجي معرف **بالإجتياح الإستعماري الغربي** وما استتبعه من **إعادة رسم التوازنات** الدولية الناشئة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، وتقسيم المنطقة جغرافيا وسياسيا.[1]

أكد هذا المعطى الباحث "نزيه الأيوبي" بقوله ***أن تشكل الدولة العربية لم يكن نتيجة لصيرورة اجتماعية تكاملية نابعة من الداخل بل كان بدرجة كبيرة نتيجة لصيرورة سياسية مفككة مفروضة من الخارج***[2]، مما يعني أن الدولة العربية شكلت نظاما سياسيا وحضاريا **مخترقا اختراقا كاملا** من قبل الدول الامبريالية التي تسيطر على العالم.[3]

[1] توفيق المديني، ***المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي***، (دراسة من منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997) ص 717.

[2] نزيه الأيوبي، ***تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط***، ترجمة، أمجد حسين، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص،234.

[3] رفيق ايت تكنتا،" إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية"، ***المركز الديمقراطي العربي*** http://democraticac.de/?p=42600 تم تصفح الموقع يوم 2017/11/11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الخارجية لشرعية الدولة العربية:

انطلاقا من السمة الرئيسية التي تطبع الدولة العربية وهي **حداثة تكوينها** وتشكلها بمفهوم الدولة الحديثة، حيث كانت مجرد كيانات – بما في ذلك الدول الالفية ذات العراقة التاريخية– بعد ان تم ترسيم حدودها خلال القرن 20 العشرين.[1]

بذلك لا يمكن انكار دور العامل الخارجي – الاستعماري – في تشكيل الدولة العربية الحديثة، واستنادا الى احدى مقومات تشكيل الدولة وجود **شرعية** فنكون امام سؤال **الى أي مدى ساهم العمل الخارجي في تأسيس الشرعية في الدول العربية؟**

من هذا السياق سوف نتناول قضية الشرعية وعلاقتها بالاستبداد في الدولة العربية انطلاقا من شرعية **الإيجاد** أو التأسيس حيث نجد أن الدولة العربية المعاصرة قد **تأسست كليا أو جزئيا** على **مصدر خارجي للشرعية**، فبهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تم تقسيم العالم العربي الحديث، **ورسم خريطته** على يد **القوى الاستعمارية الأوروبية** التي يرجع إليها الدور الأساسي في تأسيس الدولة العربية الحديثة سواء **بإعطاء صفة الدولة**

[1] ما عرف بهذا الاسم قبل ذلك كان يشتمل على أرض وبشر أقل مما هو موجود الآن أو أكثر. ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الدولة ذاته له معنيان متناقضان أو متعارضان فمفهوم الدولة الحديث – الذي هو مفهوم أوروبي– يعني إقليما من الأرض محدد الملامح تسكنه جماعة بشرية متمايزة عن غيرها تخضع لحكومة من بينها. ومن ثم فهو مفهوم يحدد الإقليم والشعب والحكومة كذلك هو مفهوم مشتق من الثبات state والاستقرار والاستمرار، أما مفهوم الدولة في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية فيما قبل محمد علي باشا كان يعني التداول والتغير والتحول، وكان يطلق على نظم الحكم أو الأسر الحاكمة وليس على الشعب أو الإقليم، فكانت هناك دولة الأغالبة أو الأدارسة أو الفاطميين أو البويهيين أو بني العباس أو غيرهم، فقد أحسن روزنتال في ترجمته لمقدمة ابن خلدون إلى الإنجليزية حين ترجم مفهوم الدولة العربي إلى لفظ dynasty أي سلالة حاكمة أو أسرة حاكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكيانات اجتماعية[1] لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل دولة أو كيان سياسي أكبر، كما عملت على **إعادة تعريف الكيانات السياسية** التاريخية **وإعادة تحديد لحدودها** الجغرافية ومن ثم إعادة تركيب لشعبها.

وبالحديث عن شرعية اخرى هي **شرعية الوجود**، نجد ان العامل الخارجي لعب الدور الأساس في **إيجاد الدولة العربية** المعاصرة وكان المصدر الأول لشرعية تأسيسها فقد كان له أيضا الدور الحاسم في وجود هذه الدولة على مدى قرن من الزمان، حيث اعتمدت هذه الدولة في وجودها على دعم دائم من طرف خارجي، وارتباط مستمر بدولة استعمارية سابقة أو وريثة لدولة استعمارية[2] ومن ثم كانت **شرعية الاستمرار** أو الوجود لكثير من الدول العربية مستمدة في أساسها من **مصدر خارجي**، وليس من خلال إنجاز داخلي أو دعم شعبي أو تحقيق لأمال الأمة وطموحاتها.[3]

كما شكل **العامل الخارجي** مصدرا أساسيا **لشرعية توريث الجمهوريات العربية**، خصوصا تلك التي حازت على درجة عالية من ***الاستبداد والسيطرة، وغياب حكم القانون، واستمرارية حالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وعدم الاكتراث بحقوق الانسان، والتراجع التنموي الذي شكل حالة نادرة من حالات تدهور التنمية المجتمعية إلى مراحل من الركود والفشل الاقتصادي والانسداد السياسي***

---

[1] على غرار الاردن النموذج الامثل لاصطناعه ككيان من قبل الدول الاستعمارية اضافة الى دول الخليج على الخصوص.

[2] وفي كثير من الأحيان كانت الدولة العربية مجرد مؤسسة من مؤسسات دولة أجنبية كبرى، بل أن ملوك بعض هذه الدول ورؤساؤها كانوا موظفين في أجهزة تلك الدولة.

[3] نصر محمد عارف، " الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي" ، ***مرجع سابق***، ص429-544.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانعدام الأمل الاجتماعي، وفي ظل هذه الوضعية المتردية على كل مستويات الأداء الاقتصادي والسياسي والتعليمي والاجتماعي يسعى رؤساء هذه الدول إلى **شرعنة** الفساد والاستبداد.[1]

ثانيا: دور العامل الخارجي في تعزيز القيم السلطوية.

استنادا على ما سبق من وجود **تدخل خارجي** عمل على تأسيس الدولة وتحديد شرعيتها في المنطقة العربية.[2] سعى كذلك الاستعمار او العامل الخارجي على غرس "بذور" الاستبداد والتسلط من خلال:

- **اضعاف المجتمع** وتجريده من قواه ومرتكزاته الذاتية، فالدولة العربية ليست نتاجا لحركة المجتمع ومساره – كما هو الحال الاوروبي- لكن **كيانات فرضت** من اعلى رغما على المجتمع، الذي ما كان ان يمنحها الولاء والانتماء دون الاستناد الى عملية **تقوية للدولة** على حساب المجتمع هذا ما ادى الى **ترسيخ ملامح السلطوية على المجتمع العربي.**

في هذا السياق يقول محمد نصر عارف أن ***"أي دراسة معمقة لسكان الحدود بين الدول العربية تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن أولى مظاهر الاستبداد في الواقع العربي هي استبداد الدولة الحديثة على المجتمع العربي من خلال تمزيقه وتقطيعه وتفريق دمه بين القبائل العربية الحديثة"***[3].

---

[1] نصر محمد عارف، ***مرجع سابق*** ، ص429-544.

[2] اضافة أنه لا توجد أدلة قانونية أو وثائق تاريخية تحدد حدود أية دولة عربية إلا سجلات واتفاقيات ومراسيم الدول الأوروبية التي استعمرت الوطن العربي ووضعت خريطته فيما بعد.

[3] نصر محمد عارف، ***المرجع نفسه***، ص429-544.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم هذه الأدلة إن معظم النظم السياسية العربية ترتبط **باتفاقيات عسكرية أو دفاعية** مع الدول الكبرى على الرغم من أنها ليست في **حالة عداء مباشر** مع أية دولة أخرى، وليست مهددة من أي طرف عربي آخر مما يجعل معظم هذه الاتفاقيات موجهة على الداخل أي المقصود بها هو حماية الجمهورية من الجمهور أو حماية الإمام من الأمة.

- **التنسيق المستمر** مع الدول العظمى أو الدول الكبرى الأخرى في كل ما يتعلق بمصالح تلك الدول في المنطقة، وأخذ ذلك في الاعتبار على أنه أولوية عند تحديد السياسات الداخلية والخارجية،[1]
- **الانصياع لمطالب القوى الدولية** الفاعلة في المنطقة، وإعطائها أولوية حتى على حساب الشعب، ومصالحه بل أحيانا يتم تخريب المجتمع وتدمير شبكة علاقاته الاجتماعية من أجل إرضاء الدولة العظمى.
- انشغال الأعلام الرسمي الدائم بنقل وتضخيم الآراء التي تعكس رضاء المسئولين في الغرب عن هذا الحاكم أو ذاك- وكأن هؤلاء القابعين خلف المحيطات هم مصدر الرضاء والشرعية

[1] عادة ما ترتفع أسهم المسئول العربي أو المرشح لتولي منصب سياسي رفيع إذا كان مرتبطا بالدولة التي ينظر إليها على أنها مصدر للشرعية، كذلك يتم التنسيق مع الدول الأجنبية في السياسات الإقليمية وأحيانا الداخلية مثل سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التحول إلى القطاع الخاص كما هو في حالة العراق أو فلسطين أو السودان بالنسبة لمصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عن سياسات الرئيس.[1]

من نتائج هذا **الاختراق**، أن عجز المجتمع العربي عن تأسيس "**الدولة الحديثة الديمقراطية**"، نظرا للتطور اللاعقلاني الذي لازم تشكلها وبسببه أصبحت نموذجا مشوها للدولة البيروقراطية الحديثة كما هي في الغرب.[2]

توصل المفكر العربي **عبد الرحمن الكواكبي** في دراسته حول الاستبداد الى وجود **قاعدة معرفية لظاهرة الاستبداد** واعتبرها ظاهرة سياسية من حيث المظهر ولكنها قائمة اساسا على **الدين والفكر وذات ابعاد معرفية** وترسخ الاعتقاد بأنها **خاصية عربية حصريا** انتجتها البنية التاريخية العربية، لكن في مقابل ذلك يعتقد **الكواكبي** بأن **جوهر الظاهرة السلطوية منتوج خارجي** وجد بيئة ملائمة للاستقرار والانتشار في المجال السياسي والثقافي العربي.[3]

---

[1] مثال ذلك الاعلام المصري وحتى الاعلام الخليجي مؤخرا بتناوله لاخبار الصحف الأمريكية تبرز خطاب الرئيس في صفحاتها الأولى والاشادة بسياسات حكام المنطقة بدور مصر أو السعودية وا قطر باعتبارهم مصدرا الاستقرار في المنطقة" وهكذا من صيغ وعبارات دائمة التكرار حتى كادت أن تصبح تقليدا راسخا أصبح من قبيل العادة التي تعكس حقيقة كامنة خلفها وهي أن الخارج هو مصدر شرعية الحكم، وليس المجتمع الداخلي، ومن ثم فإن رضاء الخارج هو ما يسعى إليه وليس إرضاء الشعب، وهنا يقع مركز دائرة الاستبداد الذي لا يفتأ يتمدد ويتمدد حتى يشمل كل شيء وحتى يتحول إلى فساد واستعباد.

[2] رفيق ايت تكنتا،" إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية"، ***المركز الديمقراطي العربي*** http://democraticac.de/?p=42600 تم تصفح الموقع يوم 2017/11/11

[3] عبد الرحمن الكواكبي، "***طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد***"، تحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975) ص137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا وجب الاحاطة بأثر **العامل الخارجي** ودوره في ترسيخ القيم السلطوية باعتباره مكونا اساسياً عمل على تشكيلها واستمرارها عبر على ذلك الكاتب **نصر محمد عارف** بقوله" ***ان المحددات الخارجية العنصر الاهم والأكثر خطورة في فهم ظاهرة الاستبداد السياسي العربي***".[1]

اثر منطق التبعية للخارج في تعزيز قيم الاستبداد

تعمل العلاقات القائمة على التبعية للخارج على تعزيز الاستبداد الداخلي، انطلاقا من فرضية كلما زادت التبعية للأجنبي كلما تصاعد الاستبداد الداخلي، بحيث يكون المواطن هو عبد العبد، ويكون الأجنبي هو سيد السيد، فممارسة الضغوط على الدولة العربية وإذلال النخب العربية ادى الى الاستبداد الداخلي[2] من خلال تصاعد في استخدام القوة ضد المواطن مع تغطية ذلك بشعارات يضمن أنها ترضي الاجنبي مثل "الحرب على الإرهاب" أو "مقاومة التعصب الديني" أو "الضرب بيد من حديد على الخارجين عن القانون" و"عن إجماع الأمة.[3]

---

[1] نصر محمد عارف، " الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي" في: ***الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية***، 2005) ص429-544.

[2] صاغ المفكر الإيراني على شريعتي رباعية مفهومية هي الاستعمار والاستغلال والاستبداد والاستعباد حاول ربط علاقة الخارج بالداخل في موضوع الاستبداد والطبيعة الجدلية القائمة بينهما فلاستعمار بجميع صنوفه وأشكاله وما يصاحبه من استغلال وقهر ينعكس محليا في عملية معقدة من ممارسة الاستبداد على المواطن واستعباده، فإلغاء حرية الوطن تعني إلغاء لحرية المواطن، وممارسة القهر والضغوط على الدول سيؤدي مباشرة إلى متوالية داخلية من القهر والضغط على المواطن، بل أن هذه المتوالية تتصاعد كميا وكيفيا كلما نزلت إلى المستويات الدنيا على سلم السلطة. فالدولة في العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة أعادت إنتاج الاستبدادفي صور مختلفة تتناسب مع طبيعة وضعها الدولي والقوى والمؤسسات التي تؤثر فيها، بل أن عملية تحقيق التنمية والتغيير من أعلى مثلث استمرارا لتقاليد الاستبداد والاعتماد على الخارج خصوصا على المعونات الأجنبية.

[3] نصر محمد عارف، ***المرجع نفسه***، ص429-544.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم استخدام **المؤسسات الدولية** كآليات للضغط من خلال **القروض والديون** والقيام بعمليات **الإصلاح الهيكلي** تحت تأثير **ضغوط صندوق النقد الدولي**، والبنك الدولي أدت إلى تزايد **ممارسات الاستبداد** الداخلي في كل صوره **وأشكاله السياسة والاقتصادية**.[1]

هذا ما الى ادى الى **استمرار منطق التبعية** ذلك بقيام القوى الغربية بانتهاج نفس التوجه الاستعماري مع تغيير الاستراتيجية الى سياسة غير مباشرة تعمل على **تكييف البنية الجيواستراتيجية** للمنطقة العربية بما يتوافق مع مصالحها[2] تحت غطاء اجراء **اصلاحات في بنية النظم السياسية العربية** وهو ما دفع هذه القوى الى الى تعزيز وجودها في الوطن العربي[3] وتتوخى الاهداف التالية:

[1] فالقضاء على القطاع العام وإحلال القطاع الخارجي محله بعمليات غير مدروسة ومتعجلة لإرضاء أطراف خارجية أدى إلى بروز حالة معقدة من الاستبداد والاستعباد في المجتمع سواء مارستها الدولة أو الفئات المرتبطة بها والمتمثلة في الرأسمالية الناهضة التي ورثت القطاع العام ميراثا غير شرعي. وهكذا فإن الدولة التي ظهرت في العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستعمار لم تكن سوى حالة استبدادية تستجمع القوى في يدها وتسعى إلى تفليس المجتمع، وإفقاده قواه والقضاء على خصوصياته وتعدده وتنوعاته وإمكانياته من أجل إيجاد سلطة مركزية تصبح بدورها سهلة التحريك وقابلة للتحكم من قبل القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة.

[2] يتضح ذلك جليا من خلال مشاريع الشرق الاوسط الصغير والكبير ثم المشروع المتوسطي وشروع الاتحاد من اجل المتوسط وما جاءت ندوات دافوس ومؤتمرات برشلونة، اضافة الى طرح سياسات الجوار الاوربية وقرارات مجموعة الثمانية.

[3] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 228.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تحويل البنية الصراعية** بين الدول المتخلفة والقوى الامبرالية الى **ثقافة الحوار**، ما يؤدي الى **تغيير في التوجهات الفكرية** ومناهج التعليم **لضمان استمرار التبعية**[1] في العالم العربي لهذه القوى.[2]
- العمل على فرض قيود تحمل **غطاء الاصلاح الاقتصادي** مثل ضرورة توسيع القطاع الخاص **والربط بينها وبين الديمقراطية** فتح المجال امام **الشركات الرأسمالية لمزيد من التواجد في حيثيات الاقتصاد الوطني.** [3]
- فتح المجال للقوى المرتبطة **بمصالحها التدخل في الشأن الوطني** وتتنامى لتصل الى درجة **الوجود العسكري** لضمان بقاء موالين لها تحت ذريعة الديمقراطية وبإيعاز من المرافق الدولية وهيئة الامم المتحدة.[4]

التغير والتكيف السياسي: بعد التطرق الى التحولات في البنية الدولية وما نتج عنها من **تذبذب في ادوار الدولة** على حساب **تعميق البعد الدولي او العالمي** نتحدث عن الذي جاء

---

[1] يدخل في اطار هذه المنظومة الامبريالية تعديل المصطلحات والعمل على ترويجها مثل الشرق الاوسط بدلا من الوطن العربي الارهاب بدلا من المقاومة، اولوية النمو الاقتصادي على حساب اولوية العدالة التوزيعية.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 228.

[3] عملت سياسة الخصخصة على انحلال الفساد بشكل طاغي وتم بيع المؤسسات الوطنية بمبالغ رمزية.

[4] قد ادت العولمة الى تشكيل ظاهرتين مهمتين حسب الدكتور وليد عبد الحي:

– اللامكانية Déterritorialisation او الدافع المكاني وفق لورينز بسبب ظواهر الهجرة والتجنيس والروابط العضوية بين المجتمعات وبروز المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود – اطباء بلا حدود، صحفيون بلا حدود، جماعات الخضر..– الى تراخي الوجدان الوطني ولو في اطار محدود لان هذه الظواهر لم تصل الى حد التحول الكبير، غير انها تتنامي وتترك اثرها في السلوك السياسي.

– الوطنية الدستورية Constitutionnel Patriotisme التي تعني تحول الدولة باعتبارها وعاءا اجتماعيا لتنوعات اجتماعية متباينة خلافا للدولة القومية بالمفهوم التقليدي وما يجمع الافراد فيها هو حصولهم على حق المواطنة من خلال تجنيسهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

به "جيمس روزنو" في نظرية التكيف السياسي واعتبارها كمرجعية لتحليل العلاقة بين **النزعة الاستبدادية والعجز عن التكيف** بذلك نكون امام نمطين من المطالب:

- الاول مطلب داخلي أي **المكونات الداخلية** للكيان الممثلة في **الافراد والأحزاب**[1] وهيئات **المجتمع المدني** والتنوعات الاثنية والطبقات والنخب والهيئات الحكومية وغيرها من المؤسسات الداخلية.
- والثاني **مطلب خارجي** يمثل البيئة الدولية من دول ومنظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية والرأي العالم العالمي والقيم والأعراف والقوانين الدولية وغيرها من المعطى الدولي.[2]

هذان المطلبان يمثلان تحديا للدولة وجب عليها التكيف خاصة وانهما – المطالب الداخلية والخارجية– اغلب الى التناقض بهذا تكون الدولة امام خيارات هي:

- تغليب **الداخلي على الخارجي** او **العكس** او **التوفيق** بينهما فتكون الدولة وفق ترتيب التكيف اما **سياسة المقاوم** او **الاذعان** او تستطيع ان تحقق قدرا معينا من التوازن في سياسيات التكيف.

ويكون توجه الدولة لأحد الاحتمالات متوقف على **قوة الدولة** المعرفة بمؤشرات هي :

القوة **المادية اقتصاديا وجيواسراتيجيا تكنولوجيا**، او **القوة المعنوية** المعبر عنها بمستوى **التعليم** ودرجة **التماسك المجتمعي**، والروح المعنوية، **المستوى الاخلاقي**، **والتطور الإداري** وسيادة **القانون ومستوى الحرية**.

---

[1] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 224.

[2] وليد عبد الحي، ***المرجع نفسه***، ص 225.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا مؤشر فن ادارة المتغيرات المادية والمعنوية، وهو المرتبط بدرجة تطور هياكل التخطيط وصنع القرار السياسي.

وبما ان الدول العربية في اغلبيتها **تفتقد الى المؤشرات** السابقة فان السياسات لديها **مرهونة بتغليب المطالب الخارجية** التي تتوافق مع **مصالح السلطة** يحدث **تواطؤ** بينها – **السلطة– والقوى الخارجية** على حساب المجتمع ويحدث التوافق على اقرار **سياسيات سلطوية تستهدف كبح المطالب الداخلية قسرا وقهرا من خلال اليات الهندسة السلطوية.** [1]

اذن فالتكيف والتغير السياسي قائم على الصراع بين **المطالب المجتمعية الداخلية والمطالب الخارجية** التي ترمي الى الابقاء على سياستها –سياسة الامر الواقع– وبما ان القوة المعنوية مغيبة – الاخلاق والوعي والتماسك المجتمعي – وبما ان تغليب المعطى الخارجي يخدم مصلحة **السلطة** يتم **التكيف الاذعاني** لصالحها على حساب كل ماهو داخلي.

دور البيئة الدولية في تعزيز السلطة العسكرية:

البيئة الدولية الصراعية وتعظيم المؤسسة العسكرية حيث يعمل تهديد القوى الخارجية بتعدد اشكالها وصفاتها والتنافس الدولي وخطر القوى الاقليمية المجاورة[2] اضفى اهمية بالغة على **المؤسسة العسكرية** لما لها من وظيفة **حمائية** وازدادت هذه الاهمية مع اتساع ظاهرة

---

[1] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 225–226.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***المرجع نفسه***، ص 230.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنف السياسي او ما تم تسميته **بالإرهاب** ساهم كل ذلك في تعزيز **مكانة ومركزية المؤسسة العسكرية**[1]، التي استغلت هذا الدور وأصبح من الصعب ان تتنازل عنه فيما بعد.

لكن الاداء السيئ الذي طبع الجيوش العربية خاصة في حروبهم ضد الكيان الاسرائيلي وقيام بعض الجيوش بحروب اهلية قلل من قيمة وخلق فجوة مع المجتمع، لكن ابعاد الجيش عن الحياة السياسية كان له اثر على تنامي ظاهرة الدكتاتوريات العسكرية، هذا الابعاد جعل من بعض الدول العربية ان تجعل من الجيش مؤسسة مهنية محترفة معزولة عن التفاعلات المجتمعية، هذا الدور الجديد تم رفضه من قبل الجيش خاصة وان تركيبته ممثلة من مختلف شرائح المجتمع وبما ان لديهم ادوات القوة التي تكفل لهم النجاح والدرة على اقتحام المجال السياسي، ادى ذاك الى اندفاع هولاء نحو تغيير النظام السياسي لكن مع رفض لكل اشكال المعارضة وهذا ما يؤسس لدكتاتورية. [2]

دور اسرائيل في الازمة العربية وتدخل القوى الدولية لصالح الاستبداد

كان لقيام اسرائيل ككيان في قلب الامة العربية **تحديا لكل عوامل التقدم والتطور** لما خلفه ما اثار سيكولوجية واقتصادية وسياسية، حيث شكلت مواجهة اسرائيل بعد مركزيا في

[1] يمكن ادراك ذلك من خلال ميزانية المؤسسة العسكرية اضافة الى توجيه القرارات الاستراجية وفق رؤية وتوجه المؤسسة العسكرية حيث تعد المنطقة العربية من اعلى مناطق العلم في نسبة وقوع الحروب فيها حيث عرفت المنطقة ما مجموعه 35 حربا دولية أو أهلية خلال الفترة بين عامي 1948 و 2010 وكانت تونس اقل الدول العربية انخراطا في هذه الحروب، الامر الذي يفسر ضعف المؤسسة العسكرية التونسية قياسا بغيرها من الدول العربية.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 231-232.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجيات العربية[1] خاصة بعد نجاحها في مشاريعها الاستيطانية، واحدثت **شرخا في تماسك الشخصية العربية** على الصعيد **السيكولوجي**، وجعلت من العالم العربي **نظاما اقليميا عاجزا على استكمال استقلاله السياسي.**

هذه **الصورة النمطية** استغلها بعض قادة الدول العربية وعملوا على استحضار نموذج **البطل وهو من الاهمية بمكان في الموروث الثقافي** العربي وإحياء مفهوم **البطولة والزعامة والقيادة** ، استثمرتها القيادات العربية وخاصة الثورية منها وأصبح **القائد** يغذي امال الجماهير وتواصلت سلسلة بيع الوهم المتبادل بين الشعوب والقادة الى ان تغيرت المطيات بفعل هزيمة 1967 ثم توال الفشل التنموي والسياسي والصراع بين الثوريين وظهور الانقلابات والحروب الأهلية في ظل تطور النموذج السياسي الاسرائيلي بمحاسبة المسؤولين وتطور اقتصادي اخذت تتلاشى نظرية البطل.

ومن جهة اخرى عمل التوجه نحو بناء **قوة عسكرية** لمواجهة التهديد الاسرائيلي على **تعطيل عجلة النمو الاقتصادي** الذي له علاقة مع **التطور الديمقراطي** فلا يمكن ان تكون ديمقراطية في مجتمعات اليات التنمية السياسية والاقتصادية والعلمية معطلة ويصبح المجال أكثر قابلية لنمو نظم سلطوية.[2]

---

[1] يمكن الاستناد على ذلك من خلال نتائج القمم العربية وكذلك برامج الاحزاب السياسية ومضمونها الايديواوجي المعادي لها.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 231-232.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في باب تدخل القوى الدولية في تعزيز قيم السلطوية نستند الى العلاقة الرسمية التي تطبع اجهزة المخابرات الغربية ودعمها الانظمة العربية.[1]

اذن يمكن الوصول الى النتائج **خلفتها البيئة الدولية في تعزيز قيم الاستبداد والتسلط:**

- تعزيز دور **المؤسسة العسكرية** في صنع القرار السياسي بسبب عدم الاستقرار الذي تساهم فيه هذه البيئة، وهو ما ادى الى **تعطيل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية** بذريعة التصدي للخطر الخارجي.
- **مساندة الاستبداد** من خلال الترابط مع طبقات وفئات اجتماعية معينة تؤدي **وظيفة الراعي لمصالح هذه الدول.**
- مساندة الاجهزة الامنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع القوى الخارجية.

[1] اوردت تقارير موقع ويكيليكس لصاحبه جوليان اسانج بأن مسؤلين عرب كبار في عدد من الدول العربية لديهم صلات وثيقة مع وكالة الاستخبارات الامريكية، وكثير منهم يرتاد بصفة دورية على السفارات الامريكية وبشكل طوعي من جل اقامة علاقات مع اجهزة الاستخبارات الامريكية، اضافة الى التنسيق الامني يمكن الحديث عن سجون عربية لتعذيب متهمين ترسلهم الولايات المتحدة لهذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تجليات هندسة التسلط في المجال السياسي العربي.

المطلب الاول: التجليات السياسية والدستورية لهندسة التسلط العربي.

اولا: ازمة الشرعية.

ثانيا: ازمة الفعل الحزبي والمشاركة السياسية: المحتوى السلطوي للدساتير العربية.

ثالثا: تعطيل الالية الانتخابية وتشكيل الثقافة السياسية كإحدى آليات هندسة الاستبداد

المطلب الثاني: التجليات الاقتصادية والاجتماعية لهندسة التسلط العربي.

اولا: اثر الاقتصاد الريعي في تعزيز قيم السلطوية

ثانيا: تحجيم و تهميش دور الفرد والمجتمع المدني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: التجليات السياسية والدستورية لهندسة التسلط العربي.

اولا: ازمة الشرعية.

رغم موجة الإنفتاح السياسي التي يعرفها العالم العربي، غير أن **صفة الدولة التسلطية** بقت أبرز السمات السياسية المميزة للمنطقة العربية، فهي تنفرد بمجموعة من الخصوصيات تجعلها تختلف عن باقي الدول في العالم المعاصر.

ومن أهم مميزات الدولة التسلطية العربية، أنها تعاني من **أزمة الشرعية**، كما تقوم على أساس **احتكار مصادر القوة**[1] **والسلطة في المجتمع بإختراق المجتمع المدني**، وسعيها عبر **آلتها القمعية لصيانة الإذعان الإجتماعي**.[2]

فالشرعية تُعرف بمدى **قبول الأغلبية** لحق الفرد أو الجماعة في الحكم وممارسة السلطة، فالشرعية ترتكز على **القبول** وفق **القناعة وليس وفق الإذعان** وهذا هو جوهر الشرعية، وعلى الحاكم ان يحافظ[3] عليها حتى لا يفقد العقد جوهره الذي بموجبه تحصّل من قبل

[1] في تعقيب للكاتب برهان غليون ضمن كتاب ازمة الديمقراطية في الوطن العربي يقول في سياق تغليب منطق الغلبة لفرض سلطتها وسطوتها ان الانظمة العربية ادركت ان بقاءها يتوقف على مدى تنميتها لجهاز الغلبة اي قوة القهر المادية والروحية العسكرية والثقافية فالقانون الوحيد للسلطة العربية الحديثة كان وأصبح اكثر فاكثر اليوم قانون القوة اي التعسف المطلق.

[2] رفيق ايت تكنتا،" إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية"، المركز الديمقراطى العربى تم تصفح الموقع يوم 2017/11/11 http://democraticac.de/?p=42600

[3] لكن في المقابل ذلك الحفاظ الا يعني ان الشرعية تستلزم "القبول" الأبدي لأنها ليست مكسباً نهائياً بل هي ذات طبيعة تطورية ومتقلبة تتجدد باستمرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحكومين على هذه الشرعية[1] وبالتالي محاولة صيانة ما يسميه ماكس فيبر بـ "**الإيمان بالشرعية**" الذي يعتبره "**عاملاً حاسماً** لكل سلطة تسعى إلى صيانة الإيمان بشرعيتها.[2]

كما ان **الشرعية** هي فكرة واعتقاد وقناعة شعبية **بجدارة الحاكمين** باحتلال موقع القرار **ومركز السلطة السياسية** وأي خروج عن هذه الفكرة، يعد خروجا وانهيارا لشرعية السلطة القائمة فالشرعية إذن متحركة على الدوام: **تتغير وتُكتسب وتُكرس**، كما **تضعف وتتآكل** إلى أن **تُفتقد**[3] إذا فقد نظام سياسي شرعيته فإنه **يفقد مسوِّغ وجوده وبقائه.**[4]

لكن هناك أنظمة حكم عربية تأسست في ظل **غياب** لأي شرعية، ما ادى بها الى التأسيس لمنطق **الغلبة والقهر المادي والرمزي**، وهي بذلك لم تخرج على المنطق التقليدي الخلدوني حتى تضمن لنفسها **الديمومة والاستمرارية** حتى الزمن الراهن.

فالقهر والتغلب من **الاليات** التي المنتهجة لاحتواء الشعب ويعبر عن وجود اشكالية كبيرة بين الحاكم العربي ومسألة الشرعية ما دفع الكاتب "هيودسن" الى القول بأن " ***مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية. ان النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي***

---

[1] سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، ***أزمة الديمقراطية في الوطن العربي***،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984) ، ص 404.

[2] Max Weber, ***Economie et société,*** tome 1, Paris, Pocket, 1995, p. 286

[3] محمد حافظ يعقوب، ***العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي***، (رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997) ص 83، 98.

[4] عبد النور بن عنتر، "التسلطية السياسية العربية،" ***مجلة فكر ونقد***، ع، 44، السنة 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي لا غنى عنه هو السبب الاكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة.[1]

لكن **الاستمرارية** لا تعني بالضرورة **استقرارها**، بل تعني **تطويرها لوسائل القهر والتسلط** ومن جهة اخرى تم اللجوء الى **الايدولوجيا** لتضاف **كمصدر لشرعية** عند بعض الأنظمة العربية خلال العقود الماضية.[2]

تستحضر الدولة وظيفتها في **نظام اشتغال Fonctionnement** بنفس قيمة وأهمية وفاعلية **العنف**[3] ولا يمكن لأي دولة ان تفرض شرعيتها من دون امتلاكها **ايديولوجيا** تبرر بها ولها **سلطانها** في **الوعي المجتمعي** هذا **الوعي** يقود الى التسليم بالحاجة الموضوعية اليها والى وظائفها اي **يتحول الوعي الى ولاء.**[4]

كما يتم ممارسة "**العنف الرسمي**" ضد المعارضة حتى تقلل من فاعليتها وأدائها، وبالتالي حتى وإن وفقت فلا تحقق إلا **استقرارا سلطويا**، ظاهرا يخفي غليانا كامنا والسبب هو أن هذا " الاستقرار " لم يكن نتيجة لسعي " **النظام لتدعيم شرعيته ، وزيادة فاعليته** " ، وإنما نتيجة **لضرب قوى التغيير في البلاد.**

---

[1] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 134.

[2] سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، ***مرجع سابق***، ص 406-409.

[3] قد يتعدى اثر ادوات الايديولوجيا من ادوات العنف لانها اقل كلفة منه على صورة الدولة وعلى اخلاقياتها ولانها الاوسع نطاقا في الاداء والاكثر تواترا ومدى في الزمان مثل الشرعية الثورية للرئيس بوتفليقة ودوره الرمزي في تحكيم الازمات بين النظام وباقي القوى الفئوية الاجتماعية والسياسية وهو بذلك خارج اطار الازمة تماتما مثل نموذ امير المؤمنين في المغرب ودوره التحكيمي.

[4] عبد الإله بلقزيز، ***الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر***، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،2008) ص 44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذن بدون العامل **الايديولوجي** تبقى **شرعية واحدة** قائمة على اساس **العنف والقهر المادي المشروع**، في هذه الحالة نكون امام سيطرة الدولة باستعمال ادوات **القمع المادي**[1] والتي تعمل بمقتضاها اجبار المجتمع على التسليم **بسلطانها السياسي** في ظل فقدانها صفة **اقتناع المجتمع بذلك السلطان**، لانها نتيجة **اخضاع وقهر**، وعليه فانها الشرعية منقوصة ودائما ما تواجه اشكالية **الممانعة النفسية** ضد الاعتراف بشرعية **الاخضاع المادي**، ومن هنا وجب استحضار **وظائف الايديولوجيا** لتحقيق شرعية يكون فيها الانتقال من استراتيجية الاخضاع الى استراتيجية الاقناع.[2]

[1] يقول المفكر المغربي عبد الاله بلقزيز في سياق شرعية الغلة والقوة " ***ليس في وسع القوة أن تصنع الشرعية لنظام سياسي أو تفرضها فرضاً ، إذ ليس في شرعيات السياسة والسلطة في العالم المعاصر ما يمكن حسبانه شرعية القوة . فحين يقوم نظام سياسي بالقوة والاستيلاء، ويستمر متوسلاً القوة لإعادة إنتاج سلطانه وتثبيته، يضع نفسه في نطاق الأنظمة المجردة من أسباب الشرعية. لا وصف يطابقه ، في هذه الحال ، سوى القول إنه نظام سياسي غير شرعي . ولا يغير من حقيقة عدم شرعيته أن لا تقاومه قوة معارضة من المجتمع***.للمزيد انظر : عبد الاله بلقزيز، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي حلقة نقاشية"، ***مجلة المستقبل العربي*** ع 378 ص ص 77-124 .

[2] عبد الإله بلقزيز، ***المرجع نفسه***، ص 44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كانت **الإيديولوجية القومية** مصدراً لشرعية العديد من الأنظمة العربية[1]، وحتى التي لم تتبن هذه الأيديولوجية كانت تعلن **التزامها القضايا القومية** حفاظاً على استقرارها[2] الذي كثيرا ما يكون استقرار " **سلطويا** " شكليا يتم تحقيقه عبر ممارسة "**العنف الرسمي**" بغرض الحد من أي تهديد يعترض السلطة القائمة اكثر من السعي الحقيقي لترسيخ شرعية فاعلة ومقبولة، لهذا ***"فإن حالة عدم الاستقرار السلطوي تتضمن في إطارها مقوّمات كامنة لعدم الاستقرار، سرعان ما تنفجر في شكل دورة جديدة من العنف والعنف المضاد". ومن هنا فإن "العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الاستقرار"***[3]

انطلاقا من الشرعيات التي حددها **ماكس فيبر** المستمدة من ثلاثية : **التقليدية، الكاريزماتية، والعقلانية القانونية**[4] وعند محاكاة مصادر الشرعية وربطها بالمعطى العربي

---

[1] ان أزمة الشرعية التي تعانيها الأنظمة السياسية العربية حالياً ناجمة عن عدم إدراكها الحقيقة التاريخية بان الشرعية تحمل طابعا متغيرا ومتطورا وان ممارستها للحكم تحت مبررات (تقليدية، قبلية، دينية، ثورية، تاريخية...) في مرحلة من التاريخ جعلها تعتقد أن شرعيتها مكسباً **لا رجعة فيه** وأنها **مسوّغة إلى الأبد** وهذا ربما ما يفسر **ظاهرة الحكام على مدى الحياة** في العالم العربي **وتأصل شخصانية** السلطة.

[2] عبد النور بم عنتر، "التسلطية السياسية العربية"، ***مرجع سابق***، نقلا عن:

-Paul Noble, «The Arab System: Pressures, Constraints and Opportunities», in: Bahgat Korany & Ali E. Hillal Dessouki (eds), ***The Foreign Policies of Arab States : the Challenge of Change,*** 2nd ed, Boulder (Colorado), Westview Press, 1991, p. 57; Michael Barnet, «Institutions, Roles and Disorder: the Case of Arab States System», *International Studies Quarterly* (Detroit), vol.3, september 1993, pp. 279-284.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) ص 57.

[4] وهي الشرعية المعمول بها في الديمقراطيات الغربية، اذ تعد النموذج الانجح وتُعرف أيضاً بالشرعية الدستورية أو المؤسسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجد غلبة الشرعية التقليدية الى جانب الكارزماتية.[1]

فمصدر الشرعية لدى الدول العربية حافظ على **الشرعية التقليدية** المستندة الى **الدين** كالسعودية وسلطنة عمان وكذلك الى **الانتساب الى اصول شريفية كالمغرب والاردن** ثم المرتكز **القبلي** مجسد في **امارات الخليج** كما تم الاستناد الى **الشرعية الثورية والقيادة الكارزماتية أو الايديولوجية للحزب الواحد.**[2]

كما كان للجانب **التاريخي** دورا هاما في مسألة الشرعية فقد ظهرت الدولة العربية الوطنية[3] على انقاض هزيمة **تاريخية مزدوجة**[4] بعد الحرب العالمية الثانية، هنا بدأ البحث عن تأسيس **شرعية تاريخية** اثبتت فشلها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبالتالي فشل اخر في التحرر من التركة التاريخية الثقيلة وكان على هذه الدولة **المنقوصة الشرعية**[5] **التاريخية الجماعية** ان تسعى دائما الى الاحتفاظ بالحد الادنى من **التماسك الداخلي** و**بالمشروع التاريخي** الذي يعمل على تحريرها من **الاثم التاريخي الاصلي.**[6]

---

[1] تجدر الاشارة هنا الى ان نجاح الدولة في تحصيل شرعيتها عبر احقاق القبول والرضا الاجتماعيين بها، اي من غير اللجوء الى العنف، وهذا ما يفترض قدر كبير من القدرة الاقناعية للمحكومين بشرعيتها.

[2] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 135-136.

[3] تعود صفة " **الوطنية**" تعبيرا عن الانتفاضات الوطنية ضد المستعمر الفرنسي والبريطاني اين تم اضفاء نوع من الشرعية التاريخية في دولة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية.

[4] تمثلت الهزيمة المزدوجة والمتزامنة مع انهيار الحقل التاريخي الاسلامي المتمثل في الامبرراطورية العثمانية من جهة وهزيمة مشروع الدولة العربي ةفي المشرق تحت الراية الهاشمية من جهة اخرى.

[5] كانت شرعية الدولة العربية مشروطة دائما بكونها مجرد حالة انتقالية نحو تحقيق هذا المشروع التاريخي المرغوب فيه الذي قد يتخذ شكل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحتى الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

[6] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 218

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل **الخصوصية التاريخية للشرعية الايديولوجية** للدولة العربية من حيث تكوينها الاول أنها كانت **شرعيتها مشروطة** بقدرتها على **تجاوز** أو **طمس** معالم "**العنف الاصلي**" بتعبير **رفعت رستم الضيقة** والذي شكل الحدث التاريخي المؤسس لها في شكلها السلبي.

كما كانت شرعية الدولة العربية قائمة على **امكانية التحرر** من حدثها المؤسس والواقع الراهن واستبداله بحدث مؤسس موعود في المستقبل الذي يظل حدثاً منتظراً فتبقى شرعية االدولة ذات بعد انتقالي مرتبطة ومشروطة بما سوف تنجزه في **المستقبل**[1] لا بما تم التأسيس والترسيخ له في الماضي وهذا هو جوهر الاشكالية التاريخية الايديولوجية الدائمة للدولة العربية بكل تعقيداتها وتراكماتها الحالية.

ادى ذلك الى بقاء الدولة العربية تمثل **مرحلة انتقالية مستمرة** منذ تأسيسها حتى **الزمن الراهن** بما لها من **وظيفة ايديولوجية** تعمل على اضفاء **شرعية عملية**[2] للدولة الوطنية بقبولها كمجرد **حالة مؤقتة انتقالية** في الطريق الى **مشروع تاريخي اسمى.**

وتحتكم كلها الى **المنطق التاريخي** وشرعية **الانجاز والبناء الوطني** بعد الاستقلال، لكن **لم تشكل** الدولة العربية **عضوية متكاملة الاركان ذات شرعية تاريخية ناجزة** وذلك بسبب

---

[1] رفعت رستم الضيقة، ***مرجع سابق*** ، ص 220.

[2] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص ص 221-218

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصوصيتها التاريخية وتكوينها الاول في **حقل استراتيجي محاصر ومتفجر الحدود ومحاصر ومتناقض التركيب.**[1]

كما اتضح بعد ذلك وجود **هشاشة** على **مستوى الانجاز الاقتصادي والاجتماعي** والسياسي، فلم تستطع تحقيق **الاهداف التنموية** المنشودة اقتصاديا واجتماعيا.

اما **الشرعية العقلانية** فتم الالتفاف عليها من خلال العمل على **شرعنة التسلط** عمل الحاكم العربي على وضع نفسه مرادف **للقانون** بل هو القانون، في ظل **فشل** في انتاج شرعية بنيوية عقلانية نظرا لوجود تداخل بين الدولة التاريخية والدولة الحديثة.

والنتيجة المتوصل اليها ان الدولة العربية **لم تتأسس** بكونها **دولة القانون والمؤسسات** التي هي مرادف لرأي وقرار الحاكم، وأن "مسألة الشرعية" مشكلة مثارة بدرجة أو بأخرى في كافة النظم السياسية العربية الراهنة، فعلاقات هذه النظم وقياداتها بالجماهير لا تستند إلي الرضا والقبول والثقة (الشرعية السياسية) وإنما عادة ما تستند هذه العلاقات إلى **القمع والقهر** لو في إطار الشرعية القانونية.[2]

ومن نتائج **أزمة الشرعية** عربيا وجود مفارقات نورد أهمها فيما يلي :

---

[1] رفعت رستم الضيقة، ***مرجع سابق*** ، ص 216.

[2] من خلال حصول القيادة على موافقة المجلس النيابي على ما تصدره من قوانين استثنائية وقوانين طوارئ وأحكام عرفية ومن هنا ينشأ التعارض والتناقض بين الشرعية السياسية والشرعية القانونية وبالإضافة إلي القمع، وتلجأ العديد من هذه القيادات إلي طلب الدعم من قوى أجنبية لحماية نظمها في مواجهة تهديدات من نظم عربية مجاورة أو اضطرابات داخلية تعجز الوسائل عن إخمادها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **القدرة الرقابية** على المجتمع بالاستناد الى المخابرات والأجهزة الامنية والمؤسسة العسكرية.
- نجاح الانظمة في **تأجيل الرفض المجتمعي** استنادا الى **التحكم في وسائل الاعلام** وتوجيه الرأي العام.
- رغم غياب شرعية تؤسس لوجود وبقاء النظام السياسي العربي غير ان الانظمة العربية الاكثر **استمرار** بفعل **القدرة على ادارة الازمات والتكيف المستمر** مع اي حراك يهدد وجودها.
- العمل على **احتواء المعارضة** سواء عن طريق **الترغيب** بمنحها امتيازات او **قمعها** وملاحقتها امنيا.
- **فاعلية الايديولوجية التاريخية والدينية** التي تعمل في كل مرة على **ضبط** اي حراك يهدد وجود النظام السائد.
- هناك **عامل خارجي** من خلال الدعم الامريكي للأنظمة السائدة بما يخدم مصالحها.

افرزت اشكالية الشرعية في الدولة العربية **اشكالية طردية** متعلق بالمشاركة السياسية فالسلطة **محتكرة ولا يجوز الاقتراب منها** ومن اوجه **ازمة المشاركة السياسية** وجود **ازمة العمل الحزبي** وهو العنصر القادم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: ازمة الفعل الحزبي والمشاركة السياسية: المحتوى السلطوي للدساتير العربية

عانى العمل الحزبي العربي من عدة مشاكل، انطلاقا من حداثتها حيث لم تظهر الظاهرة الحزبية في الدول العربية في بداياتها الأولى، باستثناء بعد الدول التي كانت تهدف من التعددية **الحد من امكانية مشاركة** الحزب الواحد لسلطتها على غرار الدولة المغربية.

هذا التأخر الذي قارب ثمانية عقود **أسس لقيام الفكرة الحزبية** ليس باعتبارها لازمة من لوازم الديمقراطية كما في حدث في الغرب، بقدر ما جاءت **استجابة لمطالب وطنية متعلقة بالفعل الثوري والتحرري والاستقلال.**

لكن هذا المعطى التاريخي قاد الى تشكل **فكري وايدولوجي** – الى يومنا هذا – للأحزاب السياسية العربية خاصة فيما يتعلق بالتصورات العامة الى الدولة والسلطة والديمقراطية واليات الانتقال اليها.

فأزمة العمل الحزبي **تعدت المعطى التاريخي** المحدد لنشأة الاحزاب وتطويرها بل ارتبطت بشكل وثيق **بطبيعة الدولة العربية الحديثة وسلوك نظمها السياسية،** اضافة الى ذلك **عمل الدستور على تقييد المشهد الحزبي** وفق السياقات العامة التي حكمت الحياة السياسية العربية عموما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تجدر الاشارة الى **الوظيفة الاخضاعية**[1] **للدستور** في الدول العربية الذي **فرض قيودا على تشكيل احزاب** وفق شروط وقواعد محددة في حين منع تشكيل احزاب كما هو الحال في دول التعاون الخليجي وليبيا التي لم تعترف اصلا بفكرة التحزب خلال عهد القذافي اما باقي البلدان العربية فقد عرفت اتاحة حياة حزبية وفق شروط وتشريعات دفعت حدتها – الشروط– الى افراغها من محتواها وتحويلها الى **مجرد احزاب موسمية** وأخرى **موالية موجهة تخدم مصالح النظام.** [2]

مصدر الازمة الحزبية يتأتى ايضا من **طبيعة الحزب في حد ذاته وامتداداته التاريخية** عبر مخلفات الحزب الواحد[3] اولا ثم **التعددية المعاقة والشكلية** لاحقا فقد عملت حركات التحرر التي قادت مسيرة حرب التحرير بعد الاستقلال سيطرت على الحكم وأسست ما يعرف **بالشرعية الثورية والشرعية التاريخية النضالية** على غرار حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر والحزب الدستوري الحر في تونس بهذا عمل الحزب الواحد على "

---

[1] عملت دساتير العديد من الدول العربية على تقييد تأسيس الجمعيات والاحزاب وتحديد فرص نشاطها في تأطير المواطنين وتنظيمهم، فقج اعترف الدستور المصري سنة 1971 للمواطنين بتكوين جمعيات بالشكل المبين في القانون، وحظر بالمقابل تكوين جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع، أو سريا، ذا طابع عسكري، كما ان الدستور التونسي الذي نقحه بن علي عمل على الاعتراف بالاحزاب وقيدها بالقانون، اما في سورية كان التضييق اكثر حيث نصت المادة 08 من دستور 1973 على قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للبلاد وهي دلالة على حظر التنافس والتداول على السلطة والرغم من دستورية تاسيس الجمعيات والتظاهر سلميا فقد تم تقييد تنظيم ممارسة هذه الحقوق بالقوانين وافراغها من محتواها.

[2] امحمد مالكي، "دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية"، في:وليد عبد الحي و كمال عبد اللطيف (محررين)، ***الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص284-285.

[3] من اصل 14 دولة اعترفت بتأسيس الاحزاب السياسية اعتمدت جلها حتى زمن ليس بالبعيد على نظام الحزب الواحد والوحيد وان تنوعت الصيغ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختطاف قيم الديمقراطية وروحها " كما عبر على ذلك الدكتور امحمد مالكي، حيث **لم يكن ممكنا** قيام احزاب سياسية **قادرة على التنافس الحر والنزاهة وتكون قادرة ومؤهلة على العناية بالشأن العام.**

تميزت التجارب العربية ب**المنطق الواحدي** الذي **منع التيارات** السياسية **بالتعبير المستقل عن ذاتها** في الحياة السياسية، وحتى السماح بوجود برلمانات لم يكن ذا دلالة بوجود تعددية سياسية لأنه كان **فاقدا** لكل لأي سلطة حقيقية، لان **الدساتير العربية تجيز للسلطة التنفيذية حل البرلمان** – ان وجد– كما **يمنح** الدستور العربي **للحاكم/ الزعيم** سلطات وصلاحيات مطلقة ويضعه فعليا **فوق المساءلة الدستورية والقانونية** ليصبح بتعبير هند عروب تجسيدا لروح الامة ورمزا لكل قواها مهما كانت متعارضة.[1]

الظاهرة العسكرتارية: في سياق آخر للتوجه الاحادي للعمل الحزبي كان اتجاه صعود الظاهرة **العسكرتارية Militarisme** خلال فترة الخمسينات وستينات القرن العشرين وتم الاستحواذ على السلطة باسم **البناء الوطني والقومية والاشتراكية** دولا مثل العراق وسورية وليبيا وكذلك مصر بقت تتكيف مع الازمات وفي كل مرة تعمل على اعادة انتاج شرعيتها.

[1] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 138-139.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بذلك عملت كل من النزعة **العسكرتارية** والتوجه نحو **الاحادية الحزبية** على **التوحيد القسري للرأي والفكر والتفكير، وممارسة القوة والقهر** قلص من وجود **فضاء عمومي**[1] **Espase Publique** فالتفكير فيه هو تفكير في **الشرط الإنساني الحديث** في أبعاده الاجتماعية والسياسية وتحولاته التاريخية، أي تفكير في **اندماج الفرد في المجتمع ومشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية ومساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية السلطة السياسية**[2] لكن الفضاء العمومي اصبح في تماهي بين الدولة والمجتمع او قامت **الدولة**

---

[1] يعود الفضل في التفكير في **العمومية** إلى **كانط Kant** الذي دافع بقوة عن استعمال العقل، القاضي بحضور الشجاعة والاستقلالية والمسؤولية والإرادة، ويميز "كانط" بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي للعقل، وهو التمييز الذي ساهم بشكل كبير في نحت ما سماه هابرماس Habermas بالفضاء العمومي l'espace public ، ذلك الفضاء الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الممارسة السياسية بواسطة الدعاية la publicité لتوجيه الرأي العام l'opinion publique وجهة العمومية، بالفعل التواصلي، وهنا تصير العمومية معياراً لكل تفكير يحكم أي فعل إنساني في الزمان والمكان، وكل قضية من **قضايا الشأن العام:** العدالة، الحق، السلطة، القوة، العنف، الواجب، الشرعية، المشروعية، إلخ. ومن جهة أخرى الفعل التواصلي وما يفرضه من أخلاقيات للمناقشة والتداول من أجل الإجماع أو التنازع، وما يفرضه هذا من سجال لعل أبرزه بين كارل أوتو أبل K. Otto Apple وهابرماس Habermas ، وكل المساهمات المعاصرة التي أتحفنا بها ليوتار lyotard وبول ريكور P. Ricœur ودريدا J. Derrida ونانسي فريزر Nancy Fraser وبيتر سلوتردايك P. Sloterdijik وريتشارد رورتي . R. Rorty وبهذا المعنى أصبح التفكير في العمومية مشروطاً بالتفكير في الفضاء العمومي الواقعي منه والافتراضي معاً. فمع التحولات السياسية الجارية اليوم في العالم غدا النقاش ملحاً أكثر مما مضى حول مسألة العمومية وعلاقتها بالديمقراطية (سواء في بعدها التمثيلي أو التشاركي أو ما بعد التشاركي كما هو الحال في مساهمة كاستيل مانييل C. Manuel) ، وعلاقة هذه الأخيرة بالشرعية والمشروعية، وانتهاءً بحضور النقاش الديني في هذا الفضاء العمومي. للمزيد انظر: رشيد العلوي، **الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر http://www.hurriyatsudan.com/?p=173432**

[2] وهي العناصر الأساسية التي شغلت هابرماس منذ وقت مبكر إلى الآن، بحيث قدم مساهمات عديدة من أجل تحقيق ذلك الاندماج وتلك المشاركة والمساهمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدولنته Etatisation De La Société وبذلك حدث **التغريب** وأصبح مصطلح **الرعايا اقرب منه الى المواطنين.**[1]

بذلك شكل واقع العمل الحزبي وحضور المعطى العسكري في سياقه السياسي والتاريخي مدخلا لتغييب الحرية والديمقراطية من حيث الممارسة ما ادى وجود تعددية – رغم انها تعددية مفروضة – ولم يكن الانتقال نتيجة الاقتناع بضرورة الانفتاح بل جاء الانتقال اضطراريا من اجل استيعاب الغضب والاحتجاج الشعبي وسعي الانظمة السياسية الى تجاوز تلك الفترة وبداية خطاب الاصلاح والتغيير وبناء مرحلة جديدة التي مثلت تكريس للمد السلطوي التاريخي فكان التغيير شكليا.[2]

[1] امحمد مالكي، "دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية"، ***مرجع سابق***، ص 286.

[2] بداية المرحلة كانت مع نهاية الثمانينات لم يسفر الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي في الجزائر الذي قاده الرئيس الشادلي بن جديد بعد احداث اكتوبر 1988 واعتماد دستور جديد 1989 كذلك في تونس وبداية الحديث عن العهد الجديد بعد اقالة بورقيبة ووصول بن علي للسلطة في 1987 كما فشلت مصر بعد اعلان دستور 1971 ووصول انور السادات في مسعى التوجه الاصلاحي وامتدت الاخفاقات الى عموم البلاد العربية خاصة في محاولة احداث القطيعة مع الاوتوقراطية العربية للمزيد: امحمد مالكي، "دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية"، ***مرجع سابق***، ص 287.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: تعطيل الالية الانتخابية وتشكيل الثقافة السياسية كإحدى آليات هندسة الاستبداد

تمثل **الثقافة السياسية** جزءا من **البنية الثقافية العامة للمجتمع**، فصورة السلطة السياسية ودورها والعلاقة معها في ذهن المجتمع هي **انعكاس** اجمالي **منظومة المعرفية والثقافية** في المجتمع.

وتعد **ثقافة الانتخابات** احد متغيرات الثقافة السياسية، وتختلف من مجتمع الى اخر ومن نسق اجتماعي الى نسق اخر داخل المجتمع الواحد.

في سياق **ازمة المشاركة السياسية** في دول العربي، وانطلاقا من **الفعل الحزبي** وما يرادفه من قيود وإفراغ لمحتواه نكون امام ركن ثاني اساسي مؤثر في العملية الديمقراطي وهو الانتخاب الذي يمثل مدخل لإشراك المواطنين في التعبير عن ارادتهم وبالتالي تقرير مصيرهم عبر تحديد خيارته[1]، وبما ان ثقافة الانتخاب تحدد بأنها مجموعة المعارف والسلوك الافراد Election في مجتمع معين عند اختيار من يمثلهم في اداء عمل ما، فمن الضروري هنا التمييز بين اختيار الافراد من جهة، حيث تبرز التباينات في الحكم على الافراد والاستناد في ذلك الى المعلومات القيمية والثقافية ومن جهة اخر بعملية التصويت Voting وهو الجانب الاجرائي التنظيمي لممارسة الاختيار ويمكن بواسطة

[1] امحمد مالكي، "دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية"، ***مرجع سابق***، ص 287.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعتها ويسرها وطرق ادائها ادراك مدى انعكاسها على المنظومة الثقافية للمجتمع.[1]

كما تحتاج العملية الانتخابية كي تكون آليه فاعلة وناجحة في البناء الديمقراطي وإحداث تغيير الى توفر "الحكامة الانتخابية" Gouvernance électorale اي ثلاثية **الفاعلية والحرية والنزاهة** وهي من جهة معايير مهمة جدا في قياس درجة الديمقراطية في العملية الانتخابية ومن جهة اخرى[2] تعد ثقافة الانتخابات في المجتمعات انعكاسا للملامح الكبرى لثقافة المجتمع او لبنيته الثقافية يمكن الاستدلال بأمثلة على ذلك على غرار حق المرأة في الترشح والانتخاب من ناحية وتأثير المجتمع والثقافة الذكورية من جهة يجعل من هذا الحق مفقود وبعيد التجسد.

الملاحظ في التجربة العربية بعد الاستقلال وبداية عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة لم تمارس المجتمعات العربية سيادتها رغم رفع شعارات "**سيادة الشعب والأمة**" المؤسس دستوريا لكن الواقع ينبئ عكس ذلك على اعتبار **شخصنة السيادة**، لفقد المصطلح مدلوله الحقوقي والدستوري لصالح **الملك** او **الامير** او **الرئيس** ما ادى **اضعاف الوظيفة التمثيلية** وتم تحويل المؤسسات الى مجرد بنى وهياكل **عديم الوظيفة** كما هي حال **البرلمانات العربية**

---

[1] وجب هنا الاشارة الى وجود بعدين يمثلان ثقافة الانتخاب في المجتمع: اولا باعتبارها ادراكا معرفيا فلسفيا ومعادلا اخلاقيا للصراع من اجل ادارة شؤون المجتمع والإدراك بان الانتخاب هو وسيلة لتحقيق بنية سياسية واجتماعية واقتصادية قابلة للتطور بشكل سلمي وضمن قواعد يقبلها اغلبية المجتمع وإبداء القدرة على التكيف مع تحولات عميقة وما يترتب على هذا التحول من تغيرات في المنظومة الثقافية للمجتمع تؤهل الفرد لتحولات سيكولوجية عميقة. وثانيا هو قدرة التنظيم الاداري والسياسي على تكييف بنيته بما يسمح لتحولات المنظومة المعرفية بالتجسيد في هياكله انظر: وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 171.

[2] امحمد مالكي، ***مرجع سابق*** ، ص 286.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع اضافة **غياب او ضعف النزاهة الانتخابية وعدم احترام خيارات المصوتين** وساعد على ذلك **سيطرة السلطة التنفيذية** ممثلة في وزارة الداخلية وإبعاد المؤسسة القضائية او الهيئات والمؤسسات المستقلة المشهود لها بالحياد.

يمكن اضافة الحديث عن اثر **طغيان الولاءات المحلية والوشائج الاسرية** على العملية الانتخابية، وغياب للمقومات الحديثة القائمة على تنافس البرامج والاستراتجيات الانتخابية والاحتكام لإرادة الناخبين وسلطان تصويتهم. كما تم مؤخرا ملاحظة الحضور البشع للمال السياسي غير المشروع وشراء الاصوات بغض النظر عن مصدره.[1]

نحن اذن امام **ازدواجية او ثنائية** اشكالية انطلاقا من ان لثقافة الانتخاب طابعا مؤسسيا يتمثل في تقاليد ونصوص قانونية للدولة، وهنا من جهة اخرى المنظومة المعرفية للمجتمع التي في حد ذاتها تعرف تنوعها في ابعادها ومضامينها واذا تقدم احدهم على الاخر – بين قوانين الدولة ومنظومة المجتمع المعرفية – يحدث اختلال في العملية كلها حيث يمكن العثور على مجتمعات ديمقراطية حداثية تقابلها نظام غير ديمقراطي مثل ديكتاتورية فرانكو الاسبانية وقد يحدث العكس بكون المجتمع يحمل ثقافة دكتاتورية في حين ان السلطة خلافا لذلك مثل اليابان.

[1] معايير الحسم في العملية الانتخابية في عموم الدول العربية قائمة على **ثنائية المال السياسي** وهي الظاهرة التي استفحلت بعد ان كانت **للقبيلة والطائفة والعرش** المكانة الاولى في جلب الوعاء الانتخابي والولاء القائم على الدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما في البلدان العربية فحدث التوافق على دكتاتورية السلطة وتقليدية المنظومة الثقافية للمجتمع. [1]

هنا وجب طرح سؤال الاسس التي يختار على اساسها الناس من يمثلهم ؟ تجد نظرية تقسم العمل ل اميل دور كايم طريقها الى التفسير وترى بأن المجتمعات تطوي في داخلها نمطين من الولاءات:

- التضامن الآلي: ويرتكز على التماسك الاجتماعي القائم على مجموعة من المعتقدات والمشاعر المشتركة والاعتبارات القبلية.[2]
- التضامن العضوي: وهو التضامن القائم على اسس تشابك المصالح.[3]

كما ان **المؤسسات التمثيلية والتشريعية تم الحد من مهامها حيث** ادى تعطيل الالية الانتخابية الى وجود **برلمانات صورية** وضعف **الهيئة التمثيلية** وعدم فاعليتها اضافة الى **اهتزاز صورتها لدى المواطنين.**[4]

فعملية الانتخاب سلوك قد نحتاجه يوميا في حياتنا من خلال الاختيار من ببين عدة بدائل اما اذا ما اقترن بالجانب السياسي فهو يعبر عن توكيل شخص اخر لعميل اتخاذ القرار لفترة زمنية محددة التطرق الى الحديث عن الازمة التشريعية العربية.

---

[1] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 175.

[2] سواء في الانتخابات السياسية او غيرها من الانتخابات للبرامج التليفزيونية سوبر ستار او ارب ايدول النزعة الداعمة لفلسطين

[3] يمكن التميز بينهما عبر الاشارة الى نمط الانتاج حيث ان الانتاج الزراعي يجعل الروابط الالية الاقوى ما مكن القبيلة في ان تكون المؤسسة الاكثر حضورا في هذه المجتمعات، بينما المجتمعات الصناعيى جعل من النقابة والحزب تنظيما اجتماعيا، فالقبيلة تقوم على الروابط الوشائجية ورابطة الدم في حين يقوم الحزب والنقابة على الترابط العضوي.

[4] امحمد مالكي، "دور الثقافة السياسية في تفجير الثورات العربية"، ***مرجع سابق***، ص 287.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنا يمكن طرح النتائج التي توصل اليها **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004** المعنون بـ: **نحو الحرية في الوطن العربي** بوجود استثناءات قليلة وشكلية لانتخابات رئاسية حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح في انتخاب عام على غرار بلدان عربية قليلة[1] يجرى انتخاب الرئيس من خلال انتخابات مباشرة يتنافس فيها اكثر من مرشح ويتقيد حكم الرئيس المنتخب فيها بفترات محددة.

السيطرة على **وسائل الاعلام**، حيث عملت الانظمة السياسية العربية على السيطرة على **وسائل الاعلام** والمؤسسات الرسمية المختلفة وقامت بعملية التعبئة بتوجيهها بما يفيد بقاء الحاكم/ الزعيم والنظام لاطول فترة ممكنة فصياغة الخطاب السياسي وتوجيه الرأي العام هي صفة يختص بها الزعيم.[2]

باب الحريات: يمكن العودة الى **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004** الذي اشار الى **تدني مستوى التمتع بالحرية** في جميع البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة، فالحريات، حتى عندما نضع القهر الخارجي جانباً، **مستهدفة من سلطتين: سلطة الأنظمة غير الديمقراطية، وسلطة التقليد والقبلية** المتسترة **بالدين** أحياناً، وقد أدى تضافر السلطتين الى **الحد من الحريات والحقوق الأساسية** الى إضعاف **مناعة المواطن الصالح وقدرته على**

[1] اشار التقرير الى بلدان عربية ثلاث يكون فيها انتخاب الرئيس من خلال انتخابات مباشرة يتنافس فيها اكثر من مرشح ويتقيد حكم الرئيس المنتخب فيها بفترات محددة هي الجزائر والسودان واليمن، وفي رابعة تحت الاحتلال هي فلسطين.

[2] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 139.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهوض، فالحريات العربية تعاني، على جميع المستويات لا سيما **حرية الرأي والتعبير والإبداع**.[1]

كما شملت **انتهاكات حرية الرأي والتعبير** الاعتداء على الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان بسبب إبداء آرائهم، وامتد التضييق على حرية الرأي والتعبير إلى صنوف الإبداع الأدبي والفني كافة.[2]

كما انتهكت **حرية تكوين الجمعيات برفض تأسيس جمعيات أو حلها**. وانصبت معظم هذه الإجراءات السلبية على المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان[3].

[1] يشير التقرير الى ان الصحافيون شكلوا هدفاً لملاحقات قضائية متعددة في قضايا الرأي، وصدرت في حق بعضهم أحكام قضائية قاسية، وتعرض بعضهم لاعتداءات بدنية أو للاحتجاز، وقد وصف تقرير "مراسلون بلا حدود" لعام 2002 المنطقة بأنها ثاني أكبر سجن للصحافيين في العالم، وأدى اتفاق وزراء الداخلية العرب على استراتيجية لمكافحة الارهاب في مستهل العام 2003 إلى مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، بل وعلى غيرها من حقوق الإنسان.

[2] محاولة الهيمنة على الفكر في بعض الدول العربية وصلت درجة منع التداول لروائع اغنت التراث العربي ككتاب "النبي" لجبران خليل جبران، وكتاب "ألف ليلة وليلة."

[3] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، ***مرجع سابق***، ص ص 9 -32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اماالحياة الخاصة والشخصية فانها مستباحة في بعض الدول العربية، تارة من قبل السلطات السياسية عبر خرق حرمة المنزل، والرقابة على المراسلات الخاصة[1] والتنصت على المكالمات الهاتفية، وطوراً من قبل فئات اجتماعية باسم العرف والتقاليد.[2]

[1] تنتهك بعض السلطات الحق في الحياة، خارج اطار القانون والقضاء. وتلاحظ منظمات حقوقية ان البيانات الرسمية التي تصدر حول عمليات القتل تتميز بقلة المعلومات، ولا تشير في بعض الدول حتي الي اسماء القتلي. ولا يجري اي تحقيق معلن في هذه الحوادث، كما تنتهك الحق بالحياة ايضا جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويغ العنف، كما ان المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الامنية والجماعات المسلحة تؤدي الي وقوع ضحايا بين المدنيين، تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين، اضافة الى الحملة الدولية لمكافحة الارهاب ادت الى ارقاما غير مسبوقة في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض كثيرون منهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولا يكفل لهم حتي ضمان سلامتهم الشخصية في السجون والمعتقلات ومراكز الاحتجاز. ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة، كما تهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية، من خلال احالة المدنيين الي القضاء العسكري، واستخدام اشكال القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطواريء، ومحاكم امن الدولة والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية. للمزيد انظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004.

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004، ***مرجع سابق*** ، ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التجليات الاقتصادية والاجتماعية لهندسة التسلط العربي.

تحجيم و تهميش دور الفرد والمجتمع المدني.

في البداية لابد من تقديم مقدمات اساسية حول المجتمع العربي وفق مرتكزات المنهج الاجتماعي التحليلي القائم على تصور **قهر الانسان / الفرد** وتعطيل امكاناته وحرمانه من حقوقه الاساسية وتداعي المجتمع من الداخل وسيطرة المؤسسات والجماعات الوسطية على المجتمع على الرغم من هيمنة جهاز الدولة.[1]

نبدأ الحديث عن هذه المقدمات انطلاقا من:

- **حيوية المجتمع وديناميته:** وعدم استقراره جراء تناقض الاتجاهات والقوى التي تحكم حركته وهي دلالة على ان المجتمع في حالة تشكل وتكون في حركة صيرورة تاريخية، وهي تناقضات[2] تتمفصل مع ما سماها جاد الكريم الجباعي ب " **اعتباط الطبيعة**" الخارجة عن امكانية السيطرة عليها، **واعتباط السلطة** وتعسفها **واعتباط السوق – العمل ،السلع والخدمات** – وهي تناقضات تعمل في مناخ اعتباطي ما يجعل الفرد **مشتتا** بين **الامتثال والتمرد.**[3]

---

[1] حليم بركات، ***المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 09-10.

[2] التناقض بين العلم والأسطورة، بين الاستقلال والتبعية، بين الحداثة والتقليد، بين الديمقراطية والاستبداد، بين العلمانية والثيوقراطية، بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي، بين احتكار الثروة والسلطة وبين التوزيع العادل للثروة مصادر القوة كلها تناقضات داخلية تعبر عن حيوية وديناميةالمجتمع ونزوعه المستمر وعدم استقراره.

[3] جاد الكريم الجباعي، ***من الرعوية الى المواطنة*** (بيروت: أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي،2014)، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الاغتراب والعزلة** وآليات الدفاع **والمجابهة الفردية والجماعية** ازاء الضغوط والإكراهات الداخلية والخارجية وخاصة اتجاه الاستبداد المحدث.[1]

كل ما سبق يمثل **مقدمات اساسية للمجتمع والفرد العربي،** الذي يفتقد الى نقطة ارتكاز او مركز ثقل يشد اجزاءه بعض الى بعض وأفراد المجتمع بعضهم الى بعض.

فمركز ثقل شخصية الفرد يقع في **العائلة الممتدة** أو **العشيرة** أو **الطائفة،** في حين اصبحت الدولة **السلطانية المحدثة** او السلطة **المشخصنة** الممثلة للدولة **خارج المجتمع**[2] **ومعادية له** ولكل فرد من أفراده ما لم يكن تابعا ومولياً تبعية شخصية وولاء شخصيا.[3]

كما ادت سياسة الانغلاق أو **اغلاق الفضاء العمومي** في المجال السياسي العربي الحاجة الى التوجه نحو **النشاط النقابي** والمنظمات المهنية كمرتكزات **للمجتمع المدني** بعد ان تم **اخضاع الاحزاب السياسية.**

---

[1] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق*** ، ص 23.

[2] الدولة السياسية هي مركز ثقل المجتمع أو نقطة ارتكازه بصفتها دولة المواطن **بالتساوي،** فحين تتقلص عموميتها الى درجة التطابق مع سلطة فئة اجتماعية أو حزب سياسي تصبح غريبة عن المجتمع ومعادية له، وفق **منطق العصبية** مما يؤدي الى **حالة الاغتراب** سواء على مستوى المجتمع الذي يؤدي بدوره الى اغتراب الفرد وتشتته، لان الدولة اصبحت دولة **سلطانية محدثة** أو **نيوباتريمونيالية** وسلطتها سلطة شخصية وعلاقتها بالمجتمع قائمة على اساس **الاخضاع.**

[3] جاد الكريم الجباعي، ***المرجع نفسه***، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن الحديث عن توافق لتعريف **المجتمع المدني** باعتباره " ***مجال للحياة يتميز مؤسسيا عن الدولة الجغرافية ويشمل تجمعا معقدا وديناميكيا من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانونيا، والتي تميل الى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية***".[1]

وبتعريف آخر هو **مؤسسات ينظمها المجتمع خارج فضاء السلطة الرسمية** تقوم بسلسلة من الوظائف توسطية **برفع مطالب مجتمعية** الى السلطة السياسية وتقديم خدمات ورعاية صحية أو تعليمية أو انسانية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، بخاصة في مجال تشجيع الصناعات الصغيرة، ونشر الثقافة والتعئبة السياسية، والتواصل مع المجتمعات الاخرى، ومراقبة النشاطات الحكومية، والعمل على مكافحة العنف.[2]

انطلاقا من هذا المفهوم اتضحت صورة الوظيفة المأمولة للمجتمع المدني في القيام بمهام **اخراج** النظم السياسية ممن **مضمونها الاوتوقراطي** وقوامها الاوليغارشي ونزعة الملكة المطلقة وبذلك تتحول فعليا النظم الى جمهورية بمعناها ودلالاتها الحقيقة **وتتحول النظم الملكية** الى **ملكيات دستورية** وتحرير النظم الاميرية من القبضة العائلية المحكمة الى الانفتاح على الدينامية الاجتماعية والسياسية، والتخلص من **النزعة العسكرية الديكتاتورية.**[3]

---

[1] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، الفصل الخامس، البنية السياسية، ص 126.

[2] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 209.

[3] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، الفصل الخامس، البنية السياسية، ص 126.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتبع اهمية المجتمع المدني في **البناء الديمقراطي** بكونها مؤشر على **مشاركة** المجتمع في **ادارة شؤون حياته بعيدا عن قيود السلطة.**[1]

لكن **واقع المجتمع المدني العربي** يدلنا على **عجز في القدرة على المبادرة والحركية الذاتية** وواجه عقبات اهمها التضييق الدولاتي على النشاط المدني وتبعية اغلب منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية العربية التي تتخذها واجهة لتوسيع نفوذها السياسي في الاوساط الشعبية، ادى ذلك الى تجريد المجتمع المدني من جوهره المتمثلة في عدم التسيس وعدم الاستقلال المالي والوظيفي.[2]

يعاني المجتمع المدني العربي من سعي الدولة الى **الهيمنة على مؤسساته**[3] بطريقة

---

[1] وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية"، ***مرجع سابق***، ص 210.

[2] هناك بعض المنظمات المدنية او النقابية او الحقوقية التي تسيطر عليها الاسلاميون لا تهتم بالقدر نفسه بالدفاع عن ضحايا القمع من غير الاسلاميين، بينما ترفض بعض المنظمات التي عليها بعض الاتجاهات العلمانية اعتبار المنظمات الاسلامية التوجه جزءا من المجتمع المدني وتوافق الدولة القمعية على ضرورة حظرها والتضييق على نشاطها، في حين نجدها في الغرب مختلفة تماما نذكر تحرك مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة الامريكية التفت جميعها واولها المنظمات المعادية للاسلام بمواجهة قرار الرئيس الاميركي القاضي بحظر 6 دول اسلامية من دخول الولايات المتحدة الامريكية. انظر تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004 ص 126.

[3]* هذا ما ادى الى وجود عزوف في الانخراط في مؤسسات المجمع المدني في الدول العربية بنسبة العضوية في الدول المتطورة يظهر الفرق بينهما حيث تصل نسبة السكان المنخرطين في الدول الاوروبية حوالي 48% من مجموع السكان فإنها لا تتجاوز حوالي 2.2% في الوطن العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرة او غير مباشرة عبر **ثنائية القمع والاحتواء**، يكون الاحتواء عبر التبعية المالية للدولة.[1]

عند محاولة تلمس اهم سمات المجتمع الدني العربي نكون امام ما يلي:

- ضعف نسبة الانخراط في هئيات المجتمع المدني – قياسا بالمعدلات العالمية – مادى الى توسيع قاعدة المهمشين وغير المنتمين من الافراد وهذا ما عزز الاغتراب وما عكس من نتائج سيكولوجية واجتماعية سلبية.[2]

التركيبة المجتمعية: تتفاوت الدول في درجة قيمتها وتطور نظمها بتفاوت مستوى التنظيم الذاتي للجماعات السياسية التي تكونها وبتفاوت درجة نضج فكرة الدولة في وعي تلك الجماعات، كلما تمسكت جماعة في التاريخ بروابطها الاهلية العصبوية اي بما تسميه الانثروبولوجيا الحديثة بعلاقات القرابة ارتخت خيوط نسيجها السياسي الجامع وتضاءلت مكانة الدولة في جياتها الجمعية وكلما تمسكت بهذا الجامع السياسي تراجعت فرص انقسامها العصبوي الداخلي ورسخت الدولة في اجتماعها وتعمقت[3].

---

[1] استراتيجية الدولة في هذ الاطار يكون عبر تدخلها في تأسيس المنظمات وتمويلها وتوجيهها، وبعضه يتبنى خطاب المجتمع المدني كاستراتيجية لمحاربة خصومه، خاصة اذا كانو من المعارضة الاسلامية، وتقوم باشاء منظمات شبه رسمية لتؤدي وظيفة تتفف مع توجهاتها، ومن جهة اخرى تقوم بالتضييق على منظمات اخرى وحرمانها من الوجود القانوني والتمويل، ومتابعة ناشيطيها وقمعهم. تقرير 126

[2] حددها فينيفتر Finifter في العجز السياسي اي تولد شعور بعدم التأثير على السلوك الحكومي وبالتالي عدم جدوى الانتساب والنشاركة، وفقدان المعنى اي عدم ادراك او توقع سلوك السلطة السياسيية وثالثا اللاقانونية بسيطرة شعور لدى الفرد بأن انتهاك القوانين هو القاعدة السائدة واخيرا العزلة بميول الفرد نحو عدم المشاركة في الاهداف السياسية.

[3] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ***مرجع سابق***، ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل المجتمع العربي نموذجا للتعدد والتنوع على كافة المستويات، فمن ناحية هناك التنوع في الانتماءات الدينية والقبلية والطائفية والعرقية. ومن ناحية أخرى هناك التعدد في أنماط الإنتاج، كما انه يعيش في ظل خليط من المؤسسات السياسية التي تتراوح بين الجمهورية والملكية والإمارة.[1]

ويعتبر حليم بركات أن المجتمع العربي "يقوم على بنية إنتاجية تجارية– زراعية متمركزة حول العائلة، يرافقها نظام ريعي في البلدان المنتجة للنفط".

كذلك من سمات التنوع في المجتمع العربي أن بعض مناطقه تتمتع بالثراء والغنى في الموارد والثروات، ولكن هناك مناطق تعاني من الفقر والندرة في الموارد.

والمجتمع العربي ينفتح على العصر وينقل أحدث التقنيات والتكنولوجيا، ولكنه يتمسك ببنياته التقليدية. وفي عبارة جامعة يصفه بركات بأنه "سلفي تقليدي غيبي في منطلقاته ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته".

عند الحديث عن تركيبة الدولة والمجتمع العربي ضرورة التنويه الى اعمال او نتائج التي وصل الها بلقزيز في كتابه اللدولة والمجتمع جدلية التوحيد والانقسام حيث يقول بأن هناك علاقة تركيبية بين الدولة والمجتمع وعلاقة جدلية من جهة اخرى ادت الى الانسداد وقادت الى نتائج كارثية من خلال الجدليات والديناميات العميقة التي تصنعها في الاجتماع العربي

[1] ثناء فؤائد عبد الله، "اليات الاستبداد واعادة انتاجه في الواقع العربي"، ***مرجع سابق***، ص. 383–426.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعاصر وهي القراءة التي حاولت ان تستثمر من مفاهيم ومناهج علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي والتاريخ وتاريخ الفكر.[1]

مكانة الطبقة الوسطى: انطلاقا من الاعتقاد السائد بأن الانتقال من القديم الى الحديث ومن التقليدي للمعاصر عماده **الطبقة الوسطى الحديثة**، المتمثلة في الخدمة المدنية والمؤسسة العسكرية والإداريين والخبراء نشأ تحالف[2] من عناصر من **الطبقة الوسطى** قوامه **المؤسسة العسكرية وقادة القطاع العام** وقام على ايديولوجية تؤمن **بمركزية دور الدولة** وهيمنتها على المجتمع وتكوين ذراع سياسي واحد لها.[3]

اشكالية المواطنة: في بعض التشريعات العربية بمقتضي قرار اداري من مسؤول حكومي يمكن سحب الجنسية من المواطن العربي وهي احدى اقصى اشكال الاقصاء خارج المواطنة في انتهاك صارخ لحقوق الجماعات الفرعية.[4] يشير **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004** المعنون بـ: **نحو الحرية في الوطن العربي الى ان** الانتهاك المعمم لحقوق الانسان

---

[1] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ***مرجع سابق***، ص 10.

[2] حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير"، في:وليد عبد الحي و كمال عبد اللطيف (محررين)، ***الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص 75.

[3] حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير"، ***مرجع سابق*** ، ص 76.

[4] تشهد مناطق النزاعات المزمنة في العراق والسوان، عانت الجماعات الفرعية من اضطهاد سافر او مبطن، ويشمل هذا الصنف من القهر المزدوج للجماعات عدة فئات اخري يأتي للفئة الاولي كأجانب. وتعامل الفئة الثانية كمواطنين من الدرجة الثانية لا يحق لهم الترشح في الهيئات التمثيلية او التصويت في الانتخابات. كما تتكرر الظاهرة نفسها مع فئة اصحاب البطاقات في المناطق الحدودية في السعودية، والاكراد المحرومين من الجنسية اثر تعداد 1962 في سورية، والاخدام في اليمن. ولا تنجو العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية، بما في ذلك العرب، من معاناة بعض اشكال التمييز حسب المعايير الدولية، اشتهرت من بينها مسألتا نظام الكفيل واساءة معاملة عمال الخدمة المنزلية، خاصة النساء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في البلدان العربية يتحول الي انتهاك ابشع حين يتضاعف بالتقاطع مع خصوصيات ثقافية، دينية او عرقية.[1]

[1] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، ***مرجع سابق***، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مسألة البناء الديمقراطي العربي في زمن التحولات: مأزق المأمول ومداخل التمكين.

المطلب الاول : افق البناء الديمقراطي بعد زمن التحولات.

المطلب الثاني : اعادة انتاح البنى السلطوية بعد زمن التحولات.

المطلب الثالث: المداخل والمراجعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : افق البناء الديمقراطي بعد زمن التحولات

اولا: محاولة التوصيف.

شهدت المنطقة العربية **تحولا وحراكا سياسيا واجتماعيا** اواخر سنة 2010، هذا **التحول** مثل **مسارا تاريخيا** غير مسبوق، اسس لإمكانية قيام **موجة ديمقراطية جديدة**، بعد ان سيطرت فرضية **الاستعصاء الديمقراطي العربي**، بفعل تواصل فكرة **العجز البنيوي المتأصل** في الدولة والمجتمع العربي، الذي شكلا **استثناءا** تاريخيا وثقافيا للانتقال نحو الديمقراطية.[1]

بذلك بدأ الحديث على وجود **منطقا جديدا ومغايرا** عما كانت عليه الدولة العربية، انتجه الحراك الاجتماعي، الذي كانت تأثيراته مغايرة من دولة إلى أخرى، فقد قامت كل دولة بحراكها وفق خصوصيتها الثقافية وبنية مؤسستها.

فمثلت تونس **الحالة المخبرية** لفهم تطورات الأحداث[2] والتغيرات في الوطن العربي باعتبارها تمثل **الريادة من حيث التوقيت**، هذا الحراك كان محدد وفق **تراكمات**– على عموم الدول العربية – نرصد بعضها في:

تضييق المجال السياسي وكبت الحريات العامة، الأمر الذي أدى إلى **تحطيم البنى الوسطية** بين الدولة والمجتمع، كما كان **للفشل المتوالي** اقتصاديا واجتماعيا اضافة الى

---

[1] محمد سعد ورشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الامل"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015)، ص. 245.

[2] عزمي بشارة،" ثورتا تونس ومصر شكلتا وعيا ديمقراطيا عربيا...والإصلاح بات ضرورة حتمية،" في: ***الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفساد المالي بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية اثر في ذلك أيضا، يمكن الحديث عن نجاح مبدئي للانتفاضة التونسية، لعدة اعتبارات يمكن إدراج أهمها في مستوى التعليم المتوافر داخل المجتمع، وكذلك وجود طبقى وسطى، ودور الجيش الذي التزم الحياد ولم يتدخل في قمع الاحتجاجات[1]، وميز بين الدولة والنظام واكتفى بحماية المنشآت العامة[2]، والنأي بنفسه عن الدخول في أي مواجهة دموية مع الشعب، كل ذلك ساهم في التعجيل بسقوط النظام التونسي[3] إلى جانب الدور الحاسم الذي ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال[4] وصحافة المواطن.[5]

---

[1] عبد العالي حامي الدين،" الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، 2011، ص 1.

[2] عزمي بشارة،" ***بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة***،" ***(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***،2011)

[3] نور الدين جبنون، "تعامل الجيش مع الثورة،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 1.
الجمعي بمشاهد مؤثرة وصور وخطابات، كما وفروا فضاء للتنسيق وتبادل المعلومات.

[4] خاصة موقعي "الفايس بوك" Facebook و"التويتر" Twitter وقناتي الجزيرة والعربية حيث ساهموا في تغذية الضمير.

[5] إبراهيم بعزيز،" دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)ع يوليو، تموز 2011، ص ص 173- 188 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد نجاح الحراك الاجتماعي في تونس بدأت **عملية الانتشار** تتسع الى دول عربية أخرى، وتجدر الاشارة الى ان هذا الحراك حمل عدة صور وأشكال حسب الخصوصية الثقافية وتركيبة النسق السياسي والاجتماعي[1] في كل دولة.

انتقل الحراك الى مصر وليبيا واليمن وسوريا في سعي من شعوب هذه الدول الى البحث عن الديمقراطية المنشودة[2] والحداثة السياسية.

هذا **التغيير الذي** مس العديد من الانظمة السياسية العربية اسس الى الحديث عن **مرحلة جديدة** عرفت عدة مصطلحات من قبيل **المرحلة الانتقالية والطور، الانتقالي والزمن الانتقالي، وزمن ما بعد الثورات** وغيرها من التسميات[3] وهي حقبة لتوصيف ازمنة تطول او تقصر، ازمنة تتدرج في سياقات تاريخية متسمة بملامح خاصة.

هذا " **الاسقاط الوقتي**" للانظمة السياسية العربية، بفعل الحراك الاجتماعي كانت الرغبة منه البحث عن تأسيس شرعية جديدة يعمل على اعادة بنائها من جديد، لكن هل سقوط

---

[1] نجد في تونس أن بداية الحركة الاحتجاجية برفع شعارات ضد الفساد ومكافحة البطالة ، كما لعبت النقابات الممثلة في الإتحاد العام للشغل دورا في اتساعها وامتدادها إلى العاصمة إلى أن رحل بن علي، أما الحالة الليبية فشكلت نموذجا أخر واتخذت شكل حرب التحرير، لكن يلتقيان في التغيير الجذري، وفي المغرب رفعت شعارات ومطالب الملكية. الدستورية وتحديد صلاحيات الملك دون إسقاطه باعتباره رمزا يمثل وحدة الدولة، وفي الجزائر تم تجاوز الاحتجاجات الشعبية ببعض الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية.

[2] محمد سعدي ورشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الامل"، ***مرجع سابق***، ص. 245.

[3] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***مرجع سابق***، ص. 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام كان في معناه سقوط شرعية الدولة القائمة[1] اي سقوط نموذجها ؟ لكن الجواب هو بقاء واستمرار النموذج السلطوي مع العمل على اعادة انتاج الدولة بصيغتها **الأولية** وقيام مؤسسات برلمانية جديد **عاجزة** على تحقيق المطالب الديمقراطية والاجتماعية.

موضوع **الحراك الاجتماعي العربي** الذي عرفته العديد من الدول العربية اخذ حظه الوفير من **الرصد والتوصيف والتحليل** لذلك تم **الاقتصار** في هذا المطلب على **طرح اهم المحطات** التي عرفها الحراك في شكل **مقدمات اساسية** نحاول خلالها وضع **التوجهات والمسارات العامة** التي شهدها هذا الحراك.

[1] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 234.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المسارات العامة للحراك الاجتماعي العربي.

- **فجائية الحدث** وذهول النخب عمل على تراكم المواقف العاطفية عبر تغييب الشروط والسياقات السياسية والثقافية المتزامنة مع حدث الحراك، في ظل وجود مواقف قائمة على تصور حضور **المعطى الخارجي** وصولا الى درجة توصيف الغرض من هذا الحراك على انه استمرارية الحملة الممنهجة ضد العرب والعروبة. [1]

- مواجهة **الذات العربية** نفسها من خلال هذا الحراك مع وجوب الحزم مع الذات.

- عدم الوافق على توصيف موحد لزمن التحولات بعد سنة 2011 هل هو حراك عربي، انفجار عربي ام ربيع عربي ؟ **لم يتم التوافق** على **تسمية** هذا **التحول** بين توصيفه **بالحراك العربي** أو **بالانفجار العربي** الذي اطلقه الكثير من الباحثين والاكاديميين، اما اعلاميا فتم

- توصيفه **بالربيع العربي تيمنا** بوجود **آمال لنجاح المرحلة الانتقالية** نحو البناء الديمقراطي.[2]

- مثل الحراك هذا الاجتماعي **مسارا تاريخيا** غير مسبوق "**عربيا**" بدت ملامحه الاولى تدل على احداث **موجة ديمقراطية عربية جديدة**، بعد سيادة **التوجه السلطوي والاستعصاء**

---

[1] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***مرجع سابق***، ص. 39.

[2] محمد سعد ورشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الامل"، ***مرجع سابق***، ص. 245.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطي للمجتمعات العربية في الانتقال الديمقراطي – هذا ما منحها "**الاستثناء**" التاريخي والثقافي للمد الديمقراطي الكوني.

- شكلت الحركة الشبابية محور الالتقاء في إحداث التحول والتغيير، مع بقاء الخوف من عدم تغيير بنية الأفكار السائدة في الأنظمة التسلطية[1] من جهة، وبقاء التدخل الأجنبي في المنطقة من جهة أخرى.

- شكل **الاسلام السياسي** السمة البارزة في الحراك والتوجه نحو الانتخابات لتشكيل قيادة جديدة يفترض بها ان تنحى عكس التوجه السلطوي للانظمة البائدة، ويمكن الارتكان الى ما افرزته انتخابات دول كل من تونس مصر والمغرب. فلا يمكن اغفال هذا الامر والمجتمعات[2] التي افرزت وصول الاسلاميين الى سدة قيادة الاغلبية في الحكم – لست مجتمعات ديمقراطية.

- وصول كل من حركة النهضة في تونس والاخوان المسلمون في مصر الى الحكم وحصول حزب العدالة والتنمية على الاغلبية في الانتخابات التشريعية وكلها احزاب ذات توجه اسلامي، وبداية العمل على اعداد العمل السياسي للمرحلة الجديدة المفترض ان تكون مخالفة للفترة السابقة.[3]

---

[1] محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد ؟،" ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 393، نوفمبر، (بيروت:2011)، ص ص 122-135 .

[2] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***مرجع سابق***، ص. 40.

[3] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***المرجع نفسه***، ص. 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نشوء بيئة سياسية واجتماعية ونفسية محتقنة وهشة مبنية على العنف والاستقطاب السياسي والايديولوجي.[1]

- وجود مجتمع منهك بفعل الفساد والتسلط هذا الانهاك عمل مع الفراغ المؤسساتي والسياسي اضافة الى تراجع هيبة الدولة امام ضغط الشارع[2] ما ساهم في تراجع الوظائف التوزيعية للدولة على مستوى الامن والتنمية وسيادة القانون.[3]

- بقاء او عودة النموذج الايديولوجي الوطني السائد قبل حدوث الانفجار العربي .

[1] رغم ان هذه المؤشرات هي دلالة " صحية" عرفتها معظم الحالات الانتقالية حيث تتصارع الرؤى والمصالح السياسية لكن في الحالة العربية تغلغل العنف المادي والسياسي داخل بنى الدولة والمجتمع وتحوله الى سلوك ونمط سياسي وثقافي.

[2] مثال ذلك فيي اليمن وليبيا اين لا تزال الدولة عاجزة عن استرجاع الامن وحسم النزاع مع المليشيات والقبائل المسلحة اضافة الى اختراق الجماعات الارهابية حدود الدول التي تعيش انتقالا ديمقراطيا وقياماه بعمليات تفويض هيبة الدولة مام منحا الانتقال الديمقراطي العربية مأزقا جيو – استراتيجي.

[3] محمد سعد ورشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الامل"، ***مرجع سابق***، ص. 250.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب لثاني: اعادة انتاج البنى السلطوية في المجال السياسي العربي في زمن التحولات

ساد الاعتقاد مع بداية الحراك العربي بأنه **مخرجا جديدا** للمازق الديمقراطي **والتخلص** من **معالم الاستبداد واالتسلط** التي طبعت المجال السياسي العربي، والرغبة في بناء افق سياسي واجتماعي للخروج من **الاستثناء الديمقراطي العربي** المزمن الى **الحداثة السياسية**، لكن وجد هذا "**الطموح**" الديمقراطي العربي اشكالات حول مآلاته، فحملت المرحلة الانتقالية شعورا متناقضة[1] بين الامال **ببناء ديمقراطي** والتخلص من النظم السلطوية وشعورا اخر هو **الصدمة** والاحباط من جراء اعادة الانظمة السياسية العربية لذاتها السلطوية.[2] حيث تم تكريس مسارات انتقالية هشة تحمل في طياتها "حنينا" الى ما قبل الثورة، عمل **التردي الاقتصادي والانفلات الامني** في مرحلة ما بعد الحراك من خلال **اشاعة الفوضى واتساع الفجوة** بين **الواقع والمأمول** بين **المكاسب المحققة** وهي ضئيلة امام **سقف الطموحات**، حيث سارع كل ذلك الى **اطلاق احكام** على **فشل الانظمة الانتقالية** في تحقيق **اهداف المرحلة** وخاصة **العدالة الاجتماعية**[3] .

---

[1] محمد سعدي ورشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الامل"، ***مرجع سابق***، ص. 245

[2] الملاحظ انه بعد موجه الحراك العربي 2011 مازالت القوى السياسية الفاعلة عاجزة عن المضي قدما في مسار الانتقال الديمقراطي وصنع التوافق الوطني هذا في تونس اما في مصر التي عرفت حالة استقطاب حادة بعد حكم الاخوان انتهت بوصول الجيش الى السلطة، اما ليبيا اليمن وسوريا فهم تحت تصاعد موجة العنف والانقسامات القبلية والانفلات الامني والتدخل الدولي.

[3] انطوان نصري مسرة، "قواعد الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية مؤشرات الديمقراطية وقياسها والتمكين في اطار التحولات العربية "، ***مرجع سابق***، ص. 149.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعزز الحديث عن هذا **الفشل** الذي ميز المرحلة الانتقالية وبأشكال متفاوتة من خلال عمليات الاغتيال والاختطاف السياسي، العنف المجتمعي والقبلي والديني الطائفي والمليشيات ما اعطى للمرحلة الانتقالية صفة تقترن **بالعنف** الذي تم استغلاله للعودة الى الاطر السابقة المتحكمة في النظام السياسي، كما ساهم تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية في بث مخاوف للمجتمع ويتم دفعهم الى "**مقايضة الامن بالحرية**" ويمكن هنا استعارة عبارة صامويل هانتغتون " **تبدد الوهم والحنين الى الاستبداد**" أي البعض يرى في عودة الانظمة السابقة **خيارا** رغم **مكوناته السلطوية وتركيبة الفساد.**

فاصبح الوضع يثير العديد من التساؤلات حول **حقيقة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، اي** ما مدى نجاح **عملية اعادة بناء النظام** في فترة ما بعد الحراك، **ومدى صحة الخصوصية العربية والحتمية الثقافية ومدى حضور الشروط القبلية لتبني الديمقراطية كقيم وكنظام للحكم** ومن هنا يكون التساؤل **عن دخول المسار الديمقراطي العربي مرحلة الارتداد،** ونساؤل ايضا **ما اذا كانت الشعوب والنخب العربية قد اقدمت على حدث تاريخي**[1] **دون ان تستوعب مغزاه او دون ان تدرك مآله ومنتهاه كما لو انا الحدث اصبح متقدما على وعيه؟.**

يمكن القول ان المرحلة الانتقالية لم تعرف تقدما نحو التحول الديمقراطي بقدر ما اتخذت مسارا تقهقريا وبداية اطلاق الاحكام على فشل هذا الحراك بأنه لم يرافقه تحولا حقيقيا في هذا

[1] محمد سعدي ورشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الامل"، ***مرجع سابق،*** ص. 245.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياق يرى الكاتب "سيت جونز" ***ان ما يحدث في العالم العربي مخيب للآمال فالأنظمة المنتخبة ضعيفة والصراعات القبلية اصبحت مهيمنة كما غدت الحريات من دون ضمانات والأوضاع تنذر بالخطر وتلوح عواصف في الافق.***[1] حيث مازالت **القوى السياسية الفاعلة** في تونس تعمل جاهدة من اجل التقدم في المسار الديمقراطي والبحث عن **التوافق الوطني** أما في مصر فقد دخلت في مرحلة **اضطراب سياسي** تم **ازاحة حكم الاخوان المسلمين** والعودة الى **حكم العسكر**، اما **ليبيا** فمازالت تشهد هي **واليمن** موجه **العنف والانفلات الامني** اضافة الى **الحرب السورية** وهذا ما عمق **الاحساس بالخوف** اتجاه مستقبل المسار الديمقراطي فأصبحت أوضاع الانظمة الانتقالية تعيش **نزعة العودة الى ماضي** ما قبل الحراك.[2]

- يمكن الحديث عن فشل المرحلة الانتقالية من خلال مجموعة من الاسباب والمعطيات نورد اهمها في مايلي :

- وصول **التيار الاسلامي** الى الحكم **وعدم استيعابهم** لمقتضيات الفترة المرحلية المفترض ان تنتهج السبيل الديمقراطي، وتم اغفال الترتيبات وعدم القدرة على احتواء مخلفات الفترة السابقة منها الجوانب المتعلقة بعملية تهدئة الحراك الاجتماعي، فكانت الاضطرابات سمة مرحلة الوصول الاسلامي.

---

[1] Seth G Jones The Mirage Of The Arab Spring Deal With The Region Deal With The Region You Have, Not The Region You Want, vol. 92, no. 1 (january 2013), p.58.

[2] محمد سعدي ورشيد سعدي، ***مرجع سابق*** ، ص. 246.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العودة الى الاستحواذ على السلطة والتفرد بها مع توظيف الخطاب الديني عند الحكام الجدد في بعض الدول العربي بعد الحراك 2011 عبر عن ذلك كمال عبد اللطيف" ***ان الاستحواذ على السلطة والتفرد بها، واستخدام جرعات زائدة من توظيف الدين في الخطاب الساسي، أثار مخاوف لدى مختلف الفاعلين السياسين، الامر الذي حول المشهد الانتقالي من مشهد للتوافق المرحلي الى مشهد مركب لافعال من الاستقطاب المغذية لاليات في الفعل السياسي، لا يتناسب مع طبيعة الطور الانتقالي الحالي، بكل ما يحمله من أجواء الاضطراب والمواجهة. اضافة الى ذلك، نلاحظ تنمي خطابات شعبوية لا تعير أي اعتبار للخطاب السياسي المفترض أن يعبر عن تطور الوعي، في حقبة تاريخية لا تتكرر دائما.*** [1]

- **عدم قدرة** الفاعل السياسي الجديد على **ادارك نوعية التحول** وبالتالي عدم القدرة على رسم ملامح أفق في الانتقال الديمقراطي المتدرج.

- **عدم القدرة** على **ادارة مرحلة** تقع بين زمنين مختلفين من مراحل التاريخ، قبل وبعد الحراك العربي.

- مدى قدرة الثقافة والممارسات السياسية على ادراك مجال يتيح فرص الحوار والاختلاف والاعتراف المتبادل، فالتعثر الديمقراطي العربي يعود في احدى اهم اسبابه الى الازمة التواصلية وسيادة الانغلاق والاقصاء.[2]

---

[1] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***مرجع سابق***، ص. 45.

[2] محمد سعدي ورشيد سعدي، ***مرجع سابق*** ، ص. 248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عودة النظام السياسي العربي الى استخدام الاطر التقليدية لضمان بقاء واستمرار النظام بعد الحراك العربي وهي دلالة على قدرة "الانظمة العربية" في المحافظة على استمراريته الا بالاستناد الى المرتكزات السلطوية.
- أزمة الانتقال الديمقراطي هي ازمة بنيوية شاملة تتفاعل داخلها عوامل، سياقات وأنساق متعددة يستجيل الفصل فيها بين الجزئي والشمولي، السطحي والبنيوي، الاني والتاريخي، الماضي والحاضر، الجماهيري والنخبوي، الخارجي والداخلي، وحتى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الحراك وفشله ادى الى العودة **بالنقاش الفكري** حول الانتقال الديمقراطي العربي الى مقولة **الخصوصية التاريخية العربية والحتمية الثقافية** في ظل **الحضور الطاغي للمحددات القبلية** لقبول الديمقراطية كقيم وكنظام حكم، والعود مجددا الى الحديث عن مداخل جديدة لعملية التمكين الديمقراطي في المجال السياسي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مداخل التمكين الديمقراطي في المجال السياسي العربي بعد زمن التحولات.

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها حول الدولة العربية بأنها تواجه أزمة **اعادة ذاتها** بعد أن أصبحت **امكانياتها المادية والإيديولوجية غير فعالة منهارة**، وان الدولة الوطنية لم تعد تشكل الاطار التاريخي السياسي المناسب لعملية الإصلاح الشامل بل شكلت عائقا أمام تحقيق الاصلاح المنشود، جاء الحراك العربي نهاية عام 2010 ليمثل **محاولة جديدة للتغيير**، لكن الملاحظ هو **بقاء الاطار الايديولوجي الاسطوري** للدولة الوطنية كإطار تاريخي موحد ومرجعية للشرعية، وادى الى **نتائج عكسية** في دول الحراك العربي واستحالة تحول تدريجي داخلي نحو بناء نظام اجتماعي ديمقراطي سياسي يكون بديلا للأنظمة السابقة المنهارة هذا **الفشل** أدى الى ثورة مضادة تم خلالها **اعادة انتاج بنية الانظمة السابقة بعناصر وأشكال جديدة تتفق في المنطق الايديولوجي والسياسي ذاته.**[1]

في هذا السياق يتحدث المفكر المغربي كمال عبد اللطيف عن مجموعة من المداخل او **المراجعات** يتحدث فيها عن محاولة منطلقة من **تشخيص** ما جرى ويجري في المجتمعات العربية بعد انفجارات 2011 اي تشخيص فترة ازاحة الانظمة السلطوية من خلال ظهور بعض الملامح لهذا الانتقال الذي يسميه بـ " **ازمنة المراجعات الكبرى**"[2] ودورها في **التأسيس**

---

[1] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 227.

[2] كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، ***مرجع سابق***، ص ص. 35-36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقواعد جديدة في الفكر السياسي العربي، التي بدورها **تؤسس لانظمة سياسية وفكرية** تتعدى **وتتجاوز** ما كانت عليه قبل الحراك مع ضرورة القدرة على **بناء اسس ومقومات اللاعودة** الى الاساليب **السلطوية والاستبدادية** في الحكم في شكل ضوابط ومحددات اهمها:

- الهدف من وراء الحديث عن زمن **المراجعات الكبرى** ادراك **هدفين** يتعلق **الاول** باعادة **تأسيس مرجعية الحداثة السياسية في الفكر العربي**، لمقاربة **التحديات والاشكالات** التي ترتبت مظاهر التحول في البلدان العربية المدركة للحراك 2011، وبالتالي **تشخيص** بعض من الجوانب الاشكالية ذات **البعد الثقافي والفكري** المتعلقة **بالرغبة** الرديمقراطية وتجاوز انظمة الاستبداد والفساد.
- الهدف **الثاني** حسب المفكر عبد اللطيف دائما فيمثل السعي نحو **بناء مرتكزات فكرية** تمثل مدخلا لتأسيس مرجعات فكرية تعمل على **محاصرة مأزق التراجع الى الخلف.**
- ضرورة **تجاوز نظرية المؤامرة** والتربص أي على حد قول عبد اللطيف " ***وانه يستحسن في موضوع تربص الاخرين بنا ان نفكر في اسباب ضعفنا، لا في قوة من نعتبرهم أنهم يتربصون بنا، لعلنا نقترب اكثر من رصد عللنا***".[1]

[1] كمال عبد اللطيف، ***مرجع سابق*** ، ص 37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة الانطلاق من محاولة فهم مصطلح " **النظام**" الذي لا يمكن فهمه على انه مصطلح **جاهز** ومكتمل المعنى **كوحدة عضوية متكاملة**، بل باعتباره منطق استراتيجي يجمع أو يشتت المؤسسات داخل حقل استراتيجي متعدد الحلقات على مستويات[1] عدة محليا اقليميا وعالميا.
- ضرورة التخلص من العمل **بمعتقدات التوجه المؤمراتي** للحراك العربي فيه الكثير من التقليل من الذات العربية وانا كل ما تم من احتجاج وحراك شبابي في الساحات العمومية هو مساس **بالطموح** الذي غمر محتلف الشرائح المجتمعية والنخب السياسية والثقافية.
- الاهتمام بقضايا المجتمع على راس الاولويات الخلاص من السلطوية والتوجه نحو البناء الديمقراطي.

كما قدم الباحث " أصاف بيات" في مقالة[2] معنونة ب " **ثورات في زمن غير ملائم**" " **Revolution In Bad Times** مجموعة من الاقتراحات أو الحلول للخروج من حالة العجز الديمقراطي وفق تجارب سابقة لثورات اخرى حققت ثورات ديمقراطية، حيث تحدث عن مجموعة من المسارات التي قادت الى التغيير نوردها فيما يلي:

---

[1] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 237.

[2] Asef Bayat "Revolution in Bad Times." ***New Left Review***,vol. 80 (March–April 2013), (04) pp.47–60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: المسار **الاصلاحي التدريجي** القائم على **تراكمات مستمرة** من النضال السياسي والاجتماعي تعمل وبشكل تدريجي الى تغيير النظام السياسي من داخل المؤسسة القائمة. [1]

ثانيا: المسار **الثوري الطويل** وهو ما حدث خاصة مع الدول الاشتراكية بوجود حركة سياسية ثورية منظمة مع قيادة ثورية كارزمية على غرار ماو ولينين وكاسترو يفضي هذا المسار الى انهيار النظام بكل مؤسساته القائمة وإعادة تأسيس الدولة على مرتكزات ايديولوجية واجتماعية جديدة.

ثالثا: المسار التغييري السريع قائم على الانهيار الداخلي المفاجئ للنظام القائم بفعل الاضرابات والعصيان المدني ويفضي الى الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة مثال ذلك اوروبا الشرقية في نهاية القرن الماضي.

انطلاقا من هذه المسارات وإسقاطها على الحراك العربي استحضر **اصف بيات** جوانب الاختلاف الذي مثله الحراك العربي وأول جانب كان من حيث **السرعة القياسية** التي افضت الى اسقاط رأس النظام لكن العامل المفصلي كان في **الحفاظ على بقاء مؤسسات النظام قائمة بمعطياتها السابقة.**

[1] يتمثل هذا المسار في التغيرات الاصلاحية الحاصلة في اليونان والبرتغال كأمثلة في تسعينات القرن الماضي والمكسيك وغيرها من دول امريكا اللاتينية فيما بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان القوى أو الحركات التي قامت بهذا الحراك كان هدفها القيام **بإصلاحات ديمقراطية** من **داخل النظام القائم ذاته** وهذا ما **حافظ على المؤسسات القائمة.**[1]

والنتيجة المتوصل ايها مفادها ان الحراك العربي لم يرتق الى صفة **ثورات ناجزة** الا انه اتفق على التوصيف القائل بأنها **حركات ثورية اصلاحية** تهدف الى تحقيق **اهداف تدريجية** من خلال **مؤسسات الدولة القائمة.** وهذا ما اسس لبقاء جوهر النظام السياسي القديم.[2]

نجاح الثورات في التاريخ هي التي نجحت في تغيير الانسان وليس فقط انظمة الحكم والثورات الناجحة هي التي تُطيح بعقلية وثقافة سلطويّة مُنتشرة في المجتمع وليس فقط الاطاحة بنظام الحكم[3].

---

[1] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص ص227-229.

[2] رفعت رستم الضيقة، "الدولة الوطنية العربية حالة انتقالية مستمرة"، في:ادريس لكريني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص ص227-229.

[3] شبيب دياب، مارلين نصر وساري حنفي، ***الانتفاضات العربية: مقاربات سوسيولوجية ومقاربات جغرافية*** (بيروت: دار الفارابي،2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: محددات البنية السلطوية في المغرب والأردن.

المبحث الأول: اثر آلية التشكيل التاريخي للدولة والسلطة على الفكر السلطوي في المغرب والأردن: ارث الدولة وموروث الكيان.

المطلب الأول: بنية تشكل الدولة والسلطة وضغط الارث التاريخي.
المطلب الثاني: اثر الوجود الاستعماري على تشكل الدولة والسلطة في المغرب. والأردن.
المطلب الثالث: شرعيات تؤسس لشرعنة السلطوية في المغرب والأردن.

المبحث الثاني: المرتكزات **الرمزية والدستورية** في البنية النسقية للنظام السياسي وأثرها على **انتاج وإعادة انتاج** القيم السلطوية في المغرب والأردن.

المطلب الاول : مكونات المنظومة الرمزية في النظام السياسي المغربي والأردني.
المطلب الثاني: الركيزة الدستورية: محورية الملك والمؤسسة الملكية في المغرب والأردن.
المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات البقاء والاستمرار.

المبحث الثالث: اثر "**مجتمع الرعية**" في تعزيز القيم السلطوية مدى احتمالية معطى قابلية المجتمع للاستبداد.

المطلب الاول : واقع المواطنة في بلاد الرعية.
المطلب الثاني: دور الرعية في ديمومة حكم الراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: اثر آلية التشكيل التاريخي للدولة والسلطة على الفكر السلطوي في المغرب والأردن: ارث الدولة وموروث الكيان.

المطلب الأول: بنية تشكل الدولة والسلطة وضغط الارث التاريخي.

اولا: آلية التشكيل التاريخي للدولة وأثرها على انتاج السلطوية في المغرب والأردن

- **الكثافة التاريخية** لتشكل الدولة في المغرب.
- **اصطناع الكيان الحديث** في الاردن.

ثانيا : بناء السلطة وإعادة انتاج المنظومة السلطوية في المغرب والأردن

- بناء السلطة **وإعادة انتاجها** وفق الذهنية **المخزنية** المغربية.
- **العشائرية** ودورها في انتاج السلطة **واستمرارها** في الكيان الاردني.

المطلب الثاني: اثر الوجود الاستعماري على تشكل الدولة والسلطة في المغرب والأردن.

اولا: محافظة نظام الحماية الفرنسية على الاطر التقليدية في المغرب.

ثانيا: دور الانتداب البريطاني في اصطناع كيان اردني موال.

المطلب الثالث: شرعيات تؤسس لشرعنة السلطوية في المغرب والأردن.

اولا: الشرعيات التقليدية: محورية الاطر التقليدية

- الشرعية التاريخية: الاسرة المكونة للدولة.
- الشرعية الدينية الشرعية المشخصنة لذات الزعيم.

ثانيا: شرعيات دستورية: عقلانية الباتريمونيالية الجديدة.

- شرعية الإنجاز: الاسرة البانية للدولة.
- الشرعية الديمقراطية: التعددية الشكلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: بنية تشكل الدولة والسلطة وضغط الارث التاريخي.

اولا : آلية التشكيل التاريخي للدولة وأثرها على انتاج السلطوية في المغرب والأردن.

1- الدولة السلطانية التقليدية في المغرب والأردن

يميز علماء الاجتماع في البلدان العربية بين صنفين من الدول هما الدولة **التقليدية** والدولة **السلطانية**، تمثل الدولة التقليدية فترة ما **قبل الاستعمار**، اما الدولة السلطانية[1] فتعود بتاريخها الى فترة **الخلافة الاسلامية** ولها دلالات في **فقه السياسة الشرعية** بأنها الدولة القائمة سلطتها على **الشرعية الدينية** والمتكونة بمقتضى **التولية**"[2] وعند الحديث عن الاطار العام بين الدولة **المغربية** والدولة **الاردنية** نجدهما **يتفقان** عند عدة محددات منها في **نظام الملكية** بما تحمله من معطيات **تاريخية ودينية وسياسية.**

غير ان هناك العديد من المحددات **المتباينة** بين الدولتين ومنها الحيز **الجغرافي** بين الدولة **المغربية** والدولة **المشرقية**، فهناك اختلاف على صعيد فكرة **الدولة القطرية** – وان اتفقا في معطى الاثر **الاستعماري** في **تشكل وتكون الدولة**– فنجد ان المغرب الكبير – وان توحد مع الوطن العربي في العديد من الاشكاليات التي تطبعه إلا انه **اختلف** في مسالة

---

[1] غير ان الدولة السلطانية – من حيث جوهرها– لم توفر شروط ميلاد هوية سياسية على الرغم من المحافظة على الوحدة الدينية والروحية والى حد ما الوحدة الاقتصادية لمجموعاتها الاجتماعية للمزيد انظر: امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014)، ص. 676.

[2] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014)، ص. 675.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاندماج الاجتماعي اضافة الى **مسألة بناء الدولة** فتميز المغرب الكبير عن دول المشرق خاصة فيما يتعلق **بالأقليات الدينية بوصفها معطى تاريخيا واجتماعيا مشرقيا** وطبيعة العلاقة بكيان **الدولة القطرية** اين سادت الحساسية ازاء هذه الدولة واعتبرت كيانا **مصطنعا** ناجما عن تجزئة **الارض منذ اتفاقية سايكس بيكو** 1916 **فالدولة القطرية كإطار سياسي مقبول مغربيا وليس كذلك مشرقيا** باعتبار ان لها طموحات الوحدة.

كما ان **التركيبة القبلية والعشائرية** المميزة لمنطقة الاردن جعلت من الصعب **القبول بوجود نظام او دولة** يتم الخضوع لها تحت **هوية جديدة** ونظام جديد باسم الاردن.[1]

اما منطقة المغرب العربي فكان التوجه دائما **لتعزيز النضال القطري**[2]، والحديث عن وحدة المغرب العربي فكانت دائما في اطار المقاومة المسلحة، **ضد الاستعمار**[3] وكان الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو **استرجاع الدولة** وإعادة بنائها على **قاعدة قطرية.**[4]

فمنطقة المغرب العربي تتمتع **بكثافة تاريخية** تجعل ماضيها **مستمرا في حاضرها** هذا ما توصل اليه المفكر **عبد الله العروي** عندما قال ***ان التاريخ هو الذاكرة الجماعية الذي يمارس ضغط وجوده وتأثيره الحاسم في غالب الأحيان فالعودة الى التاريخ فيما يتعلق بالمنظومة السياسية***

---

[1] لذلك واجه الامير عبد الله في بداية حكمه رفضا من خلال قيام ثورات وانتفاضات ضده **ساهمت بريطانيا** في **قمعها** واستطاع اللعب على وتر العشائرية لاحتواء الوضع.

[2] جميع الأحزاب السياسية التي قادت الحركة الوطنية كانت تؤطر باسم الوطن لا باسم الوحدة، وحتى عندما أثيرت مسألة الوحدة، التي لم تحدث إلا في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية، وأن التفكير حولها لم يتم إلا في إطار وحدة مغربية تجمع أقطار المغرب العربي وتوظيف هذه الفكرة نفسها في خدمة قضية الاستقلال وبناء الدولة القطرية

[3] أمحمد مالكي، ***الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 673.

[4] محمد عبد الباقي الهرماسي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999)، ص.38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المغربية بالغة الاهمية تفسيريا [1] ***في فهم سلطة الموروث التاريخي بشقيه الاجتماعي والسياسي حتى حاضرنا.*** بهذا المعطى تأثرت الدولة المغربية بتاريخ الدولة **التقليدية السلطانية المخزنية** ومن **القيم الرمزية** هذا من جهة، ومن جهة اخرى تعرضت الدولة المغربية الى التأثيرات البنيوية العميقة **للفترة الاستعمارية،** لذلك جاء بناء الدولة في عموم الدول العربية[2] هجينا يجمع بين روح **التقليد** ومظاهر **التحديث.**[3]

رغم ان كثيرا من مقومات الموروث السلطاني ظل حاضرا وفاعلا[4] في قدرة الدولة الحديثة على صوغ علاقة جديدة مع المجتمع تنهل من مقتضيات الاجتماع السياسي والمدني العصري[5] بتعبير محمد مالكي.

---

[1] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، ***مرجع سابق***، ص .674.

[2] يم تكن سيرورة تكون الدولة في البلدان العربية عموما طبيعية حيث عرفت تعقيدات خلافا للدولة في الغرب التي عرفت فضاءات حضارية وثقافية مغايرة.

[3] حيث ان الدراسة اكدت فرضية ضعف توافر مقومات الدولة الحديثة في المغرب.

[4] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، ***المرجع نفسه***، ص .674.

[5] يقدم مالكي امثلة على ذلك بعدم امكانية تجاهل استمرا ر مستوى القيم والأعرا ف التقليدية في الحياة العامة، باعتبارها موجها لسلوك مكونات من نسيجنا الاجتماعي، كما هو حال "الثأر"، و"العار"، والتضامن بفعل قرابة الدم، والاحتماء بالعائلة والقبيلة .لذلك، وفي سياق امتداد هذا الموروث في البناء الجديد للدولة الوطنية، تعذر على هذه الأخيرة ترسيخ الشعور بها بوصفها كيان اً في وعي الناس، وصعُ ب عليها خلق التضامن والتلاحم لجعل الولاء لها أولوية تعلو على باقي الولاءات الأولية القائمة والمألوفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الكثافة التاريخية: أُلفية الدولة المغربية[1]

يمكن الحديث عن السمة الأكثر بروزا في مسار الدولة المغربية[2] حسب الأستاذ عبد الله ساعف "***هي استمراريتها وثقل المدى الزمني الطويل الذي تميزت به كدولة قديمة ورثت موارد دائمة من الماضي***"[3] وفي هذا السياق أيضا يؤكد المفكر محمد اركون "***إن الدولة المغربية عرفت أطول استمرارية***[4] ***مقارنة بدول أخرى في منطقة شمال إفريقيا.***"[5]

وهذا **عكس تشكيل الدولة** في **الأردن** باعتباره كيان **مصطنع حديثا**، أما **التوافق** فكان على مستوى **الأساس القبلي** لبنية الدولة في المغرب[6] وقد ارتبط بالدولة المغربية منذ نشأتها

---

[1] عرف المغرب في فترة التاريخ القديم (ابتداء من الألفية الرابعة قبل الميلاد) تعاقب عليه حضارات، فقد امتد تاريخ المغرب على مدى 12 قرنًا من الزمن، وقد شكّل أول الدول الإسلامية التي استقلت عن الدولة العباسية، بعد أن أسس فيها إدريس بن عبد الله سلالة الأدارسة وهي السلالة التي تمتد اليها الاسرة العلوية الحاكمة.

[2] خصوصية الدولة بالمغرب من خلال الاهتمام بإظهار السيرورة الخاصة التي تتميز بها الدولة المغربية عن باقي الكيانات القطرية العربية والإسلامية الأخرى بل وعن باقي كيانات المنظومة المتوسطية[2]، فاقتباس الدولة المغربية لبعض النظم السياسية والإدارية أو خضوعها في بعض الفترات التاريخية لاحتلال دول أجنبية لم يفقدها هويتها وأصالتها التاريخية* ف

[3] عبد الله ساعف،" اضطرابات الدولة حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة" في: جدلية الدولة والمجتمع في المغرب، مرجع سابق ص252.

[4] Med Arkoun, Pour Une Critique De La Raison Islamique (Maisonneuve 1984), p355.

[5] بخلاف الدولة الجزائرية التي عرفت عدة تقطعات في الزمان والمكان تمتعت الدولة المغربية باستمرارية متواصلة سواء في مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي أو في المرحلة الإسلامية.

[6] محمد شقير، ***تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة*** – (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006).ص.63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمر ملتصقا بها في مختلف مراحل تطورها[1] من خلال **الطابع الأسري** الذي ارتبط بسيرورة الدولة المغربية التي تجسدت عبر تاريخها من خلال تعاقب الأسر الحاكمة.[2]

حتى وإذا كانت فترات من الضعف والتنازع على السلطة تظهر في المراحل الفاصلة بين نهاية حكم دولة وظهور أخرى" ***فإن الثابت كان هو أن الدولة ظلت، بحسبانها سلطة سياسية جامعة وموحدة، واحدة وفاعلة***".[3] وعلى هذا الاساس تواصلت **الاسرة الهاشمية** رغم حداثتها مع حداثة الدولة في حكم الاردن.

ب -اصطناع الكيان الحديث في الاردن.

تشكلت **الدولة** الحديثة في الاردن **قبل المجتمع**، اي تاريخيا **لم** تكن ثمة دولة باسم الاردن قبل تأسيس امارة شرق الاردن عام 1921" [4] اما جغرافيا فكانت التسمية بعد اسم "فلسطين

---

[1] ارتكزت الدولة المغربية منذ نشأتها على المؤسسة القبلية سواء في الوصول إلى الحكم أو في تسيير دفة الحكم فالأسرة الحاكمة التي سلمت السلطة في المغرب كانت من أصل قبلي وغالبا ما يوصفون من طرف المؤرخون أنها من أصول شريفيه أقاموا دولتهم على أساس قبلي، فالشرف لم يكن وسيلة للحكم بقدر ما كان وسيلة للشرعية السياسية اقتضتها التطورات التي عرفتها الدولة بالمغرب.

[2] بدءا بالأسرة "البقشيشية" واستمرارا بالأسرة "اللمتونية" والأسرة "الكومية" و"المرينية" و"السعدية" ثم "العلوية" فقد جسد ملوك هذه الأسر وسلاطينها رموز وحدة سياسية لتنوع جغرافي وتباينات جهوية وانقسامات قبلية.

[3] سعيد بنسعيد العلوي،" التجربة المغربية في التحول الديمقراطي،"***ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي***، 2005.

[4] خالد سليمان،" العوامل المعيقة لتحركات الشارع– حالة الاردن،" في: علي خليفة الكواري (محرر)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007)، ص. 259.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاولى" هو "جند الاردن" وهو التشكيل الجديد لإمارة شرق الاردن[1] التي كانت تعاني من اشكالية ديمغرافية بافتقارها الى العدد الكافي من السكان لقيام اي مجتمع سياسي، اضافة الى تميزت هذه المجموعات القليلة العدد بعد الترابط والانسجام اي عدم القدرة على الالتفاف في كيان واحد حيث عاشت هذه المنطقة قرونا من الفوضى القبلية وامتداداتها في ظل غياب الادراة المركزية والخدمات الامنية والاجتماعية.

لذلك لم يعرف الاردن بحدوده الحالية كيانا سياسيا وإداريا عبر التاريخ، لكن كان منفصلا عن البلاد التي تحيط به وكانت مناطقه المختلفة على الدوام اجزاء من كيانات وإدارات اخرى الى الشمال والغرب والجنوب حتى قيام امارة شرق الاردن مفصولة عن سورية وفلسطين وبعد ذلك الحجاز.

في هذا السياق يقول الكاتب وهيب الشاعر بأن " ***منطقة شرق الاردن عاشت عدة قرون في فوضى قبلية في ظل غياب ادارة مركزية وغياب للخدمات الامنية والاجتماعية وضعف للمواصلات باستثناء فترات ومناطق محددة.***[2]

اما على المستوى **النظام السياسي** في تكوينه الاول فقد نشأ في ظل نظام **ابوي تقليدي** قائم على **العشائرية البطركية** وهذا ما تم التأسيس له من قبل الحكام **الهاشميون** الذين

---

[1] افتقرت هذه المنطقة الى عوامل النجاح لقيام دولة قادرة على البقاء فكما هو معروف فان للتاريخ والجغرافيا دورا اساسيا في نشوء الدول واستقرارها لما لهم من اثر على الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث قامت دولة الاردن ضمن اطار جغرافي يفتقر الى الشروط الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية الواجب توفرها لتأسيس دولة.

[2] وهيب الشاعر، ***الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004)، ص. 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استطاعوا **التمسك بمقاليد الحكم** وساعدهم على ذلك قدومهم من **الحجاز** ذات التركيبة العشائرية والأصول **الشريفة** وتمكنوا من تأسيس قواعد نظام سياسي **جديد** لدولة **جديدة** هنا تجدر الاشارة الى ان **التركيب المصطنع** لقيام الدولة قبل وجود المجتمع الاردني ادى الى خلق **نخبة وتشكيل هوية** وفق اعتبارات **تقليدية رمزية قائمة على القبلية والعشائرية**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : بناء السلطة وإعادة انتاج المنظومة السلطوية في المغرب والأردن

1- بناء السلطة وإعادة انتاجها وفق الذهنية المخزنية المغربية.

تعود جذور الدولة المغربية الى الدولة **المخزنية**[1] اي انطلاقا من الدولة الخلدونية وصولا إلى نموذج الدولة الباتريمونيالية[2] حسب تعبير **ماكس فيبر**[3] أي من دولة تركز على العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم وسلالته، لكن في تلك الفترة من القرن 19 لم يكن التقدم الحاصل في جهاز

---

[1] المقصود المغاربي لمصطلح المخزن هو إبراز دور الدولة في تحصيل الجباية وتعني كلمة مخزن الحيز المكاني لحفظ الضرائب العينية، ثم اتسع المفهوم ليعني الخزينة، ومن هنا كان المكان الذي يقطن به الأهالي الواقعون تحت سيطرة السلطة يسمى المخزن وما دون ذلك يسمى السيبة، والمخزن حسب تعريف عبد الله العروي ***"المخزن قاعدة إنتاجية، يبحث فيها الاقتصاديون، تتداخل فيها عوامل عتيقة وأخرى مستجدة .للمخزن هيكل اجتماعي يبحث فيه علماء الأجناس، يعتمد على هيئتين (القبيلة والزاوية)، لكل منهما أشكال متنوعة ووظائف كثير، يتولى المخزن القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفة، ويستمد شرعيته الأساسية من وظيفة الإمامة فيتجسد المخزن في فرد المولى/السلطان/ الشريف/الإمام هو سلطان يأمر بالسيف والقلم/ حوله جيش منتخب من قواد القبائل"*** للمزيد انظر عبد الله العروي، ***من ديوان السياسة*** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009) ص 109-111 .

[2] يعد Max Weber"**ماكس فيبر**" صاحب السبق في إرساء مصطلح **باتريمونيالية** ليعني به **التوسع العسكري والإداري**، للسلطة الأبوية وذلك على مستوى اختيار المسؤولين من **المقربين الأوفياء** لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة، ويستمد شرعيته من **مساندة الجيش والسلطة الرمزية** لعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين اما **الباتريمونيالية الجديدة** هي نوع دخيل على اعتبار ان دور التراث التقليدي يوجد بالموازاة مع عناصر **البيروقراطية العقلانية القانونية** و متشابكة جزئيا .وان السلطة السياسية كما الادارية هي علاقة شخصية، ليس هناك فرق بين الخاص والعام (على الاقل على المستوى الرسمي) حيث يمكن النداء بها في الخطاب العام واكثر من ذلك ، فالمجال العام والمجال الخاص ينطويان على نظامين متوازيين ، كتوريث العلاقات الشخصية و البيروقراطية العقلانية القانونية ، فهما في الواقع لا يتعايشان حيث الموروث يغزو العقلانية القانونية و يشوه منطقها الوظيفي للمزيد انظر حافظ عبد الرحيم، ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص259-261.

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999)، ص.8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة المغاربية يرتقي إلى المستوى الذي يصفه "فيبر" عندما يتكلم عن النظام البيروقراطي المعقلن، وإنما تم استبدال القاعدة القبلية بالاعتماد على جيش نظامي من جهة أولى، وستقود الأحداث إلى حدوث تغيرات نوعية مهمة في النظام الجبائي وبالتالي سيؤدي إلى تحديثه من جهة أخرى[1] لتشكل الباتريمونيالية الجديدة.

كما ساهمت **القيادات المحلية** في المغرب الأقصى بنفس الدور الذي لعبته **العشائر** في الاردن بتركيز **سلطة المخزن** وذلك بإزالة المؤسسات المحلية ذات الطابع الجماعي، واستبدالها بنوع من النفوذ **الشخصي والمستبد**، كما حاولت هذه الزعامات في كل مرة أن تحافظ على مجال من الحرية إزاء السلطان مما جعل تعاونها معه في الوقت نفسه مرغوبا ومشبوها، وقد أثرت هذه العوامل على طبيعة الحكم في المغرب الأقصى[2]، وظهرت السلطنة في مجتمع مبني على التعدد الاثني والقبلي وواجهت أنماط مختلفة من النفوذ المجتمعي، سواء في صورة قبائل وزوايا أو قيادات وسطية ولذلك أخذ الحكم طابع الباحث عن التوازن والوساطة، وذلك حتى يضمن **وحدة السلطة**. وهذا ما توصل اليه الكاتب عبد الله ساعف بان جوهر السلطة في المغرب يكمن في قنوات **لا تخضع لمبدأ التنافس السياسي**.

---

[1] سعيد بن سعيد العلوي، ***الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص143.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ***مرجع سابق***، 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة السلطة: يقوم التصور **المخزني** على تصور **ديني للسلطة** التي في نظره كل لا يتجزأ وأنها حق **الهي وراثي** ويمثل **الفصل 19** من جميع الدساتير المغربية[1] حجر أساسه ويجسد هذا التصور في أعمق تجلياته إذ انه ينص على الملك ***"أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والدستور وصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات كما انه ضامن لاستقلال البلاد في دائرة حقوقها الحقة".***[2]

وساهمت **السياسة الملكية** من جهة أخرى في إعادة إحياء مجموعة من المؤسسات البروتوكولية[3] **المخزنية** التي من أهمها الإبقاء على **مؤسسة الحاجب** الملكي والتمسك بكل **مظاهر البيعة** ومراسيمها وحفلات **الولاء.**

لذلك يمكن التساؤل عن علاقة الدولة **المخزنية** بالدولة **المغربية المعاصرة** يدفعنا إلى البحث عن مدى استمرارية وجود الظاهرة **المخزنية** من عدمها وهذا ما يقتضي **التميز التحليلي** بين الدولة **كجهاز وإطار تنظيمي** من ناحية والدولة **كجملة من المفاهيم والتصورات** الخاصة **بمسألة السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم** من ناحية أخرى.

---

[1] تم تعديل فصول الدستور الاخير بعد الحراك لسنة 2011 وتقسيم الفصل 19 إلى فصلين احدهما متعلق بالصلاحيات الدينية للملك بوصفه أمير المؤمنين والثاني يحدد مكانة الملك بوصفه رئيس للدولة وضامن استقلالها واستقلالها ووحدتها الترابية.

[2] المملكة المغربية، ***الفصل التاسع عشر من دستور 1996.***

[3] يمكن تناول بعض البروتوكولات:**تنظيم الدروس الرماضنية. الاحتفال الرسمي بالاعياد والمناسبات الدينية.الحضور الرمزي في الزوايا والمواسم عبر تقديم الهدايا والإعانات.ارسال البعثات الرسمية لاداء فريضة الحج واطلاق اذاعة محمد السادس للقران الكريم للمزيد انظر** زين العابدين حمزاوي،" أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***.ع 20، 2008، ص 155-156.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإجابة على هذا التساؤل تناوله الدكتور عبد الباقي الهرماسي بقوله "***ان الدولة المخزنية في المغرب انتهت تاريخيا كهيكل ولكنها مازالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وكممارسة للنفوذ***".[1]

إن تواصل **المخزن كذهنية** خاصة في المغرب الأقصى ممثلا في وجود نمط موازي للحكومة القائمة يراقب ويعطل ويحل محل المؤسسات الرسمية، كما أن القرار السياسي يصدر وراء الأجهزة البيروقراطية للدولة.

ومن معاني تواصل الذهنية **المخزنية، إصرار الحاكم على أن يتواجد في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية** سواء مجال السياسة أو الاقتصاد أو مجال الدين، فهناك **مراقبة مستمرة لجميع المجالات** التي من الممكن أن تشكل مراكز النفوذ المستقل، فالحاكم هو مصدر كل مبادرة.

ومن معالم **الذهنية المخزنية*** بالمغرب يوضح الاستاذ عباس بوغانم مفهوم المخزن بأنه" ***في صيغته المغربية يشكل دولة موازية ومكرسة داخل الدولة، وخارجة عنها، فالمخزن هو المتحكم في في قواعد اللعبة، وهو المحدد لطبيعة الادوار التي يجب ان يقوم بها كل فاعل سياسي، مع تكريس هيمنة السلطة الحاكمة كقوة تحكيمية تتموقع فوق كل القوى الاجتماعية والسياسية ...فحين يحضر المخزن تغيب دولة الحق والقانون، وحين تحضر الممارسة المخزنية تنتفي الممارسة الديمقراطية...***"[2]

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ***مرجع سابق***، 34.

[2] عباس بوغانم،" الامتدادات المخزنية في المغرب الحيث،"مجلة ***وجهة نظر***،ع 38 خريف2008، ص 28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن نماذج استمرار التقليدي في الحداثي والعصري في القديم [14] ما يتعلق بنمط شبكة التنظيم الاجتماعي، فعنصر القبيلة في المغرب العربي كان له تأثير كبير في طبيعة التطور السياسي، فالوضع القبلي المعقد حال في بعض الحالات دون سرعة بناء الدولة الحديثة[2] وتفكيك الروابط التقليدية. [3]

ومن مظاهر مخزنة الدولة في المغرب نجد تجميع سلطات الدولة: بمجرد الحصول على الاستقلال طالبت الحركة الوطنية بزعامة حزب الاستقلال بوضع دستور للبلاد يحدد مختلف السلطات مواصلة بذلك مسيرة المطالب الدستورية غير أن السلطان بدا عازما (بعد الاستقلال) على التمسك بكل صلاحياته التقليدية والاختصاصات التي استعادها من سلطات الإقامة العامة.

هذه المعطيات ال تاريخية للأحداث تعبر عن مدى تأثير **ثقل التراث على الهياكل السياسية والتطور الوطني المعاصر في المغرب وعلى كيفية بناء السلطة وإعادة انتاجها بما يخدم الملك والمؤسسة الملكية واستمرارها.**[4]

---

[1] محمد نجيب بوطالب، ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص24.

[2] السيد عوض عثمان،"تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا،" في: منيسي أحمد، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 289.

[3] محمد نجيب بوطالب، ***مرجع سابق***،ص24.

[4] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ***مرجع سابق***، 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **العشائرية** ودورها في انتاج السلطة **واستمرارها** في الكيان الاردني

التنوع المجتمعي في الاردن الذي تم تقسيمه الى مجموعتين، مجموعة **الشرق اردنيين** والتي تحتوي بدورها على عدة فئات مثل **الحجازيون والشاميون والبدو والحضر** وحتى **الشراكسة** في مقابل مجموعة ذات الاصول **الفلسطينية**[1]، حيث استغل النظام هذا التنوع وخلق منه تناقض حيث اقام علاقات مع المجموعة الاولى من الشرق اردنيين القائمة اساسا على القبلية[2] **والعشائرية والولاء للنظام** وتقوم العلاقات داخل القبيلة في مختلف مستوياتها على **الترابط والتضامن والتقارب الدموي** اين **تضمحل الشخصية الفردية** وتحل محلها روح

---

[1] وليم نجيب نصار، ***مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016) ص 140.

[2] حافظ عبد الرحيم، ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي – قراءة في تجربة البناء الوطني في تونس.»*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص 368.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعة وهو ما يميز الشرق اردنين بكونهم تحكمهم العلاقات العشائرية ما سهل على النظام احتوائهم عن طريق كسب شيوخ وزعماء العشائر مقابل امتيازات وهي دلالة على قدرة النظام على اسكات المعارضة وكسب الولاء للنظام عن طريق وأساس الولاء والتكاتف العشائري وكانت نتيجة هذه السياسة تحقيق طبقة بيروقراطية من ابناء العشائر الذين تحصلوا على وظائف حكومية وأصبحت **العشيرة هي ركيزة النظام** في بناء مؤسساته وحدثت العلاقة المتلازمة بين بين **النظام والعشيرة** بأن **وجود النظام واستمراره واستقراره ضرورة لاستمرار استفادة العشائر من هذا الوضع.**

بالتالي **تم التأسيس للعشيرة ككيان اجتماعي يعد من اهم مكونات النظام السياسي الاردني ومصدر استقراره وبقائه.**[1]

وبداية ادراك العشائر ضرورة **مراضاة الملكية** بدلا من الثورة عليها والسعي الى التقرب منها حتى اصبحت طيعة في خدمة الدولة والنظام الملكي وهي دلالة بأن **عملية بناء الهوية** وكسب النخب لم تقم على **قاعدة لبناء مفهوم ديمقراطي** قادر على التحول مستقبلا الى عملية **ديمقراطية كاملة متغلغلة في اسس بناء الدولة.**[2]

كان على الدولة في الاردن ان تعمل على خلق مجتمع جديد باعتبارها سابقة له فحاول النظام السياسي انذاك ان يخلق هوية تعبر عن واقع الدولة الجديدة اي الهوية الوطنية

---

[1] رضوان المجالي، " الحركات الاحتجاجية في الاردن: دراسة في المطالب والاستجابة،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 38 (ربيع 2013)، ص 23.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .147.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاردنية التي لم تكن اصلا موجودة وغائبة عن الوعي الجمعي وعن العلاقات القائمة في المجتمعات المتفرقة التي كونت فيما بعد المجتمع الاردني.

ثم بدأ العمل على خلق **نخب تؤسس وتمارس الدور السياسي للنظام الجديد** حتى لا يكون هناك فراغا سياسيا فكان البحث عن مجموعات متعاونة معه وبداية تشكيل حراك سياسي يعمل عللى استمرار وبقاء النظام والدولة، تم استهداف العشائر لتحقيق هذه الهوية المنشودة بأن تكون **هوية اردنية جديدة** تحل محل الهوية التي كانت اثناء الوجود العثماني والعمل على ايجاد **شرعية القبول**، القبول بوجود دولة جديدة والقبول بالأمير كحاكم لهذه الدولة وان يقنعهم بأن يكونوا مواطنين اردنيين، لكن العلاقة لم تكن مبنية على الثقة مع شخص الامير خاصة في ظل عدم الارتباط مع مفهوم الدولة وغياب الثقافة المؤسسية وارتباطهم كان حصريا مع القادة المحليين والشيوخ وهو المفتاح بناء الهوية من خلال كسب زعماء العشائر واقناعها بأهميتها كونها نخب اردنية وليست مجرد نخب قبلية محلية.[1]

بذلك تكون المجتمع الاردني وفق **المنطق القبلي** حيث غالبية سكانه من البدو شديدي التعلق بأصولهم القبلية وعاداتهم وقيمهم التقليدية وهذا ما اجج النزعة القبلية فلعب النظام

[1] وليم نجيب نصار، ***مرجع سابق*** ، ص .144.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تناقضاتها وأحدث له مكانا متعاليا[1] مستغلا **الخلافات بين مختلف الفئات المجتمعية في ظل تناقضاتها وتنوعها**[2] **تحتاج الى حكم يفصل فيها.**[3]

المطلب الثاني: اثر العامل الخارجي في **تكريس** قيم السلطوية في المغرب والأردن

اولا: محافظة نظام الحماية الفرنسية على الاطر التقليدية في المغرب.

تتجلى أثر الحقبة الاستعمارية على الفترة التي تلتها اي **فترة البناء الوطني**، حيث بالإضافة الى **عدم قدرتها** عن تجاوز **المعطى السلطاني** لم تستطع ايضا التخلص من روح **المرحلة الاستعمارية** على الرغم من حضور **خطاب تعبوي** من قبل النخب الوطنية **مناهضا للاستعمار** ويركز على السيادة الوطنية.

---

[1] يمارس عليها مهام التحكيم ويعمل على زرع الشقاق لان الوحدة الوطنية لا تخدم مصالحه لان التشرذم تجعل منه دائما في موقف الحكم والسيد.

[2] يحتوي الاردن على تنوع كبير في تركيبته المجتمعية عكس المغرب الذي يجمع في بين العرب والامازيغ في حين الاردن مكون من مجموعتين كل مجموعة تتكون من فئات المجموعة الاولى تسمى بالشرق اردنية التي تحتوي على عدة فئات تحمل اصول اثنية مختلفة اهمها الحجازيون الذين اتوا من الحجاز مع الامير عبد الله ضمن جيجشه وحاشيته واستقروا في مدينة معان. اما الفئة الثانية هم الشاميون الذين هربوا من دمشق بعد الاحتلال الفرنسي وانظموا الى الامير عبد الله وكان لهم مكانة علمية اهلتهم لان يتولوا شؤون الادارة. اما الفئة الثالثة هم بدو منطقة شرق الاردن الذين عاشوا في الصحراء والرابعة هن الحضر ساكنوا المدن الصغيرة والمناطق المتخمة للبحر الميت ونهر الاردن واخر فئة هم الشراكسة والشيشان ذوو الاصول القوقازية من الذين لجاؤا الى الدولة العثمانية اثناء توليها حكم المنطقة هربا من روسيا القيصرية.

اما المجموعة الثانية فتتمثل في الاردنيين من اصل فلسطيني الذين لجاؤا للاردن بعد النكبة وبعد ضم الاردن للضفة الغربية.

[3] وليم نجيب نصار، ***المرجع نفسه***، ص .135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير ان تجارب الدولة المغربية افرزت **استمرار الأثر بالمعطى الاستعماري** في النسيج الاجتماعي والثقافي الى **درجة الترسيخ**.

هنا تميز اثر العامل الاستعماري في المغرب عما كان عليه في المشرق في جانب الهوية المعرفة باللغة والدين والقيم والتعاليم اما الاستعمار مشرقيا كان قائما على تجزئة الارض.

اما اثر **الاستعمار** في الاردن– المشرق – فيتميز بكونه في المغرب في كان **استيطانيا** يستهدف **الارض والهوية** وما يرمز اليها من **لغة ودين وعادات وقيم وتعليم** اما في المشرق فكان الهدف فقط **تقسيم الارض**.

كما تميز المغرب عن المشرق في التداخل **بين العروبة والإسلام ووحدة المذهب – السني المالكي**– خلافا للمشرق حيث **تتعدد المذاهب وتتنوع العقائد**.[1]

بالحديث عن حقبة الاستعمار نجد أنه عمل في منطقة **المغرب العربي** على ترسيخ مفهوم **الدولة القطرية**[2] وتأكيد مواصفاتها[3]، الذي يقدم حالة متميزة من حيث محافظته على نوع من الاستمرارية التاريخية لتكون دولته والتحامها مع النسيج الداخلي الأصلي للمجتمع، وهو ما يفسر اعتراف سلطات الحماية أثناء حكم الماريشال "ليوطي" بوجود دولة ومؤسسات بالمغرب وأصرت على الإبقاء عليها، مع العمل على إحداث أجهزة وتنظيمات بجانبها، واعتبرت

---

[1] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014)، ص ص. 665–669.

[2] قد اختلف نسبيا من بلد كالجزائر إلى آخر كتونس والمغرب الأقصى.

[3] صالح بشير، "بحث أولي في ديناميكية تكون الدولة الحديثة في بلاد المغرب، "***قضايا عربية***، السنة 6، ع. 8 (ديسمبر 1979)، ص ص.49–62 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملكية في المغرب في فترة **الوجود الفرنسي** 1956/1912 بأنها **مرحلة وقتية** توقفت فيها عن قيادة البلاد وسرعان ما عادت الى الى ممارستها للسلطة عقب الاستقلال وهنا نقطة محورية وجب التطرق اليها هي موقع وأهمية **الحركة الوطنية** التي كانت اقرب الى تولي زمام السلطة، لكن **البنية الرمزية للملكية اعادتها الى سلطة العرش.**

كما ***كان للمرحلة الاستعمارية دورا في إحياء المخزن المراكشي بالمغرب الأقصى، رغم المرامي السياسية التي كان يخفيها مشروع الحماية الفرنسية للتحكم في الجهاز السياسي والإداري المخزني ومراقبته.***[1] فقد حرصت سلطات الحماية على **الحفاظ عليه** سواء في مرحلة الحكم غير المباشرة[2] أو الحكم المباشر، ونتيجة لهذه السياسة ستخلق سلطات الحماية **ثنائية إدارية.**[3] وإذا كانت هذه **الثنائية** قد ضمنت للسلطات الاستعمارية **التحكم السياسي** في البلاد فإنها

[1] Abdallah Ben Mlih, ***Structures Politiques Du Maroc Colonial*** (Ed .lHarmttan1990), p158.

[2] امتدت الفترة الأولى من 1912الى 1925 رحيل الماريشال "ليوطي" عن المغرب لتبدأ مرحلة الحكم المباشر.

[3] نتائج سياسة الحماية خلق جهاز سياسي – إداري مزدوج جزء منه كان يتحكم فيه المقيم العام والجزء الثاني كان تحت إشراف السلطان حيث بقيت الوزارات المخزنية (بعد إلغاء بعضها) تحت إشراف المخزن كوزارة العدل ووزارة الاحباس كما تم إنشاء مجموعة من الأجهزة للتنسيق بين الإدارات المخزنية الجديدة كما كانت تسمى ***Les Administrations Néo Chérifiennes***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حافظت في نفس الوقت على **استمرارية المؤسسة المخزنية** سواء فيما تعلق[1] **بالسلطة الدينية** للسلطان **وتقديس شخصه**، السلطة التشريعية للسلطان[2]، السلطة التنفيذية للسلطان. اضافة الى **تقليدانية مراسيم الدولة** حيث يمكن إرجاع أسباب بقاء مراسيم الدولة محافظة على طابعها المخزني إلى تكريس الحماية[3] لهذه المراسيم المخزنية بشكل كبير.[4]

ثانيا: اثر العمل الخارجي في تشكيل الكيان الاردني

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وبداية العمل على تقسيم ارث الدولة العثمانية أرادت بريطانيا ايجاد **حاكم موال** لها فقدمت الدعم للأمير عبد الله[5] الذي كان يبحث عن دولة وحكم

---

[1] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص292.

[2] على المستوى التشريعي تم توحيده مع توحيد التراب المغربي وأصبحت الظهائر (المراسيم الملكية) تطبق كلها على جميع أنحاء المملكة أما على المستوى القضائي فقد تم إلغاء النظام الذي كان سائدا في عهد الحماية والذي كان يتميز بتواجد المحاكم المخزنية إلى جانب المحاكم العصرية التي أنشأتها سلطات الحماية وهكذا تم تعديل هذا النظام بخلق محاكم إقليمية ومجلس أعلى ليتم فيما بعد توحيد النظام القضائي من خلال ظهير شريف (مرسوم ملكي) 1974.

[3] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص 304.

[4] حيث حرص الماريشال "ليوطي" على احترام المراسيم المخزنية من خلال إظهار كل مظاهر الاحترام التقدير سواء في تعامله مع السلطان أو حتى في مخاطبته له كما كان ينصح موظفي الحماية باحترام هاته المراسيم، وتظهر هذه المراسيم خلال الخطب الملكية التي يكون الجانب التقليدي بارزا في اللباس إضافة إلى ظهور ولي العهد في الخطب الملكية.

[5] استغلت بريطانيا الخلاف بين الامير الشريف حسين وابنه الامير عبد الله الذي كان وزير خارجيته حتى يتم القضاء على طموح والده في اقامة مملكة كبرى فتمت عملية التجزئة على طريق التفرقة بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكسبه الى جانبهم تمهيدا لصراعهم القادم مع ابيه الشريف حسين بن علي أمير الحجاز الذي كانت طموحه في اقامة **مملكة عربية** تمتد على كل الشام والعراق ومن جهة اخرى كانت رغبة بريطانيا في اقامة دولة جديدة في شرق الاردن تابعة للانتداب البريطاني في فلسطين لتنفيذ مخطط **اقامة دولة لليهود** تكون حدودها محمية وعلى هذا الاساس كان قرار انشاء **الكيان الاردني** واستقدام الامير عبد الله من الخارج **بريطانيا**.[1]

اذن **تشكلت الدولة في الاردن** برغبة من بريطانيا وبطلب من الامير عبد الله الذي كانت له طموح تتجاوز الاطار الجغرافي للأردن الحالي بسبب غياب مقومات قيام الدولة اقتصاديا واداريا فكانت **المعونة البريطانية** مخرجا لقيام الكيان الاردني المستحدث مشروعا ممكنا علميا.[2]

تحدث الكاتب **عوني المشني** ***"بأن تشكل الدولة في منطقة شرق الاردن لم يأت كتعبير عن مستوى التطور الداخلي المناسب للمجتمع بل بفعل العمل الخارجي والقوى الاستعمارية انذاك حتى النخب الحاكمة لم تكن من المنطقة بل هي وافدة".***[3]

القانون الاساسي لسنة 1921 **والتأسيس البريطاني لسلطوية** الامير الذي اصدر اول قانون اساسي لإمارة شرق الاردن سنة 1928 بعد توقيع المعاهدة مع بريطانيا التي منحت

---

[1] يدخل في هذا الاطار اتفاقية **سايكس بيكو** ووعد **بيلفور** حيث نفذت بريطانيا اتفاقها مع فرنسا من خلال مؤتمر **سان ريمون** ومبدأ انتداب الاراضي العثمانية في بلاد الشام والعراق وتم تقسيمه ابينهم مع العمل على اقامة وطن لليهود.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .128-129.

[3] عوني المشني،" فلسطينيون في الاردن ام اردنيون من اصل فلسطيني- ازمة الهوية بعد اتفاقات السلام،" **مجلة افاق** (رام الله: 1999)، ص. 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجبها صلاحيات مطلقة للأمير لا تعلو عليها سوى **صلاحيات الدولة المنتدبة**، ومن بين الصلاحيات الممنوحة للأمير السلطة التشريعية والادراية حيث نصت[1] المادة 16 على ان الامير هو رأس الدولة وهو الذي يصادق على القوانين وصدرها ويراقب تنفيذها وله ان يعدلها او يرجئها كما له صلاحية اجراء انتخابات المجلس التشريعي مع امكانية حله وتعيين رئيس الوزراء وإقالته وله انا يغير أو يلغي اي حكم من احكام القانون الاساسي دون الرجوع للمجلس التشريعي.[2]

هكذا جاء اول اطار قانوني وتم اعتباره بمثابة **اول دستور** بمعطيات ومرتكزات سلطوية تم فيها تركز السلطة في يد الامير وصلاحيات واسعة احتفظ بها النظام الهاشمي الى الزمن الراهن.

حتى يتم قمع الشعوب التي لا محالة ستكون مناهضة للمشروع البريطاني القائم على سياسة التطبيع خاصة وان الكيان الاردني اصطنع غربيا من اجل تنفيذ السياسات الغربية في المنطقة.

---

[1] وليم نجيب نصار، ***مرجع سابق*** ، ص .131.

[2] هاني الحوراني واخرون ، ***الاطار القانوني للبناء الديمقراطي في الاردن*** (عمان: دار سندباد للنشر،200) ص 14 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: شرعيات تؤسس لشرعنة[1] السلطوية في المغرب والأردن.

اولا: محورية الشرعيات التقليدية.

- **الشرعية التاريخية**: الاسرة المكونة للدولة.
- **الشرعية الدينية** الشرعية المشخصنة لذات الزعيم.

ثانيا: شرعيات دستورية: عقلانية الباتريمونيالية الجديدة.

- **شرعية الإنجاز**: الاسرة البانية للدولة.
- **الشرعية الديمقراطية**: التعددية الشكلية.

[1] ظاهرة ' الشرعنة ' كما يعرفها J.Lagroye تتلخص في ' مجموع الإجراءات التي تجعل من وجود سلطه قهرية وجودا مرغوبا فيه، أي تجعل الآخرين يدركونها كضرورة اجتماعية، و كخير عام..للمزيد انظر:
Jacques Lagroye, La Légitimation In Trait De Science Politique De Jean Leca Et Madeleine Grawitz.1985. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00491299/file/Legitimation.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم مفهوم "**الشرعية**" على مبدأ "**المقبولية**" أي قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحاكمهم [1] ويمكن الانتقال من **القبول** الى **الرضا** حين يشعر المحكومون " ***بالإشباع مما قدم اليهم من انجازات، ووفر لهم من فرص وإمكانات.وتبقى الشرعية ناقصة اذا لم تدعم المقبولية بالرضا وتتكامل معه.***[2]

هناك محددان عملا على توضيح واقع الشرعية والتضاؤل التدريجي لمستواها في **المغرب والأردن**

اولا: **تتعدد مصادر** الشرعية التقليدية وتتداخل بين شرعية **التاريخ، المقدس** و**الدين وشخص الحاكم.**

ومن جهة ثانية: توجد اشكالية التمييز بين الدولة بحسبها اطار للعيش المشترك، **والنظام السياسي** السائد اي السلطة الحاكمة ما احدث خلط كبير بين الاثنين.[3]

هنا نتحدث عن **شرعية الانجاز** والبناء وهي امتداد للشرعيات التقليدية بأن مهام الاسر الحاكمة بناء الدولة اضافة الى الشرعية **الدستورية العقلانية** ذات **التعددية السياسية الصورية.**

---

[1] تتعدد محددات الشرعية او دوافع القبول من سبيل المعتقد الديني او الشرعية الدينية وأما استنادا الى الموروث التاريخي او الكاريزما الشخصية.

[2] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، ***مرجع سابق*** ، ص681.

[3] امحمد مالكي، ***المرجع نفسه***، ص882.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: محورية الشرعيات التقليدية

– الشرعية التاريخية في الاردن

تقوم شرعية النظام السياسي **الاردني** على اساس **الشرعية التقليدية** حيث تنظر **الاسرة المالكة** في الاردن على انها **اسرة هاشمية قبلية** وتتطلع القبائل الاخرى لتأييدها.

ادرك مؤسسوا الدولة الاردنية اهمية الاعتماد على **الولاءات القبلية** وهذا ما حدث حيث استفادت الاسرة المالكة من التقرب الاستراتيجي من القبائل البدوية وكان لهم التأييد الذي يعني وجود ضمانة داخلية للسيطرة الهاشمية.

ظل النظام السياسي **الاردني** مرتكزا على **شرعية تقليدية** ترتكز على **الولاء العشائري والقبلي** للعائلة المالكة حيث بقت محافظة على قوتها امام قوى المعارضة التي فشلت في طرح مفهوم اخر للولاء يتجاوز الاسس القبلية والعشائرية رغم ان النظام والدولة الاردنية هو كيان مصطنع في منطقة الشرق الاوسط.[1]

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الشرعية التاريخية في المغربي

يمتلك المغرب مرتكزات تاريخية[1] ضاربة في **عمق** المجتمع المغربي ويستند إليها النظام **الملكي** ذلك بجمعه بين **التقليدية والحداثة** ويجمع بين البربرية والإسلامية والغربية التي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية **طابعا مختلطا** وأحيانا **متناقضا.**[2]

وإذا استحضرنا الجانب **التاريخي** للأسرة الحاكمة في **الاردن** فان النظام الهاشمي يحظى بقدر وافر من **الشرعية التاريخية** وهذا راجع للثورة العربية[3] التي قادها الشريف حسين سنة 1916 وتعتبر الاطار المرجعي من الناحية السياسية وكذلك الفكرية والايديولوجية، فعند مراجعة التاريخ الاردني منذ سنة 1921 وحتى وفاة الملك حسين سنة 1999 نجد ان السياسة الاردنية تستند في ابعادها الى ان الاردن **ورث** رسالة الثورة العربية الكبرى[4] وعليه

---

[1] تم تناول الجانب التاريخي المؤسس للشرعية التاريخية للملكية المغربية في عنصر آلية التشكيل التاريخي للدولة وأثرها على انتاج السلطوية في المغرب أين تم التطرق الى الكثافة التاريخية: أُلفية الدولة المغربية التتمتع بها المملكة المغربية، فالدولة المغربية عرفت اسمرارية وتعاقب اسري ثابت ما منحها تميرا على باقي الدول العربية.

[2] عبد السلام نوير،" قضايا التحول الديمقراطي في المغرب،"في: منيسي أحمد، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص89.

[3] كان الهدف من الثورة العربية اقامة مشروع دولة عربية تضم دول المشرق العربي أما الهدف فكان اعلان الثورة على الدولة العثمانية، لكن واجه هذا المشروع الهاشمي عدة عقبات وبدأ بعملية التكيف مع الاوضاع الداخلية والخارجية عبر مراحل انتهت بانشاء الامير عبد الله للكيان الاردني بايعاز بريطاني.

[4] وليد عبد الحي، "الحالة الاردنية ،" في: نفين مسعد محررا، ***كيف يصنع القرار في الانظمة العربية دراسة حالة: الاردن- الجزائر-السعودية- السودان-سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن*** (عمان: مطبعة الحامد، 2000) ص43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول وزير الخارجية السابق عبد الله الخطيب ***بان القيادة الهاشمية امتلكت الشرعية التاريخية التي تعطي للسياسة الخارجية خصوصية وتميزا واضحتين***"[1]

- **الشرعية الدينية: الشرعية المشخصنة لذات الزعيم**

الشرعية الدينية مرتبطة **بالخلافة** والتي تعرف **بالشرعية الضمنية والشرعية التعاقدية**[2]، حيث يمثل المغرب والاردن النموذجان اللذان نجحا في الجمع بين هذين الشرعيتين من التقليد السياسي.

حيث نجح في المغرب "**العلويون**" في مشروعهم السياسي بإبراز انحدارهم من فرع نسبي واحد "**الشرفاء**" ودعموا موقفهم عبر **بيعة العلماء** لهم.[3]

كما ترسخت **الشرعية الدينية** في الاردن **فالهاشميون** يرجع **نسبهم** الى النب**ى محمد صل الله عليه وسلم** وقد اكسبهم هذا النسب مكانة مرموقة في مجتمع غالبيته مسلم.[4]

الاحساس العميق **بالانتساب الى اصول اسرية** ذات مكانة خاصة في **العقل الجمعي العربي بوعيه ولا وعيه** من خلال **الانتساب** الى **آل البيت** وهذا ما جعل الملك حسين يرددها

---

[1] عبد الله الخطيب، " ملاحظات حول مقومات ومرتكزات السياسة الخارجية الاردنية،" في: أمين مشاقبة محررا، ***السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار: أوراق ووثائق المؤتمر*** (عمان: مطبعة الحامد، 2000) ص34.

[2] **الشرعية الضمنية** =LEGITIMITE INTERNE التي تقوم حول حصر الخلافة في أهل البيت. اما **الشرعية التعاقدية** LEGITIMITE CONTRACTUEL = تكون بأحقية الخلافة في ما حصلت لهم البيعة.

[3] عبد الباقي الهرماسي، ***مرجع سابق***، ص40.

[4] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .153.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العديد من خطبه لما يعيه من اثر ذلك في وعي مجتمع يغلب عليه الاسلام وهو **ما يمنح الملك صورة يريدها في الذهن الشعبي.** [1]

فدعوة ملوك المغرب والأردن **بشرعية دينية** تقوم على الانحدار الى **النسب الشريف** مزالت تستغل وتلعب دورا فيما يتعلق **بالأفراد والمؤسسات والعشائر** ودورها يتعدى العلاقة القائمة على اساس الدور والوظيفة والخدمات بين الملك وشعبه، كما يعتبر الإطار **السلفي** في المغرب الإطار السائد كتوجيه عام وكطريقة لإضفاء الشرعية على التغيرات الممكنة، فقد كانت للسلفية النهضاوية المنطلقة من الشرق صدى واسع في الأوساط الثقافية والسياسية،[2] وبين الزعيم المغربي **علال الفاسي**[3] لطرق التي تحولت عبرها السلفية في المغرب الأقصى إلى حركة وطنية سلفية الإطار ليبرالية المضمون.

ولتجسيد وترسيخ هذه الشرعية وفرضها على كل من رفضها تم الاستناد الى **المؤسسة العسكرية والأجهزة الامنية** كقوة قمع اساسية لتثبيت أركان النظام، حيث كانت هذه المؤسسات كثيرا ما تفرض منطقها وتعمل على فرض الاستقرار بالقوة.[4]

---

[1] وليد عبد الحي، "الحالة الاردنية ،" في: نفين مسعد محررا، ***كيف يصنع القرار في الانظمة، مرجع سابق***،ص48-49 .

[2] عبد الباقي الهرماسي، ***مرجع سابق***، ص ص 40-41.

[3] علال الفاسي أحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين، الداعية إلى نوع من السلفية التجديدية، ومؤسس حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية المغربية .

[4] هذا الامر طبيعي لان تركيبة المؤسسة العسكرية خاصة في الاردن مكونة من ابناء العشائر في اطار توزي عالوظائف الحكومية وتوزيع الريع فقد عمل الملك حسن على العناية بالجيش وتطويره ومنحه العديد من الامتيازات وان اي قرار يخص المؤسسة العسكرية يعود اليه شخصيا لادراكه لدور الجيش في قمع اي حراك شعبي خاصة في ظل تطبيق قانون الطورئ والدفاع الذي كان بموجبه تتم عمليات قمع الحريات والاستبداد والتسلط وبقي ساري المفعول حتى تسعينات القرن الماضي اين تم استبداله بقانون جديد ضمن فترة الانفتاح سنة 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: شرعيات دستورية: عقلانية الباتريمونيالية الجديدة.

- شرعية الإنجاز: الاسرة البانية للدولة.
- الشرعية الديمقراطية: التعددية الشكلية.

نشأت هذه الشرعية من التضارب بين **إيديولوجيتين** يتبناهما النظام السياسي في المغرب والاردن، الأولى **وحدوية** فوق الدستور وهي **الإيديولوجية الملكية** والثانية **ديمقراطية** تحملها الأحزاب السياسية[1] المستوحاة من الديمقراطية الليبرالية لمحاولة بناء **نظام إداري عصري** ودمقرطة النظام السياسي والاعتماد على تعدد الأحزاب، وفي عزمها على المشاركة في ممارسة السلطة أو على الأقل التأثير على توجهاته[2].

وهذا ما يميز بنية النسق السياسي المغربي القائم على **الازدواجية** بين **المرجعية المعيارية** التي تقتضي **مبدأ السمو والمرجعية الوضعية الدستورية** في ظل **سيطرة المنطق المعياري** وهو ما يؤدي الى "**تجريح**" الشرعية الدستورية بتعبير القانونية رقية مصدق.

لذلك حاول النظام تدعيم **الشرعية التقليدية** بمصدر آخر، من خلال **إسباغ مظاهر العقلانية القانونية**[3] التي تهدف لزيادة فعالية النظام، هذا الصنف من الشرعية ذات المصادر المختلفة تعطي الملك مكانة لا تعادلها مكانة أخرى، ليس داخل المؤسسات فقط بل فوقها أيضا فهو من ناحية يستند إلى هذا الجهاز الإيديولوجي الذي يؤكد الوحدة والإجماع

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ***مرجع سابق***، ص40.

[2] عبد الباقي الهرماسي، ***المرجع نفسه***، ص90.

[3] حسن طارق، ***دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والالتحام بين الشعب والملك،[1] وهو من ناحية أخرى يعتمد على جهاز **إداري وعسكري** أقامه الاستعمار وتم تدعيمه فيها بعد، فالملك قادر على أن يجدد مؤسساته كملكية حاكمة.[2]

حيث تأثر مشروع الدولة بطبيعة الهيكل المؤسساتي القائم في كل مجتمع حيث استطاعت العائلة المالكة في المغرب أن تؤكد **استمراريتها** في **قيمها السلفية والتراتب الاجتماعي الموروث** والحد من التغيرات الجذرية.

أما في **الاردن** فقد تعرض الكيان الاردني قبل قيام المملكة الهاشمية مع بداية عهد امارة شرق الاردن سنة 1921 الى العديد من الازمات العديدة التي هددت وجود الكيان الاردني والنظام الهاشمي، وفي كثير من الاحيان كانت المشاكل والأزمات متعلقة **بالشرعية** اي **شرعية قيام نظام في منطقة متعددة التركيبة الاجتماعية** حيث لم يمتلك **الشرعية القومية** باعتباره كيان **مصطنع غربيا** فهو تجسيد لسياسة التجزئة الاستعمارية، كما ارتبط الكيان الاردني بمشروع قيام كيان اخر وهو **وعد اليهود بإقامة وطن قومي** لهم في فلسطين، لذلك عملت بريطانيا على تحقيق شرعية الانجاز والبناء الوطني الاردني من خلال تقديم

---

[1] هذا الالتحام محدد بمرتكزات: البيعة من قبل العلماء وزعماء القبائل وكبار المسؤولين كأمير المؤمنين–دور الملك كحكم بين الفرقاء–الملك كضامن للوحدة.

[2] في هذا الصدد جاء الحسن الثاني بخطاب يبرز فيه مكانة الملكية في مسيرة الحكم والبناء يقول: " ***إن تاريخنا يصرخ بهذه الحقيقة، فلا وجود للمغرب بدون ملكية شعبية فالشعب المغربي في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ملكية شعبية إصلاحية حاكمة...ولهذا فالملك هو الذي حكم في المغرب...ولا يفهم الشعب إذا حكم الملك*** " مقطع من الخطاب الملكي، للمزيد انظر الهرماسي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي*** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 1999)، ص89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساعدات التي ادخلت النظام السياسي والاقتصادي في الاردن في سياسة الريع الذي بفضله يتم كسب ولاء المجتمع.

الملاحظ انها كلها **شرعيات تقليدية مزالت تواجه التطور والحداثة والعقلانية** خاصة وان بناء الدولة في حاجة الى تجسيد قيم المواطنة لكن ظل هذا الامر بعيد المنال في مجتمعات تقليدية وعشائرية.

مع وجود تضاؤل في شرعية الانجاز في المغرب واثر ذلك على الشرعية الديمقراطية والعقلانية بتعبير ماكس فيبر القاضية بوجود دولة حيادية وحاضنة للجميع اي وجود مجال عام يتيح للفاعلين السياسيين الاجتماعيين فرص التعبير والتنافس الحر والشفاف.

لذلك عمد الملك المغربي الحسن الثاني الى التوجه نحو استراتيجية يعمل بمقتضاها اعادة بعث شرعية وجود الملكية من خلال المطالبة بالصحراء الغربية وبداية المسيرة التي سميت" المسيرة الخضراء" سنة 1976 اي في الفترة التي شهدت قمع شديد وقلاقل اجتماعية وسياسية خطيرة[1] مست بالشرعية " الشريفة" وافقدتها حضورها لذلك سعى الملك من خلال هذه المسيرة نحو احتلال الصحراء الغربية البحث عن شرعية جديدة تحت مسمى الشرعية الضامنة للوحدة الترابية وهذا ما قلص من حركية احزاب المعارضة واستطاع الملك ان يحصل على اجماع جديد قبلت به الاحزاب.[2]

---

[1] ادت الى قمع ثورة الريف 1958 ثم اشتد المعطي السلطوي الوالقمعي للملك الحسن الثاني بمشاركة الجنرال اوفقير ادى هذا ال ى قيام محاولتين انقلبيتين سنة 1971 و 1972 ادت الى خلخلة الشرعيات التاقليدية التاريخية

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة– يليه مقالة في النقد والتأويل،***مرجع سابق،*** ص.44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المرتكزات **الرمزية والدستورية** في البنية النسقية للنظام السياسي وأثرها على **انتاج وإعادة انتاج** القيم السلطوية في المغرب والأردن.

المطلب الاول : مكونات المنظومة الرمزية في النظام السياسي المغربي والأردني.
المطلب الثاني: الركيزة الدستورية: محورية الملك والمؤسسة الملكية في المغرب والأردن.
المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات البقاء والاستمرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : مكونات المنظومة الرمزية في النظام السياسي المغربي والأردني.

تقوم بنية النظام السياسي الملكي في المغرب والاردن على محددات ومرجعيات ثقافية تقليدية التي توكل لها وظائف ومهام تؤديها وفق خليط من الشرعيات حتى تتكون بنية رمزية ايديولوجية تعمل على الحفاظ على قوة ودوام النظام السائد وفق اليات التقنيع الرمزي وتطويع ما هو حداثي لصالح تغذية ما هو تقليدي وتقويته لما لهذه البنية غير المنمحية وغير القابلة للتفسير القادرة على التحكم في المعطى الايديولوجي.[1]

بنية المنظومة الرمزية : الرمز باعتباره تعبير عن اشارة مجردة يحل محلها ويصبح بديلا ممثلا لها و**الرمز** حسب تعريف **الموسوعة الفلسفية**[2] "**لا نهائي** لأنه يصور شيئا **لا نهائيا** وإذا كانت مطامح السلطة لا نهائية ورغباتها نازعة نحو المطلق فان **الرمزية تغدو الالية الفضلى لنظام قهري** يسعى الى ان **يُرَاقِبُ** و**لا يُرَاقَب** يهدف الى الاحتفاظ بالسلطات وينبذ مبدأ فصله يأبى إلا ان يكون واحد اوحد في الحكم [3]... انها الرغبة المتزودة بحمولات الرمز والرمزية من **اساطير ومخيال والهي**[4]... في هذا الصدد يقول " بيير بورديو" **Pierre Bourdieu** ان **الرأسمال الرمزي** بما هو **الية تواصلية ومعرفية** تشكل بنيات تخضع العالم

---

[1] هند عروب، ***مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي*** (الرباط: دار الأمان، 2009) ص .26.

[2] وهو علم **الرموز**"أو"symbologie"وهو علم يتناول دراسة بعض العلامات المستخدمة ضمن ثقافة أو دين معين والرجوع إلى مصدرها الرئيس، بلإضافة إلى تاثيرها على الطقوس الدينية وطريقة تعامل الناس مع هذا **الرمز** سواء دينيا أو ثقافيا روزنتال ويودين وآخرين، **الموسوعة الفلسفية**، تر: سمير كرم ط 10(بيروت، دار الطليعة، 1974).

[3] بيير بورديو، ***الرمز والسلطة***، تر: عبد السلام بنعبد العالي (المغرب، دار توبقال، 1986). ص 56.

[4] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي ، ***مرجع سابق*** ص .07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبنيات تؤدي وظيفتها السياسية من حيث ادوات **تفرض السيادة** وإعطائها **صفة الشرعية** التي تساهم في **ضمان طبقة** على اخرى بواسطة **العنف الرمزي**. [1]

ويلخص "لوسيان سافز" **Lucien Sfez** الى ان وظيفة **الرمز** الاساسية على المستوى السياسي تكمن في **اطالة عمر النظام** اذ يقول "***بأن فهم النسيج القائم في المجتمع على اساس علاقة لا تعادلية بين المسيطرين والمسيطر عليهم لا يمكن ان يدوم من خلال خصال القوة العارية وحدها اي الشرطة والجيش ولكن عن طريق الية التماسك الرئيسية الاكثر فعالية والاقل تكلفة والمجسدة في الرمزية السياسية.***

هذه البنية او المنظومة الايديولوجية الرمزية جعل منها النظام السياسي – في المغرب وبأقل حدة في الاردن– **توليفة يتخفى ورائها** حيث ادرك النظام **لقيمة الرموز** وفعاليتها في **التأثير** على المحكومين من جهة **وإخضاعهم وإرعابهم** من جهة اخرى وبالتالي تتألف المنظومة الايديولوجية من **الدين والمقدس والنسب الشريف والتاريخ والعنف بشقيه الرمزي والمادي** هذه الوظيفة الايديولوجية والرمزية يعرفها كارل مانهايم **Karl Mannheim** بأنها "***تلك التمثلات التي ليست نتاج تجارب ملموسة، بل نوعا من المعرفة اللاطبيعية، وتلك التجارب التي تفيد الى وضعية حقيقة وتمارس على الفرد كإكراه***[2]وهذا ما ذهب اليه هنري لوفبفر **Henri Lefebvre** [3]عندما قال " ***لقد كانت الانظمة الاستبدادية انظمة شعبية، وكان المستبدون الذين***

---

[1] هذه القيم المرتكز الى المخيال الديني التاريخي المقدس تتجذر بشكل اكبر في المجتمع المغربي عما هو في المجتمع الاردني.

[2] هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 07.08.

[3] يوجد افراد يكنون الكراهية للمستبدين خلال حياتهم وفترة مجدهم لكن مفعول المحبة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا وغريبا بالهيمنة وبالتالي هناك تلازم بين عملية استلاب المهيمن عليهم بالتسلط واستلاب المشاركين في العنف الاستبدادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانوا يظهرون اكثر قساوة محط تملق وقبول وحبة بفعل العودة ورائها فمرجعيات النظام والياته وحقيقته قائمة على التوليفة الرمزية لما لها من قيمة في التاثير على المحكومين.

في نفس السياق يتحدث توماس مولنار **Thomas Molnar** على اثر الايديولوجية في العالم الثالث فالاعتبارات الرمزية تعمل على طرح **المعطى الاسطوري** الذي بدوره يساهم في **اضفاء القبول** حتى وان كان النظام **تسلطيا استبداديا** وتعتبر القوة وما يرادفها من **جبروت وطغيان وقهرا** امرا **طبيعيا**.

عمل النظام السياسي **المغربي** على **توظيف الاطر الرمزية والإيديولوجية** ما ادى الى **الازدواجية** " **الصارخة**" بين الشرعية ذات **العمق التقليدي** المتأصل في ذهنية النظام السياسي المغربي التي **ترفض التغيير** وترتكز الى **المنظومة الرمزية ودعائم التراث الخليفي- السلطاني والإرث المخزني** والواجهة الحداثية التي تمثل البعد الشكلي من المؤسسات والدستور[1].

الدين كمؤسسة رمزية: يعتبر **الدين** من اكثر المرتكزات التي يتسند الى النظام السياسي في المغرب والأردن على اعتبار ان المنظومة الرمزية مشتركة، فالدين هو الفاصل بين **المقدس وغير المقدس** فهو من أقدم المؤسسات المختزنة في واقع المجتمعات " المتخلفة".

ومع ان فكرة **الدولة المؤسساتية** القائمة على **العقلانية** وإبعاد الجوانب **الايديولوجية** الا انها لم تجد صداها في الدولة العربية خصوصا، **فمنظومة التقاليد مترسخة في الضمير**

[1] وهذا جوهر البعد النيوباتريمونيالي الى جوهر تقليدي للنظام بواجهة حداثية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعي ودور الدين **والتقاليد والطقوس والرموز** المقدسة **له اثره اكثر** من الجوانب **البيروقراطية والعقلانية** التي ترتكز عليها الدولة الحديثة.

فالدين يتميز بكونه يحمل وظيفة "الوازع" من دون التشكيك او الجدال في حدوده وضوابطه وهذا ما جعل النظام السياسي في المغرب والأردن يسعيان الى **اصطناع شرعية دينية** تحتى مسمى " **امارة المؤمنين، المملكة الهاشمية**"[1] وقد تم **دمج الحقل السياسي بالحقل الديني** وتم **ربط القداسة بين الدين وبين النظام وشخص الملك** وهذا ما يذهب بنا الى مرتكز اخر من مرتكزات المنظومة الرمزية.

القداسة:

استغل النظام السياسي في المغرب والأردن **الدين وتقاليد الخلافة الاسلامية** وتم تأوليها واحتكارها عبر **الاداب السلطانية** التي روجت لوجود مؤسسة السلطان – **القاهر/ الغالب**– الذي له **الامر والنهي** وعلى "**الرعية**" **السمع والطاعة** فهو حسب الطرطوشي " **الحبل الممدود بين الله وخلقه**"[2] ووفق ما تؤسس له الاداب السلطانية.

هذه **القداسة** عمل الملك/السلطان على استغلالها في ممارسة السلطة **بوحداوية مطلقة** دون ادنى مشاركة [3] في مقابل **انعدام المساءلة.**

---

[1] تتفق الانظمة الملكية في هذا المعطي فنجد على سبيل المثال خادم الحرمين الشرفين في المملكة العربية السعودية

[2] محمد بن الوليد الطرطوشي، ***سراج الملوك***، تحقيق محمد فتحي أبو بكر (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ، 1994).

[3] فقد عمل عمل ملك اللمغرب الحسن الثاني على تقليد نفسه مرتبة تماثل منزلة الاله وكان يطلب من حاشيته من مستشارين ووزراء اذا صدر منهم هفوة او خطأ ان يتوبوا له، يقول برتراند بادي في اطار عدم السماح بالمشاركة في الحكم " فعلى قياس الشرك بالله توزن مسألة مشاركة الحاكم الاسلامي الثيوقراطي في حكمه ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه "**السطوة السياسية**" على الحقل الديني والرمزي والاهتمام بالمجال **المقدس** الغرض منها **تسويغ المدنس** وانتفاء حق المحاسبة على اعتبار **التفويض الالهي** وهو ما ينطبق على النموذج الصوفي في **الشيخ والمريد**.[1]

الرابطة بين **الشيخ والمريد** في الطريقة الصوفية تتصف بالعنف الرمزي المعبر عنه بالكلمة كمصدر من مصادر المعرفة والقوة[2] فتم تحديد العنف بالدرجة الاولى **بمداه الرمزي** المعرف **بالبركة والشرف**، فالمريد المتمثل في "**الرعية**" – وليس المواطن– يتعرض **للإخضاع النفسي** الى حد **انكار الذات** امام **سلطة وبركة الشيخ** الذي يعتبر **مصدر المعرفة والقوة** وبهذا نجد ان النموذج يرتكز على منظومة ثنائية هما:

اولا: رصد ممارسة الحكم والتسلط والأسس التي تمنحها **الحيوية والاستمرار** من جهة.

ثانيا: **المسوغات** التي تجعل من اغلبية شعبية **خاضعة وقابلة** للحرمان تجسد دور الرعية من جهة اخرى[3].

فقد استند النظام السياسي في المغرب الى **مرتكزات نظام الخلافة الاسلامية** في جوانبها السياسية والطابع **الامبراطوري** والأساس **الالهي** .[4]

---

[1] الشيخ والمريد هو كتاب للمفكر المغربي عبد الله حمودي يعتبر محاولة جادة في تفسير الاطر السلطوية في المغرب عبد الله حمودي، ***الشيخ والمريد: النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة– يليه مقالة في النقد والتأويل***، تر، عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط4، 2010).

[2] ايليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، ***مرجع سابق*** ، ص.24.

[3] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.37.

[4] يرتكز المدلول الديني في الانظمة السياسية على تراتبية الله ثم الرسول ثم الملك فقد عمل الفقه الخليفي السلطاني على طرح هذه التراتبية وفق الاية الكريمة يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ سورة النساء الآية 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأي انتقاد للملك يعتبر جناية **وانتهاكا للمقدسات**، ومخالفة لقانون **مقدس ونزع للقداسة** عن اسمى وجوه الكيان الاسلامي وركائزه، حيث ان الله يدعو الى انتقاء من ترتضيه الامة ويأمر ألا تبقى الامة بدون إمام وهو البرهان الرادع لكل عصيان او تمرد.[1]

في نفس سياق **القداسة** نجدها تحتل موقعا هاما ضمن مرتكزات المنظومة الرمزية التي يرتكز عليها النظام الملكي في المغرب وبنسب اقل في الاردن تقول الباحثة هند عروب في هذا ***الصدد " تحل القداسة ركنا رئيسيا فعالا وعميقا في المنظومة الرمزية الايديولوجية التي يتقعد على قوائمها النظام الملكي، ففلسفة الحكم في المغرب تتكئ على دينامية حقل المقدس لتكريس السلطة عن طريق تسجيل الفرادة السياسية التي يمنحها عنصر التعالي كوشم خاص في بنية المقدس ومعناه".***[2]

التاريخ ادى مكونات المنظومة الرمزية. كما ساهم **التاريخ** في تعزيز حضور **المعطى الديني والقداسة**، فالمجتمعات الدينية التاريخية تتطلب – اكثر من غيرها من المجتمعات – معرفة تاريخها وأمجادها وهذا ما جعل المملكتين خاصة **المغربية** على طرح فكرة ان **الملكية** هي من **صنعت تاريخ المغرب**.[3]

اما **الاردن** يرتكز على شرعية **الانجاز والبناء** وتاريخيا على **امجاد الثورة العربية** التي قادها **الشريف حسين**.

---

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.37.

2 مصدر هذا التعالي تماثل المقدس والالهي وتعارضة مع المدنس وفق تصور دور كايم ذلك ان المقدس يستدعي مطلقا وإلفوق انساني للإله عبر ثلاثية الخطاب الرمزي والسرد الميثولوجي الاسطوري ومراعاة الزمكانية المقدسة..

3 اعتبر الحسن الثاني في مؤلفه "التحدي" ان ظهور ادريس الاكبر كامير منحدر من النسب النبوي الشريف كان بمثتبة العناية الالهية وان الملكية ضرورة لقيام االمغرب واستمراره بل تعدى الامر ليصل الى اعتبار ان الملكية هي مصدر الشرعية وهذا يعبر عن تصور ملوك المغرب بوجود تماهي بين التاريخ الاسلامي وتاريخ دولة المغرب وتاريخ العائلة الملكية. ممكن نقل بعض الكلمات الى المحتوى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المنظومة الرمزية القائمة على **الدين والقداسة وثقل الزمن والتاريخ والتقاليد** كلها عوامل تعمل الملكيات على استغلالها و"**تتغذى**" منها **لضمان استمراريتها** للأجيال القادمة.

وفي هذا الشأن يقول جون وتربوري " ***الملك المغربي يقدم نفسه كأب وقائد الشعب المغربي، فوق الضجيج السياسي وهو عنصر الاستمرارية ...يحتكر المؤسسة الوحيدة والحقيقة في المغرب .. سلطته نابعة من الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤلا إلا امام هذا الاخير.***[1]

اليات المنظومة الرمزية للهيمنة

تعمل اليات وأدوات البنية الرمزية على **تحويل الرمز او الخطاب والكلمة** الى **واقع مادي** كما هو الشأن بالنسبة لتصور السلطان في المنظومة الاسلامية او الخليفة الذي يعتبر همزة وصل بين **المقدس والدنيوي** وتتركز بنية المقدس في الاسلام على ثنائية **الحرام الحلال** او **الدنس/ الطهر** هذه التقابلية تعمل على **الخلاص من اي معارضة** او محاولة **انتقاد** الحكم والحاكم ويعتبر ذلك في حكم الحرام الهادف الى تدنيس **طُهرية الحكم المغلف بهالة القداسة.**[2]

تنتقل القداسة الى **شخص الملك** والمملكة ومن مظاهر ذلك **الالقاب** بتسمية ممكلة الاردن **بالمملكة الهاشمية** وملك المغرب بـ "**أمير المؤمنين**"[1] وهو اللقب الذي يبرر **الصورة**

---

[1] John Waterbury, La Légitimation Du Pouvoir Au Maghreb Tradition, Protestation Et Répression – http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1977-16_40.pdf

[2] هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص14 .

[1] لقب امير المؤمنين جعل من الملك منبع القداسة الالهية وجعلت منه شخص مختلف عن البشر فهو شريف سليل ال البيت سبط النبي محمد صلى الله عليه وسلم لذلك فالملكية دائمة التنويه والتذكير بأصلها ونسبها ما منحها شرعية رمزية وزيادة سلطتها وسطوتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعالية للقائد الديني الذي يمثل **ظل الله في الارض** ومصدره هو **النسب** حيث جاء على لسان الحسن الثاني في احدى خطبه " ***..واقتضت حكمة الله ان يضع على عاتق خلفاء المسلمين وأمرائهم امانة خلافته في الارض وقد امتاز المغرب الاسلامي بتعاقب ملوك برزة .. من بينهم ملوك شرفاء من ال البيت الكرام في طليعتهم اسلاف الملوك العلويين المنعمين في دار الاسلام.***[1]

كما تمتد صور اخرى من الصور **الرمزية** ذات الدلالة التقليدية ممثلة في **طقس البيعة** كدلالة على ان السلطة السياسية في المغرب هي فعلا ممثلة **ظل الله** في الارض بمباركة الشعب.[2]

هذه البيعة المكونة ل **الرباط المقدس**[3] على حد تعبير عبد الله حمودي بين العاهل ورعيته، يقودها العلماء على شرف من يرتضونه للحكم، تتجدد كل سنة حتى يتم ربط الشعب بالملك بصورة دائمة.[4]

لذلك فالجمع بين ثلاثية **الدين، القداسة والتاريخ** اي بين التفويض الالهي وقدسية الملك والمؤسسة الملكية وتاريخها وعراقتها كله مقومات تجعل من **استخدام العنف**[1] كآلية **للإخضاع**

---

[1] توجه الملك الحسن الثاني بهذا الخطاب إلى زعماء وشعوب العالم الإسلامي بمناسبة حلول القرن الرابع عشر للهجرة.

[2] يمكن ذكر صورة اخرى من الصور الرمزية ذات الدلالة التقليدية وهي ررمزية الاضحية من خلال عملية الذبح من قبل الملك وتعتبر من الطقوس الدورية المعبرة عن افتداء سياسي جماعي.

[3] يبرر استخدامه لمصطلح باعتباره الانجع فهو يجنب الخلط بين الشرعية المبنية على الارادة بالمعنى الهيغيلي اي الوعي بالمسؤولية التاريخية وبين القرارات المبنية على الاسس القدسية والتي لو تم النظر اليها من خلال منظور هيغل بدت وكأنها عبارة لا شرعية.

[4] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.37.

[1] تبرير العنف مصدره حسب موريس دوفرجيه هو افتقاد السلطة لشرعية صحيحة فنظام الحكم الدكتاتوري يمثل دائما القساوة والعنف مقارنة باي نظام شرعي دستوري لانه يرتكز بالدرجة الاولى على القوة والعنف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امرا مطلوبا ولازما، سواء العنف الرمزي او المادي بل اصبح العنف مصدرا من مصادر الشرعية.[1]

العنف كنتيجة للمنظومة الرمزية: عملت المنظومة الرمزية على ترسيخ **ثقافة الخضوع** لدى " الرعية" فكان العنف يمارس من اجل زيادة الضبط **وضمان الاستمرارية** والقضاء على المعارضة.

فالأنظمة التسلطية تعتمد على الية الترهيب والقهر – الرمزي والمادي حتى وان لم يكن هناك تمرد او عصيان.

وبذلك استندت الملكية في المغرب والأردن على مقولة " **وما الملك إلا التغلب والحكم بالقهر**" اين تتجسد في شخص الملك اعلى درجات **الازدواجية** بين " **القدسي**" والعنف هذه الازدواجية المتماهية تم التأسيس لها **ايديولوجيا ورمزيا وكذلك ودستوريا**.

[1] هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الركيزة الدستورية: محورية الملك والمؤسسة الملكية في المغرب والأردن.

يحتل الملك في المغرب والاردن كما تطرقا في المطلب الاول **وفق المنظومة الرمزية مكانة** مرتكزة على المنطق **الثيوقراطي والتاريخي** ويتمتع بدور مزدوج فهو **الوريث للدولة**[1] وهو زعيم الاسلام في الامة **وهو كذلك من جهة** اخرى **رمز حماية البلاد** وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة ومن جهة اخرى **زعيم سياسي** يستحوذ على **كل السلطات** فهو يجمع بين **التشريع والتنفيذ ومراجعة القضاء** وتم التأسيس لذلك **دستوريا**.[2]

قام النص الدستوري في المغرب **بمأسسة القواعد والمرجعيات التاريخية التقليدية** حيث نجد الفصل 19 في دساتير 1976-1991 والفصل 41 في التعديل الدستوري الاخير 2011 الاقرار **بمؤسسة امارة المؤمنين وقدسيتها وتعاليها من خلال التشديد على قدسية الملك وسمو المؤسسة الملكية " امارة المؤمنين" واعتبارها وفق نص دستوري.**

كان الهدف من وراء ذلك هو احقاق **ازدواجية** اخرى **شرعية تقليدية وشرعية دستورية** بغية **الاحتفاظ بجميع السلطات واستمرار حكمه وملكه** ويحرص على **مراقبة** كل المجالات للدلالة على **مطلق سلطته** اضافة الى سلطة اخرى او وظيفة **التحكيم** التي تجعل منه يتعالى سياسيا ورمزيا عن مكونات الحياة السياسية والدينية والاجتماعية – كذلك هو ملك الاردن—

[1] كما يحمل عدة القاب فهو الملك والسلطان والخليفة والإمام وأمير المؤمنين هذه الالقاب ترمي الى دلالات متعددة

[2] هذه الصلاحيات مستمدة من التقاليد والتاريخ ومترسخة في ذهنية الرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محورية الملك في **الاردن:** تشكل الاطار المؤسسي للدولة الاردنية وتطور طبقا لما ورد في الدساتير الاردنية[1] حيث نجد ان الملك يمثل من خلال **صلاحياته** الممنوحة دستوريا **قوة مركزية** في النظام السياسي. ففي القانون الاساسي لعام 1928 **جمع** الامير بين السلطات التشريعية والادارية وهو **مصون** من كل تبعات **ومعفى** من كل مسؤولية، كما **يصادق** على جميع القوانين **ويصدرها** ويراقب تنفيذها **ويعقد** المعاهدات **ويصدر** الاوامر باجراء انتخابات تشريعية التي يمكنه حل مجالسها كما **يعين** الوزراء ويقيلهم.[2]

وفي التعديلات التي تضمنها دستور 1946 لم يحدث اي تغيير جوهري على هذه الصلاحيات، اما دستور **الملك طلال**[3] فرغم انه جاء بطرح نظام سياسي على انه نيابي ملكي وراثي إلا انه كان في اتساق مع ما سبق من تأسيس لصلاحيات واسعة.[4]

الملك والمؤسسة الملكية في المغرب :على اعتبار ما سبق من المكونات الرمزية التي تحظى المؤسسة الملكية **والملك** الذي يعتبر في النسق السياسي المغربي **سلطانا** بمقتضى **الحق الإلهي**، هذا ما أفضى إلى **التوظيف المظهري لعناصر المشروعية التقليدية**، عن طريق **تقوية المنطق الإلهي والبركة والشرف والمقدس والتجذر التاريخي للملكية وحقها في احتكار السلطة وممارستها**، لكن هل هذا لم يمنع من تبني الملكية في استراتيجية الدعم

---

[1] القانون الاساسي 1921 ودستور 1946 ودستور 1952

[2] وليد عبد الحي، "الحالة الاردنية ،" في: نفين مسعد محررا، ***كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، مرجع سابق***،ص46.

[3] كانت لدى الملك طلال توجهات ديمقراطية ونزعة عدائية للمشروع البريطاني لذلك تم تنحيته مبكرا بمزاعم اختلال قواه العقلية وتم الاتيان بالملك حسن وهو لم يصل السن القانونية للحكم بعد ان تم تغذيته باتباع السياسة البريطانية في المنطقة وضرورة مسايرتها والعمل على قمع الشعوب والسيطرة عليها حتى لا يكون لها حراك ضد السياسة البريطانية.

[4] وليد عبد الحي، "الحالة الاردنية ، ***المرجع نفسه***، ص ص47-50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتية آلياتٍ أخرى بغية احتواء الشعب، وتوطيد العلاقة بالمحكومين، هذه الآليات التي تكتسي أبعاد اجتماعية نفسية ورمزية بما يتلاءم مع الظاهرة السياسية إجمالا، فالمؤسسة الملكية في مرتبة فوق القوانين الوضعية، ولا تسري عليها الاعتبارات الإنسانية في التعامل مع الاجتهاد البشري المعرض بطبيعته للخطأ والصواب[1] فهي ترفض الاقرار بهذه الطبيعة، إذ تعتبر نفسها متمتعة بطبيعة "**فوق – الطبيعة**"، تسبغها بصفة **القداسة**، وتحجبها عن الطبيعة الإنسانية، مما خول لها التموقع **فوق الجميع والتحكم في الجميع**، واحتكار السلطات الدينية والدنيوية، التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومن ثم الحلول في الحقل السياسي عبر ازدواجية "الملك / أمير المؤمنين، الذي له سلطة تحديد محتويات المفاهيم السياسية أياَ كانت طبيعتها وموضوعها، كما تجعله يفرض نفسه **كمرجعية وحيدة** لها الحق في إصدار **المعاني والمفاهيم والقيم**[2] إنه" ***كائن استثنائي لا يخطئ، فهو منزه ومعافى من الآثام أو الأخطاء*** ***L'imam un être exceptionnel infaillible, il est nécessairement indemne de tout péché ou erreur***

فالملك يتمتع بدورٍ مزدوج، أولاً: كونه الحاكم الوريث للمغرب(...) وامتلاكه لألقابٍ عديدة: ملك – سلطان – خليفة – إمام – أمير – شريف يجعله في وضعية ثلاثية" :زعيم الإسلام في الأمة"، "رمز حماية البلاد" و"القائد الأعلى للقوات المسلحة"، وثانياً: كونه زعيما

---

[1] عبد العلي حامي الدين" :**سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب – المعوقات الدستورية للانتقال**"، مجلة وجهة نظر، العدد 23 خريف 2004، ص: 18.

[2] محمد الطوزي،**الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، تر: محمد خاتمي، خالد شكراوي (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2001) ص ص: 68-69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسيا، يمارس مهمة ثلاثية في الحكومة: التشريع وأمر توجيه السلطة التنفيذية، ثم تفويض ومراجعة القضاء، كل هذه القوى مدونة في الدستور ومستمدة من التقاليد والتاريخ والتجارب السابقة ومن الممارسة أيضاً[1]

على هذا الأساس، لم تستطع المؤسسة الملكية في المغرب الخروج عن هذه الأصول في توظيف المعطى التاريخي بقوة ضمن منظومتها الرمزية – التبريرية، هذا المعطى القائم على كون الملك هو البطل المحرر والموحد، سليل الأمجاد وعلى أن الملكية تعيش من خلال قداسة الأجيال والسلطان.

حدد معالم التوجه الذهني والرمزي للمؤسسة الملكية والممارسة العملية حسب الاستاذ عبد الاله الرمزي [2]ضمن مستويين:

- **<u>المستوى الأول</u>** :التحول من الاعتماد الكلي والوحدوي على الذهنية التقليدية المثولوجية المشكلة للعقائد الإيمانية المتوارثة **مجال المقدس**[1] إلى الذهنية القائمة على المعايير والقيم التي تؤسس لسياسة حكامة الحياة اليومية اي الإطار المتغير .

---

[1] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص.198.

[2] عبد الإله الرمزي،" المنهجية الجديدة في وظيفة النسق السياسي المغربي:مقاربة على ضوء نظرية الاختيار العقلاني" نشرت بواسطة:المركز ***الديمقراطي العربي في قسم الدراسات والنظم السياسي***, العدد الثالث "يونيو – حُزيران" لسنة "2017 " من مجلة العلوم السياسية والقانون.

[1] الملاحظ، هو تبني النسق السياسي لمشروعية تقليدية تجمع بين التقاليد الدينية التي لا تقبل إلا التفسير الأحادي للتاريخ والمجتمع والآخرين وبين الزعامة الملهمة (الكاريزما)، مع عودة للخلافة الإسلامية. المشروعية السياسية التقليدية المستندة إلى تراث الخلافة حكمت العالم الإسلامي أكثر من (12) قرناً من الزمان، كان الوصول إلى السلطة فيها قائماً على القوة . إلا أن تأمين الولاء والطاعة كان دائماً يحتاج على أكثر من القوة؛ وهي الشرعية المستمدة المستندة على الرابطة الدينية والقدرة على تفسيرها في كل مرحلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **<u>المستوى الثاني</u>** :التحول من عقلية نفوذ وهيمنة الفاعل المركزي وهو **الملك** على مخرجات الفعل الاجتماعي إلى العقلية المؤسسية والمقاربة التشاركية[1] بمعنى الانتقال من التوجه الذهني الاستبدادي والانفعال والتصلب إلى العقلانية العملية والعقلية الديمقراطية.

فمنذ استقلال المغرب كانت في كل مرة تخرج اصوات منادية بقيام نظام برلماني تشريعي ينتج عن اقتراع شعبي غير ان المبادرة تبقى بموجب **البيعة والرباط المقدس** بين يدي الملك من حيث هو المبايع بالامارة العظمى.

تكمن فرادة الوضعية الجديدة التي تم خلقها في ان الدستور نفسه يُسند للملك سلطة التشريع خارج الاحكام الدستورية، اذ ان الدستور نفسه يكرس ثنائية المرجعية البيعة من جهة والقوانين الوضعية من جهة اخرى.[1]

---

[1] إن الأمر يتطلب تبني نظرية الوظيفية البنائية التي تزعمها "بارسونز" تحت اسم "نظرية التبادل Exchange Theory"، والتي ارتبطت منذ الخمسينيات باسم كل من "جورج هومانز" و"بيتر بلاو". وقد انطوت نظرية التبادل على رفض "النظرية الكبرى"، وفي حالة "هومانز" على محاولة لبناء نظرية استنباطية انطلاقاً من المبادئ الأولية لعلم النفس السلوكي. وتدعي النظرية في منطلقها الأساسي أن البشر يمارسون سلوكاً يجلب لهم منافع ويُشبع لديهم حاجات. وهذا المستوى من التحليل يقابل مستوى وحدة الفعل الصغرى عند "بارسونز" في بداية تحليله لعملية إيجاد المؤسسات. وفكرة التبادل باعتبارها مصدراً من مصادر التضامن الاجتماعي أو وسيلة من وسائله فكرة راسخة في تقاليد الأنثربولوجيا الاجتماعية، وصورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخص في أن نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الأقصى للمنفعة، وهي تركز في ذلك على الإجراءات العقلانية التي يتبعها البشر في تقرير أفعالهم. وعلى الرغم من أن هذا التناول يرفض أي نظرية على شاكلة نظرية "بارسونز"، فقد ترعرع و نما في محيط "بارسونز" وركز أكثر ما ركز على فكرة المجتمع، على خلاف نظرية الاختيار العقلاني الحديثة.راجع في هذا الصدد،إيان كريب: "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس"، ترجمة: محمد حسين غلوم، الكويت –عالم المعرفة، 1990، ص:100.

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد ورث الملك محمد الخامس عرشا تحت وصاية اجنبية استفردت باليات الدولة والجيش والمالية والادارة والعلاقات الخارجية واحتفظ محمد الخامس بإدارة الاملاك المخزنية والاوقاف والمحاكم الشرعية والتعليم الاصلي الديني.

ماذا بقي له سوى كسب ولاء الشعب من فوق رأس هذه الهيئات والتنظيمات التقليدية فأحيى **مراسم البيعة** وضمنها مفهوم جديد هو ما سمي في كتابات الوطنيين بالعهد **المقدس**.

لكن ما الذي يمنع المؤسسة الملكية من الاستمرار على اسس عقلانية ديمقراطية دون العودة الى الحفاظ على المرتكزات التقليدية؟ هذا التساؤل يقودنا الى **آليات** واستراتيجيات البقاء والاستمرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات البقاء والاستمرار

يطرح عبد الله حمودي في كتابه الشيخ والمريد تساؤلا مفاده ما هي الاسس التي تمنح السلطة في الدولة المغربية الحيوية والاستمرارية؟[1]

ثم يحاول طرح بعض السبل التي تروم الاجابة على التساؤل حيث يمكن رصد استمرار شكل ممارسة السلطة من خلال تسويغ المنظرين لمشروعيته وتبريرات الفاعلين السياسين او ما تم تسميته بدعم الاوفياء في هذه الدراسة[2]

يمتلك الملك حسب الكاتب Bernad Cubertafond مجموعة من آليات الرقابة الكلية مثل الرقابة عبر الجيش والرعب والتخويف والتدخل اضافة الى استخدام الدين وهي اليات تدخل ضمن الطبيعة السلطوية[1] القائمة على ثلاثية الخنق، التخويف والتدخل[2] ومن صور تكنولوجيا السيطرة الدعم الذاتي الممثل في دعم الاوفياء، العلماء، النخب، والمخزن بالنسبة للمغرب العشائر في الاردن كما تم التحكم في الحقول المضادة على غرار الاحزاب والمعارضة من خلال استخدام **وظيفة التحكيم**.

---

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.35.

[2] كما تم طرح طريق اخر للاجابة على التساؤل مفاده تسويغ الخاضعين له وهذا محور دراستنا في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[1] هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 23.

[2] هند عروب، ***المرجع نفسه***، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا الدعم الذاتي الملك والمؤسسة الملكية في المغرب مبدأ سياسة الدعم الذاتي قائم على رصيد المنظومة الرمزية بالإضافة الى التي سماها عبد الله حمودي "**الهبة والهيبة**" التي تعمل على تفتيت القوى السياسية من خلال الية الاغراء والتعيين وخاصة سياسة حبك الانشقاقات[1] وتشجيع الحس الانتهازي اطلق عليها جون وتربوري " الاستراتيجية الدائرية التي تعتمد على دعم النزاعات لتشتيت ظهور قيادة سياسية منافسة للملكية وبذلك تزداد الحاجة الى رمز الاستمرارية .

فشكل ممارسة السلطة حسب حمودي يقوم على تغذية الانقسامات المحلية وبناء شبكات موازية ويدعمها في شكل تكتلات متفرعة ترتكز قياداتها على دار الملك. اذا يقول حمودي " ***لم تستجب اختيارات الفاعلين السياسيين قط لمعايير ايديولوجية، فالاختيارات نفعية، ويتفاوض في شأنها في جو معنوي لا تقوم فيه المثُل الا بدور ثانوي***" [1]

اما في **الاردن** فقد قامت الدولة والنظام على اساس شخص الامير ثم انتقلت من الامارة الى المملكة التي بقت على اساس العائلة الهاشمية التي تتصرف من خلال ملكها على ان الدولة ارث شخصي له وهو الحاكم المطلق الذي يتحكم في شؤون البلاد وتجاوز كل الاطر

[1] عملت المؤسسة الملكية في المغرب على خلق صورة نمطية حول احزاب الحركة الوطنية التي كانت تنافسها من حيث الشرعية الثورية وصورتها بعد ان خلق الشقاق بينهم على انها حركة وطنية مسنة انهكتها الانقسامات وتوجهت الى سياسة الآمر على الملك ما ادى الى تبرير استعمال القوة للردع السياسي حمودي 51

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستورية المحددة لقواعد الحكم[1] على الرغم من تصميمها لمنحه صلاحيات مطلقة غير محدودة .

ثانيا دعم الاوفياء–العلماء – النخب – المخزن والعشائر

اطلقت عليهم الباحثة هند عروب تسمية " **الجدار**" على اعتبار ان المؤسسة الملكية هي عبارة عن **نواة** والأوفياء يمثلون جدار وظيفته حماية صلابة هذه النواة **وثباتها واستمراريتها** مقابل **استمرار تميزهم وامتيازاتهم** عن جموع الجماهير الكادحة.

في مقدمة "الجدار" نجد **العشائر** في الاردن **المخزن** في المغرب الذي له وظيفة التعبئة الدينية والتاريخية لتبرير **واجب الطاعة** اضافة الوظيفة **التحكم والمراقبة** فمنذ قرون حافظ **المخزن** على موقعه ودوره من خلال التكيف والتحول مع المتغيرات كل ذلك بغرض خدمة المؤسسة الملكية، ويعتبر المخزن حسب الباحثة هند عروب " ***يعتبر المخزن امتداد لسلطة توظف ثوابت ايديولجية من دين ومقدسات وأصالة وتايخ عريق وخصوصية، لتبرير هيمنتها*** لذا فالمخزن كحامل لتراكمات الارث السياسي التقليدي المغربي والعربي والاستعماري يعد اداة في خدمة الشرعية وليس لإقرار الشرعية في حد ذاتها على تعبير جون وتر بوري.[1]

ومن الاوفياء نجد **العلماء** الذين عملوا على **تسويغ السلطة المطلقة** للملك عبر تأويل نصوص القران والسنة واستطاعت الملكية المغربية من تطويع فئة العلماء وقامة معها علاقة

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظام الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .169.

[1] هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص ص 18-19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زبونية حيث سعت الملكية على السيطرة على العلماء لما لهذا الاخير من تأثير ديني وفي نفس الوقت خشيت الملكية من تلاشي شرعيتها وتنافسها عليها فئة العلماء عملت على انتهاج سياسة لتجريدهم من مكانتهم المجتمعية ومن صلاحياتهم وتحولوا الى مجرد مجالس تخدم الملك وتبرر شرعيته وإستراتجيته.

هذا ما يبرر التساؤل الذي اورده عبد الله حمودي من يوزع النعم والثروات والنفوذ ؟ ثم يجيب اذا كان الامر كذلك فان فعالية المصلحة الاقتصادية ستتجاوز الطبقات المحظوظة لتفسر سلوك الجماهير المحرومة التي تأمل تحسين مصيرها[1]

النخبة في نفس السياق عملت المؤسسة الملكية في المغرب والأردن على استغلال النخبة لتشكيل عاملا من عوامل الدعم والاستمرارية وتسعى النخبة بدورها الى هذه الوظيفة والإبقاء على المؤسسة الملكية وحتى النخب التي تندرج في اطار المعارضة تسعى الى اقامة **علاقات التقرب والتعارف والاعتراف** والتواطؤ بل تحارب من اجل الوصول الى رضى الملك عبر الثلاثية التي اشار اليها عبد الله حمودي " التقرب، الخدمة والهبة".

فالمنافسة تتجدد باستمرار بين النخب الساعية الى تحقيق اقصى تقرب، وهذا ما يضمن هيمنة المركز السياسي ولا يتم اللجوء الى العنف إلا في حالة عندما يكون تحدي وتُرفض اخلاقيات التقرب وممارساتها ورغم ذلك في هذه الحالات يتم استعمال ممارسة انتقائية وهي

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العفو الملكي[1] لحماية فرص الثائرين الى الطاعة، وتشكل هذه التغيرات مصدر مجد وهيبة واستقرار للملك.[2]

الاحزاب من جهتها تسعى الاحزاب السياسية الى ايجاد منفذ للوصول الى المشهد السياسي الذي تسيطر عليه الملكية التي عملت بعد الاستقلال على تفكيك الاحزاب من خلال اقرار التعددية التي كان الهدف منها القضاء على الحزب الواحد الذي قد يشاركها الحكم والسلطة – الخوف من الشرعية الثورية التي كانت بحوزة حزب الاستقلال خاصة وان معظم الدول العربية كان توجهها اقرار الاحادية الحزبية –

فكان نهج المملكة منذ البداية نحو التعددية وعملت على تغذية الصراعات **والانشقاقات واستقطاب** الزعماء وتهديدهم واعتقالهم وبذلك تحول المشهد الحزبي التي تعددية متضاعفة ومبالغ فيها تم افراغها من محتواها ومن وظيفتها وبالتالي على امكانية الانتقال الديمقراطي، هذه الاستراتيجية اسمها جون كلود سانتوشي بـ " **الانشطارية المستبدة**"[1] الداعمة للانشقاقات الحزبية وهنا يستحضر العرض وظيفته **التحكيمية** بكونه يتعالى على الحياة السياسية والصراعات الحزبية وتلعب دور الحكم بين المتخاصمين.[2]

---

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.110.

[2] يذكر الضابط السابق في صفوف الجيش المغربي المتهم بمحاولة الانقلابية الثانية 1972 صالح حشاد الذي اثناء تنفيذ حكم الاعدام ان الملك طلب من منفذي العملية ان يطلبوا العفو والمغفرة والتوبة حتى يعدل عن قرار الاعدام لكنهم رفضوا وتم اعدامهم، في نفس السياق يروي الوزير والمستشار ومعلم الملك في برنامج شاهد على العصر ان الملك قدم له ملف على الساعة الثالثة صباحا وبعد 4 ساعات طلب منه تقريرا عن الملف الذي لم يطلع عليه عبد الهادي بوطالب فطلب الملك منه ان يعلن التوبة فرفض المستشار فتمت اقالته رغم انه معلمه وكان له شان وقدر كبير لدى الملك.

[1] وسيتم التطرق الى هذا المصطلح المعبر عن سياسة الانشقاق والتشتت الحزبية في الفصل الرابع

[2] هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالى جانب الذي تمنحه اياه القابه العائلية والتاريخية والشرعية التي تضفيها عليه البيعة تم اضافة صورة الملك/ الحكم وهي الصورة التي تأتي لتعضيد نظرية العلاقة المباشرة بينه وبين الشعب. فالتحكيم يجعله يسمو على المصالح الخاصة ويترفع على الخصومات الحزبية[1]

كما كان للنظام دورا اخر يتمثل في خلق قيادات سياسية تحل محل قيادات القوى والأحزاب التي تعرضت للملاحقة والنفي حتى سادت قناعة في اواسط القيادات الحزبية ان عملهم غير مجدي ساهمت في هذا العمل ايضا وسائل الاعلام والسياسة العامة للدولة في تثبيت هذه القناعة في مقابل حصول هذه القوى المساندة للنظام على مكاسب مادية ومعنوية والدخل في مفهوم المحسوبية والزبونية اي التمييز بين فئات المجتمع.[2]

هنا يتساءل حمودي بقوله " هل يمكن ان نقتصر في تفسير استقطاب النخب واجتذابها على النزعة النفعية لهذه النخب ؟

فقد صرح الملك الحسن الثاني ينسب الكلام الى نفسه " ينبغي ان يسمو على الاحزاب[1]

---

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.42.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص 160-169.

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص ص 43-56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الية **التحكيم**[1] في الاردن:

يعتبر الملك بالنسبة للعشائر بمثابة **الحكم** حيث اصدرت حكومة شرق الاردن سنة 1927 قانونا تم بموجبه **استحداث مجلس برئاسة الامير عبد الله يخول له صلاحيات لحل النزاعات بين القبائل** خاصة في عمليات وقف الثأر وحفظ حقوق القبائل وأفرادها[2] ويستغل النظام التناقضات[3] بين الفئات السكانية في الاردن ويعمل على تغذيتها حتى تكون بحاجة اليه كمحكم وقوة حماية[4]

في فقه التحكيم وقدرة الانظمة السياسية في المغرب والاردن على اتخاذ مكانة متعالية في مجتمع تقليدي تقول الكاتب اوليفيه روا " ان استيلاء مجموعة معينة على مقاليد الدولة يقضي على التناسق والتوازنات التي كان المجتمع التقليدي يقوم عليها في حين يمكن ان

---

[1] من صور التحكيم في المغرب في بداية الاستقلال تم الالتماس من الملك التحكيم واستعمل حتى العنف احيانا من اجل دفعه الى الفصل في شأن الامتيازات الممنوحة للحزب الوطني وسعت اياض من وراء ذلك الى خلق توازن بين القوى السياسية دون القضاء على الحزب الوطني الكبير حرصا من المؤسسة الملكية على الا تماثل اي حركة سياسية. حمودي 43 سنة 1988 تواجهت النقابات والحكومة طويلا بصدد مستوى الزيادة في الاجور في قطاع التعليم ودامت المفاوضات دون الوصول الى نتيجة ترضي الطرفين فتم اللجوء الى الملك والتمس منه تحكيم ملكي بصورة طبيعية فقضى التحكيم في الامر.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص 142.

[3] هذا التنوع والتعددية اكسبها معنى سلبي وفي نفس الوقت مصدر لقوته على حساب كونها ثراءا مجتمعيا وثافيا استغله النظام ليضعفها وتم اضعاف الاحزاب السياسية لانها لم تقف امام هذا التنوع المجتمعي الذي هو ابعد من الخيار الديمقراطي

[4] وليم نجيب نصار، ***المرجع نفسه***، ص 158.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحافظ على ذلك التوازن في حالة اذا نجحت احدى الاسر الحكم في البقاء فوق مستوى المجموعات بلعبة التوازنات كما هو الحال في المغرب والأردن"[1]

كما ارتكز على الية التحكيم بين المتخاصمين رغم انه هو السبب في خلق الشقاق والخصام من خلال اللعب على تناقضات المجتمع والدعم الفئوي على حساب الاخر وذلك حتى يبقى متعايا مسيطرا على الوضع ويبقى في موقع الموزع للريع .

كما ارتكز على منظومة مرنة التي مكنته من التكيف مع المستجدات والمواقف.[2]

فالتحكيم الممارس من قبل المؤسسة الملكية يعني حسب حمودي تحديد المصالح الفئوية انطلاقا من موقع القوة وهو بذلك يشخص نموذجا من نماذج التسلطية الحديثة [3]

مظاهر استخدام العنف يلجأ النظام في الكثير من الحيان الى استخدام العنف الذي قد لا يكون ظاهرا من خلال ملاحقة الاجهزة الامنية التي لها دور ما يسمى بالعنف السياسي استطاع النظام السياسي الاردني اسكات كل المطالب المنادية بالتحول الديمقراطي[1].

---

[1] اوليفية روا، "الزبائنية والمجموعات المتضامنة هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة"، في: جون وتربوري، غسان سلامة وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي***، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي »فوند اسيوني اينى انريكو ماتيي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000)، ص. 365-366.

[2] وليم نجيب نصار، ***مرجع سابق*** ، ص 168.

[3] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.57.

[1] وليم نجيب نصار، ***المرجع نفسه***، ص 159.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آليات واستراتيجيات البقاء والاستمرار في الاردن

تأسس النظام السياسي في الاردن كما تطرقنا سابقا في سعيه لبناء السيطرة على المجتمع بالاستناد الى **العشائرية والتقليدية** أن تداخلت الامور العامة بالخاصة وتنتفي الفروق بين ما هو رسمي وغير رسمي وهي المرتكزات التي قامت عليها الاطر الباتريمونيالية الجديدة الما بعد فيبيرية التي تركز على وجود **انصهار مؤسسات الدولة الرسمية مع السياسات الشخصية للحكام**، حيث ينتفي الفصل بين المجالين **العام والخاص**، وهو الفصل الذي يقع في القلب من فكرة الدولة بمفهومها الحديث، أو يتحول إلى فصل شكلي فالنيوباتريمونيالية هي نظام تتعايش فيه المؤسسات القانونية والعقلانية مع المنطق الباتريمونيالي، حيث يخترق هذا المنطق المؤسسات العقلانية ويقوضها فالمفهوم يمزج بين نوعين من أشكال الهيمنة السياسية[1] :هيمنة البيروقراطية بقوانينها وعقلانيتها وهيمنة الباتريمونيالية بأطرها وعلاقاتها الزبونية.[2]

بذلك طغت الاطر **السلطوية كمحدد لتسيير** البلاد خاصة في ظل وجود خدم وأوفياء وقوى مساندة تمنحه الدعم **للبقاء والاستمرار** في طابع رمزي **كالعشائر والقبائل** وطابع مادي من خلال التحكم في **المؤسسة العسكرية والأجهزة الامنية** التي تعاملت مع كل اعتراض

[1] في النمط النيوباتريمونيالي، تظل الهياكل والقواعد الرسمية قائمة رسميًا، وعلى المستوى النظري يظل الفصل بين المجالين الخاص والعام قائم وموجودًا، في حين يُنتهَك بشكل منتظم على مستوى الممارسة.

[2] اشرف عثمان،" الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية" ***مجلة عمران*** العدد 11 – المجلد الثالث – شتاء 2015 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنظام بالقوة والقمع وتمت مواجهة كل محاولة تطالب النظام بالتوجه نحو ممارسات ديمقراطية وانفتاح سياسية من خلال التعددية والمشاركة السياسية.

ففي كل مرة ينتفض الشارع ويقوم حراك شعبي يتنازل النظام بنسب معينة لكن سرعان ما يسترجع مكانته وذلك لاعتبارات عدة اهمها ***طبيعة النظام الاجتماعي والعشائري والسياسات والتشريعات المقيدة وتحكم الدولة بها وجعلها ادوات للضبط السياسي واللجوء الى المؤسسات والأجهزة الامنية ووسائل الاعلام وهي ادوات لها فاعلية في ضبط هذا الحراك وتعطيل فاعلية عمل المنظمات والأحزاب السياسية***[1]

خاصية الشد العكسي كآلية لتعزيز التعالي السياسي والرمزي حيث اعتمد النظامان الاردني والمغربي على شرعيات تقليدية قائمة على **التاريخ والنسب والولاء العشائري** وكلها شرعيات **لا تؤسس للديمقراطية** ولا تقود الى **الشرعية المؤسسية العقلانية** ساهم في تعزيز في تعزيز ذلك المستفيدون من النظام[2] الذين يستغلهم النظام في **تلميع صورته** على حسابهم من خلال الصاق بهم كل سوء او فشل كما أنهم هم من يتحمل المسؤولية حتى تم خلق **صورة نمطية** بأن الملك في المغرب والأردن في **تمايز** عن الحكومة وموظفي الدولة الذين يتحملون كل تقصير وسوء التسيير، أما الملك فهو فوق السياسة متعالي على كل التجاوزات

[1] رضوان المجالي، " الحركات الاحتجاجية في الاردن: دراسة في المطالب والاستجابة،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 38 (ربيع 2013)، ص 23.

[2] المخزن في المغرب او ما يسمى بدعم الاوفياء والعشائر في الاردن حيث تمكنوا من الوصول الى مواقع ومكانة مرموقة في الدولة والمجتمع نتيجة ولائهم.فالتوظيف واحتلال مواقع حساسة في الدولة لا يتم عن طريق الكفاءة بل على اساس درجة الولاء والزبونية السياسيةوبمجرد وصولهم لتلك المواقع يبدأ دورهم في تقديم الخدمات المطلوبة منهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأي لوم يقع على الحكومة والوزراء التي تسعى في كل مرة لإرضاء الحاكم من خلال تشديد سيطرتها وهذا ما يفضله حتى يتدخل بقرارات تظهره في شكل الباحث عن مصلحة شعبه.

تقوم المؤسسة الملكية في المغرب والأردن بطرح افكار وإشاعات حول وجود قوى داخل النظام تعارض الملك في مساعيه نحو الانفتاح والتغيير الديمقراطي حتى تبقى صورته ومكانته محفوظة ومصونة لدى الشعب وسميت هذه القوى في الاردن ب قوى الشد العكسي وهي مكونة اساسا من النخبة المحافظة التقليدية والأجهزة الامنية والاستخبارتية ويتم زرع تصور بأنها القوى المسؤولة على شد الملك الى الخلف والحقيقة انها استرتيجية يتبعها القصر بغية تلميع صورة الملك المتحكم بزمام الامور ولا يمكن لاي قوة داخل النظام ان تقف امام ارادته

هذا الوضع نجم عنه حسب الباحث **علي محافظة** في الاردن ***"احتكار السلطة من قبل فئة معينة وغياب الرقابة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية ادى الى انتشار الفساد والاعتداء على المال العام وتفشي الرشوة وغياب العدالة في كثير من القرارات نتج ايضا على ذلك ضعف في اداء الجهاز الاداري لتقدم المجتمع"***.[1]

مرتكزات واليات السيطرة والبقاء

تقوم المؤسسة الملكية في المغرب والأردن بطرح افكار وإشاعات حول وجود قوى داخل النظام تعارض الملك في مساعيه نحو الانفتاح والتغيير الديمقراطي حتى تبقى صورته ومكانته محفوظة ومصونة لدى الشعب وسميت هذه القوى في الاردن ب قوى الشد العكسي

[1] وليم نجيب نصار، ***مرجع سابق*** ، ص ص170-171.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي مكونة اساسا من النخبة المحافظة التقليدية والأجهزة الامنية والاستخبارتية ويتم زرع تصور بأنها القوى المسؤولة على شد الملك الى الخلف والحقيقة انها استرتيجية يتبعها القصر بغية تلميع صورة الملك المتحكم بزمام الامور ولا يمكن لاي قوة داخل النظام ان تقف امام ارادته ومن استراتيجية الظهور بالوجه الحسن اطلق الملك حوار وطني واسع تلبية لنداء المعارضة تم طرح مواضيع نقاشية حول المواطنة والمشاركة السياسية والديمقراطية والانتخابات والحكومة البرلمانية وتضمن المشروع الاول الذي نوقش سنة 2012 تحت عنوان مسيرتنا نحو البناء والديمقراطية المتجددة والتي تعد من المبادئ والممارسات التي من شأنها أن تكون اساسا لبناء نظام ديمقراطي[1]

ثم تم طرح الموضوع الثاني بعنوان " تطور نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الاردنيين تم التركيز على مسألة الاصلاح السياسي والتحول الى الحكومة البرلمانية بشكل خاص أما الموضوع الثالث المتناول في شهر مارس 2013 فتناول الحديث عن اجراء المزيد من التعديلات الدستورية مستقبلا حمل عنوان " ادوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة لكن كلها مواضيع شكلية حبر على ورق.

استراتيجية المواجهة والبقاء

استند النظام الهاشمي الى العشائر خاصة البدوية منها التي تمكنت من مواجهة المعارضة اضافة الى العمل في كل مرة على حل الاحزاب والبرلمان وفرض الاجهزة الامنية سيطرتها على البلاد.

[1] وليم نجيب نصار، ***مرجع سابق*** ، ص ص318-319.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تجدر الاشارة الى ان النظام استطاع ان يقضي على القوى السياسية المعارضة له خاصة الحزب الشيوعي وحزب البعث والحزب الوطني الاشتراكي واعتقال قادة هذه الاحزاب لعدة سنوات.

الدعم الذاتي في الاردن

ان القدرة التكيفية للنظام السياسي الاردني ساعدته على البقاء والاستمرار رغم وجود عوائق الارث السياسي والموقع الاستراتيجي اضافة الى الاعتماد الاقتصادي على البيئة الاقليمية والدولية وهم مؤشرات تعمل على وضع الاردن في خانة النظم الاكثر تعرضا للتغيير[1] غير انه تماسك حس الدكتور وليد عبد الحي بفعل تماسك الاسرة الحاكمة [2]

سياسة الاستقطاب الولاء مقابل توزيع الامتيازات على المخزن والعشائر

توصلت المؤسسة الملكية في المغرب والاردن الى ان الاستفراد بأداة القهر وحدها لا يكفي لتفسير قيام النظام وديمومته فتم التوجه الى تضييق المجال السياسي عبر سياسة اضعاف الاحزاب وتوزيع امتيازات اقتصادية على الموالين الذين اسماهم عبد الله حمودي بالمحظوظين[1]

---

[1] وليد عبد الحي، "الحالة الاردنية ،" في: نفين مسعد محررا، ***كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، مرجع سابق،*** ص45.

[2] لم يؤد مقتل الملك المؤسس سنة 1951 ولا عزل الملك طلال سنة 1953 ولا وعزل الامير حسن سنة 1999 ولا موت الملك حسين في نفس السنة وعزل ولي العهد الامير حمزة 2005كل ذلك لم يؤد الى ردات فعل غير عادية داخل الاسرة الحاكمة مما يعكس قدرا كبيرا من التماسك الداخلي.

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص.50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فممارسات المؤسسة الملكية خاصة الرمزية والطقوسية تتهيكل وتتأسس مصدقيتها وقبولها على رموز واحاسيس وتتأكد من قبل الافراد في الحياة اليومية واللحظات الاستثنائية كالاعياد والاحتفالات كما تحضر بقوة اثناء الحراك والثورات وتفرض حتى على من يرفضونها [1]

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق*** ، ص 109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: اثر "**مجتمع الرعية**" في تعزيز القيم السلطوية مدى احتمالية معطى قابلية المجتمع للاستبداد.

المطلب الاول : واقع المواطنة في بلاد الرعية.

المطلب الثاني: دور الرعية في ديمومة حكم الراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : واقع المواطنة في دولة الرعية في المغرب والاردن

نستهل هذا المبحث بطرح مجموعة من التساؤلات:

- هل ثقافة المواطنة لها القدرة على ان تجعل من الرعايا مصدرا للشرعية ؟
- وقبل ذلك هل يمكن الخلاص من ثقافة الرعية لصالح قيام ثقافة المواطنة؟
- والأجدر ان نتساءل اولا هل الرعايا يمكنهم ان قبول ثقافة المواطنة بعد ان رُسخت قيم الرعية وأصبحت تحدد العلاقة بينهم وبين الحاكم ؟ وبتعبير آخر الى أي مدى توجد القابلية للاستبداد في نفوس الرعية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من ادراك اولا محددات العلاقة ثم مرتكزاتها الاساسية التي جاءت في شكل محددة في استراتيجيات كان الغرض منها المحافظة على استمرارية سياسة الخضوع والاذعان المجتمعي.

محددات العلاقة بين الراعي والرعية: عند محاولة تعريف **الراعي** نجد أنه هو **السيد، المالك، الشريف** وغيرها من الالقاب والصفات، أما **الرعية** فهي **السواد الاعظم** من الناس، بذلك نكون امام ثنائيات **سواد وبياض شريف ووضيع رئيس مرؤوس** و-بالتالي هناك عالمان: عالم السواد وعالم البياض وهي الدلالة العميقة للبنية **البطركية** القائمة على علاقات **التبعية** والتي تعيد انتاجها بعدة صور وأشكال.[1]

[1] جاد الكريم الجباعي، ***من الرعوية الى المواطنة*** (بيروت: أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي،2014)، ص ص 153-154.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسلطان هو **الولي المسلط** على الرعية، أو المتسلط عليها وهو حجة الله في أرضه، به تقام الحجة على الرعية، كما ان معصيته أو الخروج عنه " إثم" يعاقب عليه في الدنيا والآخرة وأنه مدعاة للفتنة.[1] كما ان السلطان هو السيد والمالك والإمام والشيخ وأمير المؤمنين وهو الحاكم الآمر الناهر صاحب قوة الملك انطلاقا من قاعدة لا راعي بلا رعية ولا سيد بلا تابعين ولا سلطان بلا سلطة يتسلط بها على الرعية[2]، وكل هذه الثنائيات تؤسس لثنائيات اخرى من قبيل : السيد والتابع، الامر والطاعة، التسلط والخضوع، القول والسمع، الاظهار والاذعان، التمكن والامتثال، وهي ثنائيات تعبر بشكل مباشر على **المنطق الرعوي**.

فالراعي هو المفوض أو المسترعى والمكلف بالرعاية وهو مسؤول امام من استرعاه وكلفه وفوض اليه الامر وهو الله وهو امتداد لمبدأ " التفويض الالهي" المعتمد من قبل الانظمة الاستبدادية، بهذا التفويض يمنح السلطان نفسه عدم المسائلة عن اعماله امام رعيته بل امام الله الذي استرعاه وكلفه بحراسة "العقيدة" ورعاية "الامة".[3]

يرتكز السلطان على معاني " الامر، الحكم، الحجة، البرهان، السؤدد، وهي معاني تعمل على ان يكون السلطان **رأس** الرعية أي **عقلها**. والرعية تمثل جسده ومن هنا يظهر الفرق في التوصيف بين **رفعة العقل وتابعية الجسد** فسلطة العقل مطلقة على **النفس والجسد**.

كما يجدر القول بأن احدى أوجه **السلطة** هو القهر المادي، فليس هناك سلطة تخلو من القهر بنوعيه المادي أو الرمزي المعنوي.

---

[1] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق***، ص 155.

2 يمكن ذكر في نفس السياق لا وال بلا ولاية ولا أمير بلا امارة ولا حاكم بلا محكوم ولا مالك بلا مملوك

[3] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق***، ص ص 153- 155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم ربط السلطة بالقهر لما له حضور قوي وواضح في الممارسة الاجتماعية وعليه تتأسس مجموعة من المبادئ أولها **مبادئ الحق** اي حق الاقوى والحكم بالقوة أي نظام **الحكم بالتغلب والقهر**[1]، **ومبادئ الاخلاق** اي اخلاق **الامر والطاعة والانقياد** اذ كل قوي ملزم بطاعة الاقوى منه.[2]

كما تدل كلمة "**الرعية**" على العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهي دلالة على **المراقبة والولاية والمناظرة والحفظ** فلا إرادة للرعية وأمرها موكول الى الراعي الذي يتولى ويدير شؤونها ويحفظها وفق **رؤيته وتصوره وبذلك ترمز** "**الرعوية**" الى نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وأخلاقي أساسه **التبعية**[3] المنتجة لإنسان مهدور الشخصية والإرادة ومقهور خاضع للتسلط والاستبداد.[4]

في حين تحمل كلمة "**المواطن**" دلالة **قانونية وسياسية وحقوقية وتاريخية**.[5]

---

[1] هي احدى صور نظام الحكم في الاسلام حيث ان **الصورة الأولى: الشورى** من خلال أهل الحل والعقد وهي مستنبطة من **السقيفة** ومن فعل أبي بكر وفعل عمر حين أوصى بالستة. **الصورة الثانية: الوصية** وهي مشتقة من فعل أبي بكر حين أوصى لعمر وقد مهدت هذه الفكرة لقيام **الملكية** فيما بعد. **الصورة الثالثة: ولاية العهد** وهذه الصورة مستنبطة من سلوك معاوية وحكام بني أمية وبني العباس وقد أضفت هذه الصورة المشروعية على **نظم الحكم الملكية** التي قامت في بلاد المسلمين طوال فترات التاريخ إضافة إلى **نظام الحكم بالتغلب والقهر**.

[2] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق***، ص 156.

[3] يتجدد طرح **الثنائيات** في هذه الحالة قوامها: الصغير والكبير، الضعيف والقوي، الفقير والغني، الذكر والانثى، المرأة والرجل، المحكوم والحاكم.

[4] وهو منطق الاستبداد في الخطاب السياسي المعاصر الذي يتجاوز مجرد حجب الديمقراطية أو منع للحقوق، وانما هو **اختزال كلي للكيان الانساني** للآخرين الى مستوى الرعية ومحاكاتها بالقطيع الذي يملكه السلطان ويحميه ويرعاه ويكون مهدد بالهلاك دون حماية السلطان فهو مجرد من القدرة على امتلاك تقرير مصيره.

[5] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق***، ص ص 156- 157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: دور الرعية في ديمومة حكم الراعي.

استراتيجيات ترسيخ قيم الرعية:

الوسيطية: الملك لا يخاطب رعاياه مباشرة[1]: يتوسط بين الراعي والرعية في هذه التراتبية فئة تسمى ب " الخاصة" أو ما تسمى بخاصة السلطان في الاداب السلطانية والعامة رعيته، وتحوز الخاصة على امتيازات مادية ومعنوية وتمنح وتمنع بإرادة السلطان وهي امتيازات مقابل الطاعة والولاء وهذه الفئة تمثل في هذه التراتبية الهرمية وسيطة بين الراعي ورعيته، فليس من الشرف أن يخاطب الراعي رعيته[2] مباشرة وانما وجب نقلها عبر الخاصة.

سياسة التخويف والتدخل: فمن خلال التعرف على الآليات المؤسسة للنظام السياسي في المغرب والأردن والقائمة على **الخنق والتخويف والتدخل** يجد نفسه المواطن في المغرب والأردن قد تحول الى مجرد **رعية** تحكمه علاقة **الخوف والقسر** مع من يحكمه وهي دلالة على ان **فكرة المواطنة غائبة** وبعيدة عن التحقق.[3]

وعند الحديث عن عديد الفرضيات المفسرة لاستمرارية النظام السياسي المغربي، والتي كما سبق وان تحدثنا عنها بأن طبيعة البنية الاجتماعية والتاريخية التقليدية لها دور في رصد

---

[1] النموذج الحواري بين الملك وخاصته ورعيته يحاكي البنية الثلاثية للعقل والنفس والجسد واليه الربط بينهم والمعبرة عن ارتسام تصور مادي لبنية الكائن البشري من عقل ونفس وجسد وهي بنية معززة فلسفيا وميثولوجيا.

[2] يمكن الحديث عن **الرعوية** في تمثُّل جديد جاء مع **السياسات القومية والإشتراكية** التي عملت على اعادة انتاج السلطانية والسلطوية وأنشأت رعوية جديدة حاضرة بقوة ممثلة في **الظاهرة الشعبوية Populist** وفي دلالة اخرى تسمى **بالجماهيرية** للمزيد حول الجماهيرية أو المجتمع الجماهيري وعلاقته بالتسلطية انظر: خلدون ص 255

[3] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، ***مرجع سابق***، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيوية النظام لكن دون التطرق الى عامل الفرد ومدى قبوله أو رفضه لهذه الاحكام والمبادئ التي يبنى عليها.[1]

تظهر هذه **الهيمنة** على المجتمع بشكل جلي في مدى القدرة على اطلاق صفة المواطنة على الفرد المغربي والاردني والعربي عموما بهذا الصدد تقول الباحثة المغربية **هند عروب** بأن ***فلسفة المواطنة محاصرة من يمناها بباتريمونيالية السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها بحسب " كارليدان وجيمس بيل في: الشخصنة وتقريب الأوفياء من الزعيم ثم العلاقات الشخصية والزبونية***[2] ***وغموض مهام المؤسسات واستغلال التواترات براعيتها من جهة والتحكيم بينها من جهة أخرى، وأيضا القوة العسكرية وهيمنة الدين الرسمي، ومحاصرة من يسراها ببطركية النظام الاجتماعي وافتقاده لبنية حقوقية إنسانية من جراء غياب المعرفة والحرية والتواصل وانعدام الوعي اللازم المشكل للروابط الروحية داخل المجتمع وأيضا الشجاعة والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم انساق الانوية الصلبة للثقافة السياسية الرعوية لنشأة ثقافة سياسية لا رعوية "***[3].

القابلية للاستبداد: يطرح عبد الله حمودي في كتابه الشيخ والمريد تساؤلا مفاده: **كيف نفسر موقف اغلبية شعبية خاضعة للحرمان تبدو راضية رغم ذلك؟** ثم يضيف اننا نشك في أن

---

[1] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق***، ص109.

[2] هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا،" في: ***السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 178.

[3] هند عروب، ***المكان نفسه***.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الاذعان ناتج فقط عن القمع، أو عن القمع الممزوج بنسق من الافكار والمعتقدات التقليدية؟[1]

تدجين المجتمع: ملاحظ بعد طرح تساؤلات حول مدى قابلية المجتمع الاردني والمغربي لتقديم الولاء والرضوخ للاستبداد نتحدث عن **السيطرة في** الممارسة على مجتمع الرعية في المملكتين، فعملية احتواء المجتمع وتدجينه لصالحه كانت عبر خلق ثقافة الولاء والطاعة والخضوع.

حيث استغل النظام **الاردني** التناقضات التي هو عليها المجتمع الاردني والتي عززها وعمل على تأجيجها من خلال ايجاد مجتمع منقسم على نفسه حيث منحت امتيازات مقابل الولاء لفئة معينة من المجتمع ومنعها على فئة اخرى حتى تعلن ولاءها، وهي الاستراتيجية التي عمل بها النظام **المغربي** خاصة على مستوى خلق الصراعات بين القوى والأفراد والجماعات على من يقدم اكثر للنظام من ولاء وطاعة حتى يحظى اكثر بالامتيازات الممنوحة.[2]

كما كانت عملية التنشئة السياسية في **المغرب الاردن** مبنية على اسس **الطاعة والولاء** وتقبل العلاقات القائمة على اسس **الزبونية** ادى الى انتاج **نوعين**[3] من الفئات في البنية

---

[1] عبد الله حمودي، ***الشيخ والمريد: النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة- يليه مقالة في النقد والتأويل***، مرجع سابق، ص.182.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .133.

[3] تتعدد انواع الشخصيات التي تتوسط الخضوعية والتسلطية تأتي الوصولية والانتهازية لتلعب دور الوسيط بين الخاضع والمتسلط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية هي **الشخصية التسلطية** في مقابل **شخصية القبول بالخضوع** التي تصبح **سلطوية متطرفة** بمجرد وصولها **واستلامها للسلطة**.[1]

ثقافة الرعية الريعية: عمل النظام على خلق فئة من المجتمع المغربي والاردني تسمى الموالين الذين ارتبط المستوى المعيشي والمكانة الاجتماعية لهم بوجود النظام لذلك لم تكن لهم اي محاولات ولا اي رغبة في في التغيير السياسي وحتى شكل النظام السياسي لا يهم في نظرهم ان كان استبدادي ام ديمقراطيا بل يفضلون الاستبدادي لانه لا يمسهم اما وجود نظام ديمقراطي يعني وجود منافسة على وجودهم ومكانتهم في السلطة وحصصهم في النظام القائم[2] وهذا منا يدعوهم الى الترويج لدور الاسرة الهاشمية وقدسيتها وضرورة الولاء للملك مع عدم الاعتراض على سلطاته وسياساته.

الرعية والزبونية: تحولت الزبونية الاجتماعية داخل النسق القبلي والعشائري الى زبونية سياسية وعلى مستوى الدولة حيث اصبح العمل العام في الاردن يقوم على دور كل فرد في الشبكة الزبونية في الدولة ويعمل على مساعدته في تسهيل اعماله مقابل خدمات يقدمها الزبون لراعيه واهمها تقديم الولاء، هنا ترسخت ثقافة الرعية وأصبح الولاء مقابل تقديم خدمات هما اساس المعادلة.

واقع الرعية: الرعوية عكس المواطنة

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .148.

[2] وليم نجيب نصار، ***المرجع نفسه***، ص ص 163-164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول جاد الكريم الجباعي الرعايا لا يشتكون من عدم المساوة لان لانهم متساوون في كونهم " لا شيء" فهم قوة عمل صماء تم استعبادها وتسخيرها، وتكمن وظيفتها في اظهار قوة السلطة ونفوذها وقدرتها على السطوة والسيطرة التي هي بيد " ولي الامر" وبالتالي فهم ليسوا سوى مادة السلطة وموضوعها ورعية السلطان" الذي يحدد بإرادته مبادئ الحق والاخلاق وفق تصوراته الذاتية وكل ما يصدر عنه هو الخير والحق والعدل بما في ذلك الجرائمه، خاصة في ظل وجود خطابات تبريرية[1] تستند الى التراث المعلوم، والماضي الذي تم استحضاره بقوة في الذهن والوجدان.[2]

في ضرورة هدم ثقافة الرعية

ومن هنا وجب اقتحام عالم السلطة المرئي، يعني بتعبير **ميشيل فوكو** ان تكف السلطة عن كونها ترى ولا تُرى[3] المشاركة في الرؤية والمرئي قولا وفعلا اي في التنظيم والترتيب والادارة والتدبير، وبالتالي التخلص من استلاب انسانية الافراد والجماعات.[4]

ضرورة الاعتراف بما اسماها جاد الكريم الجباعي بـ " المديونية الثقافية" الغربية ومنجزاتها الفكرية والعلمية والسياسية التي منحت مفهوم المواطنة والمفاهيم المحيطة به دلالاتها الحديثة.

---

[1] خطاب التبرير هو خطاب الاداب السلطانية وسؤال الاستمرارية وإعادة انتاجها التي وصفها المفكر جاد الكريم الجباعي بالنقد " الكلام انتاج للمعنى، فما ابعدنا عن انتاج المعنى أو المشاركة في انتاجه ! لغتنا قول على قول وثقافتنا حاشية على متن، الماضي جاثم على صدر الحاضر والأموات يمسكون بمقاليد الحياة.

[2] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق*** ، ص 12.

[3] جاد الكريم الجباعي، ***من الرعوية الى المواطنة*** (بيروت: أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي،2014)، ص 11. نقلا عن جيل دولوز، ***مدخل لقراءة فوكو***، تر. سالم يفوت(بيروت: المركز الثقافي العربي،1987)، ص 30 وما بعدها.

[4] جاد الكريم الجباعي، ***المرجع نفسه***، ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضيف قائلا "فلا مَحيد عن تمثُّل هذه الدلالات وتأسيسها وإعادة انتاجها في " فكرنا وممارستنا".

انطلاقاً من المنجز الديمقراطي وجذوره الليبرالية الانسية والعقلانية والعلمانية وارتسامه في حياتنا الفكرية والسياسية قبل ان يجهز على الاستبداد المحدث الذي يتوقع زواله في المدى المنظور.[1]

نتائج ومقارنات رؤية نقدية

تحدث الدكتور عبد النور بن عنتر عن **رؤية نقدية لتوصيف** مدخل **الطاعة كمفسر للسلطوية** العربية حيث باعتماده يتم حجب الطابع السياسي المعارض الذي ميّز المجتمعات العربية في الصراع مع السلطة، فالمعارضة السياسية في الإسلام كانت **متأصلة** ولو بمسوّغ ديني. والتاريخ يشهد أن **معارضة مؤسسة الخلافة** كانت القاعدة، وكما لاحظ الكاتب **علي عبد الرّازق**، فإن "مقام الخلافة الإسلامية كان منذ الخليفة الأول، أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له، ولا يكاد التاريخ الإسلامي يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلاً من الأجيال مضى دون أن يعرف مصرعاً من مصارع الخلفاء. نعم ربما كان ذلك غالباً شأن الملوك في كل أمة وكل ملة وجيل، ولكن لا نظن أن أمة من الأمم تضارع المسلمين في ذلك. فإن معارضتهم للخلافة نشأت إذ نشأت الخلافة نفسها، وبقيت بقائها. و لحركة المعارضة هذه تاريخ كبير جدير بالاعتبار. وقد كانت المعارضة أحياناً تتخذ لها شكل قوة كبيرة، ذات نظام بيّن كما فعل الخوارج في زمن علي بن

[1] جاد الكريم الجباعي، ***مرجع سابق*** ، ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبي طالب، وكانت حيناً تسير تحت ستار الأنظمة الباطنية، كما كان لجماعة الاتحاد والترقي مثلاً، وكانت تضعف أحياناً حتى لا يكاد يحس لها وجود، وتقوى أحياناً حتى تزلزل عروش الملوك، وكانت ربما سلكت طريق العمل متى استطاعت، وربما سارت على طريقة الدعوة العلمية أو الدينية على حسب ظروفها وأحوالها".[1]

ثانياً، الحديث عن "طاعة الحاكم" تفادياً للفتنة، لا يكفي لشرح الإذعان للسلطة مهما كان مصدر شرعيتها. الحقيقة أن سر هذا الإذعان[2] يكمن في القمع الممارس على المجتمع" من الطبيعي في أولئك المسلمين الذين يدينون بالحرية رأياً، ويسلكون مذاهبها عملاً، ويأنفون الخضوع إلا لله رب العالمين، ويناجون ربهم بذلك الاعتقاد في كل يوم سبع عشرة مرة على الأقل، في خمسة أوقاتهم للصلاة. من الطبيعي في أولئك الأباة الأحرار أن يأنفوا الخضوع لرجل منهم أو من غيرهم ذلك الخضوع الذي يطالب به الملوك رعيتهم، إلا خضوعاً للقوة، ونزولاً على حكم السيف القاهر"[3]. كما أن الحديث عن الشق المتعلق بطاعة الحكام في التراث العربي–الإسلامي يعني قراء انتقائية لهذا الأخير لأنها تتجاهل تنديد رموز هذا التراث، مثل ابن رشد، بالتسلطية ووحدانية السلطة.[4]

كما أن هذه القراءة الانتقائية تشكل ظلماً في حق الفقهاء والعلماء. ذلك أن الفقهاء لم يدعوا "إلى طاعة السلطان عادلاً كان أم جائراً لأنهم كانوا أتباعاً له"، بل إن مواقفهم أملتها

---

[1] علي عبد الرّازق، **الإسلام وأصول الحكم**، تونس، دار الجنوب للنشر، 1996ص 37.

[2] عبد النور بن عنتر ، ***مرجع سابق***، ص 43.

[3] علي عبد الرّازق، ***المرجع نفسه***، ص 41.

[4] محمد أبو الوليد ابن رشد، **الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، إشراف محمد عابد الجابري؛ نقله عن العبرية إلى العربية أحمد شحلان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، 340 ص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظروف تاريخية وموضوعية محددة. فلا الماوردي، ولا أبو يعلى، ولا ابن جماعة، ولا ابن تيمية كانوا تابعين للحكام،[1] أو كانوا من أقطاب ما نسميه بالمصطلح الحديث بـ "الإسلام الرسمي". فابن تيمية مثلاً توفي في غياهب سجون السلاطين. كما أن الحديث عن الطاعة في التراث تؤدي إلى سلخ الأقوال عن سياقها التاريخي–السياسي فيما يتم في نفس الوقت التغاضي عن أقوال أخرى (لنفس العلماء). وبالتالي يتعرض بعض أقطاب الفكر العربي–الإسلامي إلى قراءة انتقائية تسيء إليهم وتُظهر مدى بؤس السياسة. ولنأخذ أقوال ابن تيمية نموذجاً.

سابعاً، "براديغم" الطاعة يعطي التسلطية بعداً دينياً (إسلامياً) مما يجعل التحليل مشوهاً وناقصاً. فمن ناحية، تغض هذه المقاربة النظر عن قضية هامة وهي أنه لا زعامة دينية بعد الرسول r، "وإذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان، لا زعامة الدين[2]."

[1] الفضل شلق، "أفكار حول الأمة والوحدة والدولة"، **الاجتهاد**، مجلد 3، عدد 12، صيف 1991، ص 13.

[2] علي عبد الرّازق، ***مرجع سابق*** ، 1996ص 100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع:

تجليات البنية السلطوية في المغرب والاردن وإعادة انتاجها بعد زمن التحولات

المبحث الاول: مظاهر المضامين السلطوية للانظمة السياسية في المغرب والاردن

المطلب الاول:المحتوى السلطوي للدساتير في المغرب والاردن.

المطلب الثاني: اثر البنية السلطوية على الاحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية.

المطلب الثالث : تجليات البنى السلطوية على ريعية الاقتصاد ورعوية المجتمع.

المبحث الثاني : اعادة انتاج البنى السلطوية بعد زمن التحولات 2011.

المطلب الاول: زمن التحولات في المغرب والاردن محاولة في التوصيف .

المطلب الثاني: اعادة تغيير لقواعد السلطوية: دساتير بلا دستورانية.

المبحث الثالث : المبحث الثالث : مستقبل البناء الديمقراطي في المغرب والاردن بعد زمن التحولات: سياق الازمة، المداخل والمراجعات.

المطلب الاول: سياق ازمة البناء الديمقراطي في المغرب والاردن . تشخيص العجز

المطلب الثاني :المداخل والمراجعات لزمن ما بعد التحولات: في محاولة حصر التحديات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: مظاهر المضامين السلطوية للانظمة السياسية في المغرب والاردن

المطلب الاول:المحتوى السلطوي للدساتير في المغرب والاردن.

المطلب الثاني: اثر البنية السلطوية على الاحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية.

المطلب الثالث : تجليات البنى السلطوية على ريعية الاقتصاد ورعوية المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول مظاهر المضامين السلطوية للأنظمة السياسية في المغرب والأردن

المطلب الاول:المحتوى السلطوي للدساتير في المغرب والأردن.

تطويع الوثيقة الدستورية لتقوية المؤسسة الملكية:

تتصل **قضية الديمقراطية بالمسألة الدستورية،** وهذه الصلة مرتبطة بالجانب النظري والممارستي،[1] حيث اعتُبرت الوثيقة الدستورية المتعاقَد على مضامينها من بين **أهم شروط نجاح الانتقال الديمقراطي،** وذلك عبر الاتفاق على مجموعة من التدابير المكتوبة التي تكرّس **مبدأ الفصل بين السلطات،** وتضمن **الحقوق والحريات العامة وسيادة أحكام القانون،** وتعترف بحق المواطن في اختيار من يحكمه، وتؤسس **لمبدأ تداول السلطة سِلمًيا.**[2]

لذلك تعتبر **المسألة الدستورية** احد اكثر واجهات **الصراع السياسي والاجتماعي** حول السلطة السياسية وحول النفوذ الاقتصادي الاجتماعي ما ادلى تشكل حوار ونقاشا حادا في السنوات الأولى من الاستقلال وكان **حضورا مكثفا** وقويا **للخطاب الدستوري** في الحقل السياسي المغربي وبأقل في الاردن.[3]

---

[1] سعيد بن سعيد العلوي، "**الديمقراطية والتحولات الاجتماعية بالمغرب**"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (الطبعة الأولى الرباط 2000) الصفحة1.

[2] عبد العلي حامي الدين، "**سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب المعوقات الدستورية للانتقال الديمقراطي**"، مجلة وجهة نظر، العدد 23 خريف 2004، ص 17 .

[3] المسكي محمد، "إشكالية الإصلاح الدستوري ورهان التحديث والديموقراطية،" **مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد**، عدد 2005/3، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالدستور **يفترض** ان يكون الوثيقة الاهم التي تمنح للنظام السياسي **شرعيته** القانونية وهو **المحدد للعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم**، اضافة الى كونه الوثيقة التي **تنظم اسس قيام الدولة** وادارك نوع العلاقات والحقوق الممنوحة وكيفية التعامل معها وفق الدستور.[1]

هنا تجدر الاشارة الى طرح بعض **المحددات الدستوري**ة في شكل **مقدمات اساسية** للدلالة على **التوافق** في الاطار العام الذي اخذته **الوثيقة الدستوية** في المغرب والأردن فيما يلي:

عملت الهندسة الدستورية في المغرب والأردن على التوافق في شكل النظام السياسي باعتباره **نظام برلمانيا ملكيا وراثيا**[2] لكن الواقع اثبت انها انظمة ذات **طابع رئاسي تتغول فيه السلطة التنفيذية** على رأسها **المؤسسة الملكية**.

تحمل الوثيقة الدستوية في المغرب والاردن نوع من **الازودواجية في الخطاب**، حيث من **جهة** يتم التأكيد على **حضور مظاهر الديمقراطية** الى جانب **استحضار البعد التمثيلي والتشريعي** والاستناد الى المرجعية الفكرية المؤسسة للديمقراطية في اطارها الكوني. ومن **جهة اخرى** يتم الحديث عن **خطاب الهوية والخصوصية والثوابت** التي ستعمل على تعريض الممارسة الديمقراطية الى **توترات قيمية**.

---

[1] أمين العضايلة،"الرقابة القضائية على دستورية القوانين: المحكمة الدستورية ومدى حاجة الاردن لها،" ورقة قدمت الى : ***وعقد من الديمقراطية في الاردن 1989-1999*** (عمان: دار سندباد للنشر،200) ص190.

[2] أهم المطالب النخبوية والشعبوية وحتى المعارضة هو تغيير النظام من نظام برلماني ملكي وراثي الى نظام البرلمانية الدستورية العقلانية واستبعاد الملكية والاحتفاظ بها كاطار رمزي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعرض الدستور في المملكتي الى **خدش** في **عملية الممارسة** من حيث تفعيل نصوصه وكيفية التعامل معها حيث يتم **تفريغ محتواه ومضمونه** من الاطر الديمقراطية.

اولا المسألة الدستورية في المغرب

عرفت المغرب في فترة ما بعد نهاية الحماية سجالا دستوريا وقد كانت المؤسسة **الملكية** في المغرب العنصر المحوري لهذا **السجال الدستوري** وتمكنت من **حسم الصراع** مع القوى السياسية التي شكلت ما يسمى بالمعارضة التاريخية.[1]

تمكنت **الفلسفة السياسية للملكية** في المغرب من **اخضاع المسألة الدستورية لمنطقها** باعتبارها ميزان القوى السائد، لتتراجع لغة المطالب الدستورية لتصبح **مجرد مقترحات**[2] **لا تلزم الملك** بالرد عليها، وتترك النقاش مفتوحا وعبرت عن تقديرها الفائق لشخص الملك، وعن إجلال مستفيض للمؤسسة الملكية"[3]، وهو ما يعكس وجود خلل في موازين القوى لصالح الملك والمؤسسة الملكية[4].

---

[1] إلا أن ما يسجل على مقاربة هذه القوى لهذه المسألة هو عدم خضوعها لاستراتيجية واضحة الخطة والأهداف، الأمر الذي جعل من هذه المسألة الحساسة والمهمة والمؤثرة آلية من آليات التكتيك السياسي الذي يستجيب للضرورات الظرفية ويوظف فيها كذلك.

[2] الزعماء الوطنيون يعون حق الوعي أنهم في وضع الملتمس، أي أنهم ليسوا بأي حال من الأحوال في مرتبة المنافسين

[3] حامي الدين عبد العالي: "سؤال الانتقال الديموقراطي بالمغرب. المعوقات الدستورية للانتقال" ***وجهة نظر*** عدد 2004/23، ص 19.

[4] في ظل الحياة الدستورية التي عاشتها التجربة المغربية على مدى نصف قرن من الزمن، كان مختلف قوانينها الأساسية للأعوام 1962 و1970 و1972 و 1992 و 1996 يعكس واقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملَكية وأحزاب الحركة الوطنية، ومآله إلى غلبة التصور الملكي للحكم المبني على إقرار ملَكية شبه رئاسية يسود فيها الملك ويحكم على أساس أن العرش المغربي ملَكية حاضرة في جميع أرجاء الجسم السياسي المغربي للمزيد: انظر محمد ضريف،"**النسق السياسي المغربي المعاصر – مقاربة سوسيو سياسية**"،(المغرب: أفريقيا الشرق 1991)، ص 31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كانت التجربة الدستورية المغربية قد عرفت خمسة دساتير ما بين 1962 و 1996 بمعدل دستور لكل سبع سنوات، فإنها **لم تستطع** الإجابة على الإشكاليات السياسية المرتبطة أساسا **بتوزيع السلطات الدستورية.**[1]

حيث اكدت مختلف المواثيق السياسية المحددة للتجربة المغربية انها **مجرد مواثيق للاستقرار وليست للانتقال الديمقراطي،** وهذا بحكم خضوعها لميزان قوى تحت **سيطرة الملَكية** وتوظيفها لإدامة استمراريتها.[2]

هذا ما ادى الى **بقاء واستمرار النظام السلطوي** ومن مظاهره أزمة شرعية النظام التي هي في أساسها أزمة دستورية بمعنى أن تكون المؤسسات ومن يشغلونها لا يتمتعون بالرضا أو القبول العام والمشكلة الأكبر في هذا الإطار عدم الرضا عن المؤسسات ذاتها لان التغيير المؤسسي أكثر صعوبة من تغيير الأشخاص، إضافة إلى عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع وهذا ما يدعم فرص عدم الاستقرار السياسي، وعدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.

بذلك استطاعت **الملكية** ان تجعل من النخبة السياسية في المغرب تحافظ على العلاقات والضوابط الناظمة لاشتغال النسق السياسي[3] بهدف التغيير السياسي والاجتماعي، وهذا ما

---

[1] المسكي محمد، ***مرجع سابق***، ص 26.

[2] محمد اتركين،"**التغيير الدستوري وسيناريو الانتقال الديمقراطي بالمغرب**" انظر الرابط الإلكتروني الآتي: تصفح الموقع بتاريخ: 12-10-2017 http://atarguine.blogspot.com/2007/09/blog-post_01.html

[3] مودن عبد الحي"الحداثة السياسية في المغرب". مجلة الثقافة المغربية عدد 17/أكتوبر 2000، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدعم الطابع التقليدي، فقد تعرضت مرجعيات الحركة الوطنية لتغيرات مهمة وهي تتراجع عن أطروحاتها الحداثية.[1]

وإذا كان **الفصل التاسع عشر** من الدستور[2] " ***أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والدستور وصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات كما انه ضامن لاستقلال البلاد في دائرة حقوقها الحقة***".[3] مفتاحا مبدئيا لتبين مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، فهو يجسد أيضا **المنطلقات العقائدية** الكبرى التي تراهن عليها الملكية **لادارة دفة الحكم في البلاد.**[4]

لذلك ظلت الملكية منذ دستور 1962 محافظة على **موقعها المحوري** في الهرم الدستوري اذ لم تكن سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي بمناسبة المراجعات الدستورية الاساسية لسنوات 1970-1972-19992-1996.

فإذا كان الملك طبقا للفصل 24 من دستور 1996 الذي اعتبرته المعارضة التاريخية الممثلة في جل الاحزاب المنتسبة للحركة الوطنية تطورا ملموسا في القانون الدستوري

---

[1] هذه المرجعيات تتسم اليوم بكثير من الواقعية، وهي تقر بعجزها كمشروع حداثي عن تغيير المخزن من الخارج، وبسعيها إلى إحداث التغييرات الممكنة التدريجية من داخل الإطار السياسي الذي يحدده المخزن، وأن الوسيلة الممكنة لولوج الحداثة لن تكون إلا عن طريق المؤسسة الملكية.

[2] تم تعديل هذا الفصل من الفصل 19 الى الفصل 41 في دستور 2011 مع بقاء دسترة مؤسسة امارة المؤمنين

[3] المملكة المغربية، ***الفصل التاسع عشر من دستور 1996.***

[4] هذا ما يفسر استحضار الملك محمد السادس – الذي تو لى السلطة رسميا في 30 يوليوز 1999– لمنطوق هذا النص في خطابه للشعب (20) تأكيدا بذلك لاستمرارية المؤسسة الملكية الاعتبارية والمادية ومركزية مكانتها الدستورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المغربي – يعين أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، فالفصل ذاته يؤكد أن الملك هو الذي **يعين الوزير الاول** دون تحديد للوضعية السياسية التي يتم على أساسها هذا التعيين. [1]

كما أن أمر الاعفاء لا يخرج عن دائرة المبادرة الملكية متيحا بذلك الدفع بأن الملك يبقى **الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي** خاصة وأنه **يرأس** بحكم الفصل 25 من الدستور نفسه **المجلس الوزاري**، وهو ما يجعله عمليا يؤثر ويساهم في **تدبير الشأن العام وتوجيه السياسية الحكومية**.

كما تم انشاء الدستور صلاحيات للملك تمكنه من التدخل المباشر في الحياة البرلمانية الى درجة امكانية حله.[2]

كما يوفر الدستور للمؤسسة الملكية سلطات كبرى في مجال **التعيين** التي تصنف نظريا في خانة **موارد السلطة** اذ يعين الملك في الوظائف المدنية والعسكرية كما يعين القضاة باقتراح من المجلس الاعلى للقضاء الذي يرأسه شخصيا.

وانطلاقا من هذه الجوانب، يبدو أن مجالات التحرك السياسي –الدستوري تخول للمؤسسة الملكية إمكانية التحكم المبرم في سائر المؤسسات ليصبح الوثيقة الدستورية في المغرب ادات في خدمة الملك من اجل المحافظة على سلطاته التي تضبطها وتوجهها المؤسسة الملكية.[3]

---

[1] يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، «في: ***الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 288.

[2] من هذه الصلاحيات تم السيطرة واحتواء وتعطيل عمل الاحزاب في ارتباطاتها البرلمانية – ليس فقط بواسطة مخاطبة البرلمان دون أن يكون مضمون الخطاب محل نقاش بل أيضا من خلال امكانية حل البرلمان.

[3] يطلق على المؤسسة الملكية مصطلح القصر وكان من استخدمه الباحث الامريكي جون واتربوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا المسالة الدستورية في الاردن

عرف الاردن عدة محاولات لوضع **تشريعات دستورية** ابتداءا من القانون الاساسي سنة 1928 الى ان تم اعتماد **اول دستور** للمملكة الاردنية سنة **1946** اي بعد التحول من امارة شرق الاردن الى مملكة الاردن ثم جاء دستور سنة **1952** بعد تولي **الملك طلال للعرش** الذي اعتبر **خطوة نوعية نحو الانفتاح الديمقراطي.**[1]

لكن **تعرضت مواد الى التعديل** من خلال دستور1953 ليتناسب مع تولي **العرش الملك حسين** بعد ان عزل والده الملك طلال بحجة المرض وعدم اتزان قواه العقلية وبذلك ***تعرض الدستور الى تعديلات عديدة افرغته من مضمونه الديمقراطي والتوجه به الى تغول السلطة التنفيذية واضعفت الاداء الرقابي للبرلمان وانتهاك الحقوق والحريات العامة*** وبالتالي ***تراجع مبدأ الفصل بين السلطان ومهد نحو حكم شمولي مغلف بطابع برلماني.***[2]

عند الحديث عن **اوجه التعدي** على المضامين الدستورية تم **سن قوانين** من شأنها ان تعمل على **تقييد الحريات واعاقة الحقوق** حيث في الوقت الذي ينص فيه الدستور على **حريات المواطنين تم سن قوانين تنتقص من هذه الحقوق والحريات وتتعارض مع جوهو ونص وروح الدستور.**

اضافة الى كل ما سبق نجد ان تعديل الدستور وخياطته لابد ان يمر على **جلالة الملك** حيث يتطلب ذلك اجازة اكثرية الثلثين من اعضاء كل من **مجلس الاعيان** ومجلس النواب

---

[1] الدليل على قوة دستور 1952 وانفتاحه يكمن في المطالبة باعادة اعتماده بعد الحراك العربي سنة 2011 حيث مثل احد اقوى الاقترحات بالعودة الى العمل بدستور 1952 بصياغته الاصلية.

[2] أحمد سعيد نوفل، " الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية،" ***مجلة تسامح***، العددان 42-43 (ديسمبر 2013)، ص 192.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموالين للملك وان التصديق على الدستور حتى **يصبح ساري المفعول** لابد ان يمر على **الملك**.

لذلك **اي تعديل يبقى بيد الملك** الذي يتصرف في الوثيقة الدستورية وتعديلاته وفق رغباته.

وبما ان هناك العديد من المواد الدستورية تعمل على **منح الحق للمواطن** الاردني ثم تضع **شروط لهذا الحق** اي يعمل الدستور من **الناحية النظرية** لكن من ناحية **ممارستها في حدود القانون القاضي بالتقييد ويصاغ حسب رغبات السلطة التنفيذية.**

وكذلك من **اوجه التلاعب** بالوثيقة الدستوية وتقييدها بالقوانين نجد ان المادة 08 من دستور 1992 تنص على *" لا يجوز ان يوقف احد او يحبس الا وفق القانون"* لكن بالعودة الى القانون نجده يبيح التوقيف التعسفي.[1]

اما المادة 09 فتنص على *" لا يجوز ان يحظر على اردني الاقامة في جهة ما ولا ان يلزم في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون* كما ان المادة 10 تنص *على " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون"* والعديد من المواد على غرار المواد 11-15-17- 18 .

بذلك يترك الدستور **تحديد المنفعة العامة لتقدير الحكومة التي تكيفها وفق رغباتها**

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .182-185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جهة اخرى تتداخل الحقوق الفردية مع الحقوق الجماعية مجسدة في المادة 14 التي تنص على " ***تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام او منافية للآداب***" اشتراط الا تكون الشعائر منافية للآداب يحمل في طياته السماح بالتدخل في المعتقدات.

كما سنقدم شيء من التفصيل على **عملية تطويع الوثيقة الدستوية لتقوية المؤسسة الملكية** في المغرب بعد زمن التحولات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اثر البنية السلطوية على الاحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية.

اولا اثر البنية السلطوية على فاعلية الاحزاب السياسية في المغرب

انفرد المغرب بانتهاج **سياسة التعددية الحزبية**[1] مع اول دستور للبلاد، لكن الهدف من وراء هذه التعددية ليس اعتمادا على مرتكز من مرتكزات الديمقراطية وانما في اطار اعداد **استراتيجية للمؤسسة الملكية** مفادها مرتكزين متكاملين:

أولهما هو المحافظة على المكانة المركزية والمحورية **والأحادية للملكية** في الحياة السياسية المغربية.

والثاني متعلق بالعامل **التاريخي** في محاولة القضاء على الشرعية الثورية لحزب الاستقلال[2] الذي كان يمكنه **مزاحمة الملكية في السلطة** وحتى يتم **التخلص منه** تم انشاء تعددية حزبية[3] تفقده **مكانته كحزب وحيد**، بذلك عملت المؤسسة الملكية على ميلاد **ثقل موازن وموازي** دون السعي إلى القضاء على الحزب الوطني الكبير مع حرصها على عدم تماثلها (المؤسسة الملكية) مع أي حركة سياسية.[4]

---

[1] كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب (1912- 1956) إطارا لبروز الأحزاب السياسية منذ 1943، تاريخ انبثاق أول تنظيم حزبي ممثلا في كتلة العمل الوطني التي كانت جسرا لترادف عدد من المكونات الحزبية في المغرب* في صيرورة اكتست طابع رد الفعل على الحماية الفرنسية والاسبانية.

[2] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014)، ص. 692.

[3] وقد تم إتباع إستراتيجية اتجاه الأحزاب من قبل المؤسسة الملكية تقوم على مجموعة من المرتكزات الدستورية، حيث يمنع الفصل الثالث(3) من الدستور منعا تاما قيام نظام الحزب الوحيد الذي يعتبر نظاما غير مشروع وقد جاء الفصل للرد على أطروحات **حزب الاستقلال** الذي كان يعتبر نفسه الحزب الوحيد في المغرب.

[4] عبد الله حمودي، ***مرجع سابق***، ص 43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالاعتراض على الهيمنة السياسية لحزب الاستقلال[1] تم التأسيس له **دستوريا** حيث تجد **التعددية الحزبية** في المغرب تم **ترجمتها الدستورية** في البند الثاني من الفصل الثالث من دستور 1962 الذي ينص على أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع[2] وكل المراجعات الدستورية التي تلته على نص دستوري يمنع تشكيل الحزب الوحيد[3] ف "***..نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع...ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة...يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها***".[4]

من جهة اخرى تم التأسيس لهذه التعددية **جهاز قضائي وظيفته خنق** كل الفعاليات السياسية النابعة من المجتمع[5]، والتي يمكنها أن تشكل خطرا على الإيديولوجية الرسمية

---

[1] واجهت المؤسسة الملكية بعد الاستقلال طموح حزب الاستقلال في لعب دور أساسيا في حكم البلاد وقد أدى تخوف المؤسسة الملكية من هذا الطرح بمواجهة من خلال كل فكرة حزبية تختزن مضمونا سياسيا مغايرا لممارسة الحكم ومنظورا مختلف لتصور السلطة لذا لجأت الملكية إلى إضعاف حزب الاستقلال من خلال الاستفادة من الخلافات داخل صفوفه ثم التحالف مع خصومه والسماح بظهور أحزاب أخرى كما استطاعت الملكية أن تكرس ذلك دستوريا من خلال حظر الحزب الوحيد في المغرب وحصر مهمة الحزب في تأطير المواطنين إلى جانب الهيئات الأخرى من جماعات محلية وهيئات نقابية ومجالس جهوية.

[2] الصيغة الاصلية في دستور 1962 هي **نظام الحزب الوحيد ممنوع** في المغرب غير أن المعنى يبقى في نهايته واحدا رغم أن الصيغة الحالية تحيل على المستوى القانوني من خلال مفهوم المشروعية أكثر من الصيغة الاولى التي تكتسي طابع القرار ذي **البعد السلطوي**. كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تاسيس الجمعيات والانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم

[3] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص 336

[4] المملكة المغربية، ***الفصل السابع***، دستور 2011.

[5] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص 336.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدولة[1] فتعمل على **تفتيت الأحزاب السياسية** "الشرعية" من خلال **تسهيل الانشقاقات** داخل صفوفها **وقمع** التيارات الراديكالية داخل الأحزاب وذلك من خلال **اعتقال أعضائها ومحاكمتهم** تحت غطاء المادة الدستورية التالية: ***"لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان".***[2]

كما كانت هناك **خلفية السياسية** لهذا الفصل غرضها هو ضمان عدم صعود أية قوة سياسية مؤطرة إلى جانب **الملكية** للأخذ بدواليب الدولة والتحكم في الحياة السياسية المغربية. كما لا يعطي النص الدستوري للحزب أي امتياز بل يدمجه في لائحة الهيئات الأخرى كالمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية.

وبذلك فهي " ***لا تبحث عن تطبيق برامجها السياسية أو تحويل المجتمع حسب مشاريعها بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه"***[3] وهناك قيودا على الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية في المغرب.

وإذا كان قانون الأحزاب السياسية قد جاء بتعريف للحزب السياسي بأنه ذلك الذي يجعل منه ***تنظيما دائم يتمتع بالشخصية المعنوية(...) قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق***

---

[1] تم حظر الحزب الشيوعي المغربي سنة 1959 لكون مبادئه لا تتماشى ومبادئ الإسلام " الدين الرسمي للدولة" كما يتم حاليا منع بعض الحركات الأصولية في انتظامها في أحزاب لمخالفتها التوجه الرسمي للدولة، ورفضت وزارة الداخلية مرارا الترخيص لبعض الأحزاب بالسياسية كجماعة العدل والإحسان.

[2] المملكة المغربية، ***الفصل السابع***، دستور 2011.

[3] احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، ***مجلة فكر ونقد***، ع،91، السنة 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديمقراطية ولغاية غير توزيع الإرباح[1] والمساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم[2]، فضلا عن المساهمة في نشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي[3]، فإن هذا التعريف بدوره لم يتجاوز القيود المفروضة على وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي، هذه الوضعية محددة وفق مجموعة من الاعتبارات منها:

- تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أي ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة.
- الملكية تعمل على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تراجع مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.
- محاولات الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية، فنشاط الحزب حدد من طرف النظام وفي إطار ضيق لا يمكن تجاوزه.[4]

---

[1] المادة 1 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب. بموجب ظهير شريف رقم 1.06.18 صادر في 14 فيفري 2006 بتنفيذ القنون رقم 36.04 المتعلق بالاحزاب السياسية

[2] المادة 02 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب، ***مرجع سابق.***

[3] المادة 3 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب، ***مرجع سابق.***

[4] احمد بوز، ***مرجع سابق.***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمجال الوظيفي للحزب محرر في ثنائية **التأطير والتمثيل**[1]، والمشرع الدستوري عمل على ضبط التحرك الوظيفي للحزب السياسي[2].

كما حدد البند الأول من الفصل الثالث من دستور ديسمبر 1962 وظيفة الحزب داخل النظام في كون" ***الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم***" على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين، وهي الوظيفة التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة الثالثية من خلال الأحزاب الأساسية المرتبطة بحركات التحرير الوطني والتعبئة من اجل بناء الدولة الحديثة.

يتحدث الكاتب المغربي يونس برادة على **استراجية المؤسسة الملكية** في عملية احتواء والسيطرة على الاحزاب السياسي في المغرب من خلال الاقرار بان اذا كانت الوثيقة الدستوية تؤسس موضوعيا على وجود تصور مفاده ان التعددية الحزبية كاختيار قطعي في النظام الدستوري المغربي غير ان هناك العديد من الاحتمالات التي تؤسس الى سمو المؤسسة الملكية عن اي من القوى السياسية في شكل ملاحظات اساسية:

---

[1] يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب، ***مجلة فكر ونقد***، ع، 65، السنة 2008.

[2] يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، ***مرجع سابق***، ص 196.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عملت المؤسسة الملكية على عرقلة وجود حزب قادر على اكتساح الساحة السياسية وهو التصور الذي يتناقض جوهريا مع التنافس السياسي ولو في حدوده الإفتراضية.

- بناء على الدستور لا يمكن تشكيل تحالف حزبي استراتيجي ينصهر في شكل تنظيم موحد يماثل الكتلة التاريخية ويكون قادرا في مرحلة معينة على جعل الاحزاب عاجزة عن المنافسة السياسية.[1] على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد **الوظيفة الحزبية** ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في **تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين.**[2]

وبذلك تصبح الأحزاب المتماهية مع التصور الملكي للوظيفة الحزبية ناهضة بـ دورها الوطني ومرتعا حقيقيا للتأطير السياسي، على اعتبار أن مجال تحرك الحزب السياسي ومضمون عمله يؤهلانه الى أن يكون الإطار السياسي للرأي العام.

انطلاقا من هذه الوضعية يمكن القول بأن الحقل السياسي المغربي بقي على الأقل منذ الحصول على الاستقلال مشوبا **بانحصار بنيوي** بدءا **بالمستوى الدستوري** وصولا إلى

---

[1] يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، " في: ***الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 288.

[2] تطرق الدستور المغربي لمسألة التنظيم يحيل بداهة على الوظيفة التأطيرية التي تعتبر احدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة الثالثية ولا يختلف التوجه المبدئي للملكية عن هذا التمثل التعبوي الذي يتعين موضوعيا ادراجه في سياقه العام من جهة وتحديد ملامحه استنادا الى المقومات الاستراتيجية للنظام السياسي المغربي من جهة أخرى. وهذا واقع يمكن استشفافه من خلال ما ذهب اليه الملك الحسن الثاني الذي اعتبر أن الاحزاب السياسية اضطلعت في عهد الحماية بمهمة تأطير السكان واذكاء الحس الوطني لتنظيم الاضرابات والمظاهرات، أما دورها في عهد الاستقلال فيجب أن يتجسد – من منظور الملكية– في تأطير السكان من اجل تكوينهم وتنويرهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنافسة السياسية التي ظلت مجالا مطلبيا للأحزاب التاريخية، وهو واقع انعكس جوهريا على الممارسة الحزبية التي اتصفت بمختلف أشكال رد الفعل، ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون مراجعات.

كما تم استخدام **الأداة الانتخابية** من خلال **إشراف الإدارة** على اللوائح الانتخابية وتسجيل الناخبين **واختيار نظام الاقتراع** مع **انفراد الإدارة** بالإعلان على النتائج النهائية للانتخابات، وتجسيد **الأداة المالية** في استفادة صحف الأحزاب من منح الدولة.

بناء على ما سبق يمكن الحديث عن اوجه البنى السلطوية من خلال اقرار التعددية السياسية كضامن للتجزئة في المغرب أي انتهاج سياسة **زرع الانقسام والشقاق** والحفاظ على **التعالي** عكس **الحزب الواحد** الذي **يزاحمه في السلطة والشرعية.**[1]

وهي دلالة على ان جوهر السلطة المجسدة في المؤسسية الملكية التي تعتبر **خارج نطاق أي منافسة سياسية** من خلال **الحصر الدستوري لوظيفة الأحزاب السياسية.**[2]

فالعلاقة بين الملكية والأحزاب **علاقة أبوية** في تجعل منها **حاضرة كليا سياسيا ودستوريا ومجتمعيا**، وتكون الملكية وراء **كل المبادرات** ذات الطابع السياسي الاستراتيجي كتطور الحياة الدستورية والمؤسسات السياسية، إذ لا يمكن تصور أي مبادرة سياسية تهم

---

[1] بعد الاستقلال مباشرة ارادت المؤسسة الملكية فتح المجال امام التعددية الحزبية حتى تتخلص من الحزب الواحد الذي يمكنه مزاحمتها في الشرعية الثورية والوطنية وتكون له احقية بالمشاركة السياسية، فالتعددية استخدمت لعملية التجزئة في المغرب واستطاعت ان تحسم سيطرتها على الاحزاب حتى دستوريا فالفصل الثالث من الدستور المغربي يعرف وظيفة الأحزاب السياسية ويحددها في **تنظيم المواطنين وتمثيلهم**، شأنها في ذلك شأن المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية.

[2] برادة يونس: "الملكية والأحزاب في المغرب. مقاربة السياسية الحزبية للملكية". ***مجلة فكر ونقد*** عدد 65/يناير 2005، ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة ونظام الحكم في المغرب خارج الإرادة الملكية. كما تحرص على إثبات تواجدها وتأثيرها الحاسم على المسار الاقتصادي من خلال رسم التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية، وعلى الوضعية الاجتماعية في أشمل أبعادها.[1]

يضيف ويقول يونس برادة بأن ما يميز وظيفة الأحزاب في النسق السياسي المغربي هو تحولها "من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية، كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية، إلى مجرد دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.[2]

نصل الى ان المؤسسة الملكية لها حضور طاغي في كل المجالات المتصلة بالسلطة السياسية وهذا الحضور موثق دستوريا وسياسيا ما يجعلها مسيطرة على كل مجالات الحياة السياسية وهذا ما جعل من الأحزاب السياسية إلى طرف غير مؤثر.

مكانة الحزب السياسي مجتمعيا هذه السيطرة الملكية جعلت من الطبيعي أن **يفقد** الحزب الكثير من **قيمته**، حيث اصبح يُنظر للأحزاب والمتحزبين بمنظار **الريبة والتشكك وحتى التحقير** من قبل افراد المجتمع.

وفي نفس السياق ترسخت صورة نمطية حول **النخبة السياسية** التي اصيبت **بنقص كبير** في **الثقة والاعتبار**، وتجذرت نظرة الرأي العام للسياسية لهذه النخب بأنهم **اصحاب منافع**

---

[1] برادة يونس: "الملكية والأحزاب في المغرب. مقاربة السياسية الحزبية للملكية". ***مجلة فكر ونقد*** عدد 65/يناير 2005، ص 12.

[2] برادة يونس، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، يوليوز 2000، ، ص 64.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسار ديمقراطي مراقب، لتظهر الحياة السياسية في الأخير كمجال محفوظ لبعض الرجال وبعض الشبكات.

يقول الباحث توفيق بوعشرين لقد تحولت الأحزاب التي تنعت بالوطنية والديمقراطية من نمط الحزب التعبوي الذي يساهم في تأطير المواطنين إلى أحزاب متكيفة مع الواقع ومحافظة على القيم السياسية العتيقة، أن هذه الأحزاب قد تحولت من دور المجمع لمصالح الفئات الاجتماعية التي يفترض أنها تمثلها، إلى دور موزع المنافع والقيم بين الاتجاهات المسيطرة داخلها. وتبعا لذلك، أصبحت السياسة عبارة عن آلية تمكن الأشخاص المتنفذين في التنظيمات الحزبية من أخذ مواقعهم داخل مراكز النفوذ وتوزيع القيم[1]، الأمر الذي أنتج ما يمكن تسميته **بسياسة الريع**.[2]

في نفس السياق بل يمكن اطلاق احكام اكثر حدة على الحياة الحزبية في الاردن من خلال العنصر الموالي.

---

[1] تجدر الاشارة الى السيرة الفكرية والإيديولوجية لأحزاب اليسار المغربية خاصة، هي تلك النقلة الكبيرة التي حدثت في مرجعيتها من الماركسية والاشتراكية صاحبة مقولة "الديمقراطي ة المركزية" و "أولوية التنمية والمسألة الاجتماعية"، إلى أدبيات وخطاب المرجعية الليبرالية ذات المعنى الديمقراطي والتعددي، دون مراجعات أو حوار نظري عميق يرسم مبررات الانتقال من التبني الحرفي والكلاسيكي لمقولات المذهبية الماركسية والاشتراكية، إلى الانفتاح على موجة الاكتساح الشامل للخطاب الليبرالي

[2] بوعشرين توفيق، "أزمة الديموقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي- فرضيات تفسيرية". ***وجهة نظر*** عدد 2002/14، ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: اثر البنية السلطوية على فاعلية الاحزاب السياسية في الاردن

في البداية لابد من الاشارة الى ان **الاحزاب السياسية** في الاردن على غرار الاحزاب السياسية العربية **لم تعرف** ما يسمى **بالديمقراطية الحزبية**[1] ورغم ذلك عملت الاحزاب السياسية في الاردن على خلق **حراك في الحياة السياسية الاردنية** خاصة في سنوات الخمسينيات[2] من القرن الماضي حيث شهدت **نشاطا حزبيا** كبيرا، لكن مع منتصف الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات **تعطلت الاحزاب السياسية** ما أثر سلبا على المجتمع الاردني والعمل السياسي.[3]

عند محاولة استحضار كرونولوجيا الحياة الحزبية في الاردن يمكن ان نعود الى فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اين حدث **تغير على جوهر عمل الاحزاب السياسية** في الاردن كانت البداية مع **الاخوان المسلمين** ثم تم **تأسيس حزب البعث** ثم اجازة قيام احزاب سياسية كمطلب استجاب له **دستور 1952** سيما المادة 26 منه ثم تلى ذلك احكام قانونية لتنظيم نشأة وعمل الاحزاب سنة 1955 في ظل **شروط تقيد من حرية عمل الاحزاب السياسية** الى غاية **تعطيل نشاط الاحزاب السياسية سنة 1957** اي بقاء الاحزاب السياسية **معطلة لمدة 35 سنة** اين بقت تمارس **نشاطا سياسيا سريا** الى غاية سنة 1992 وقيام قانون جاء تقريبا بنفس مبادئ قانون 1955 خاصة العلاقة بين الحزب السياسي والجهات

---

[1] خالد سليمان،" العوامل المعيقة لتحركات الشارع– حالة الاردن،" في: علي خليفة الكواري (محرر)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007)، ص. 264

[2] تجدر الاشارة الى ان قيام الاحزاب السياسية في الاردن كان مبكرا لكن قبل صدور تشريعات تنظم عملها حيث كانت البداية مع عشرينات القرن 20.

[3] محمد صالح العوران،" دور الاحزاب في التنمية،" ***المجلة الثقافية***، العدد 66(جانفي، 2006)، ص. 66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية من **حيث التمويل والاهداف** اضافة الى **حضر ترويج الاحزاب السياسية لأفكارها في المدارس والجامعات والجامعات ومؤسسات الدولة والقوات المسلحة** اضافة الى عدم استفادتها من الدعم الحكومي .

استمرت نفس القوانين التنظيمية على الاحزاب السياسية الى غاية اقرار **قانون جديد** للأحزاب السياسية سنة 1997 الذي جاء **بقيود اكثر**[1] على الاحزاب السياسية مثل انتكاسة جديدة من الاحزاب فمن اصل 26 حزبا تم اعتماد 12 حزبا فقط يمارس نشاطه السياسية تحت قيود جديدة.[2]

ساهم **القانون الجديد** في **تعطيل للعمل الحزبي** الاردني باعتماد **النظام الانتخابي** الذي تم العمل به وهو نظام **الصوت الواحد** من خلال تعطيل المجلس النيابي من أداء دوره الفعلي في النظام.[3]

ادى **النظام الانتخابي** – نظام **الصوت الواحد** – الى تعزيز **تقدم النخب القبلية والعشائرية** اضافة الى **التلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية** لخدمة اطراف معينة وكتحصيل حاصل تم

---

[1] من مجمل النقاط المعيقة لقيام الاحزاب السياسية في قانون 1997 تم رفع الاعضاء المؤسسين حيث كان الاعضاء الواجب توفرهم في قانون 1992 خمسين عضوا تم رفعهم الى 500 عضو، اضتفة الى اشتراط ان يكون الاعضاء المؤسسين من خمس محافظات على الاقل مع اشتراط في كل محافظة ان يكون العدد لا يقل عن 10 بالمائة.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .212.

[3] تعديل النظام الانتخابي الجديد او نظام الصوت الواحد رافقه تعديلات اخرى بما يتوافق ومصالح المناطق ذات الوجود العشائري والشرق اردني على حساب الدوائر ذات الوجود الفلسطيني لذلك جاءت تعديلات تمس جدول الدوائر الانتخابية فيه نوع من التمايز بين دوائر انتخابية من حيث عدد المقاعد المخصصة لها حيث لم يراعي عدد السكان في مقابل عدد المقاعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتاج **برلمانات ضعيفة وغير تمثيلية** لان الدوائر الانتخابية تم نسجها لتعزيز وجود اعضاء من المناطق القبلية والريفية والذين يعتمدون اساسا على خدمات الدولة.[1]

وفي سنة 2001 تم تعديل اخر منح قانون مؤقت الحكومة الحق في تفصيل الدوائر الانتخابية هذا ما يعني تعني **تشتيت اصوات الاحزاب والشخصيات السياسية**.[2]

كل ذلك يصب في محاولة عزل المعارضة بإعادة توزيع الدوائر تفتيت الاصوات المؤيدة للمعارضة.[3]

وبالحديث **عن فاعلية الاحزاب السياسية في الاردن** فقد عرفت فترة **الخمسينات** السماح للأحزاب السياسية الاردنية بالعمل مما **شكل حراكا سياسيا قويا** – يضاهي الحراك التي شهدته الدول اثناء ثورات 2011 – حيث تمتعت الاحزاب السياسية في ذلك الوقت **بحضور قوي على صعيد احقاق حياة ديمقراطية حقيقية** لكن تغيير الوضع بعد اعلان **حالة الطوارئ سنة 1956** وبداية **تجدد الصراع** بين احزاب المعارضة والنظام الذي تغلب على ضعف

---

[1] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

[2] ناهض حتر، ***الليبرالية الجديدة في مواجهة: قراءة في الحالة الاردنية*** (عمان: ازمنة للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 106.

[3] تضمن قانون الانتخاب رقم 44 لسنة 2001 بعض الاحكام التي لا تتوافق مع التطور الديمقراطي من خلال تحقيق مبدأ الصفة التمثيلية والمساواة بين جميع المواطنين ومن حيث عدم توفر العدالة والمساواة في تقسيم الدوائر الانتخابية واستئثار السلطة التنفيذية بالسيطرة على العملية الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحزاب المعارضة[1] وسقوط مقولة قوة الديمقراطية تكون حينما تكون المعارضة قوية، فالمعارضة الاردنية بعد احلال قانون الطوارئ اصبحت تواجه **التهميش والتغييب**.

دام هذا **التغييب** لمدة تفوق 30 عاما تم فيها **القضاء على الحياة السياسية والحزبية** في الاردن، حيث تجدر الاشارة الى انه في سنة 1957 تم **حظر جميع الاحزاب السياسية** رغم الحق الدستوري في تشكيل احزاب سياسية، اضافة الى **الملاحقات الامنية** لزعماء الاحزاب السياسية باستثناء جماعة الاخوان المسلمين التي استمرت في العمل كجمعية مما اتاح لها العمل على الساحة الاردنية بقوة. [2]

ظلت الاحزاب السياسية في الاردن تعمل **في شكل سري** الى ان تم اصدار قانون الاحزاب سنة 1992 مع بقاء نفس **الظروف المعيقة** التي لا تسمح بالنشاط والحراك الحزبي مما ادى الى عدم القدرة على الوصول الى الجمهور الاردني والى المجتمع المدني.

---

[1] أحمد سعيد نوفل،" الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية،" ***مجلة تسامح*** العددان 42-43 (ديسمبر 2013)، ص. 194.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .207-208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما **الانتخابات** فتتحكم فيها مجموعة من القوانين التي يتم تعديلها في كل مرة بما يتوافق مع مصالح الحكومة اي محاولة ايجاد صيغة مناسبة **لتقليص دور المعارضة** ف المجلس وضمان اكبر عدد ممكن من المنتخبين الموالين للحكومة.[1]

فقد تم **منع المعارضة** من القيام بأي دور سياسي فعال من خلال **التحكم في القانون الانتخابي** اي التحكم في **تركيبة المجلس النيابي**.

وعند استحضار كرونولوجيا قوانين الانتخابات نجد ان الاردن عرفت منذ قيام امارة شرق الاردن سنة 1921 خمسة قوانين انتخاب والتي شهدت العديد من التعديلات[2] يمكن اعتبار سنة 1993 سنة **التراجع الديمقراطي** باعتبار السنة التي حل فيها الملك البرلمان المنتخب قبل ستة اشهر من مدته الدستورية حيث يتم اصدار قانون مؤقت[3] يخص الانتخابات أدى الى زيادة **اضعاف العملية الديمقراطية** وتراجع كبير لدور المعارضة في مقابل **زيادة نفوذ قوة العشائر** في مجلس النواب بسبب قانون **الصوت الواحد**[4] الذي حظى بموافقة العشائر في

---

[1] هاني الحوراني،" التجربة الديمقراطية في الاردن بين التطلعات والمعوقات: قضايا التحول الديمقراطي في الاردن 1989 – 1996 "، ورقة قدمت الى: ***اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي مؤتمر منعقد بالقاهرة فيفري / مارس 1996*** (رام الله : مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1997)، ص. 203.

[2] عدل قانون الانتخاب لسنة 1986 اربع مرات سنة 87–89–93–97 اين تم فك الارتباط القانوني مع الضفة الغربيى المحتلة وعلى ذلك تم تعديل جداول الدوائر الانتخابية وكذلك اعضاء مجلس النواب

[3] تم تعديل قانون الانتخاب من القائمة المفتوحة الى نظام الحزب الواحد الذي لا يتوافق مع مصالح المعارضة.

[4] أهم الانتقادات لمبدأ الصوت الواحد هو حرمان المعارضة السياسية من المناورة والتحالف حيث منح هذا النظام الانتخابي حق التصويت بصوت واحد في دائرته حتى ولو كان عدد المقاعد يزيد على عشرة فلا يتساوى هذا مع الدوائر التي يخير فيها الصوت الواحد بين مقعدين وهذا ما اعطى فرصة أكثر لممثلي العشائر الذين يؤيدون النظام بلا أي تمثيل لرأي سياسي أو تحالف حزبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حين رفضته الاحزاب السياسية لانه عمل على تقليص فرص وصول ممثليها الى مجلس النواب.

والغرض منه **اضعاف الاحزاب السياسية** وتمزيق النخبة السياسية في مقابل **تقوية العشيرة** التي اصبح لها **دور كبير في رسم وصنع الحياة السياسية** في الاردن[1]

اثر العمل بنظام الصوت الواحد تغيير قانون الانتخابات بإقرار **نظام الصوت الواحد** اضعف من امكانية وصول **الاحزاب المعارضة** الى المجلس النيابي حيث اثر على تركيبة مجلس النواب للعهدة الثانية عشر 12 ما بين 1993-1997 **بتقليص عضوية احزاب المعارضة** الى 19 عضوا من اجمالي المقاعد[2] في مقابل ارتفاع عدد مقاعد **الاحزاب الوسطية والمحافظة** الى 18 عضوا اي بزيادة 11 مقعدا عما كان عليه في العهدة السابقة وبذلك **سيطرت الاحزاب الموالية** على اغلبية مجلس النواب.[3]

كما اثر **نظام الصوت الواحد** كثيرا على نتائج العهدة البرلمانية 12 (1993-1997) مما ادى الى العديد من الاحزاب الى مقاطعة الانتخابات الموالية حيث قررت 05 احزاب من بين 19 حزبا نشطا خوض الانتخابات.

---

[1] محمد الشريف الجيوسي ،" الانتخابات الاردنية النيابية – النتائج والدلالات ،" ***تطلعات المجتمع الاردني في الحياة الديمقراطية*** ص. 55.

[2] بلغ عدد المترشحين الذين تقدمت بهم الاحزاب السياسية السبعة التي كانت قائمة انذاك 112 مرشحا فاز منهم 34 ومثلوا 42.5 بالمئة من ضمن مقاعد مجلس النواب للعهدة الحادية عشر 1989-1993.

[3] حمزة منصور،" الجانب الاجتماعي للاحزاب السياسية في الاصلاح السياسي في الاردن ،" ***المجلة الثقافية*** العدد 66 (جانفي 2006)، ص. 109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة 1999 توفي **الملك حسين** وهو الذي اقر هذا النظام وبداية التفاؤل بوصول **الملك عبد الله الثاني** الى الحكم حيث ساد الاعتقاد بأن الملك الجديد سيرضخ لمطالب القوى الاردنية والشعبية **بالغاء اعتماد نظام الصوت الواحد** مع نهاية العهدة البرلمانية (1997-2001) لكن **الملك قام بتعطيل الحياة البرلمانية** لمدة سنتين لتجرى الانتخابات النيابية للعهدة 14 سنة 2003 بنفس الاسس القديمة بل تطور الوضع **نحو الاسوء** على مستوى نظام توزيع المقاعد.[1]

تراجع دور المعارضة وتقلص عدد حضورها في المجالس النيابية الموالية حيث تحصلت في انتخابات 2003 على ما نسبته 30 بالمائة من مقاعد المجلس وفي انتخابات 2007 اصبح المجلس تحت سيطرت السلطة التنفيذية.

وعند الحديث عن **وظيفة الاحزاب السياسية دستوريا** نجد لها تعريف في المادة 03 من قانون تشكيل الاحزاب ان الحزب " ***هو كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقا للدستور وأحكام القانون[2] بقصد المشاركة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية***". انطلاقا من هذا التعريف يتجلى لنا ان الوظيفة الاسمى التى يعنى بها الحزب السياسي تكمن في مجرد المشاركة السياسية ولم تتحدث عن المشاركة في السلطة وتداولها.

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .209.

[2] هاني الحوراني واخرون ، ***الاطار القانوني للبناء الديمقراطي في الاردن*** (عمان: دار سندباد للنشر،200) ص 92 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن من خلال ما ورد الحديث عن **وجود تباين** يجوز وصفه **بالعميق** بين النظامين السياسين المغربي والاردني، حيث ان **تتفوق المنظومة الحزبية** في المغرب على نظيرتها في الاردن وهذا ما انعكس الى حد ما على **طبيعة البرلمان** في النظامين، فعمل الاحزاب السياسية في المغرب استطاعت ان **تلعب دورا محسوسا** انعكس على **تركيبة البرلمان** ووظيفته اما في الاردن عمل **قانون الانتخاب وسياسة النخبة الحاكمة** على تشكيل احزاب **سياسية مقيدة وشكلية.**

ثالثا: اثر البنية السلطوية على فاعلية المؤسسة التشريعية في المغرب

بعد التطرق الى وضعية الحياة الحزبية في المغرب والاردن التي تحمل علاقة مباشرة الاثر على **المؤسسة التشريعية** باعتبارة ان **تركيبة البرلمانية** تنبثق من الاحزاب السياسية، وهو مانعكس طرديا على **ضعف دور ومكانة البرلمان** في النظام السياسي.

واذا اعتبرنا ان **البرلمان** هو **تجسيد للإرادة** العامة فان **عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع** ما يؤدي بشكل عام إلى أن ضعف المؤسسة التشريعية سبب مباشر **لأزمة** الشرعية التي قد يعانيها النظام، فبعد مرحلة التحرر الوطني وقبول الدولة الوطنية كإطار سياسي لمجتمع ما بعد الاحتلال، بدأت بوادر أزمة الشرعية بعد الفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية وتكريس الصورة الحديثة لدولة ما بعد الاستعمار.

لذلك كان وضع **البرلمان** ضعيفا لا يلبي **اشتراطات تجسيد عنصر الإرادة العامة** بفعل **سيطرة المؤسسة الملكية**، وفشل النظام على المستوى السياسي قابله **فشل مشابه** في **السياسة التنموية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكلت **القيادة السياسية** في المغرب والاردن على غرار الدول العربية الاخرى **دورا كبير** في عملية التغيير والتحول حيث أن التوجهات الانفتاحية كانت بمبادرة من قمة السلطة ذاتها لكن هذا التحول مقترن أساسا بطبيعة القيادة ومدى رغبتها في التغيير، فقد تلجأ **القيادة** إلى **صيغة الانفتاح** بغرض **حماية وتأمين وجودها** في السلطة نتيجة تزايد **أزمة الشرعية** وتلجأ إلى **الانفتاح كنوع من المراوغة والتحايل** تحت الضغوط **دون أن يكون لديها إرادة أو قناعة بعملية التحول نحو الديمقراطية.**[1]

مكانة المؤسسة التشريعية في المغرب: افراغ البرلمان من محتواه السياسي

تحتل المؤسسة التشريعية في المغرب **المكانة الثانية** بعد **الملكية** في الهندسة الدستورية، وقد كرست له الدساتير المتعاقبة منذ 1962 فصولا تضمنت أحكاما حددت طبيعة تكوينية ونظمت اختصاصاته وصلاحياته وحكمت علاقاته مع الحكومة[2] وشهد المغرب ميلاد أول برلمان من غرفتين مع صدور أول دستور بعد الاستقلال ديسمبر1962 **وإجراء أول انتخابات تشريعية** في ماي 1963 وحتى التوقيع على **اتفاقية الاستقلال.**

عرف المغرب مرحلة انتقالية دامت ست سنوات (1956-1962) تم التدرج خلالها في بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، ووضع القوانين ذات الصلة بالحريات العامة 1958

---

[1] أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، مرجع سابق ص 299- 302 .

[2] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، ***البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن-لبنان-المغرب-مصر"*** (بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،2007) ص 358.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانتخابات 1959 ومجلس الدستور 1960 والقانون الأساسي[1] للمملكة 1961 ففي سياق النقاش السياسي حول إستراتيجية بناء الدولة الحديثة، طالبت الحركة الوطنية بضرورة إقامة نظام برلماني تؤول السلطة التشريعية فيه لممثلي المنتخبين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاص سلطانيا[2] ملكيا مطلقا وفي هذا الصدد يقول العروي ***"يقول الدستور الملكي:البرلمان ممثل إرادة الشعب يملك السلطة التشريعية يقول هذا ثم يضع حدودا لتلك السلطة".***[3]

فقد خضع البرلمان المغربي منذ إحداثه أول مرة (1962-1963) إلى **سلسلة من المؤثرات** كيفت عمله **وجعلت أداؤه محدودا ومقيدا** وفق الوثيقة الدستورية فقد كانت التجربة البرلمانية المغربية تجد تفسيرها في عوامل ذات صلة **بالمكانة التي رسمت للبرلمان** في إستراتيجية بناء الدولة الوطنية.[4]

استند المغرب إلى **إخضاع البرلمان للعقلنة** منذ التأسيس متأثرا بالتوجه الفرنسي[5] التي توجهت نحو عقلنة عمل البرلمان اثناء بناء الجمهورية الخامسة **بتحديد اختصاصاته** بغية

---

[1] صدر القانون للمملكة بواسطة ظهير شريف رقم 1-61-18-187 بتاريخ 8جوان 1961 بعد وفاة الملك محمد الخامس بشهور وانتقال السلطة إلى خلفه الحسن الثاني ومثل إطارا مرجعيا للعديد من المبادئ الدستورية المصادق عليها بالاستفتاء وتضمنت الإشارة إلى عروبة المغرب وإسلاميته التشديد على استكمال الوحدة الترابية و التأكد على المساواة بين المواطنين غير أن مقابل ذلك لم يتم الإشارة إلى السلطة التشريعية

[2] ظل لقب السلطان هو الشائع من حيث الاستعمال ولم يظهر لقب ملك إلا مع دستور 1962

[3] عبد الله العروي، ***من ديوان السياسة***، مرجع سابق، ص 123.

[4] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع *سابق***، ص 360.

[5] حتمت تجربة الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1958) على بناء الجمهورية الخامسة أن يعقلنوا عمل البرلمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استبعاد المشرع الأوحد وتأصيل نظرية البرلمان المشرع يشارك مع السلطة التنفيذية فتم اعتماد **مبدأ العقلنة البرلمانية** .[1]

فهكذا **حصرت** الوثيقة الدستورية **مجال تدخل البرلمان** ورسمت حدود اختصاصه وغير ذلك من الصلاحيات التي أدخلتها ضمن مجال **السلطة التنظيمية** التي يباشرها الملك ويمارسها الوزير الأول وتأسيسا على أحكام الفصل الثامن والستين(68) من دستور 1962 يضاف إلى ذلك أن المشرع المغربي أخذ بنظرية **تفويض التشريع** من نظيره الفرنسي لفائدة الحكومة في حالتين اثنتين بمقتضى ما يسمى **قانون** "**الأذن**" أي الحالة التي يأذن فيها البرلمان بموجب قانون الحكومة باتخاذ تدابير تشريعية تدخل في صلب اختصاصه بصريح أحكام الدستور بمقتضى مرسوم لمدة محددة ولغاية معينة، وفي هذه الحالة تكتسب المراسيم قيمة تشريعية[2] أما الحالة الثانية فهي متعلقة **بالتشريع الحكومي** المؤقت حين يسمح للحكومة في إطاره أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان البرلمانية المختصة بمراسيم ذات قوة نافذة بمجرد نشرها شريطة عرضها على الدورة التي تليها مباشرة قصد المصادقة عليها[3] وللحكومة الحق في الدفع **بعدم قبول** اقتراحات أو تعديلات تدخل في حيز

---

[1] يقصد بالعقلنة البرلمانية التي تقابلها بالفرنسية rationalisation parlementaire تلك التقنية الهادفة إلى تحديد اختصاصات البرلمان أو مجال القانون على سبيل الحصر مقابل اختصاصات الحكومة و مجال الأصل domaine de ieglent وقد استلهمت فرنسا المبدأ من تجربة الجمهورية الرابعة (1946-1958) حيث توسعت دائرة تدخل البرلمان على حساب سلطة الرئيس والحكومة فالعقلنة هنا تروم تحديد وحصر وتقييد سلطات البرلمان لذلك تأثرت المغرب بهذه التقنية.

[2] قوة نفاذ المراسيم تكون سارية المفعول خلال المدة المحددة بمقتضى قانون الأذن ويبطل أثرها عند حل البرلمان كما قضى بذلك الفصل السابع و الأربعون (47) من دستور 1962

[3] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، ***البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن-لبنان-المغرب-مصر"*** (بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجال السلطة التشريعية، يذكر أن البرلمان جاء في هندسة الوثيقة الدستورية في الباب الثالث بعد الأحكام العامة والمبادئ الأساسية والملكية وقد حضي بما يفوق بقليل بنسبة 15 % من مجموع الفصول الواردة في الدستور[1] الأمر الذي يعكس مكانته المحدودة في المنظومة الدستورية والسياسية فعلا على **العقلنة** التي طالت **دائرة نشاطه** منذ ولادته يجعل المشرع مجال **اختصاصه مقتسما بين الملك ولحكومة**.[2]

كما يحصر الفصل الخامس والأربعون من الدستور المغربي المجالات التي يسمح لمجلس النواب أن يصدر قوانين بشأنها في المجالات التالية.

- الحقوق الفردية والجماعية والمنصوص عليها في الباب الأول من الدستور وهي مجالات تتعلق بحرية تكوين الأحزاب والمساواة والقانون والحريات الشخصية وغيرها.
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والمحاكم المختصة.
- النظام الأساسي للقضاة، النظام الأساسي للطبقة العمومية والضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين.
- النظام الانتخابي لمجالس المدنية والتجارية وإحداث المؤسسات العمومية وتأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

---

[1] ورد في الباب الثالث الخاص بالبرلمان سبعة عشر (17) فصلا من أصل(110في دستور المغربي الاول 1962 وواحد وعشرون فصلا في الدستور الأصلي أكتوبر 1946

[2] إدريس عبده المراكشي، "الممارسات الديمقراطية من خلال النص التعاقدي أو الدستوري،" في مجموعة مؤلفين: ***التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية*** (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي 1987)، ص59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقضي نفس الفصل بأن للمجلس **صلاحية التصويت**[1] على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن **يترأس الملك** وفقا للفصل25 من دستور1962 المجلس الوزاري حيث تتم **الموافقة على مشاريع القوانين** المتخذة من طرف الحكومة والتي تشكل أكثر من تسعين في المائة(91%) من النسبة العامة[2] للإنتاج التشريعي، كما يتولد إصدار الأمر بتنفيذ القانون " promulgation des Lois" ويعرض مشروع أو اقتراح قانون على الاستفتاء وبإمكانه طلب قراءة جديدة لاقتراح قانون ويحق له حل مجلس النواب كما يمارس السلطة التشريعية خلال حالة الاستثناء[3] كما يتخذ التدابير خلال الفترة الانتقالية. [4]

لذلك فالدستور يعطي سلطات أوسع للحكومة التي تحال إليها المسائل الأكثر أهمية مثل القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة (حالة الطوارئ إشهار الحرب مشروعات تعديل الدستور) أما عن بنية البرلمان فسنتحدث عنه بدراسة مقارنة في المرحلة الثانية من البناء ضمن المبحث الثالث من الدراسة.

---

[1] خالد السرجاني،" المؤسسة التشريعية في المغرب" في احمد الرشيدي محررا، ***المؤسسة التشريعية في الوطن العربي***، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة)1997 ص 114

[2] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع *سابق***، ص 362.

[3] كان ذلك ممكنا قبل سبتمبر 1992 بعد أضافت فقرة جديد في الفصل الخامس و الثلاثين (35) الخاصة بحالة الاستثناء قضت بما يلي: لا يترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان" مما يعني أن المؤسسة التشريعية تبقى قائمة الذات ولا يتوقف العمل بها كما حصل بين 1965و1970 حين تم اللجوء إلى إعلان حالة الاستثناء(الطوارئ) .

[4] قضى الفصل العاشر بعد إحالته من دستور 1962 على ما يلي:"إلى أن يتم تنصيب البرلمان يتخذ جلالة الملك التدابير التشريعية و التنظيمية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية و لتدبير شؤون الدولة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: البرلمان الاردني: تركيبة البرلمان العشائرية الموالية للملك

أساس عمل ووظيفة المؤسسة التشريعية **في الاردن** قائم على **ازدواجية مجلس الامة** المكون من مجلس النواب ومجلس الاعيان حيث ان **جوهر مشكلة التش**ريع نابعة في كون هذا الاخير **معين من قبل الملك** وهذا ما يخلق ذلك التوافق بين **النظام** اي **الملك ووزراءه** في حين مجلس النواب المنتخب يجد نفسه **مقيد بإرادة مجلس الاعيان** الذي **يتحكم فيه الملك** ويمكنه استبداله او تغيير جزء منه وبواسطته يعمل الملك على توقيف اي تشريع لا يرغب به.

لذلك وجد مجلس النواب نفسه في كل مرة امام مشاكل مع الحكومة هذا ما يدعو الملك الى **حل البرلمان** والدعوة الى انتخابات جديدة[1] في ظل تغيير قوانين الانتخابات **بقانون مؤقت** يعمل على الحد من **حضور المعارضة** في المجلس التشريعي هنا يفسر الكاتب فايز زريقات بقوله " ***ان أحد العوامل المساهمة في جعل المجلس يوافق على مشروعات القوانين كما وردت من قبل الحكومة عائد الى طبيعة انتخابات النواب القائمة على اساس الجهد والاجتهاد الفردي للنائب اضافة الى ضعف امكانية اتفاق عشر نواب على تقديم مشروع قانون أو معارضة مشروع مقدم من طرف الحكومة ذلك لاعتبارات عدم انسجام النواب خاصة انهم ينتخبون من مناطق مختلفة من الاردن***[2]

لكن سعي المعارضة الى تغيير الوضع والبحث عن المزيد من الحريات والمشاركة السياسية من خلال تعديل بعض القوانين المنظمة للحياة السياسية في الاردن باء بالفشل بل بالعكس

---

[1] هذه الانتخابات مصيرها التزوير أو المقاطعة التي تعني بالضرورة فوز التيار الموالي للنظام.

[2] فايز زريقات،" التجربة البرلمانية الاردنية الجديدة ،" ***مؤتة للبحوث والدارسات – العلوم الانسانية والاجتماعية*** العدد 04 (1992)، ص. 162.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراجع دور مجلس النواب وتقلصت مساحة الحريات العامة وبالتالي **تضاءل دور الاحزاب السياسية**، ويمكن الاستدلال على ضعف الحياة النيابية والتشريعية في الاردن من خلال تتبع مسار البرلمان حيث قام في الاردن عشر مجالس نيابية[1] حتى سنة 1989 معظمها لم تكن إلا **واجهات لتنفيذ رغبات النظام**.

كما يتدخل منطق **الوساطة والزبونية** في مجلس النواب باعتباره المؤسسة التشريعية على عمل الوزراء حيث يحق دستوريا لمجلس النواب الرقابة على الحكومة في كيفية ممارستها لأعمالها اضافة الى حق الاستجواب لكن الملاحظ ان **لا احد من النواب** قام **بأي استجواب لأي وزير** في ما يتعلق بأسلوب **ادارة المال العام أو مخالفة القوانين** وهذا لاعتبارات متعلقة بتقديم خدمات ومساعدات[2] بطلب من النواب للوزراء تخص مناطقهم.[3]

هذا ما ادى الى اعتبار ان الترشح للانتخابات النيابية محكوم بمجموعة من **المصالح الشخصية** وبالتالي تم الحياد عن المهام المنوطة لهم من الناحية الدستورية وهذا ما سهل **عملية احتواء الحكومة للبرلمان وتطويعه لخدمتها**.

---

[1] خلال الفترة النيابية المذكورة والتي كانت بدايتها سنة 1947 انتخبت تسع مجالس نيابية وجميعها تم حلها نتيجة مجموعة من العوامل افتعلها النظام اما المجلس العاشر لسنة 1967 فقد استمر قرابة 17 سنة حيث كان يستدعى بارادة ملكية للجتماع عند الحاجة الملحة لاجراء تعديلات دستورية.

[2] وهذا ما يخرج عن صلب وظيفة النائب الذي يحصر اهتماماته بمحاولة حل مشاكل منطقته في حين ان مهام النائب لها بعد وطني من خلال المشاركة في اقرار اساسيات ومراقبة الحكومة ومساءلتها.

[3] فايز زريقات،" التجربة البرلمانية الاردنية الجديدة ،" ***مؤتة للبحوث والدارسات – العلوم الانسانية والاجتماعية*** العدد 04 (1992)، ص ص. 163-164.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتالي يظهر **الضعف على اداء المجلس النيابي في مهامه كالمساءلة والمحاسبة واستجواب الحكومة اضافة الى مناقشة الميزانية العامة للدولة.**[1]

أزمة المشاركة السياسية، الحقوق والحريات في المغرب والاردن :

تعتبر المشاركة السياسية[2] إحدى الآليات التي تمنح **المشروعية** للنظام السياسي من خلال **تقوية مرتكزاته الشعبية** وتساعد بذلك على حصر احتمالات الاختلال داخله، فهي **الآلية** التي يتوصل المواطنون عن طريقها إلى **تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية.**

فتعني المشاركة السياسية **حق المواطن** في أن **يراقب** هذه القرارات **بالتقويم والضبط** عقب صدورها اما اذا اردنا ان نتحدث عن معنى اوسع فهي حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في **عملية صنع القرارات السياسية** وفي معناها الضيق.

كما يمكن تعريف المشاركة السياسية بكونها كل فعل طوعي يستهدف التأثير على انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكوميا، محليا كان أم وطنيا.

وباعتبار ان للمواطن انشغالات سياسية داخل نطاق مجتمعه لذلك أصبحت تمثل موضوعا محوريا من مواضيع علم الاجتماع السياسي بها واصبحت اهم المواضيع التي تدخل في مجال اهتماماته سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .200-201.

[2] تتمحور المشاركة السياسية حول مساهمة المواطن في العملية السياسية كما تعتمد أيضا على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والآليات التي ييسرها أمامهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو التظاهر" بذلك تتجلى أهمية المشاركة السياسية في كونها تعتبر مؤشرا على صحة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع.

كما ترتبط المشاركة السياسية برؤية النخب السياسية الحاكمة لدور المواطنين باعتبارها ممارسة سياسية، وهنا تتنوع هذه الرؤية بين التقبل وبين الاعتماد على نطاق محدود أو جزئي منها، في حين تميل نخب أخرى إلى معارضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل.

كما تعد إحدى المؤشرات الديمقراطية من خلال العمل على تعزيز دور المواطن في النظام السياسي اي مساهمته في عملية صنع القرارات السياسية سواء التأثير المباشر عليهاأو من خلال اختيار النخبة الحاكمة للبلاد.[1]

وبالحديث عن موقع المشاركة السياسية في الحياة السياسية المغربية نجد من جهة مواقف سلبية من قبل الفرد اتجاه العمل السياسي.

وإذا حاولنا البحث عن أسباب أزمة المشاركة السياسية، يمكن تحديدها فيما يلي:

- التفاوت السوسيو/اقتصادي وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.
- انخفاض درجة الوعي السياسي.
- ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية؛
- غياب، أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى؛

[1] يمكن القول أنها التجسيد المادي والعملي لمفهوم السيادة الشعبية. فهي تعتبر الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة لصالح تقدم المجتمع. وهذا ما يثير أزمة المشاركة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية؛
- ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من أحزاب سياسية وجماعات مصالح. [1]

وتعليقا على هذه الأسباب، نقول أنه عندما تحتكر جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام يتشوه – بالضرورة– نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين في العملية السياسية، وبالتالي تنهار قيم الحرية والعدالة والمساواة وتنبثق أزمة المشاركة السياسية، مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب استمراره، وما يستتبع ذلك من تفكك وانهيار اجتماعي، وهذا ما شهدته الحياة السياسية في المغرب والاردن حيث لم يتم العمل على الاقصاء من المشاركة في صنع السياسيات العامة بل تم التوجه نحو سياسة القهر والتعذيب.

الحقوق والحريات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في المغرب والاردن

تجدر الاشارة الى ان حرية الرأي والتعبير من ركائز قيام اي نظام ديمقراطي حيث تنص المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ***لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير من***

[1] تتجسد هذه المواقف السلبية سواء كان في شكل انخراط في تنظيمات حزبية أو في شكل المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، حيث بلغت في الانتخابات التشريعية لشهر شتنبر 2002 معدلات مثيرة، إذ لم تتخط 50% إلا بقليل حسب الإحصائيات الرسمية، "بل إن أقوى حزب سياسي لم يحصل في هذه الانتخابات إلا على 10% من مجموع عدد الناخبين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرية اعتناق الاراء دون مضايقة وفي التماس الانباء والأفكار وتلقيها ونقلها الى الاخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".[1]

لكن من نشهده من تضييق على الحقوق والحريات في المغرب والاردن بلغ ذروته، حيث ساهم **التحكم** في المؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية[2] بتعزيز **الجوانب القمعية** في المغرب وبأقل حدة في الاردن فقد تم العمل وباستمرار على **خنق كل نشاط الاحزاب المعارضة والتمردات.**[3]

حيث قامت **الأداة القمعية** في المغرب على القيام بانتهاكات جسيمة من الممارسات الوحشية المتفاوتة في قوة عنفها ابتداء من الرقابة والاعتقال والتعذيب والتنكيل وانتهاك الحرمات إلى الاختفاء والقتل[4] كما كرست أشكالا خطيرة من التعدي على الصفة الإنسانية والكرامة[5] حيث اتسمت سنوات الستينات والسبعينات على الخصوص بالعنف الشديد حيث واجه الملك تحديات جساما[6]، بما في ذلك المحاولات الانقلابية الفاشلة.[1]

---

[1] منظمة الامم المتحدة،" الاعلان العالمي لحقوق الانسان – الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة، 10-12-1948،" في محمد شريف بسيوني، ***الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان***، 2 مج، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2005)، مج 1: ***الوثائق العالمية***، ص 30.

[2] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص 336-337.

[3] وتم القضاء على تمرد 1958 بالشمال وتحركات 1973 بالأطلس المتوسط كما لجأت الدولة إلى آلياتها القمعية لإخماد كل الانتفاضات الشعبية، فقد واجهت الدولة بعنف شديد سلسلة الانتفاضات التي عرفتها مدينة الدار البيضاء (1965-1981) ومدن مراكش ومدن الشمال ومنطقة المغرب الرقي 1984 وفاس ومكناس1990.

[4] محمد المصباحي، "الوجه الفلسفي لحقيقة الانتهاكات السياسية بالمغرب،" متحصل عليه من:
http://www.ibn-rushd.org/forum/Mesbahi.htm last visited: 26/05/2011

[5] إدريس ولد القابلة، ***إشكالات حقوقية بالمغرب***، (ناشري، للنشر الالكتروني، 2003) ص 16.

[6] عبد الله ساعف، ***مرجع سابق***، ص 532.

[1] أطلق على تلك الفترة بسنوات الجمر والرصاص، اختطف المئات من معارضي القصر واختفاء وسجن وتعذيب الالآف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم توثيق عدة شهادات صادمة تبرز حجم التعدي على حقوق الانسان بصورة وحشية تم ممارستها في عهد الملك الراحل الحسن الثاني سميت بسنوات **الجمر والرصاص**، بمساعدة الجنرال محمد اوفقير الذي امعن في ممارسة ابشع **صور التعذيب** على كل من ينوي **معارضة** سياسية الملك، بداية **السياسة التعذيبية** التي مارسها الحسن الثاني بدأت اثناء توكيله باخماد **ثورة الريف** سنة 1958 كان في ذلك الزمن ولي العهد اين قام بحرق قرى بأكملها، كان لي ان اطلع على العديد من الشهادات الصادمة[1] خاصة بعد محاولة الانقلاب.

وبعد وفاة الملك الحسن الثاني سنة 1999 واكب اعتلاء الملك الحالي محمد السادس العرش الملكي توقعات اولية كبيرة بأن المغرب في عهده[2] سيعرف موجة من الاصلاحات، فحاول الملك الشاب منذ البداية اعطاء للعموم صورة مغايرة عن صورة ابيه، فتبنى القيم الحداثة ويحرص على ملاقاة شعبه بحيث لقب بملك الفقراء عوض ملك النخبة، واعطى الملكية اهتماما خاصا للنهوض بحقوق الانسان، فقد افرج على عدد كبير من المعتقلين السياسيين، وقام بمزيد من التدابير لملائمة القوانين المغربية مع المعاهدات الدولية، كتغيير القانون الجنائي لتجريم التعذيب.

---

[1] كان لذلك اثر بالغ على شخصية الباحث ومن أهم الاسباب الذاتية الداعية الى ان اقوم بدراسة حول المملكة المغربية سواء على مستوى مذكرة الماجستير أو اطروحة الدكتوراه، شهادة عائلة اوفقير التي تم اقبارها لمدة 20 سنة في قبو دون ادنى توفير دعائم الحياة كتاب السجينة لمليكة اوفقير وكتاب الضيوف لرؤوف اوفقير وكتاب حدائق الملك لفطيمة اوفقير تم توصيف التعذيب في شكل روايات صادمة للغاية، يمكن ذكر شهادة الضباط المعتقلين في سجن تازمامارت على غرار احمد المرزوقي صاحب رواية الزنزانة رقم عشرة والطيار حشاد الذي قدم شهادة دامية مبكية

[2] ادريس لكريني،" التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات،"،"تم تحميله من موقع المغرب الدستوري:

http://drisslagrini.maktoobblog.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما اعترف بمسؤولية الدولة عن حالات **الاختفاء القسري** وغيرها من **انتهاكات لحقوق الانسان**، وتعديل مدونة الاسرة في سياق التصو الحداثي الذي جاء به محمد السادس مما اثار معارضة شديدة من قبل الجماعات الاسلامية.[1]

ويمكن ذكر اهم القرارات التي جاء بها الملك الشاب مثل القرارات المتخذة في مجال الحريات وحقوق الانسان، كقرارانشاء هيئة الانصاف والمصالحة ومراجعة القانون المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وسن قانون الاسرة ومعالجة قضية المرأة، وقرار اقرار التعددية الثقافية بانشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية[2] وغيرها من القرارات التي لا ترتقي الى اطلاف صفة الاصلاحات الحقيقية عليها وهي لا تؤدي الى تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي[3]، ولا يزال الملك يتمسك بكامل السلطة التي تظل غير مقيدة باحكام دستورية رغم ما تم ادراجه من تعديلات اخيرة تحاول التوجه نحو ذلك.

أما في الاردن فيتمتع جهاز المخابرات في الاردن بدور كبير مس مختلف مناحي الحياة حيث تجاوز البعد الامني الى الجوانب الشخصية ما أدى الى ارتفاع اصوات تنادي بضرورة الحد من تدخل هذه الاجهزة في الشؤون السياسية والشخصية.

يمكن الحديث عن مجموعة من القيود المفروضة على الحريات ومنها حرية الرأي والتعبير والمتمثلة في قانون المطبوعات والنشر اضافة الى قانون حماية اسرار ووثائق الدولة ويمكن

---

[1] مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانقال الديمقراطي،" ***مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي***، سبتمبر ،2006. ص.11-13

[2] عبد الله ساعف، "الحالة المغربية،" نفين مسعد (محرر)، ***كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، 518.

[3] مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، ***المرجع نفسه***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحديث عن جذور هذا القانون الى ادارة امارة شرق الاردن والى غاية سنة 1953 بغرض تنظيم شؤون الصحافة والنشر عبر اقرار نظام مراقبة المعلومات الصادر سنة 1948 وبقي ساري المفعول الى غاية 1992 سنة الغاء قانون الدفاع[1]، اما بالنسبة لحرية الصحافة فقد صدر عام 1955 قانون منح بموجبه السلطات صلاحية رفض ترخيص الصحف دون ابداء السبب ودون الحق في ايداع طعن امام المحاكم[2].

اما قانون المطبوعات فقد عرف تأرجحا بين الانفراج والتقييد حيث جاء قانون 1973 وظل ساري المفعول حتى سنة 1993 تاريخ اصدار قانون اكثر ليبرالية متأثرا بالحراك الديمقراطي العالمي.

لكن عاد النظام الى التراجع عن عملية الانفراج السياسي بعد أن هدأت الاوضاع وأصبح من الممكن العودة الى منطقه الاستبدادي وقمع الحريات وبالتالي تم اصدار قانونا مؤقتا للمطبوعات والنشر رقم 27 سنة 1997 المعدل لقانون 1993 حيث تم على اثره توقيف 13 صحيفة اسبوعية لكن تم توقيف العمل به سنة 1990 بقرار من المحكمة العليا باعتباره قانون غير دستوري.[3]

---

[1] هاني الحوراني وحسين أبو رمان، ***تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن*** (عمان: دار سندباد للنشر،2004) ص 142 .

[2] صدر قانون مكافحة الشيوعية رقم 92 لسنة 1953 الغرض منه منع اعتناق الافكار الشيوعية او نشرها مع عقوبات تصل حد السجن لسنوات طويلة في حالة مخالفة اي مواطن احكام هذا القانون.

[3] تجدر الاشارة هنا الى ان القانون المؤقت لسنة 1997 الذي تم الغاء العمل بمه بموجب قرار من المحكمة العليا يتم سنه اثناء وجود البرلمان ولم يتم عرضه عليه للموافقة لكن الحكومة لم تفعل ذلك ما جعل المحكمة العليا توقف العمل به ما ادى الى توبيخ الملك حسين للمحكمة على انها تجاوزت الخطوط الحمراء وتعدت صلاحياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قام قانون جديد سنة 1998 يحمل رقم 08 بفرض قيود صارمة على حريات الرأي والتعبير من خلال رفع رأس مال الصحيفة المدفوعة للترخيص او اعادة تصويب الوضع اضافة الى مضاعفة الغرامات المالية على كل ما اخترق قانون المطبوعات بما يفوق قدرة الصحفيين.[1]

بعد وصول الملك عبد الله الثاني 02 اعتبر قانون المطبوعات سنة 1998 هو من اسوء القوانين في الاردن، لكن بعد وصول الملك عبد الله للحكم ازداد التضييق على حريات النشر والمطبوعات عبر تعديل قانون 1998 بقانون جديد يحمل رقم 05 سنة 2010 يحمل قيود اكثر حدة من خلال تشكيل غرفة خاصة في المحاكم النظامية للنظر في قضايا النشر والمطبوعات.[2]

[1] هاني الحوراني وحسين أبو رمان، ***تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن*** (عمان: دار سندباد للنشر،2004) ص 142 .

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .215.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : تجليات البنى السلطوية على ريعية الاقتصاد ورعوية المجتمع.

اولا اثر المنطق السلطوي على الاقتصاد والمجتمع في الاردن

يعرف النظام الهاشمي في الاردن على انه **نظام عشائري** وهو ما يعزز تجسيد قيم **المحسوبية** ونظام **العلاقات الزبونية**، كما يعتمد النظام العشائري على مجموعة من الاليات التي تعمل على تعزيز واعادة انتاج واستمرار **المنطق الريعي** عبر توفير حد معين من **الخدمات للموالين** للنظام وهي مسؤولية **الزعيم الباتريمونالي** الذي يعمل على استمرارية **النظام الاجتماعي** بغرض تحقيق بعض الاهداف السياسية الرئيسية للدولة والمجتمع، فتحولت الدولة وفق هذا المنطق الى دولة **تقدم بعض الخدمات الاجتماعية ودعم السكان**[1] رغم قلة الموارد، يم توزيعها حتى يتم توفير فرص عمل للموالين الى درجة **تضخم الجهاز الاداري البيروقراطي** في الاردن **وأرهق كاهل اقتصاد الدولة دون نتائج** سوى كسب **موالين** للنظام وهذا هو **التوزيع الريعي** مقابل **الولاء** ادى الى وجود **فائض العمالة** في الادارة المدنية لاعتبارات اجتماعية سياسية.[2]

ومن نتائج **توزيع الريع** مقابل البحث عن **الولاء** وجود عدد **كبير من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي** على الرغم من ان الاردن **لم يكن دولة اشتراكية** والملاحظ ايضا

---

[1] تنص المادة 30 من الدستور " العمل حق لجميع المواطنيني وعلى الدولة أن توفره للاردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به" وهي دلالة على سيطرة الدولة على الاقتصاد رغم ان النظام لم يكن اشتراكيا

[2] وهيب الشاعر، *الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية*، ***مرجع سابق***، ص. 66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انها شركات **لم تحقق ارباحا** بل العكس تحقق خسائر ويتعين على الدولة اعادة دعمها عبر القروض المحلية والمساعدات الخارجية.[1]

المساعدات الخارجية ودورها في الريع: هنا تجدر الاشارة الى ان الاردن **ليست دولة نفطية** لكنها **دولة ريعية** – على غرار العديد من الدول العربية – من خلال اللجوء الى مصادر **خارجية للتمويل** والحصول على **الاعانات والمساعدات** التي تشكل **اساس الريع وتوزعه** على المواطنين الموالين **ولا يمكن لاحد محاسبة الحكومة على كيفية توزيعه لان مصدره من الخارج.**

هذا المعطى كان له **الاثر السلبي** هو ترسخ الاعتقاد لدى الموالين ان من حقهم ان تصرف عليهم الدولة وهذا ما اثر على **بناء اقتصاد انتاجي** من خلال **السياسة الاتكالية** على الدولة.

يمكن الحديث عن نوع اخر من **التوزيع الريعي** الذي يدخل ضمن **دائرة الفساد الكبير** والمتمثل في **التغاضي عن متابعة ضرائب كبار المتنفذين** من خلال التساهل في تطبيق القوانين الضريبية عليهم اضافة الى التغاضي عن العمولات التي يتلقاها الموظفين من اجل تمرير الصفقات اضافة الى الخوصصة وبيع القطاع العام بالسعر الرمزي.

تمتد جذور النظام الريعي في الاردن الى العشرينات من القرن الماضي مع وصول الامير عبد الله الذي اعتمد على الدعم **المادي البريطاني** وسخره من اجل الموالين له.

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .226-227.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنا تجدر الاشارة الى ان المملكة الاردنية ليست دولة تنعدم فيها الموارد الطبيعية فكان التركيز على **المساعدات الخارجية** واستثمرت من ظروف المنطقة وخاصة من جراء القضية الفلسطينية فتلقت الدعم[1] المزدوج بريطانيا والولايات المتحدة اضافة الى الدعم العربي تحت شعار دعم الصمود، وادت هذه المساعدات الى خلق **اقتصاد اردني تابع تبعية مطلقة للدعم الخارجي**، اما وظيفة الدولة الاردنية فتمثلت في البحث عن **اليات لاستمرار** هذا الدعم من خلال **الدعم الدبلوماسي والتحالفات الاقليمية** فكانت المساعدات الامريكية البريطانية تربط بشكل دائم بين السياسة الاردنية والسياسة الغربية اي **فرض الهيمنة والتبعية** التي **لا تتوافق مع المطالب المجتمعية ومطالب المعارضة.**[2]

حافظ النظام الاردني على **سياسة طلب المساعدات بدلا** من التوجه نحو **بناء نموذج اقتصادي تنموي** يجعل من الاردن بعيدة عن هذه **التبعية.**

لكن الذي حدث هو استمرار المساعدات التي عملت على توسيع ودعم جهاز الدولة في مجال الامن والاقتصاد والحياة المجتمعية.[3]

اثناء حكم **الملك عبد الله** لجأ الى **الاقتصاديين ورجال المال والأعمال** اين ارتبط **المال بالسياسة** ضمن محاولة النظام البحث عن **حلول للازمات الاقتصادية** المحيطة بالأردن لكن

---

[1] كما استفادت من الحرب الاهلية اللبنانية من خلال استقطاب رؤوس الاموال الهاربة من الحرب ثم جاءت ازمة الخليج فأستفادت منها الاردن التي مثلت ملجأ بالنسبة للعراقيين وعودة الفلسطنيين المقيمين في الكويت كلها عوامل ساعدت على الحصول على الريع.

[2] وهيب الشاعر، *الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية*، ***مرجع سابق***، ص. 108.

[3] لكن في كثير من الاحيان لم تستطع المساعدا تتغطية الموازنة العامة فكان اللجوء الى الاستدانة وهي مشكلة كبيرة على مستوى استقلالية الاقتصاد والقرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ادى ذلك الى **توسيع مجال رجال المال وزيادة ثرواتهم على حساب الدولة وإنهاك القطاع العام.**[1]

انهيار النظام الريعي: قيام الاقتصاد في الاردن على **ازدواجية النظام الريعي والدعم الخارجي** من خلال المساعدات جعل منه نظاما هشا قائم على اسس غير متينة وبالتالي ويجب ان يراعي ضرورات التنمية والتخطيط والاعتماد الذاتي لبناء اقتصاد قادر على مواجهة التبعات الاجتماعية والسياسية لكن الذي حدث هو وجود خلل بين القدرة على التحصيل والقدرة على تغطية العجز الدائم لموازنة الدولة والاعتماد على الاستدانة الخارجية مما ادى بالنظام الاقتصادي للمملكة بأن يعاني ظروف صعبة اثرت بشكل مباشر على البطالة وتزايد الفقر ما جعل الشارع في حالة انفجار مستمر مطالبة بإحلال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية[2]

اما بالحديث عن **المجتمع المدني** فانه يعد في الشأن السياسي من ضرورات البناء الديمقراطي كما يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق التنمية والتطور والتوجه نحو الحداثة حيث شجع التطور العالمي ظهور حركات محلية في اطار نشاط المجتمع المدني تعمل على احقاق

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .225.

[2] وليم نجيب نصار، ***المرجع نفسه*** ، ص 238.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية والتعددية السياسية وتكريس حقوق الانسان اضافة الى الحد من السلطة المطلقة وضمان حرية الرأي والتعبير والتعليم وغيرها من الحقوق الاساسية.[1]

وهو الدور المفترض ان تقوم بيه منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية اي المشاركة في الشأن السياسي.

كما تتحول وظيفة منظمات المجتمع المدني الى دور المعارضة في حالة ادراك ان النظام السياسي لا يسعى الى بناء حياة ديمقراطية حقيقة، هذا الى جانب وظيفة " التثقيف السياسي" وكشف مساوئ النظام وفضح قضايا الفساد.[2]

دور المجتمع المدني رقابي بالدرجة الاولى لكن المجتمع المدني الاردني والمغربي والعربي عموما بعيد عن هذه الوظيفة خاصة في ظل سيطرة السلطة على مؤسساته خاصة الانقابات المهنية التي لها قدرة التأثير نتيجة نشاطها وحراكها الاجتماعي والسياسيورفض التسلط والاستبداد.

فالمجتمع المدني في الاردن تعود بدايات نشأته الى النقابات المهنية سنوات الخمسينات وهي الفترة التي **سمح لها بالعمل مع بداية النشاط الحزبي** اليساري ما اضفى طابعا سياسيا على على نشاط النقابات خاصة في مواجهة المد الغربي البريطاني وسعت احزاب المعارضة

---

[1] حيدر ابراهيم، الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي" ورقة قدمت الى: المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي(بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات،مؤسسة فريدريش ايبرت، 2004)، ص. 49.

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص 248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحشد المنظمات النقابية والجماهيرية في اطار النضال التحرري من الوجود الاجنبي ما جعلها **تحظى بقاعدة شعبية كبيرة** اهلها للمشاركة في الشأن السياسي.[1]

تشكل في نفس الفترة التجمع الوطني الاردني بعد حرب 1967 وهو مجمع للنقابات المهنية، وقد لعب دورا كبيرا خاصة في فترة تغييب الاحزاب السياسية.[2]

شكلت بذلك النقابات في فترة من التاريخ السياسي للاردن مرتكز للحيياة السياسية ولعبت دور معارضة النظام ورفضت توجهه السلطوي ودافعت على الحريات العامة وحقوق الانسان والمساهمة في نشر الافكار الديمقراطية لكن بعد اتفاق السلام مع الكيان الصهيوني سنة 1994 تعرضت الى الكثير من الضغوط والقمع بعد رفضها لهذا التطبيع.[3]

لذلك فان اهم صفة يمكن ان تطلق على المجتمع المدني الاردني هي **التضخم والاتساع** خاصة التنظيمات الشعبية اما على المستوى الوظيفي فهي متنوعة بين وجود بعض التنظيمات القوية في حراكها ونشاطها لمواجهة النظام وبين تنظيمات اخرى **ضعيفة** على مستوى النشاط اضافة الى **تنظيمات موالية للنظام** الذي دائما ما يسعى اولاء الى **احتواء** نشاطها **وتطويعها او قمعها وملاحقتها.**

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص 249.

[2] لان فترة ما بعد هزيمة 1967 كانت حساسة لم يستطع النظام قمع هذا التجمع الذي كان فاعلا سنوات نهاية السيتينات وهي الفترة التي شهدت فراغا سياسيا كبيرا سادت فيه الاحكام العرفية والقوانين الانسانية وغياب البرلمان.

[3] خالد سليمان،" خالد سليمان،" العوامل المعيقة لتحركات الشارع– حالة الاردن،" في: علي خليفة الكواري (محرر)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007)، ص. 104.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الاشارة الى ان تنظيمات المجتمع الاردني في الاغلب الاعم عبارة عن تنظيمات **شعبية وجمعيات اهلية غرضها القيام بالأعمال الخيرية والثقافية الشبابية والرياضية**، اما التنظيمات التي تعنى بالشؤون **السياسية والدفاع عن حقوق الانسان فهي نادرة الوجود.**

كما تم **التحكم في نشاط منظمات المجتمع المدني** بالسيطرة على التنظيمات الشعبية[1] بحكم نشاطها وانتشارها الواسع اضافة الى موقعها لدى كافة اطياف المجتمع الاردني وقوة تأثيرها فكان تخوف النظام من هذه التنظيمات واصحت مصدر يهدد كيان النظام وندا له **فسيطر النظام على الاتحاد العام كنقابات العمال.**[2]

فطبيعة العلاقة بين الدولة وعدد من مؤسسات المجتمع المدني في الاردن **تكتنفها اشكالات** عديدة، فبدلا من أن تكون **تعبيرا أمنيا** عن التكوينات الاجتماعية نجدها تعمل على **تطويع مؤسسات المجتمع المدني** بعدة اساليب على غرار توجيه عدد من هذه المؤسسات لتكون معبرة عن تعددية تضمن حق الجماعات في المشاركة السياسية بغية ان تكون منبرا يتم التحكم فيه عشائريا لخدمة النظام، بالتالي جاءت مؤسسات المجتمع المدني عديدة وناشطة لكن ليست للتعبير عن تعددية سياسية وانما الانصهار والاندماج في فلك النظام.[3]

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص 246.

[2] من خلال توجيهها وتقديم خدمات للموالين له ومن جهة اخرى تم قمع الحركات الثقافية والسيطرة على الاندية والحركات الشبابية وإبعادها عن التوجه نحو العمل السياسي بما يخالف توجهات الحكومة.

[3] عبد العزيز خزاعله، "وهن الدولة وسياسة التفكيك المجتمعي في الاردن، في: أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014)، ص. 750.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتم الاعتماد على **استراتيجية خلق منظمات يرأسها افراد من العائلة المالكة** من خلال انشاء العديد من التنظيمات الخاصة يرأسها افراد من العائلة المالكة[1] التي تصنف ضمن التنظيمات الخيرية وتمارس عملها ونشاطها في المناطق الموالية للنظام وهو مظهر من **مظاهر توزيع الريع.**

وفي سبيل اظهار **الديمقراطية الشكلية** يقدم النظام تسهيلات لإنشاء تنظيمات المجتمع المدني لكن في مقابل ذلك يتم **الحد من حرية ممارسة نشاطها** خاصة اذا اقترب نشاطها من **الشأن السياسي** وبالتالي تعمل اما على احتوائها وتوجيه نشاطها او قمعها وتهميش نشاطها والتدخل في شؤونها **وملاحقة اعضائها.**[2]

قمع المجتمع المدني في الاردن: عرفت منظمات المجتمع المجني في الادرن صراعا كان ومزال مع النظام من اجل حريتها واستقلاليتها ونشاطها في سبيل الدفاع الديمقراطية والحقوق والحريات لكن نشاطها في نظر النظام غير مقبول ما ادى بها الى التدخل في اعمالها وشؤونها الداخلية وإعادة هيكلتها من خلال التعيينات الفوقية لقيادات هذه التنظيمات وإبعاد

[1] يمكن ذكر الصندوق الاردني للتنمية البشرية المؤسسة سنة 1977 باسم الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي يهدف الى دعم التنمية الاجتماعية ومؤسسة نور الحسين المؤسسة سنة 1985 التي تعمل على دعم وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية في مجال الاسرة والمجتمع المحلي والمرأة والطفولة، مؤسسة نهر الاردن برئاسة رانيا العبد الله سنة 1995 الهادفة الى تنفيذ المشاريع التنموية وتطوير مهارات اعضاء المجتمع المحلي

[2] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .247-248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيادات المنتخبة من مواقعها القيادية وهذا ما اثر على حركية ونشاطها التنظيمي[1]، في مقابل ذلك تم الابقاء على التنظيمات الضعيفة والموالية التي تتلقى الدعم المادي.

ثانيا مجتمع الرعية في المغرب والسيطرة الملكية على الاقتصاد

بعد ان نال المغرب استقلاله بتاريخ 16 نوفمبر 1956 يمثل إعلان نهاية عهد الحماية بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه، أطلق القصر على هذه العودة[2] بأنها دلالة تاريخية وسياسية لتأسيس **عقد اجتماعي** وتعاقد وطني يتم بموجبهما إقرار الشعب **للملكية والقيادة وتلتزم الملكية بدورها بقيادة الشعب.**

لكن تعرضت المملكة – كما هو الشأن لبناء أي نظام سياسي واجتماعي انتقالي – لتحديات متعلقة بالصراعات على النفوذ والسلطة من جهة وعملية بناء الديمقراطية وتحديد **نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** وتطبيقه من جهة أخرى.

تم الاعتماد في الجوانب الاقتصادية منذ الاستقلال على استراتيجي**ة تحرير الاقتصاد** المغربي بتأسيس بنك المغرب في 25 ماي 1959 بوصفه مؤسسة وطنية للصرف والقرض واصدار العملة، ليحل محل "البنك المخزني" من جهة واسترجاع الاراضي من المعمرين من جهة اخرى .

---

[1] على غرار الاحزاب السياسية عانت تنظيمات المجتمع المجني من الاحكام العرفية وحالة الطوارئ فتم فصل الموظفين الحكوميين لاعتبارات متعلقة بأرائهم ومعتقداتهم السياسية وليم 254

[2] لابد من الاشارة الى كيفية عودة الملكية الى السلطة على الرغم من قدرة حزب الاستقلال علبى الانفراد بها، لكن رغبته في حضور الملكية كقيمة رمزية تعبر عن تاريخ المغرب كدولة وحضارة افضت الى تغلل الملك محمد الخامس من باب الزعيم الوطني والشعبية التي حضي بها طوال فترة الحماية بوقوفه الى جانب الحركة الوطنية والعمل على التصدي لمشروع التمييز بين العرب والبربر مكنت الملك من ترسيخ الملكية في المغرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم الاعتماد على النموذج الليبرالي، مع إرسائه بالتدريج، في قنوات المبادلات العالمية في ظل اقتصاد مغربي **بعيد عن توظيف كامل إمكانياته**، فقد كان النمو إجمالا ضعيفا منذ 1955، ولم يبلغ مستوى اكتفاء مستديم، فارتبط الاقتصاد المغربي، خلال هذه الفترة **بالقطاع الفلاحي**، حكمته التحولات المناخية، وهو ما يفسر عدم استقرار نسب نمواقتصاد البلاد. [1]

فقد تم تكريس **الفلاحة** كأولوية لتنمية البلاد منذ بداية الاستقلال وباتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية التي اعتمدتها اغلب بلدان العالم الثالث الأخرى، تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في 1964.

فالمخطط الثلاثي الذي أعد في 1965 ركز على عنصرين أساسيين يمثلان ركائز الاستراتيجيات الفلاحية وهم التحديث والعقلنة.

بذلك مثل نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات مرحلة جديدة من التأقلمات الصعبة في العالم[2] وخاصة المنطقة العربية من حيث إعادة **صياغة دور الدولة** في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، والتوصل لنتيجة مفادها أن الدولة لم تعد تستطيع أن تلعب الدور المحرك والمسيطر على كل الأمور بل يجب أن نتعامل بانفتاح مع كل الاتجاهات الموازية

---

[1] وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، ***الفصل الرابع: تعبئة الإمكان البشري:النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل*** ص2.

[2] الهرماسي، ***مرجع سابق***، ص139.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجتمع ومع الواقع المتمثل في دور الدولة الإضافي يجعل منها محورا للتناقضات ويمثل رهانا بالنسبة للدولة العربية في **كيفية إعادة صياغة دور الدولة** .[1]

هنا افتقدت الدولة المغربية **لمقوم الحيادية** الموفرة لشروط التنافس الحر ولم تمنح الفاعلين الاستقلالية اللازمة، لذلك جاء **القطاع الخاص باعتبارات وذهنية الامتداد للدولة** ولم يأتي القطاع الخاص وفق **منطق الاقتصاد التنافسي الحر** وهذا ما اثر على **استقلاليته** فبقي تابع للدولة **غير متمتع بالمبادرة والاجتهاد** في صياغة السياسات والاستراتيجيات.

اما **القطاع العام**، فهو كذلك **يعاني من مشاكل وظيفية** [2] ونظرا لوجود علاقةَ تلازمية بين تكامل هذين القطاع الخاص والقطاع العام لتحقيق النجاح من جهة، والبيئة السياسية التي تحضنهما من جهة أخرى .بل إن القطاع العام نفسه" تحول إلى ما يشبه الممتلكات الخاصة" للمؤسسة الملكية[3]، وهي دلالة اخرى على ضعف كبير في الممارسة الديمقراطية للنظام السياسي المغربي[4].

---

[1] الهرماسي، ***مرجع سابق***، ص140.

[2] على الرغم من هيكلته في مجالات صناعية مهمة، كالفوسفات، والصناعة الكيميائية، والصناعة الغذائية الزراعية، وصناعة الإسمنت، ظل غير قادر على أداء وظائفه، باستقلالية، وفعالية، وشفافية.

[3] يعتبر الملك المغربي المقاول لاول للبلاد.

[4] امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، ***مرجع سابق***، ص. 689.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن الحديث عن ميزانية القصور [1] والاستثمارات الملكية في السوق المغربية وهيمنة شركات العائلة الملكية على معظم القطاعات الإنتاجية والثروات الوطنية واحتكارها لرسم التوجهات الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية، وخضوع البرامج الحكومية **للتوجيهات الملكية**[2] في المشاريع التنموية بما يضمن الحفاظ على مصالح الكبار، وسيادة اقتصاد الريع، وتكريس التوزيع غير العادل للثروات من أراض وأموال وامتيازات وتراخيص في مجالات متنوعة وتتصرف المؤسسة الملكية في خمس الثروة الوطنية في المغرب وتنفرد بامتلاك ما يقارب 30% من القدرات الإنتاجية الاقتصادية المغربية عن طريق شركاتها مثل "أونا، "سيجر،"الشركة الوطنية للاستثمار... وتستحوذ على أهم القطاعات الإستراتيجية كقطاع المال، البنوك، التأمين، المناجم، الصناعات الاستهلاكية والغذائية والكيماوية، والتوزيع، والبناء، والأسواق الكبرى، والسياحة وغيرها من القطاعات.

وفيما يخص مؤشرات الفقر، يسجل تقرير البنك الدولي أن نسبة 20% الأكثر فقرا في المغرب يستهلكون 8.5 % من الدخل القومي، فيما تستحوذ نسبة 20% الأكثر غنى على 47% من الدخل القومي. أما نسبة الأمية لدى المواطنين الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة

---

[1] كما يمكن الخوض في موضوع ميزانية القصور الملكية والتي يقرها البرلمان ضمن ميزانية الدولة دون ان يناقشها، وتشكل ما نسبته 1.17%. ويبقى التنصيص على ميزانية القصر مقتضبا جدا.

[1]لمقارنة بين إجمالي الناتج المحلي وميزانية مؤسسات الحكم الأعلى في المغرب والدول متقدمة، حيث أن إجمالي الناتج المحلي في المغرب عام 2009 بلغ 90 مليار دولار، وفي فرنسا 2750 مليار دولار وفي اسبانيا 1476 مليار دولار في مقابل تبلغ ميزانية القصر الملكي المغربي 2565 مليون درهم (228مليون اورو) ، ورئاسة الجمهورية الفرنسية (قصر الاليزيه) 112.6 مليون اورو، والقصر الملكي الاسباني 8.9 مليون اورو هذه الأرقام تبين أن ميزانية القصر الملكي في المغرب تضاعف ميزانية الرئاسة الفرنسية مرتين وتضاعف 12.6 مرة ميزانية القصر الملكي الاسباني.

[2] رشيد يلوح، ***مرجع سابق***، ص 04-06.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا البلد فلا تزال مرتفعة، إذ تصل إلى 56 %، وفي تقرير صدر في جويلية 2011 ، سجل المركز المغربي لحقوق الإنسان، استمرار ملف الاعتقال السياسي في المغرب، واعتقال ومقاضاة مدير جريدة "المساء" الصحافي رشيد نيني، وتعرض تظاهرات "حركة 20 فبراير" في الكثير من المدن المغربية إلى المنع والتعنيف من قبل قوات الآمن.

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي الصادر في جويلية 2011، أن التقييم العام لوضعية حقوق الإنسان في المغرب يظهر بجلاء أن المغرب لا يزال بعيدا عن مقومات دولة الحق والقانون .

كل هذه الإحصائيات في ظل طغيان الطابع الشبابي حيث يشكل الشباب (15-35) ما يقارب 36% من نسبة السكان والفئة العمرية (15-24) تمثل 35.7% من مجموع السكان النشطين، وتمثل الفئة (25-34) نسبة 61.5% من هؤلاء، وتبلغ نسبة وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الفئة العمرية الأولى من السكان النشطين 17.4% وفي الفئة العمرية الثانية نسبة 13.1% [1]

بهذا يمكن ارجاع الاختلال الحادث في المجال السياسي والمدني الى النظام السياسي الذي احتكر السلطة واثر على طبيعة **الثقافة السياسية** السائدة وفق **مركزية السلطة** وهيمنتها على مفاصل المجتمع.

[1] رشيد يلوح، ***مرجع سابق***، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بذلك عانى المجتمع المغربي من تبعات هذه الهيمنة المفروضة عليه من خلال **عدم التكافؤ** الذي يطبع الدولة بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [1]

فبعد تراكم الهيمنة والسيطرة المخزنية التي بسطت نفوذها بفضل التجهيزات التحتية العصرية والإدارة القوية، والتنظيم الجديد لآلات الإكراه والهيمنة (الجيش، الشرطة...) والتحكم في التربية والاقتصاد بأشكال وتقنيات جديدة، ترجع إلى مخلفات السلطوية الاستعمارية[2]، وتجسد الهيمنة في الحكم المطلق وقوة الآلة السياسية والإدارية والقانونية[3] المعبرة عن السلطوية القائمة على مصادر المعرفة والقوة التي عبر عنها المفكر المغربي عبد الله حمودي في نموذج الشيخ والمريد[4] بالعنف الرمزي، فالعاهل المغربي يبني سلطته على القيم والقهر فيمارس العنف والبركة بما فيهم من تناقض ظاهري.

تظهر هذه **الهيمنة** على **المجتمع** بشكل جلي في **فكرة المواطنة** التي تم التطرق اليها في مطلب سابق متعلق **بواقع المواطنة في بلاد الرعية** في الفصل الثالث حيث تم التوصل الى

---

[1] تجسدت ميكانيزمات السيطرة والهيمنة في المغرب أساسا في: منطقين الأول حضاري ديني فالملك بصفته أمير المؤمنين يقدم نفسه كأب وكقائد الشعب المغربي ، يحضى بعناية إلهية تمتعه بذكاء سياسي خاص وسلطته نابعة من الشعب لأنها من الله ، لكنه لا يعد مسؤولا إلا أمام الله. والمنطق الثاني يكمن في أهمية العامل السياسي البنيوي والجهاز الأمني المحكم الذي جعل منه جهازا خاصا مسؤل أمام سيده وهدفه الرئيسي أن يحافظ على سلامة سيده وان يكون أداة بطشه. وبذلك وظف شعبيته في بناء نظام دولة هو شخصيا محور دستورها وجهاز أمن ومؤسسة عسكرية تدين له بجميع ما تملك.

[2] عبد الله حمودي، ***الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل***، تر: عبد المجيد جحفة، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط.4، 2010)، ص 12.

[3] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص 334

[4] يعبر كتاب ***الشيخ والمريد*** عن طرح يعالج الذهنيات والمسالك السلطوية في المجتمع المغربي يصنف ضمن التحليل المتواصل الذي يأخذ الطابع المكاني والزمني يشكل التاريخ فيه حركة انتقالية من حالة إلى مغايرة تحافظ في الغالب عن قسط من الاستمرارية ضمن عملية التحول، صدرت أول نسخة لهذا الكتاب باللغة الانجليزية الصادرة سنة 1997 :

-Abdellah Hammoudi, ***Master and Disciple: The Culture Foundations Of Moroccan Authoritarianism*** (Chicago, IL: University Of Chicago Press, 1997).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان المواطنة في المغرب **محاصرة** من قبل السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها في **الشخصنة وتقريب الأوفياء** من **الزعيم** ثم العلاقات الشخصية والزبونية[1] اضافة **الغموض** الذي يصيب مهام المؤسسات واستغلال حالة **الصراع والانشقاق** حتى تتولى مهام **التحكيم** بينها، كما ان القوة **العسكرية وهيمنة الدين الرسمي** لها دور كبير في ذلكم ما ادى الى قيام نظام الاجتماعي **يفتقد** الى **ارضية حقوقية إنسانية** من جراء **غياب المعرفة والحرية والتواصل وانعدام الوعي** اللازم المشكل للروابط الروحية داخل المجتمع وأيضا **الشجاعة** والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم انساق النواة الصلبة للثقافة السياسية **الرعوية** لنشأة ثقافة سياسية لا رعوية ".

بناءا على كل هذه المعطيات تظهر صعوبة الحديث عن **مجتمع مدني** في المغرب الذي مازال مرتبطا بتبعيته للدولة وبالوصاية التي تفرضها عليه.[2]

لذلك فان ديمقراطية مؤسسات الدولة تعني بالأساس تحرير المجتمع من قيود الدولة وحضورها الكثيف، أكثر من التركيز على العمليات الانتخابية مهما كانت درجة نزاهتها.

في هذا الإطار تطرق الأستاذ احمد السطاتي إلى ضرورة التخفيف من الحضور القوي للدولة بقوله "***مغرب اليوم من خلال فحص التحولات التي طرأت عليه ومن خلال مشاكله الاجتماعية والاقتصادية يحتد شعوره... للحاجة إلى مجتمع تتعايش فيه كل القوى والتيارات والسلطة فيه تدين***

[1] هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا،" في: ***السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 178.

[2] محمد شقير، ***مرجع سابق***، ص 335

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمشروعية الديمقراطية...فالتخفيف من عبء الدولة الثقيل على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية هو المدخل إلى تأسيس مجتمع مدني" [1].

كما سعت المؤسسة الملكية إلى إضعاف المؤسسات والهيئات السياسية بالإقصاء وفق مجموعة من الأدوات والوسائل منها ما هو قانوني ومنها ما هو قمعي.

[1] أحمد السطاتي،" نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، ***مجلة آفاق***، ع 3..1992، ص 175.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : اعادة انتاج البنى السلطوية بعد زمن التحولات 2011.

المطلب الاول:زمن التحولات في المغرب والاردن محاولة في التوصيف .

المطلب الثاني: اعادة تغيير لقواعد السلطوية: دساتير بلا دستورانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: توصيف زمن التحولات في المغرب والاردن.

شهدت المنطقة العربية سنة 2011 نقطة تحول تاريخيه، حيث ساهمت في انطلاق موجة **الحراك السياسي** الذي اتسم بظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة، كان للمغرب ولأردن نصيب معتبر في ظهور عدد كبير من تلك الحركات والتي ارتبط ظهورها بطبيعة الواقع الذي يعيشه البلدين، هدوء الحراك الذي اخذ عدة تسميات على غرار زمن ما بعد الانفجارات او زمن ما بعد التحولات ويبقى اطاره الاعلامي زمن الربيع العربي ما بعد 2011 هنا بدأ الحديث عن الاطر العامة المساعدة على تخطى الوضع السائد انذاك خاصة من قبل الدول التي لم تشهد تصعيدا شعبويا كبيرا على غرار الانظمة الملكية ومن اوجه ومظاهر العمليات الاصلاحية كانت مجموعة من القضايا تشكل حيزا كبيرا من الاهتمام على رأسها موضوع نظام الحكم وإشكالية توزيع السلطات ومسألة السياسات القادرة على مواجهة انفجار الطلب الاجتماعي المتزايد اضافة الى مسألة الهوية وإشكاليات الحرية والحقوق الفردية وهو ما عملت الدساتير اللاحقة بعد زمن التحولات على معالجتهم معالجة شكلية صورية.[1]

بناءا على ما سبق يجوز لنا ان نتساءل عن مدى خضوع النص الدستوري بعد 2011 لضوابطه الاساسية والقاضية بتقييد حقيقي للسلطة وحماية الحريات ام ان لن تخرج عن اطارها السابق باعتبارها مجرد مجاز قانوني ونصوص خاضعة لمزاج الحاكم خالية من كل سمو وقوة اما السلطة التنفيذية؟

[1] حسن طارق، ***دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 09-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصيف زمن التحولات في المغرب.

على غرار عديد الدول العربية شهدت **الانظمة السياسية الملكية** حراكا شعبيا ونخبويا حتى ولو انه لم يصل الى مستوى الزخم الذي عرفته بعض الانظمة الجمهورية، في سياق الحراك الثوري العربي، عرف المغرب خروج العديد من القوى والتنظيمات السياسية التي جابت معظم المدن المغربية، قصد المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية، هذا الحراك قام بدور **تسريع وتيرة التغيير** في تلك الأنظمة[1] حيث ظهرت في المملكة المغربية **حركة مطالبة بعملية التغيير والإصلاح** في ظل شيوع مصطلح " ***الاستثناء المغربي*** " وهو المصطلح المروج من **البلاط الملكي** وحاشيته.

هذا **الاستثناء** قائم على أساسين:

يدعي **الأساس الأول** أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب **أفضل** على الأقل ما هو عليه باقي الدول التي شهدت حراكا كثيفا وقويا.

والأساس الثاني قائم على أن المغرب **نظاما ملكيا** يقوم على **إمارة المؤمنين** وهو ما يمنحه **شرعية دينية وتاريخية** ترفعه عن أي نقاش محتمل حول **استمراريته.** [2]

---

[1] حكيم التوزاني ، " مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي،" ***مجلة المستقبل العربي***، ع 394، 2011، ص64.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011. ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن هذا الخطاب الرسمي أثار حفيظة المطالبين بالتغيير فكانت المسيرة التظاهرية التي أطلق عليها "حركة 20 فبراير" بمثابة التعبير الراسخ على الأزمة البنيوية[1] التي يعرفها المغرب والتي تتطلب ضرورة التغيير وفق المتطلبات الشعبية.

بذلك أحدثت **الحركة** قطيعة مع الثقافة التنظيمية الحزبية **وتقاليدها السلبية** من الانغلاق والانفصال الاجتماعي والخطاب الفوقي مع" ***ميلاد جيل سياسي جديد يؤسس علاقته بمن سبقه من الأجيال على قاعدة الاستمرارية والقطيعة معا وفي الآن عينه: استمرارية في التقاليد النضالية وفي الثقافة الديمقراطية، وقطيعة في وسائل العمل والأدوات ومفردات التعبئة***" كما عبر على ذلك الدكتور بلقزيز.[2]

هذه الازدواجية بين **الاستمرارية والقطيعة** تظهر في تواصل **المطالبة بدولة ديمقراطية تتجاوز** شكل **الملكية المطلقة** والتأكيد المجتمعي على مطلب **العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد**، فكانت وسائل العمل والأدوات ممثلة في السياق التاريخي للحراك الذي تعيشه الشعوب العربية ويشكل مدخل رئيسيا **لخطاب التغيير** السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المغرب.[3]

بذلك دخل مطلب **الملكية البرلمانية التداول العمومي** وأصبح مطلبا ملحا يتم فيه **تجديد التعاقد** بين الحاكم والمجتمع تكون فيه السيادة **للملك والحكم للشعب** بواسطة حل

---

[1] حكيم التوزاني، ***مرجع سابق***، ص 64-65.

[2] عبد الاله بلقزيز،" المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج،" ***مجلة المستقبل العربي***، ع 392، اكتوبر 2011، ص 41.

[3] رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، اكتوبر 2011 ، ص 01.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة والبرلمان وانشاء **جمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي جديد ينتج ملكية برلمانية** مع محاسبة المفسدين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتوزيع العادل للثروة الوطنية وإقرار اللغة الامازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية.[1]

كل هذه المطالب تنم على وجود **تحديات واكراهات بنيوية وذهنية** في مقدمتها **التقييد الدستوري لسلطات الملك الواسعة** وإقرار الملكية البرلمانية حيث يشير الباحث المغربي علاء الدين بنهادي" ***ليس امام الملكية المغربية من خيار لضمان الاستمرار والبقاء ضمن المؤسسات الدستورية، ولعب دور فاعل وايجابي في حياتنا السياسية، كرمز للامة سوى التحول الفعلي والسريع نحو ملكية برلمانية***"[2]

وفي نفس السياق طرحت مسألة **إمارة المؤمنين** نقاشا من حيث ملاءمتها للديمقراطية وحتى استجابتها لشروط الإمامة كما هي في الفقه السياسي الإسلامي.

لذلك كان من أبرز مطالب **الحركة الاحتجاجية** في المغرب مطلب **الإصلاح الدستوري** المؤدي إلى إقامة **الملكية البرلمانية**. وكانت **حركة 20 فبراير** هي التي شكّلت قيادة لهذا الحراك، وحملت العديد من التوجّهات الأيديولوجية المختلفة، توحّدت في معارضتها **للحكم السلطوي** بمختلف تجلّياته.

مطالب المتظاهرين كانت في مجملها ترمي الى تحقيق **العدالة الاجتماعية**، والحق في الصحة، والتعليم، غير ان المطلب الاسمى **تركّز على المسائل السياسية** في ضرورة اعادة

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" ***مرجع سابق***، ص 02.

[2] رشيد يلوح، ***مرجع سابق***، ص 04.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع دستور أكثر ديمقراطية، يستند في أساسه إلى سيادة الشعب، واستقلال القضاء، وفصل السلطات[1]

هكذا، دخل مطلب **الملكية البرلمانية**[2] حيّز **التداول العمومي** منذ شهر فيفري 2011 بعد فترة مديدة ظلّ فيها مطلب الإصلاح الدستوري بيد **أحزاب وتنظيمات من اليسار المغربي ضعيفة التمثيل السياسي والقاعدة الاجتماعية**. ويعود لحركة 20 فبراير الدور الأكبر في إنعاش هذا المطلب، وإدخاله النطاق المطلبي العمومي شعارًا رئيسًا لتعبئة جمهور التغيير في المغرب.[3]

في نفس السياق، جاء الخطاب الملكي في **التاسع من مارس 2011** ليدعوا إلى تشكيل لجنة استشارية لمراجعة دستور 1996 ، واضعًا العديد من العناوين الكبرى والخطوط الرئيسة لهذا الإصلاح، أين تم الاستفتاء على الدستور الجديد في الفاتح من جويلية2011.

---

[1] محمد مدني وادريس المغروي وسلوى الزرهوني، **دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011** ،(ستوكهولم :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012) ص 10.

[2] يعتبر المطلب الدستوري باقامة ملكية برلمانية دستوريةمن المطالب التاريخية حيث تواصلت الدعوات من قبل عديد القوى السياسية منذ عشر سنوات بما يلائم شروط الحياة السياسية الجديدة، والعهد الجديد باعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 غير ان هذه المطالب لم تعرف استجابة الا مع التطوّرات التي عرفتها المنطقة العربية، والذي أدى إلى إسقاط العديد من الأنظمة السياسية، إذ غيّ الحراك الثوري الشعبي المعادلات التقليدية في الحكم الذي عرفته المنطقة العربية برمّتها لعقود.

[3] عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**(بيروت :منتدى المعارف، 2012) ، ص 194

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصيف زمن التحولات في والاردن.

بدأت الاحتجاجات في الاردن في شكل ظهور حركات عمالية ومهنية[1] أي ان الاحتجاج في بداياته لم يخرج عن **سياقه الاجتماعي**، لكن **تطور** بعد ذلك بظهور حركات احتجاجيه أكثر شمولا، وبداية طرح مجموعة من المطالب **الإصلاحية السياسية والاقتصادية** المختلفة، إلا أنها لم تأخذ **صفة الحراك الثوري** لاعتبارات خاصة في **المجتمع الأردني**، فالمواطن الذي يعيش تحت **حكم الانظمة الملكية** يقدم تصورا احتجاجيا **دون الاقتراب من المؤسسة الملكية** وان **الغضب الشعبي يطال تغيير الحكومات** وليس النظام بأكمله، وهو **التصور** الذي قدمته المطالب المجتمعية في الاردن الشيء الذي ساعد **المؤسسة الملكية** على محاولة تقديم **بعض الاصلاحات السياسية** التي لا تعمل على **انهاء** حكمها بل على مواصلة تمتعها **بالبقاء** والاستمرار.[2]

فعلى الرغم من الاحتجاجات في المنطقة العربية لا تزال **الانظمة الملكية والأسر الحاكمة** في الدول العربية تحظى بدرجة **استثنائية** من **الشرعية لدى شعوبها**.

[1] يمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية في الأردن إلى جماعات مختلفة تتشكل من جماعات المصالح المؤسسية كالنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح غير المنظمة كالجمعيات والروابط الأهلية العشائرية والقرابية والعرقية، وجماعات المصالح الوقتية التي تجتمع بصوره عفوية في المظاهرات والاعتصامات دون وجود شرط ارتباط في تنظيم رسمي أو عضوية جماعه، تنتهي بانتهاء الحدث والفعالية الاحتجاجية، ..ومثال ذلك الاعتصامات العمالية المؤقتة، واعتصامات عمال الكهرباء والمياه والموانى والفوسفات.

[2] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند محاولة توصيف الحراك في الاردن نجد انه بدأ في التطور مع بدايات العام 2011 وكان دافعه التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إطارها المحلي والإقليمي، فأظهر معه **وجود فجوه** قائمه بين **الشعب والسلطة** وغياب التواصل المستمر والدفع بمطالب الشعب نحو الحكومة، **كنتيجة لضعف الأحزاب السياسية والبرلمان** في الاضطلاع بمطالب المجتمع واحتياجاته، مما أدى لبروز أزمات واختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمع الأردني أدت لنمو وبروز الحركات الاحتجاجية غير المؤسساتية[1] كما أن هنالك تمييزًا من حيث آليات ووسائل التعبير لدى الحركات الاحتجاجية تتمثل بالاعتصام والوقفة الاحتجاجية والمبادرات والإضرابات.[2]

بالعودة الى طبيعة هذه الحركات من حيث خصائصها نلاحظ **انخفاض مستويات التأثيرات** المتوقعة منها في **الدفع في استجابة حقيقية** من قبل الحكومة.[3]

---

[1] Middle East& North Africa Report," Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan", International Crisis Group Middle East/North Africa Report N°118, 12 March 2012. pp-12-13

[2] تراوح عددها في العام 2011 عن 4آلاف فعالية احتجاجية مختلفة، فزادت عددها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012إلى 1318 فعالية ضمت جميع الحركات الأردنية والتطور الذي حصل في شهر اكتوبر2012 على الحركات الاحتجاجية والتي صاحبها عنف وتخريب لممتلكات عامة وخاصة في العديد من المدن الأردنية كرد فعل على قرار حكومة عبدالله النسور الحكومة الرابعة التي تم تشكيلها خلال عام2012 القاضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم الحكومي عنها بالكامل.

[3] يقابل ذلك تأثير المتغيرات الخارجية من حالة عدم الاستقرار في سورية وتعثر عملية السلام على مسار القضية الفلسطينية، وتنامي صعود الإسلام السياسي في عدد من الأنظمة السياسية العربية، كل ذلك شكل عوامل مؤثره في تحديد مقدار الاستجابة الحكومية مع مطالب الحراك الأردني، أكثر من التأثيرات المتوقعة من الأطراف الخارجية الفاعلة في النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك فرغم ان الحركات الاحتجاجية الأردنية اخذت **منحنى سياسي** غير ان ظروف العمل كانت **غير مواتية** نظرا **لطبيعة النظام الاجتماعي العشائري، والسياسات الحكومية** والتشريعات المقيدة وتحكم الدولة بعدد من المؤسسات التي تجعلها **أدوات للضبط السياسي** واستقرار للحكم مثل **القوات المسلحة ووسائل الإعلام**، هذه الأدوات تمثل وسائل فعالة في تعطيل فاعلية المنظمات والأحزاب السياسية والحركات غير الحكومية، وتشكل تلك الأدوات **وسائل ولاء وإسناد للنظام** في تخفيف حده الضغوطات الموجه من تلك الحركات، لكن، يقابل ذلك أن نقص الخبرة وغياب عنصر التنظيم **وشيوع ثقافة الخوف** من ردود الفعل المترتبة على نشؤ حالة غير مألوفة في المجتمع، معارضه للتوجهات الصادرة عن السلطة، قد تقود لحالة من عدم الاستقرار –وهي حالة لا يرغب المجتمع بالوصول إليها بسبب الخصوصية الت ي تميز التركيب الديمغرافي للمجتمع الأردني .وهذا الأمر شكل مصدر إرباك في معرفه ماهية الدور الحقيقي لتلك الحركات.[1]

بذلك **لم يشهد** الاردن مظاهرات واسعة إلا في **شكل احتجاجات** متفرقة حملت **تباين** في المطالب بين ما هو اجتماعي،اقتصادي وسياسي على غرار الدعوة الى توزيع السلطات.[2]

[1] رضوان المجالي، معضلة الاستقرار السياسي في الأردن، مقاله نشرت في موقع عمون الإخباري، بتاريخ 07-2012- تم تصفح الموقع في14 – 09-2013 http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=126347

[2] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ما ادى الى اعتبار تأثير حالة الحراك السياسي في الأردن هو **أقل حدة** على النظام السياسي بالمقارنة بتأثير وسلبية الأوضاع الاقتصادية وإخفاقات سياسات تحرير التجارة وبرامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.[1]

تم انتهاج عدة **خطوات وتدابير استباقية** من قبل المؤسسة الملكية بقت في اطارها الشكلي لذلك يمكن توصيف الحالة الاردنية من خلال ردة فعل الاحتجاجات المحلية بأنه نموذج أكثر ترددا من نظيره المغربي .[2]

اما الجوانب الاقتصادية اضافة الى مطلب المساواة الاجتماعية والتوازن الجهوي، فالملاحظ في الاردن ان المطالب المجتمعية ركزت على شعارات التغيير من داخل النظام وليس من أجل تغيير النظام نفسه اي ان النظام الاردني مزال يتمتع بوجود قاعدة شعبية تدعم استمرار المؤسسة الملكية وأن التغيرات لابد ان تمس الهياكل الحكومية وان من يقود عملية الاصلاح هو **الملك**.

يمكن الحديث عن مجموع المطالب المجتمعية في شكل نقاط:

اولا المشاركة الحقيقة في صنع القرار السياسي: وهو المطلب الذي جاء دون المطالبة بالتغيير الكلي كاسقاط النظام، بل العمل على الاصلاح السياسي ومكافحة الفساد من خلال احداث تعديلات دستورية تضمن اقامة نظام ديمقراطي قائم على التعددية.

---

[1] رضوان المجالي ،" أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12 (جانفي، 2015) ، ص 50.

[2] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا اعادة النظر في النهج الاقتصادي من خلال التاكيد على دور الدولة في التنمية ورفض سياسيات الخصخصة.

ثالثا الحفاظ على الامن والاستقرار وتماسك المجتمع.

رابعا الايمان بالمعارضة وضرورة وجودها باعتبارها ركن من اركان الديمقراطية

لكن ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك في الاردن اتسم بالمرونة ومحاولة احتواء التحركات الاجتماعية[1] والسعي للاستجابة للمطالب المجتمعية لكن الى اي مدى تم الاستجابة لها؟

[1] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، "الحركات الاحتجاجية في الاردن خلال مرحلة الربع العربي: دراسة تحليلة"، في: المصطفى بوجعبوط (محررا)، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للانظمة السياسية*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاسترتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص. 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اعادة تغيير لقواعد السلطوية: دساتير بلا دستورانية.

خطوات شكلية نحو البناء الديمقراطي

جاءت الوثيقة الدستورية الجديدة ببعض الخطوات التي من شأنها ان تعمل على التوجه نحو بناء ديمقراطي لمغرب جديد ومن أهم المستجدات التي تم اقرارها دستوريا نجد ان الفصل الأول من الدستور يتحدث عن "نظام الحكم بالمغرب **نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية**"، وأنّ النظام الدستوري للمملكة يقوم على "أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيّدة وربط المسؤولية بالمحاسبة". من هنا نتساءل عن طبيعة النظام البرلماني الذي تؤسس له الوثيقة الدستورية لسنة 2011 ؟ بمعنى اخر ما مدى دلالة النص الدستوري على واقعية الفصل بين السلطات ؟ وهل الوثيقة الدستورية استجابة فعلا لمطالب القوى الديمقراطية في المغرب؟

المطالب الأساسية التي جاءت بها القوى الديمقراطية تتمثّل باقامة ملكية البرلمانية[1] قوامها "الملك يسود ولا يحكم"، واعتبرت سياقًا ملائمًا لطرح خيار الإصلاح الدستوري في المغرب، حتى ينأى بنفسه عن المسارات التي أخذتها بقية بلدان الحراك الثوري.

[1] عبد الاله السطي،" أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي ،" ***مجلة سياسات عربية***، ع 20، ماي 2016، ص ص 34-45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت بداية الاستجابة من خلال الخطاب الملكي في 9 آذار / مارس 2011 والذي فتح الأفق من حيث المعطى النظري نحو مراجعة دستورية[1]، وفق سبعة مرتكزات تضمّنها الخطاب الملكي وتمثّلت بالأساس[2] ب:

•التكريس الدستوري للطابع التعددي للهويّة المغربية الموحّدة، الغنية بتنوّع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، رصيدًا لجميع المغاربة.

•ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.

•الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدًا لسمو الدستور ولسيادة القانون والمساواة أمامه.

•توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وتعميق دمقرطة المؤسسات وتحديثها وعقلنتها، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوّأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، تكفل نهوضه بمهمّته التمثيلية والتشريعية والرقابية.

---

[1] أوكل الملك أمر إعداد مشروع الدستور إلى هيئة استشارية هو من عين أعضاءها بالكامل، كما احدث لجنة للتشاور والمتابعة موازية لأعمال الهيئة السابقة، بإشراف مستشار الملك السيد محمد معتصم .وتعد هذه المبادئ المرجع الأساسي الذي أطّر عمل اللجنة الاستشارية لإعداد الدستور، كما جاء في الخطاب الملكي، مع إمكانية" الاجتهاد الخلاق، لاقتراح منظومة دستورية متقدّمة.

[2] خطاب للملك محمد السادس 9 مارس" 2011 ، تم تصفح موقع اليوتوب في 21-10 -2014 على موقع http://bit.ly/1Tgg0Hd

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

•حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبّ عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، وتكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وتقوية مكانة الوزير الأول بصفته رئيس السلطة التنفيذية الفعلية، ويتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة البرنامج الحكومي وتنفيذه، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.

•تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

•تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

•دسترة هيئات الحكامة الجيّدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.[1]

من خلال ما ورد في **خطاب الملك** تجلت صورة الدستور الجديد الذي ركز على جوانب تتجه نحو إقرار مراجعة تعمل على **تعزيز موقع المؤسسة البرلمانية** في التشريع، ومنح الوزير الأول **رئاسة السلطة التنفيذية**، إضافة إلى **الارتقاء بالقضاء** إلى **سلطة مستقلة**، وربط **المسؤولية بالمحاسبة**[2] اي عمل على مراجعة العلاقة بين السلطات، خصوصًا ما

[1] خطاب للملك محمد السادس 9 مارس" 2011 ، تم تصفح موقع اليوتوب في 21-10 -2014 على موقع http://bit.ly/1Tgg0Hd

[2] حسن طارق،" الدستور والديمقراطية قراءة في التوترات المهيكلة لوثيقة 2011 "، ***سلسلة الحوار العمومي(4*** الرباط : طوب بريس، 2013) ، ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعلق منها بطبيعة موقع المؤسسات الدستورية ومكانتها. وهذا الأمر الذي خلق نوع من التوافق مع المطالب المجتمعي والمتمثّل بالملكية البرلمانية، وإمكانية الارتقاء بالدستور المغربي إلى مصاف النظم الملكية الديمقراطية التي تسود فيها الملكيات ولا تحكم.

تمّ الاستفتاء على الدستور المغربي الجديد في جويلية 2011[1] ، حيث اختلفت القراءات والتصورات حوله، ما بين مؤيّد للمنهجية والمضامين التي جاء بها بصفتها خطوة مهمّة نحو الديمقراطية، ومعارض لهذه المضامين وتوجهاتها، يرى أنّ الإصلاح الدستوري لم يستجب لاهم مطلب وكانت المناداة بإقامة الملكية البرلمانية من المطالب التاريخية الموجهة للمؤسسة الملكية في المغرب ويرجع الاختلاف حسب الكاتب المغربي عبد الاله سطي إلى مستويين من التحليل:

المستوى الأول ينظر إلى الإصلاحات من زاوية المقارنة بدستور 1996 ، ويجد أنّ دستور 2011 **أكثر تقدّمًا** من الدستور السابق من حيث **السلطات المخولة لرئيس الحكومة**، ومن حيث التفاصيل المتعلقة **بضمان الحقوق والحريات الفردية**.

المستوى الثاني: تم تناوله من جهة المطالب المرفوعة من قبل القوى الديمقراطية العديدة والشارع المغربي على غرار الحركة التي نشأة واسست للحراك المغربي وسميت بـ حركة

[1] في فاتح تموز / يوليو 2011 ، صوّت المغاربة بالموافقة على مشروع الدستور بنسبة 98.5 % من أصل 73.46 % من المشاركين في الاستفتاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"عشرين فبراير"، ويخلص إلى أنّ الدستور الجديد لم يستجب لأهم مطلب، وهو إقامة **الملكية البرلمانية**.[1]

كما جاء دستور 2011 مفتوحًا على التأويل الرئاسي لتوزيع السلطات حيث هو لم ينصّ **صراحة على تطبيق** "**الملكية البرلمانية**"، **بمقتضياتها الحقيقة** الى ان الملك يملك ولا يحكم على غرار الملكيات الغربية كما انه حافظ على **مكانة إمارة المؤمنين في المراجعة الدستورية**.

والنتيجة ان الدستور لم يضع ثوابت لحدود المراجعة الدستورية للسلطات، كما أنه لم يقدم مراجعة دستورية **لاختصاصات الملك**، ما جعل الباب مفتوحًا التوجه نحو نظام برلماني بمجال **محفوظ للملك**، يتضمّن الاختصاصات الإستراتيجية والدينية والعسكرية؛ وتأويل ثان يتّجه نحو الوقوف على حدود نظام شبه رئاسي يضع الحكومة **شريكًا في السلطة التنفيذية**، مع الاحتفاظ **بالأدوار الطلائعية للملكية في الهندسة الدستورية**.[2]

بشيء من التفصيل يمكن الحديث عن ما تحمله الوثيقة الدستورية من اصلاحات لا تتعدى الى **الواقع** بل **مجرد نصوص** بلا روح حيث جاء **الفصل الاول** من الدستور الجديد "***يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوزيعها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة***

[1] عبد الاله السطي،" أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي ،"***مجلة سياسات عربية***، ع 20، ماي 2016، ص ص 34-45.

[2] عبد الاله السطي،" أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي ،"***مجلة سياسات عربية***، ع 20، ماي 2016، ص ص 34-45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة .[1]وبربط هذه الفقرة بالأولى من الفصل ذاته والمتعلقة بطبيعة النظام السياسي، والتي ورد فيها" ***نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية***"، يُطرح السؤال حول مدى الاتجاه الذي تذهب فيه الوثيقة الدستورية، لتأسيس نظام برلماني، كما هو متعارف عليه في الفكر السياسي والدستوري الديمقراطي. يتّضح، من **المضمون والتعابير** التي جاءت في الفقرتين، أنّ هناك اتجاهًا نحو **تأويل برلماني لطبيعة الحكم في المغرب**، غير ان روح الوثيقة الدستورية ومضمونها، **لا تحمل** الحد الأدنى **لإحداث القطيعة** مع نظام السلطة الدستورية الذي **يسود فيه الملك ويحكم**.[2]

كما يتجلى **ديمومة مركزية** المؤسسة الملكية في الهندسة الدستورية الجديدة، ببقاء انتهاج **سموّها على باقي السلطات**، وأنّ فصل السلطات الذي تنصّ عليه الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور لا يشمل المؤسسة الملكية، **بصفتها مؤسسة فوق المؤسسات**.[3]

---

[1] المملكة المغربية، الفصل الاول من دستور 2011.

[2] محمد مدني،" الدستور الجديد ...تركيز السلطة وضعف الضمانات"، في عمر بندور (منسق)، **الدستور الجديد ووهم التغيير**، سلسلة دفاتر وجهة نظر، العدد 24 (الدار البيضاء: .مطبعة النجاح الجديدة) 2011 ، ص8 .

[3] هذا ما أسس له الراحل الحسن الثاني في تأويله الأبوي لفصل السلط، إذ يقول في إحدى خطبه" :بالنسبة لي ليس هناك فصل السلط .أنا أب الجميع، أب المشرع، أب المنفذ "وبالنتيجة، فأي فصل للسلطات لا يجب أن يفهم على أنه يشمل المؤسسة الملكية؛ فهو يشمل المؤسسات الأدنى المتمثّلة بالبرلمان والحكومة فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما فيما يخص **علاقة الملك بالحكومة** استنادا الى المقولة التي تتحدث عن **الفكرة البرلمانية** التي صاغها دستور 2011 حيث لا نجد حضورا لهذه الفكرة ، من خلال **تبعية مؤسسة الحكومة للمؤسسة الملكية** في الكثير من المقتضيات التي ينصّ عليها الدستور.[1]

يتأكّد ذلك أيضًا باستمرار **سموّ المؤسسة الملكية** طبقةً عليا في الجهاز التنفيذي، بصفتها المشرفة عليه، وهو ما يظهر بالأساس من خلال تقوية **دور المجلس الوزاري الذي ظلّ يترأسه الملك.**[2]

والنتيجة المتوصل اليها في باب العلاقة بين **الملك والحكومة** هي **تكريس السلطة الفعلية للملك**، بصفته **رئيس المجلس الوزاري** على رأس الجهاز التنفيذي، مقابل السلطات المخوّلة للحكومة في الدستور الحالي وهذا ما يجعل الحكومة **لا ترقى** إلى بناء جهاز تنفيذي بسلطات واسعة، تبرز هويّة الحكومة، من حيث هي كتلة ممثّلة للأغلبية البرلمانية.[3]

على الرغم من ان النص الدستوري يشير الى **توسيع مجال التشريع** بالنسبة إلى البرلمان **وتقوية دوره الرقابي**، في دلالة على تكريس **الفكرة البرلمانية** في دستور 2011 ، فإنّ

---

[1] على الرغم من الصلاحيات المهمّة التي أضحت تتمتع بها الحكومة بصفتها الممارس للسلطة التنفيذية والتنظيمية الفصلان 89 و 90 ويعين رئيسها من الحزب الأكثر تمثيلية في البرلمان حسب الفصل 47 وهي التي تسهر على تحديد السياسات العامة قبل عرضها على المجلس الوزاري وبلورة السياسات العامة والسياسات القطاعية حكما بالفصل 92 فإنّ القراءة الأولية لهذه الاختصاصات، في ضوء ما هو مخوّل للمؤسسة الملكية، تمكّن من ملاحظة مدى تبعية هذه المؤسسة للسلطة الملكية.

[2] عبد الاله السطي،" أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي ،" ***مجلة سياسات عربية***، ع 20، ماي 2016، ص ص 34-45.

[3] هذه العلاقة تتمثّل بسيطرة المجلس الوزاري على المجلس الحكومي .إذ يبقى للأول حقّ الاعتراض على القرارات الصادرة عن المجلس الحكومي .وهنا تظهر الوثيقة الدستورية أوجه عدم التكافؤ بين المجلسين، ما يكرّس سيادة السلطة الملكية على الحكومة، ومن ثمّ على رأس الجهاز التنفيذي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض المقتضيات الأخرى التي جاء بها الدستور **تحمل دلالة اكثر قوة على استمرار هيمنة الطابع الرئاسي**، بل تكريسه في كثير من الأحيان في الوثيقة الدستورية، وهذا ما يدل عليه استمرار **تبعية البرلمان للسلطة الملكية والسلطة التنفيذية** ككل، في إطار ما يعرف **بالعقلنة البرلمانية** التي **تحصر مجال التشريع** للبرلمان في مجالات محدودة، مع أنّ مشروعيته الديمقراطية نابعة من صناديق الاقتراع.[1]

الملاحظ هو توفر مظاهر العقلانية البرلمانية ذات سمة بارزة في الوثيقة الدستورية، اما من حيث المضمون تبقى تبعية البرلمان في الكثير من الحالات للمؤسسة لملكية، على الوجه الذي بيّنّاه سابقًا. إذ تسمح قراءة الأحكام الدستورية ذات الصلة بالبرلمان، وإلى حد ما بالملكية في علاقتها بباقي المؤسسات، باستنتاج حرص المشرع لدستوري على التوفيق بين تقوية الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، من دون المساس بالمكانة الدستورية السامية للملكية. ولذلك، ستحرص الصيغة الجديدة للدستور على توسيع مجالات تدخّل المؤسسة التشريعية، من دون أن يفضي ذلك إلى التقليص من سلطات الملك.[2]

---

[1] محمد المالكي،" بنية توزيع السلط في الدستور المغربي الجديد"، مجلة **النهضة**، العددان 3-4 (خريف / 2012 ربيع2013)ص 16.

[2] الملك هو الذي يرأس افتتاح الدورات التشريعية لكل سنة حسب الفصل 65 ويحتفظ بطلب قراء ثانية للنصوص القانونية الصادرة عن البرلمان، ويوجّه هذا الطلب بخطاب، ولا يمكن رفض هذه القراءة الجديدة ، كما احتفظ الملك بإمكانية حلّ البرلمان بغرفتيه، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، وإخبار رئيس الحكومة ورئيسي المجلسين اضافة الى أنّه في حالة الاستثناء، يبقى للملك الصلاحية الكاملة في التشريع والحلول محلّ البرلمان في ذلك. ويبقى قرار إعلان الحرب من اختصاص المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك الذي لا يقوم إ لّ بإخبار البرلمان بالقرار المتخذ. كما يدخل في اختصاصات الملك إحالة القوانين، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، على المحكمة الدستورية، وله أن يطلب أيضًا من البرلمان تشكيل لجان لتقصي الحقائق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا :أهم الاصلاحات السياسية والدستورية في الاردن: لجان ملكية تقود عملية الاصلاح

عمل **الملك** الاردني على محاولة القيام **بإصلاحات** في اطار **الاستجابة** للموجه الاحتجاجية التي عرفتها المنطقة العربي من خلال تعيينه **لجنة اولى** تهتم بإعادة النظر في **القانون الانتخابي ولجنة ثانية** أوكل لها مهام القيام **بالتعديلات الدستورية** وهي الخطوة التي تعتبر **استجابة جزئية** لمطلب الحراك في الاردن، لكن على مستوى **التغيير الشامل** الذي يستوجب **اعداد خطة سياسية واقتصادية** بعيدة المدى **لم يكن حاضر** في مفكرة اللملك الاردني[1] .

الاصلاح الدستوري وقانون الانتخاب اعادة انتاج البنى السلطوية

يعد **النظام الانتخابي** في الاردن من الانظمة العنصرية باعتمادها على قانون **الصوت الواحد** الذي شكل **عراقيل سياسية واجتماعية** لذلك انشأ الملك عبد الله **لجنة** كلفت بمهام تعديل هذا القانون حيث تأسست في 14 مارس 2011 لجنة تحت اسم:

لجنة الحوار الوطني لمناقشة نظام الاقتراع الذي يوصف بغير العادل[2] بموجب هذه **اللجنة** منح الملك الضمانات الملكية لاحترام مخرجات عملها خاصة فيما يتعلق باصدار **قانون**

[1] في مقابل ذلك نلحظ ان التحرك في المغرب من قبل المؤسسة الملكية كان سريعا وستباقيا مقارنة بما كان عليه في الاردن كما كان هنا فرق على المستوى الاجرائي بنوعية وكمية الاصلاحات التي قمها الملك في المغرب في حين نجد ان الملك عبد الله الثاني لم يقدم سوى اصلاح شكلي على مراحل.

[2] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخاب وقانون الاحزاب ثم التوصية باحداث **تعديلات دستورية** وقانونية لتطوير الحياة النيابية والسياسية. [1]

بعد استمرار عمل اللجنة لمدة شهرين تقريبا **جرى التوافق** على الوثائق النهائية بإصدار تقرير حمل عنوان **مخرجات الحوار الوطني** اين تم تقرير **الغاء صيغة الصوت الواحد واعتماد النظام الانتخابي المختلط.** [2] وهذا ما اعتبر بالخطوة الهامة في حين ان الواقع يثبت بأنها خطوة **غير كافية لإنتاج برلمان** يستند الى **احزاب قوية على المدى المنظور.** [3]

اما فيما يتعلق **بقانون الاحزاب** فقد تم وضع قانون جديد من قبل **لجنة الحوار الوطني،** وتوصلت الى ان **تفعيل الحياة النيابية** تتطلب تعديلات دستورية مختلفة وهذا من اختصاص **لجنة التعديلات الدستورية.**

اللجنة الملكية للتعديلات الدستورية [4] والمُعينة من قبل الملك في افريل 2011 اسند لها **تعديل الدستور** الذي جاء على غرار كل تعديل **يعزز من قوة ومكانة السلطة التنفيذية** على حساب السلطة التشريعية والقضائية.

---

[1] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، "الحركات الاحتجاجية في الاردن خلال مرحلة الربع العربي: دراسة تحليلة"، في: المصطفى بوجعبوط (محررا)، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للانظمة السياسية*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص ص . 95-96.

[2] النظام الانتخابي المختلط يجمع بين القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة والقائمة النسبية المفتوحة على مستوى الوطن.

[3] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

[4] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، ***المرجع نفسه***، ص 95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن مجمل ما جاءت به التعديلات الدستورية **انشاء محكمة دستورية** على غرار ما جاء به دستور المغرب الجديد تعني **بالتدقيق في دستورية القوانين والتنظيمات** كما عمل الدستور الجديد على **تحسين الحقوق الحريات المدنية.**

أما في مجال **عمل الحكومة** فتم اقرار **اليات تحد من قدرتها على اصدار القوانين المؤقتة** خارج دورات انعقاد البرلمان.

وفيما يتعلق بإمكانية **حل البرلمان** فانه لا يمكن حله دون ان **يتبعه استقالة الحكومة** ولا يمكن بأي حال من الاحوال اعادة تعيين رئيس الحكومة المقال .

من جهة اخرى تم المساس الجزئي والشكلي بصلاحيات الملك فيما يتعلق بقدرته على تأجيل الانتخابات الى اجل غير مسمى.

لكن وجب التأكيد على **بقاء صلاحيات الملك المعهودة** والتي يمكنها ان تلغي كل ما ورد من اصلاحات على اعتبار **قوة ومكانة الملك دستوريا في السلطة التنفيذية** اضافة الى انه هو من **يختار ويعين ويقيل رئيس الوزراء ومجلس الاعيان.**

يمكن لحديث ايضا في اطار التعديلات الدستورية لسنة 2014 عن **توسيع وظيفة الهيئة المستقلة للانتخاب**[1] وهي **لجنة انتخابية مستقلة** تحل محل وزارة الداخلية لتنظيم الانتخابات انطلاقا من مبدأ **المصداقية والشفافية والاست**قلالية.[2]

---

[1] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، ***مرجع سابق***، ص 96.

[2] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم كل محاولات الاصلاح التي جاءت بها **المؤسسة الملكية** في الاردن الا ان هناك بعض التعديلات الدستورية تعمل على **تكريس مبدأ استمرار منطق سمو المؤسسة الملكية وانفرادها بالسلطة** وهي دلالة على خلو التعديلات من **مبدأ التدول السلمي** على السلطة من خلال تكليف الملك للكتلة البرلمانية الاكبر بتشكيل الحكومة فقد بقيت المادة 35 من الدستور على حالها تؤسس لسلطة الملك في تعيين رئيس الوزراء.

كما ان جل صلاحيات الملك لم تتعرض للتعديل حيث حافظ عليها دستوريا وهي مظهر من مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.[1]

النتيجة المتوصل اليها هو **بقاء الدور المحوري للمؤسسة الملكية رغم ادخال بعض التعديلات.**

وفي **باب الحريات** تم تعديل صلاحيات المحاكم المسماة **بمحكمة امن الدولة** وتحديد مهمها حيث تقتصر فقط على قضايا الخيانة العظمى، التجسس والإرهاب، في حين وجوب محاكمة اي مواطن امام المحاكم المدنية.

رافق التغيير الشكلي الذي مس الجوانب السياسية في اطار الاصلاح السياسي المنشود تغييرا محدود على **الصعيد الاقتصادي** حيث تم اقرار استراتيجية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الهيكلية مع بقاء الاعتماد على **المساعدات الخارجية** حيث تم الاعتماد على سياسة مالية توسعية **زادت من حجم المشكلة** الى حد كبير في ظل **فشل الحكومة** في طرح خطة متوسطة المدى تعمل على المحافظة على المسؤولية المالية.

[1] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، ***مرجع سابق***، ص 96.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء الحراك السياسي في الاردن عل غرار عديد الدول العربية وبعد تعديل الدستور سنة 2012 الذي حمل العديد من الحقوق في مجال حرية الرأي والتعبير لكن في طابعها الشكلي فقط. ففي الوقت الذي تفاعل البعض بحدوث انفراج وتحقيق القيود على الصحافة والاعلام عاد النظام الى اقرار قيود عليها بقرار قانون رقم 32 صدر سنة 2012.

واقره البرلمان ليدخل حيز التنفيذ عام 2013 حيث وضع قيود اضافة خاصة على مستوى المواقع الالكترونية التي طالها القانون بالترخيص والالتزام بقانون المطبوعات والنشر اي فقدان المواقع الالكترونية حرية النشر[1]

وهذا ما حدث بالفعل حيث تم حجب العديد من المواقع الالكترونية حيث يحق لمدير المطبوعات والنشر ان يوقف اي موقع غير مسجل .

وبذلك رغم الحراك الذي مس المملكة الاردنية ورغم الوعود والتعديلات والإصلاحات التي رافقت هذا الحراك بقي النظام الملكي في الاردن محافظا على طابعه السلطوي بالسيطرة على حرية الراي والسيطرة على الصحف ووسائل الاعلام كالتلفزيون والاذاعة، اضافة الى فرض قيود على الكتب والحق في تداول المعلومات والحصول عليها حيث اوردت المنظمة العربية لحقوق الانسان في تقريرها عن وجود حجب للمعلومات في الاردن كما اورد تقرير

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .216.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمعية الاردنية لحقوق الانسان حول حرية الصحافة والتعبير مع وجود انتهاكات ضد حرية الصحافة والتعبير والحق في تداول المعلومات[1]

في هذا الباب يمنح القانون مدير دائرة المطبوعات والنشر حق قبول أو رفض أي كتاب ينشر [2]حسب المادة 35 من دون ابداء الاسباب كما تنص المادة 30 على منع رؤساء تحير الصحف النشر بأسماء مستعارة.

كما ان قانون حماية اسرار وثائق الدولة التي تخص القضايا العسكرية والمعلومات الاستخبارتية اضافة الى المعلومات المتعلقة بالعلاقات الدولية والاتفاقيات كما شملت المعلومات عن تحركات الجيش وقوى الامن اضافة الى الوثائق المتعلقة بالتحقيق الاداري والجنائي واية معلومات تضر سمعة اي شخصية رسمية أو تمس هيبة الدولة[3]، وبقي هذا القانون[4] على حاله ولم يتغير، والذي يبيح ايضا للحكومة معاقبة منطقة بأكملها والزامها

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص .218.

[2] تم رفض ازيد من 100 كتاب سنة 2003 اي بمعدل منع كتابين في الاسبوع طيلة عام.

[3] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص ص .219-220.

[4]يمكن ذكر مجموعة من القيود التي فرضت على الحريات في الاردن : قانون النفي والابعاد سنة 1928 قانون منع السفر، استباحت حرمة المنازل طبقا لقانون المحاكمات الجزائية. قانون الدفاع سنة 1935 الذي كان يجيز للسلطة التنفيذية صلاحية الاستبداد بالكيفية التي تراها. قانون الوعظ والارشاد الذي يمنح السلطات الامنية احقية تحديد موضوعات خطبة الجمعة.قانون العقوبات المشتركة وهو من مخلفات الانتداب البريطاني وتم تجديده في العهد الاردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنفقات الجيش والامن.[1]

السلطة القضائية بعد الحراك تحدثت الدساتير التي سبقت الدستور الاخير سنة 2012 والذي جاء بعد زمن التحولات اثر موجة الثورات العربية على مكانة السلطة التنفيذية في كونها مجرد مؤسسة من مؤسسات السلطة التنفيذية لكن تم تصحيح هذا الوضع عند التعديلات المقررة سنة 2012 التي جاءت نتيجة الضغط الشعبي، لكن هذا الاستقلال كان صوريا ولم يتحلى بالاستقلالية الفعلية حيث انها مازالت تصدر احكامها باسم جلالة الملك ولاسيما احكام الاعدام وإصدار العفو الملكي الخاص والعام.[2]

عموما لا تتدخل السلطة التنفيذية في استقلالية القضاء ومهامه على مستوى قضايا الاحوال الشخصية والجنايات والجنح بل على مستوى القضايا ذات الطابع السياسي.

وفي ما يتعلق **بالمجتمع المدني بعد زمن التحولات** بعد فترة الحراك العربي سنة 2011 التي سميت بمرحلة الانفتاح والوعود بالإصلاح السياسي لكن الواقع لم يتغير من حيث

[1] صدر هذا القانون سنة 1928 وتم تجديده سنة 1953 منح بموجبه الحكومة معاقبة مجموعة من الناس مهما كان عددها بلا سند قانوني وتتحمل كل المنطقة نفقات الجيش والامن حيث يلزم سكان تلك المنطقة بنفقات الاقامة وفرض غرامة جماعية عليهم كما تنص المادة 05 من قانون العقوبات المشتركة ان المنطقة المفروض عليها هذا العقاب قد ارتكبوا جرما او تخلفوا عن تقديم المساعدة لذلك يجوز فرض غرامة على الجميع.

[2] هاني الحوراني،" التجربة الديمقراطية في الاردن بين التطلعات والمعوقات: قضايا التحول الديمقراطي في الاردن 1989 – 1996 ،" ورقة قدمت الى: ***اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي مؤتمر منعقد بالقاهرة فيفري / مارس 1996*** (رام الله : مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1997)، ص. 207.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضغوط الحكومية على منظمات المجتمع المدني بل تم الهيمنة على التنظيمات الاهلية هي الاخرى.[1]

اما مجال تدخل النظام في عمل منظمات المجتمع المدني فقد امتد التدخل ليشمل تنظيمات حقوق الانسان ففي عام 2003 قررت الحكومة الاردنية حل الجمعية الاردنية لحقوق الانسان بتهمة مخالفات مالية وإدارية لكن الاسباب الحقيقية تعود الى نشاط الجمعية في مجال الدفاع عن حقوق الانسان.[2]

في الاخير يمكن القول بأن هنالك تفاوت كبير بين الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الحركات الاحتجاجية في الأردن في ظل استمرار حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمي الأمر الذي يترتب علية ضعف قوة الدفع باتجاه تنفيذ مطالب هذه الحركات من قبل السلطة السياسية، مما يؤدي إلى بروز تكهنات مختلفة حول مستويات الامن والاستقرار السياسي الذي يمكن أن يترتب على هذه الوضعية.

---

[1] وليم نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا، ***مرجع سابق***، ص 255.

[2] وصلت درجة مضايقة عمل الجمعيات ذات الطابع الحقوقي الى ان ارغمت رئيس الحكومة وجهاز الاستخبارات الاسبق احمد عبيدات على الاستقالة من رئاسة المركز الوطني لحقوق الانسان لاعتراضه عل وضع حقوق الانسان في الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : المبحث الثالث : مستقبل البناء الديمقراطي في المغرب والاردن بعد زمن التحولات: سياق الازمة، المداخل والمراجعات.

المطلب الاول: سياق ازمة البناء الديمقراطي في المغرب والاردن : تشخيص العجز.

المطلب الثاني :المداخل والمراجعات لزمن ما بعد التحولات: في محاولة حصر التحديات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: سياق ازمة البناء الديمقراطي في المغرب والاردن: تشخيص العجز

تعرضت **محاولات البناء الديمقراطي** في المغرب والاردن الى **مأزق بنيوي** خاصة من حيث **الدستور** حيث تم اعتبارها **فجوة** من الفجوات التي قدمت في شكل وصفات سريعة للانتقال لديمقراطي ومن اهم ذلك هو **عجز الدستورانية**[1] **العربية عموما** عن تجاوز محددات الشرط السياسي والتاريخي **للسلطوية** بالنمط الذي شهدته الديمقراطيات الغربية.[2]

يمكن الحديث عن وجود **عجز التوجه نحو البناء الديمقراطي في المغرب والاردن** على غرار الانظمة العربية بوجود **اشكال الذهنية السلطوية المترسخة في الانظمة**، فمسار الخروج من **السلطوية** تميز بكونه **طويل ومعقد** ومس جميع **البنى المؤسسة للدولة** لان قياس **درجات التحول الديمقراطي** ليست مرتبطة اساس بوجود **الدستور كوثيقة سياسية وقانونية** في حد ذاتها فقط بل **بدرجة مسايرة النخب للفكرة الدستورانية** والتمسك **بمبدأ سمو القانون التأسيسي ووظيفة الدستور الاصلية في تقييد السلطة** اي اي محاولة للتخلص والخروج من **السلطوية وفق الوثيقة الدستورية** تتطلب مرافقة ذلك بشروط **ثقافية وسياسية**

[1] يعرفها الكاتب المغربي حسن طارق بأنها الدساتير التي تأتي وتقدم على هامش السلطة بدل أن تكون ميثاقا لتنظيمها ومقتضيات للحد من سلطتها وسطوتها، عندما يفتقد الدستور للدستورانيه اي انه دستور تم اقراه على مقاس السلطة القائمة.

[2] تم الحديث عن السياق المقارن بين المنجز النظري الغربي المفضي الى تحقيق الديمقراطية الغربية وكيف تخلصت من سيطرة الكنيسة وسيطرة الملكية الاستبدادية وهو الاطار الذي غاب عن الفكر السياسي العربي للمزيد راجع المبحث الثالث من الفصل الاول من الاطروحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم الدلالة عليها **بالثقافة الدستورية** التي تولي النصوص والتعاقدات التأسيسية المكتوبة اهتماما اكبر واكثر احترام.[1]

تكمن الاشكالية المركزية في **المغرب والاردن** من حيث **المعطى السياسي** في كيفية التوفيق بين واقع **الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية** كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية، إذ أن التلازم بين الواقع الاول والمطلب الثاني يكتسي بعدا تنازعيا لاجدال فيه.

يمكن الحديث دائما في **سياق الازمة** عن اتصاف **الحياة الحزبية** سواء في المغرب او الاردن ***بالدوران موضوعيا وذاتيا حول المؤسسة الملكية إما تفاعلا او تجاذبا أو تصارعا بشكل حول الممارسة الحزبية*** على حد قول الكاتب **يونس برادة** ادى ذلك الى رد فعل مستمر المستوى السلبي و حتى الايجابي اتجاه الملكية وخصوصا ازاء تطورات الحقل السياسي والدستوري.

ولمحاولة فهم بعض تجليات هيمنة **منطق وسياق الأزمة** على مجمل الممارسة الحزبية من خلال معطيين متداخلين يتمثلان في **أزمة المنافسة السياسية**[2] **وتشرذم المشهد الحزبي**.[3]

---

[1] حسن طارق، ***دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 302.

[2] يفتقد المشهد السياسي في المغرب والاردن الى مبدأ المنافسة السياسية ومن خلاله مشروعية الحديث عن تنافس مفتوح بين القوى السياسية في ظل اقرار المؤسسة الملكية بهذا المبدأ بل وتجعله أحد ثوابت سياستها الحزبية، حتى تمارس وظيفة التحكيم وهو ما يمكن رصده جزئيا من خلال الوقوف على طبيعة المنافسة السياسية من جهة وعلى الاشكالية الانتخابية من جهة ثانية.

[3]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعمل **المؤسسة الملكية** على اقرار **مبدأ الفصل** بين السلطات لكن **يمارس فقط** على **المستوى الأدنى** أي دون السلطة السياسية، فالمبدأ يتم اقحام **الحكومة والبرلمان** ومن خلالهما أو عبرهما **الاحزاب السياسية**.

وان **المؤسسة الملكية** في المغرب والاردن **تتعالى رمزيا** على ان تكون **طرفا في المنافسة** وعند الحديث عن على **جوهر السلطة السياسية** في المغرب والاردن نجد ان المؤسسة الملكية منحت لنفسها **مكانة فوق المنافسة السياسية** على الرغم من انها **محور كل العمليات السياسية**.

فالملكية تعمل على تأكيد **طابعها القدسي**[1] باعتبارها **مؤسسة المؤسسات** وهو ما يؤهلها انطلاقا من المنطق السياسي المهيمن الى أن تكون **أكبر من أن تخضع لقواعد التنافس السياسي**.[2]

دائما في **سياق الازمة** التي تحيط بالحياة السياسية في المغرب والاردن لابد من التطرق الى **البناء المؤسساتي** الذي نجد أبرز تجلياته في **غياب انتخابات** ومعترف بها.

ذلك أن **التشكيك في المسار الانتخابي** ظل لازمة لكل الاستحقاقات الانتخابية حتى الزمن الراهن وهو ما **شكل عقبة أساسية امام تحقيق التراضي السياسي** والحسم في قواعد

---

[1] تم دسترة الطابع القدسي للملك وتحريم انتهاك هذه القداسة من خلال نص دستوري يحمله الفصل 23 من الدستور والذي ينص على أن شخص الملك مقدس لاتنتهك حرمته. هذا من جهة ومن جهة اخرى نجد قدسية الملكية في السندالمرجعي بالانتماء لآل البيت الدولة العلوية الشريفة في المغلرب والانتساب الى سيدنا ادريس الاكبر والمملكة الاردنية الهاشمية نسبة الى آل البيت.

[2] يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، " في: ***الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 288.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البناء الديمقراطي، أي أزمة دائمة مع مفهوم **التمثيلية السياسية** ومضمون **التعددية الحزبية** باعتبارها اطارا لا يتعدى الجانب الشكلي.

ومن عوائق استكمال الطور الانتقال وجب الحديث عن **العوائق الثقافية**، رغم استحضار مبرر **الادوار التسلطية** للدولة **وعدم تمكن النخب السياسية المعارضة** من تجاوز البنى **التسلطية** استنادا الى التعبئة السياسية اللازمة لذلك يمكن اعتبار غياب – وتغييب– الثقافة الديمقراطية من العوائق الهامة التي تقف في وجه **عمليات توطين** مختلف اوجه الممارسة الديمقراطية.[1]

يقر المفكر العربي **هشام جعيط** بأن **العقبة الكبرى** في وجه التحول الديمقراطي العربي تكمن في **ميل العرب الى التفرد ثم الى الانغلاق**، رغم ان العالم العربي انفتح في مراحله المتأخرة من حداثته على الافكار التقدمية والتغيير الاجتماعي غير أنه **لم ينفتح على الجاذب الديمقراطي.**

وفي هذا الصدد يتدخل **العامل التاريخي** بقوة في المشهد السياسي المغربي والأردني **بترسيخ ثقافة** تمتد الى معطى **العشيرة والقبيلة والزعيم والولاء**، حيث تضاعفت عمليات **التوظيف السياسي للقبيلة والعشيرة** حيث ادى التحكم فيها واحتواءها الى تسهيل مواصلة

[1] كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيمنة على المجتمع الذي ينصاع بتقديم تنازلات باسم القبيلة والعشيرة وهذا ما يقوض فرص الاصلاح السياسي وحتى التنمية السياسية.[1]

جاء **زمن التحولات** ليعبر عن الرغبة في **تشكيل مسار جديد** قائم على **قيم المواطنة** وإعلان الرفض وتجاوز الخوف وكسر الحواجز النفسية والاجتماعية التي اغلقت اما المجتمع العربي التوجه نحو الاطاحة بالانظمة المستبدة[2] في نفس السياق يمكن الحديث عن مدى التحكم في المشهد السياسي في المغرب والاردن بتعطيل دور المعارضة وتقليص حضور الطبقة الوسطى في المجتمع ما ادى الى غياب المؤسسات السياسية والاجتماعية الوسيطة. ومنت جهة اخرى يمكن الحديث عن ترسيخ الانظمة السلطوية لفكرة المؤامرة والتدخل الخارجي، وإعلان الخيانة.[3]

ازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الاردن كنتيجة للسياسات الاقتصادية التي تصب في صالح النخبة وهي سياسة جهوية بالأساس بحيث يتم اهمال المناطق الخارجة عن نطاق العاصمة وهذا ما عزز المطالب المجتمعية في باب العدالة الاجتماعية والتوزيعية.[4]

---

[1] كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2016)، ص. 101.

[2] ادغار موران،" غيوم في سماء الربيع الربي،" تر: محمد خيرات، ***مجلة الاتحاد الاشتراكي***، 28-04-2011.

[3] كمال عبد اللطيف ، "الحدث التونسي وأسئلة الاصلاح السياسي العربي: أوليات وسياقات وافاق"، في: امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص 374.

[4] مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) ص 04-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء على ما سبق يمكن القول بأن **الدولة في المغرب ولاردن** هي نتاج لإعادة **إحياء لقيم تقليدية** واستخدامها كأشكال **معاصرة** لتنظيم السلطة عبر ما يسمى **ازدواجية الاصالة والمعاصرة**، فالدولة الوطنية في المغرب هي نتاج لعملية توفيق بين قيم الدولة المخزنية السلطانية، والقيم التكنو–بيروقراطية الموروثة عن عهد الحماية او تسمى بالدولة التراصفية.

والنتيجة نسق سياسي غير مكتمل البنيان، ما بين صراع نسقين متناقضين من حيث الجوهر التاريخي والسياسي يولد نسقا متناقضا من حيث الشكل والمضمون، بذلك لم **يتحقق مجتمع حداثي معاصر** في مقابل ذلك **غياب مجتمع تقليدي** بحت، ليتحقق مجتمع **التناقضات وليس الثنائيات.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :المداخل والمراجعات لزمن ما بعد التحولات: في محاولة حصر التحديات.

ضمن هذا الاطار سيتم محاولة التفكير في مستقبل الاوضاع العربية لاسيما في المغرب والاردن خاصة وانهما نظامان ملكيان تحت ارضية تُعنى بمراجعة سياق الازمة ومحاصرة التحديات حتى يتم فتح المجال لتأسيس قواعد جديدة في الفكر السياسي العربي، وهي القواعد التي تحاول المساهمة في بناء أنظمة في السياسة والفكر تتجاوز النظام البائد وتكون قادرة على بناء اسس اللاعودة الى الاساليب الاستبدادية في الحكم، وفق تجاوز المواقف والمعتقدات السابقة وتركيب ثقافة جديدة واساليب اخرى في مواجهة البنى السلطوية يمكنها ان تُخلص المجتمع المغربي والاردني والعربي عموما من صور الفساد والاستبداد.[1]

ومن **المداخل** الواجب اعتمادها هي العمل على تخطي بعض المفاهيم التي تعتبر ضمن **تركة الخطاب السياسي التقليدي** والتوجه نحو **تركيب خطاب اصلاحي** يمثل افقا جديدا يعمل على **توطين قيم التحديث السياسي** في المجتمعات العربية على غرار اعادة **بناء مفاهيم الدستور والمواطنة ودولة القانون والمؤسسات والشفافية والحكامة داخل الخطابات السائدة**

[1] كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2016)، ص ص . 39- 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مشاريع الاصلاح، سواء في المؤسسات السياسية بما فيها من احزاب وتنظيمات او في خطاب المثقفين والفاعلين السياسيين.[1]

في سياق العامل الثقافي دافع المفكر المغربي عبد الله العروي بقوة عن لزوم العناية بالعمل الثقافي باعتباره الارضية الضرورية الداعمة لانجاز كل ما يمكن أن يساهم في تجاوز أوضاع التأخر التاريخي في الفكر والمجتمع والسياسة في مجتمعتنا كما اعتبر العروي ان استمرار التأخر التاريخي يعود الى عدم قدرة النخب التخلص من الاهتمام بالعامل السسياسي اكثر من الاهتمام بالعامل الثقافي.[2]

تكمن اهمية التحول الثقافيي وتغيير الذهنيات في باب التفكير في كيفيات تحقيق التحديث عبر الانخراط العري في استيراد الوسائل والاداوت المادية الحداثية في فضاء المجتمع ونقلها الى مجال الفكر والتفكير كل ذلك يتحقق وفق التخلص من القلاقات الوهمية بالماضي وهذا ما يمنع وجود تحةلات حقيقة في المجتمع العربي.

يمكن الاعتماد على مقاربة تحاول ان تقربنا من **الاليات المؤدية الى اعادة احياء المشروع السياسي الاصلاحي العربي** والبحث في مشروع **مجتمع المواطنة** خاصة في الانظمة الملكية العربية على غرار المغرب والاردن اين شاع مصطلح الرعية، لذلك وجب

---

[1] كمال عبد اللطيف ، ***أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من ادراك الفارق الى وعي الذات*** (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،2009)، ص 165.

[2] كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2016)، ص. 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل على الخلاص من هذا المعطى عن طريق انجاز **تعاقدات سياسية جديدة تهدف الى دعم المشروع السياسي المعطل.**[1]

انطلاقا من الاهداف التي قام من أجلها **الحراك في المغرب والأردن** وعديد الدول العربية والتي تصب في مجملها نحو **تحقيق الديمقراطية** القائمة على **التعددية والحريات السياسية والاجتماعية وحرية التعبير واحترام حقوق الانسان والتداول السلمي على السلطة**، اضافة الى **الاصلاح الدستوري** الذي يعمل على تطبيق مبدأ **الفصل بين السلطات**، اضافة الى العمل على **استقلالية القضاء**، وبناء الدولة **وفق تصور حداثي يؤسس له دستور عصري.**

أما على **المستوى المجتمعي** كان الاهداف المرجوة في تحقيق **العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والبطالة وتكريس مفهوم المواطنة وفاعلية المجتمع المدني.**

وعلى المستوى الخارجي تم التركيز على تحقيق **الاكتفاء الذاتي** ورفض **التبعية واستعادة الكرامة الوطنية من ضمنها الحفاظ على الهوية والخصوصية.**

[1] كمال عبد اللطيف ، "الحدث التونسي وأسئلة الاصلاح السياسي العربي: أوليات وسياقات وافاق"، في: امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص ص.355-356.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أوجه **المراجعات** ضرورة **تجاوز العزوف** الذي كان سائدا في حالة الانسداد السياسي في المغرب والاردن مع ضرورة التخلص من الخوف والرقابة الذاتية هنا وجب التنويه الفعل الذي قامت به حركة 20 فبراير المغربية بكسرها هاجس الخوف[1] بالدعوة الى تفكيك بنية الاحزاب التقليدية وتطويرها وتكسير حواجزها والدعوة الى بناء قيادات جديدة تمتلك القدرة على قيادة التغيير.

ولتحقيق هذه الاهداف وجب العمل على احداث ضغط وتغيير حقيقي داخل الانظمة السياسية وأن يتم الرفع من مستوى وسقف المطالب وفق اعتبارات عقلانية، حتى يتم الوصول الى:

- اصلاح سياسي يعمل على تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير، والمشاركة السياسية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية.[2]

- اصلاح نظام الحكم باقامة ملكية دستورية وحكومة برلمانية منتخبة تملك السلطة الحقيقة وتخضع للمساءلة والرقابة.

- اجراء تعديلات دستورية تعزز من منطق دور وسلطة الشعب في الحكم وتضمن حقوقه.

- التوجه نحو الحكامة ومكافحة الفساد واحلال الشفافية.

---

[1] كمال عبد اللطيف ، "الحدث التونسي وأسئلة الاصلاح السياسي العربي: أوليات وسياقات وافاق"، في: امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص 363.

[2] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، ***مرجع سابق***، ص ص 90-91.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– التخلص من المنطق القبلي والعشائري عن طريق ضرورة العمل على **عقلنة** المرتكزات **التاريخية** وإيجاد بدائل تساعد على عملية التجاوز لكل ما هو **تقليدي** استنادا الى استخدام مبدأ المراجعات والآليات الفكرية المتاحة حتى يم التخلص من المعطيات التاريخية خاصة وان الانظمة الملكية العربية تتغذى على كل ما هو تقليدي وتاريخي.[1]

لم تتمكن المملكة الاردنية من التعاطي من الاحتجاجات ولم تستطع الاستجابة للمطالب المجتمعية حيث انها افتقدت الى استراتيجية شاملة للحل سواء على المستوى السياسي بتقديم تعديلات شاملة او اصلاحات عملية ومؤسسية اكثر اتساعا وشمولا يتم فيهل اشراك كل القوى السياسية الفاعلة في اطار حوار شامل قد يؤدي الى تفاهم مشترك ورسم مسار واضح يؤدي الى انتقال ديمقراطي وإصلاح سياسي دون الاعتماد على النظام الريعي والرعوي القائم.

الملاحظ ان اغلب القوى السياسية في المجتمع الاردني مازالت تقد الملك على انه راعي الاصلاح في البلاد وأنه من يتوجب عليه قيادة العملية الاصلاحية وهو تحدي لا يمكنه ان يتحقق خاصة في ظل وجود قوى تعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن وهي القوى التي تأتي من داخل الدائرة النخبوية السياسية والاقتصادية التقليدية للنظام.

[1] كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2016)، ص. 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسبيل المفضي الى التوجه نحو الاصلاح لابد من يكون من فوق الى تحت لان اي تغيير لا يمس النخب السياسية الحالة سيؤدي الى بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه خاصة وأن مرحلة الاحتجاجات قد تم تجاوزها.

لذلك ارجع بعض المفكرين العرب ان الازمة البنيوية العربية في محاولتها للبناء الديمقراطي في ان اصل العطب يكمن في **الطبيعة السلطوية** للأنظمة، وأن **مسار الخروج** من السلطوية طويل ومعقد واحد مداخله **البناء الدستوري**.

ضرورة تجاوز المعالجات التجزيئية اي ابقاء الفكر السياسيا العربي خاضعا الى مشروع الحداثة السياسية في جانبها الكلي اي اطارها الشمولي. [1]

[1] كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2016)، ص ص. 66-67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتهت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج والخلاصات**، التي تتعلق **اشكالية الفكر السلطوي وأثره على البناء الديمقراطي العربي**، لاسيما المملكتين المغربية والاردنية عبّر عنها النطاق الموضوعي والإشكالي للبحث، في سياق **رصد المنظومة المعرفية العربية** في بعدها **التاريخي والتقليدي** واثر ذلك على **البناء الديمقراطي والتوجه الحداثي العربي**، كل ذلك في ظل بروز اشكاليات معرقلة لهذا المسار.

فالموضوع محط الدراسة تتخلله **جوانب اشكالية** متعددة انطلاقا من موضوع الفكر السلطوي في حد ذاته لما يتضمنه من تعقيدات فهو يدخل ضن نطاق حقول معرفية عديدة ، فقد خصت الدراسة اطارا مفهوميا ونظريا، يبرز **السياق التاريخي للانساق الثقافية للسلطوية والبناء الديمقراطي في المعطى العربي.**

يمكن عموما الحديث نتائج وخلاصات في شكل نقاط اساسية تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة:

- يمكن **تفسير العجز الديمقراطي العربي** استنادا الى **المنظومة الثقافية وغياب قوة الفكرة** وهذا ما يعمل على **تحطيم مشروع التحديث السياسي**، لذلك وجب الخوض في **ثورة ثقافية** تقود الى **تغيير الذهنيات** وهو التغيير الواجب توفره في المدرسة والجامعة والمعمل والمقاولة والحزب وداخل المجتمعات العربية حتى يكون مرجعا اساسيا للتحديث والتقدم.
- مما سبق تناوله يمكن القول بالتصور الذي تقدمه الانثروبولوجية السياسية ومن خلال محاولة تفكيك النسق الثقافي لبنية التسلط في المجتمعات العربية ومن التفكير داخل النسق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتروبولوجي المهيمن للاستبداد السياسي في المجتمعات العربية تتجلى الصورة التي تميز الاستبداد الشرقي حيث السيطرة المطلقة للدولة التي تصبح أقوى من المجتمع، وبالتالي حافظ الاستبداد على بقاءه واستمراريته، في هذا الصدد يمكن التوافق مع النموذج الذي قدمه المفكر المغربي عبد الله حمودي في نسق الشيخ والمريد كي نصل الى مجموعة من النتائج والخلاصات على مستوى الممارسة السياسية والنسق السياسي للدولة العربية، وهي خلاصات لا يمكن عزلها عن الانتروبولوجيا ما –بعد الكولونيالية والتي تكشف إلى أي حد أن الممارسات التسلطية في المجتمعات العربية نابعة من تاريخ الشعوب العربية، ذلك أن إنتاج وإعادة– إنتاج نسق الشيخ والمريد يجعلنا نقف أمام بنية سياسية تؤثث في العمق الممارسة السياسية وتجلياتها في كل البلاد العربية وهي بنية يمكن أن ننظر إلى مكوناتها من خلال مجموعة من المظاهر أولها سيطرة مجموعة صغيرة على سلطة اتخاذ سلطة القرار مع بروز شخص واحد فقط على الساحة فنكون إننا أمام سلطة الواحد– الشيخ.

- شكلت الآداب السلطانية **منبعا لا ينضب لشرعنة الاسبداد وتبريره** داخل منظومة الثقافة العربية، حيث نشأ **النص السلطاني** لغاية معينة ومحددة مسبقا هي الدفاع عن السلطة **وتبرير قيامها واستمرارها** من جهة وابراز كفائتها في حراسة الدين من جهة اخرى.
- النظم الاستبدادية المتشبثة بالسلطة هندست عن قصد وعن غير قصد انماطا من الاستقطاب التي من شأنها ان تجعل طرقها الاستبدادية كحل اخير ضد التفكك التام لبلدانها.
- غياب او ضعف اداء المجتمع المدني من خلال حرمانه من وسائل مؤسسية يمارس بواسطتها المراقبة على جهاز الدولة، كما تم السيطرة عليه عبر جهاز قمعي أو رقابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطور ومتشعب، لنكون أمام دولة استبدادية تلتف سلطتها المطلقة في الزمان والمكان على مؤسسات المجتمع المدني.

- **الدساتير العربية** تدعي انها ديمقراطية وتتضمن المبادئ والقيم التي تتظاهر بأخذ الديمقراطية شعارا لها لكن الغالبية من **الدساتير العربية** وضعت **بمعرفة نظام الحاكم دون العودة الى استشارة شعبية حقيقة.**
- **السلطوية العربية** في الجانب **الدستوري** فعلت ما تفعله عادة **الانظمة السلطوية بالقانون،** اي تطويع القانون لخدمة مصالحها وأهدافها السياسية ولا يمكن للقانون ان يكون سيدا أمامها، كذلك هو الدستور فطبيعة الانظمة السلطوية العربية لا تتوافق مع سيادة القانون والدستور ولا تؤسس لدولة قانونية، فالدولة تحرص على ان تكون دولة قانونية دون ان تتحول الى دولة القانون وتظم عدد من المؤسسات من دون أن تصبح دولة مؤسسات.
- السلطة العربية **واقترانها بالسلطوية** لا تعترف بوجود **الدستور** على اعتبار انها **اسمى منه** وسابقة عليه بل ترتكز الى **الايديولوجية التأسيسية** التي تستند الى **شرعية التاريخ البعيد** أو هي تعبيرا عن **ارادة الله في ارضه** او **ترجمة لفكرة الثورة المجيدة** او تستند الى **حزبها العتيد.**
- تم التحكم في الشعوب **ليس عن طريق القانون والمؤسسات** باعتبارهم **مواطنين،** بل يحكمون **بالاستبداد ونظم القهر باعتبارهم رعايا،** وهذا ما يجعل الاستبداد في نظرنا يقف كأهم العوائق التي تعرقل السير من دولة السلطان إلى سلطان الدولة كل ذلك ادى الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضعف توافر مقومات الحداثة والبناء الديمقراطي يعود الى امتداد روح الدولة السلطانية المخزنية الذي بقي حاضرا ومؤثرا في أداء الدولة الوطنية والعلاقة بينها وبين المجتمع.

- بنية التسلط ادت الى تغلل **بنية الطاعة والخضوع في الجسد الاجتماعي** تجاه الحاكم إذ "تتخذ الطاعة والقيام بالواجب أشكال خضوع تفاخري للرئيس أو القائد الأعلى ويتجسد السلوك في العلاقات البيروقراطية وفق هذه العلاقة الأولية: ففي كل نظام سلمي تراتبي يوافق الخضوع المطلوب من المرؤوس نشاط رئيسه وبسط سلطته، يمكن اضافة مسالة مراقبة جهاز الحكم، "فالقائد الأعلى هو الذي يمارس هذه المراقبة بواسطة حلقة مصغرة من الخدام المخلصين ينتقي منهم تابعا يكون أقرب الناس إليه، وهذا التابع هو ما يسمى في الأدبيات الرسمية والسياسية العربية"الرجل القوي".
- **الأحزاب** السياسية العربية الحالية استنادا الى الظروف التي قامت فيها والشروط المؤسسة لها والتجربة والممارسة التي طبعتها منذ عهودها السابقة فاقدة لجميع مقومات المواكبة الديمقراطية لمفهوم الانتقال اولا على مستوى تركيبرتها وديمقراطيتها الداخلية وتداول قادتها على قيادة الحزب وهو ما يمثل رهانا كبيرا على عملية الانتقال نحو الديمقراطية.
- عملت النظم السلطوية على **رعاية وإحياء الولاءات القبلية والطائفية** وخلقت الشقاق بين المجموعات **والأحزاب** حتى تستخدم الية التحكيم او التعالي الرمزي بين المجموعات المستقطبة، هذه الالية عملت من جهة اخرى على تفجير حرب اهلية تصل في احيانا كثيرة الى ان تكون عنيفة لتكون الية اخرى تعمل من خلالها "ابتزاز" المجتمع بالخطر الذي يحدق بهم في حالة ذهابهم عن الحكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عملت **النظم السلطوية** على **اعادة انتاج** النظام القديم القائم على **اعاقة التقدم** نحو فضاءات الحرية الاقتصادية والاجتماعية.

- سيادة **القيم الأنانية والنفعية والزبونية** وهذا الوضع حقيقة نابع أولا من تأرجح الإنسان العربي بين قيم متنافرة في جوهرها مثل قيم **التقليد والحداثة** وقيم الديمقراطية والاستبداد وقيم الخضوع والتحرر، حيث توصلت العديد من الدراسات – داخل الوطن العربي وخارجه – من خلال البحث في مميزات المجتمعات العربية المعاصرة ومدى ارتباطها بطبيعة النظم غير الديمقراطية السائدة في الوطن العربي الى المجتمعات العربية المعاصرة قائمة على **العلاقات العائلية الزبائنية القبلية.**

- يقودنا ما حدث للوطن العربي من **متغيرات جديدة** في **زمن التحولات** الى توصيف الحياة السياسية والثقافية بأنها **تعاني من الازدواجية** القائمة على **النزوعات التقليدية** والخيارات الدافعة الى **الحداثة والتحديث** في المجتمع، وهنا يمكن الحديث عن **دور الافكار** التي قدمها التاريخ بوجود صعوبة تواجه النخب حتى يتم **تفعيل منظومة فكرية سياسية ومجتمعية هدفها محاصرة التقاليد وتفكيكها.**

- النموذج الفريد للدولة العربية الجمع بين **الاحساس العميق بالهشاشة** وفي الوقت نفسه **القدرة العالية على التأقلم والتكيف** وكان نموذج دولة الثقب الاسود كنتيجة لهذا التكتيك، كما ان تمادي الانظمة في استغلالها لوضع **تركيز السلطة والسيطرة** وتضييق نطاق المشاركة السياسية والفساد والقمع ساهم كل ذلك في **الانفجار العربي** لكن ميزة التأقلم والإرث المؤسسات القديمة عمل على اعادة الاحياء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عمل **الحراك الاجتماعي** الذي عرفته بعض الدول العربية على الدعوة الى اعادة التفكير في النصوص الدستورية حيث بدأ الحديث عن إقرار دستور وظيفته الاساسية تقييد السلطة والعمل على انهاء السلطوية في المعطى العربي، غير ان الواقع له دلالة اخرى هي وجود دساتير جديدة لكن مع استمرار حضورها على هامش السلطة، فعوض ان يكون الدستور ميثاقا لتنظيمها وتحديد مقتضيات كبحها، كان اخراجه وفق تغيير فقط للقواعد االتي تقوم عليها السلطوية اي اعادة تجديدها.
- عند محاولة استحضار الجوانب المماثلة بين **الدول العربية** فان الجامع المشترك هو **طغيان الانظمة وتنوع مظاهر استبدادها** لذلك كان التوافق المجتمعي في المطالب باسقاط انظمة الاستبداد، لكن الذي حدث بعد زمن التحولات هي قدرة الانظمة التسلطية على اختراق هذا الحراك واستطاعت ان تبني صور من الاستمرارية بعد تنازلات صورية كما توصلت بعض الانظمة الى بناء حواجز جديدة تمنحها مدى طويل للاستمرارية خاصة **الانظمة الملكية**.
- عملت **المطالب المجتمعية والنخبوية** على ضرورة اعادة النظر في **الوثيقة الدستورية** بما يتوافق مع تقييد الحاكمين وزيادة هامش الحريات، لكن تطورات ما بعد اليوم المالي للثورة كانت خارج التطبيق وتبقى في خانة الحلم غير المتحقق لبناء قاعدة نغير بالدستور بدل تغيير الدستور.
- ادراك العلاقة بين **السلطة التنفيذية والمعارضة** الممثلة اساسا في الاحزاب السياسي يمكن القول بان **الحياة الحزبية** تعرضت، بفعل **ميزان القوى المختل** لمصلحة **المؤسسة الملكية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في **المغرب والاردن**، إلى مشهدين لهما نفس المآل والنتيجة مشهد الإقصاء والتهميش والتنكيل والاحتواء والاستقطاب.

- ساهم مشهد **الاقصاء** ومشهد **الاحتواء** الممارسين من قبل **المؤسسة الملكية** في كل من **المغرب والاردن** على **إفقار** التجربة الحزبية **وتعطيل** قدرتها على مراكمة ثقافة الوساطة والتمثيل وإذكاء روح التنافس، واستنبات قواعد المشاركة الديمقراطية، هذا ما اثر على **انتاج مؤسسات تشريعية خاضعة وموالية وغير مؤثرة.**
- استطاع **المخزن المغربي والمنطق العشائري في الاردن** دور في خلق برلمان لا يمكنه ان يكون سلطة منافسة للمؤسسة الملكية لذلك عمد إلى اتخاذ عدة إجراءات سياسية ودستورية لإفراغ المؤسسة البرلمانية من كل سلطة حقيقية عن طريق احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية، اضافة الى الإشراف الملكي على وضع دستور البلاد، ادى ذلك الى تأسيس برلمان فارغ من كل محتوى سياسي.
- تم **تحويل مهام الحكومة، في المغرب والاردن** فرغم الاختصاصات المخولة للحكومة وما يرتبط ذلك من تقنيات عصرية وأساليب حديثة فقد بقيت الحكومة جهازا يفتقد كل استقلالية ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل تاريخية تتلخص في الإرث المخزني الذي كان دائما يقوم على أن الوزراء كانوا مجرد كتاب للسلطان.وسياسية وتنظيمية دفعت بالمخزن إلى تجريد المؤسسة الحكومية من كل سلطة حقيقية من خلال الحرص على عدم تكوين حكومات منسجمة سياسيا أو حزبيا إضافة إلى إسناد الوزارة الأولى إلى شخصية محايدة موالية للمخزن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اتفقت الاردن مع المغرب** في كون ان الدولة هي المتحكمة في اجندة الاصلاح من خلال تأميمها ايديولوجيا وأبان على قدرة الدولة مرة اخرى على كسر الحقل الحزبي والقدرة على بلورة مرجعيات حديثة للاصلاح والنجاح في عملية اختصار دورة المطالب واستطاعت انتاج الية مؤسسية لانتاج المطالب والتوصيات وتشغيل التغذية الذاتية للنظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أولا: المصادر الرسمية

1. دستور المملكة الاردنية الهاشمية 1952.
2. دستور المملكة المغربية 1962-1970-1972-1992-1996-2011.

ثانيا: الكتب

1. ابتسام الكتبي واخرون (محررين)، ***الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004).
2. ابراهيم البدوي، سمير المقدسي، ***تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011).
3. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ، ***المقدمة***، (بيروت: دار الكتاب اللبناني،1989).
4. أبو الحسن الماوردي، ***تسهيل النظر وتعجيل الظفر: في أخلاق المَلك وسياسة المُلك***، تحقيق محيي هلال السرحان، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1981).
5. أبو الفضل جلال الدين بن منظور، ***لسان العرب***، (بيروت: دار صادر، 2003) .
6. أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014).
7. ادريس لكريني وآخرون، ***اطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية***(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2015).
8. امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
9. أمحمد مالكي، ***الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).
10. ايليا حريق، ***الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب*** (بيروت: دار الساقي، 2001).
11. برا سنان، ***إشكالية المواطنة/الرعية في التراث السياسي الاسلامي***، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016).
12. برهان غليون، ***نقد السياسة، الدولة والدين***، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. بشارة، عزمي، ***المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***.ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010).
14. توفيق المديني، ***المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي***، (دراسة من منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997).
15. ثناء فؤاد عبد الله ، ***آليات التفسير الديمقراطي في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
16. الجاحظ، ***التاج في اخلاق الملوك*** (القاهرة: دار الافاق العربية.د.س.ن).
17. جاد الكريم الجباعي، ***من الرعوية الى المواطنة*** (بيروت: أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي،2014).
18. جورج بالانديه، ***الانثربولوجيا السياسية***، تر: علي المصري(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1990).
19. جورج طرابيشي، ***هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية*** (بيروت: دار الساقي،2006).
20. جون وتربوري، غسان سلامة وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي***، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي »فوند اسيوني ايني انريكو ماتيي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000).
21. حافظ عبد الرحيم، ***الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
22. حسنين توفيق إبراهيم، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
23. حسين علوان، ***إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي***، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).
24. حليم بركات، ***المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
25. خلدون حسن النقيب، ***الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ،ط3، 2004).
26. خليل أحمد خليل، ***العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد***(بيروت: دار إحداثه، 1981) ص 29- 34.
27. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ***أزمة الديمقراطية في الوطن العربي***،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. سعيد بن سعيد العلوي ، ***الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997).

29. شبيب دياب، مارلين نصر وساري حنفي، ***الانتفاضات العربية: مقاربات سوسيولوجية ومقاربات جغرافية*** (بيروت: دار الفارابي،2014).

30. صامويل هانتغتون، ***صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي***، تعريب: مالك أبو شهيرة (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).

31. عبد الإله بلقزيز، ***الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر***، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث،2008).

32. ـــــــــ، ***الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002).

33. ـــــــــ، ***الديمقراطية والتنمية الديمقراطية*** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)،

34. عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ط 3 (بيروت: دار النفائس،1993).

35. عبد السلام طويل، ***الدولة العربية فى مهب الريح – دراسة في الفكر السياسى عند برهان غليون***(القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، 2006).

36. عبد العالي حامي الدين،" الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، 2011.

37. عبد الله العروي ، ***مفهوم الدولة***،(الرباط:المركز الثقافي العربي،1993).

38. ـــــــــ ، ***من ديوان السياسة*** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009).

39. ـــــــــ، ***ثقافتنا في ضوء التاريخ***، ط2،(بيروت: – المركز الثقافي العربي،1992).

40. عبد الله حمودي، ***الشيخ والمريد: النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة– يليه مقالة في النقد والتأويل***، تر، عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط4، 2010).

41. عز الدين العلام، ***الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي***، (الكويت: عالم المعرفة، 2006).

42. عزمي بشارة، ***الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) .

43. ـــــــــ، ***المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***.ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2010).

44. ـــــــــ،" ***بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة***،" *(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

45. علي الدين هلال واخرون ***الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1998).
46. علي الدين هلال، نيفين مسعد، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير***، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
47. علي حرب، ***اوهام النخبة أو نقد المثقف*** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط4، 2004).
48. علي خليفة الكواري (محرر)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007).
49. علي خليفة الكواري واخرون ، ***الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005).
50. علي عبد الرّازق، ***الإسلام وأصول الحكم***،(تونس، دار الجنوب للنشر، 1996).
51. غسان الخالد، ***البدوقراطية قراءة في سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية***(بيروت: منتدى المعارف،2012).
52. فهمي جدعان ***المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي***، (عمان: دار الشروق، 1989).
53. كمال عبد اللطيف وليد عبد الحي (محررين)، ***الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012)، ص. 149.
54. كمال عبد اللطيف، ***في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الاداب السلطانية*** (بيروت: دار الطليعة، 1999).
55. محمد أركون، الفكر ***الأصولي و استحالة التأصيل .نحو تاريخ للفكر الإسلامي***، تر: هاشم صالح، (بيروت: دار الساقي ، 1999).
56. محمد جابر الانصاري، ***تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2005).
57. محمد حافظ يعقوب، ***العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي***، (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997) .
58. محمد زيعور، **تطور الفكر السلطوي: العلمانية _ السلم _ الماركسية** ، (بيروت: رشاد برس، 2003).
59. محمد سبيلا، ***الحداثة وما بعد الحداثة***، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2000).
60. محمد سليم العوا، ***في النظام السياسي للدولة الاسلامية***، (القاهرة: دار الشروق،2012).
61. محمد شقير، ***تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة –*** (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

62. محمد عابد الجابري، ***العقل الأخلاقي العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية***،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2001).
63. ـــــــــــــ، ***العقل السياسي***، (بيروت: المركز الثقافي العربي ، 1991).
64. ـــــــــــــ، ***المشروع النهضوي العربي***: مراجعة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
65. ـــــــــــــ، ***تكوين العقل العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1984).
66. ـــــــــــــ، ***العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته***، ط3(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1990).
67. ـــــــــــــ، ***العقل الأخلاقي العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية***،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،2001).
68. ـــــــــــــ، ***المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية***، (مؤسسة بنشرة الدار البيضاء،1988).
69. ـــــــــــــ، ***تكوين العقل العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1984).
70. ـــــــــــــ، ***في نقد الحاجة الى الاصلاح*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 2005).
71. محمد عبد الباقي الهرماسي، ***المجتمع والدولة في المغرب العربي***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999).
72. سعيد بن سعيد العلوي، ***الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997).
73. نزيه الأيوبي، ***تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط***، ترجمة، أمجد حسين، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
74. نصر محمد عارف، ***في مصادر التراث السياسي الاسلامي: دراسة في اشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل***، (فرجينيا: المعهد العالي للفكر الإسلامي 1994).
75. هشام شرابي، ***النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العرب***، ترجمة محمود شريح. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) .
76. ـــــــــــــ، ***النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).
77. ـــــــــــــ، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**،ط3،(بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984).
78. هند عروب، ***مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي*** (الرباط: دار الأمان، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

79. وليم نجيب نصار، ***مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريمونيالية الجديدة الاردن نموذجا*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

80. ـــــــــــــــ، ***الانتخابات والديمقراطية والحالة والفلسطينية*** (رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).

81. وهيب الشاعر، ***الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004).

82. يوسف القرضاوي، ***من فقه الدولة في الإسلام***، ط4، (القاهرة: دار الشروق،2005).

83. محمد نجيب بوطالب، ***سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

84. هاني الحوراني وآخرون ، ***الاطار القانوني للبناء الديمقراطي في الاردن*** (عمان: دار سندباد للنشر،200) .

85. منيسي أحمد، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).

86. نفين مسعد محررا، ***كيف يصنع القرار في الانظمة العربية دراسة حالة: الاردن- الجزائر- السعودية- السودان-سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن*** (عمان: مطبعة الحامد، 2000).

87. أمين مشاقبة محررا، ***السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار: أوراق ووثائق المؤتمر***(عمان: مطبعة الحامد، 2000).

88. حسن طارق، ***دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

89. روزنتال ويودين وآخرين، **الموسوعة الفلسفية**، تر: سمير كرم ط 10(بيروت، دار الطليعة، 1974).

90. بيير بورديو، ***الرمز والسلطة***، تر: عبد السلام بنعبد العالي (المغرب، دار توبقال، 1986).

91. جون وتربوري، غسان سلامة وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي***، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي »فوند اسيوني ايني انريكو ماتيي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000).

92. جيل دولوز، ***مدخل لقراءة فوكو***، تر. سالم يفوت(بيروت: المركز الثقافي العربي،1987).

93. الطرطوشي محمد بن الوليد ، ***سراج الملوك***، تحقيق محمد فتحي أبو بكر (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ، 1994).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

94. سعيد بن سعيد العلوي، "**الديمقراطية والتحولات الاجتماعية بالمغرب**"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (الطبعة الأولى الرباط 2000).

95. عبد الله حمودي، ***الشيخ والمريد: النسق الثقافي في المجتمعات العربية الحديثة- يليه مقالة في النقد والتأويل***، تر، عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط4، 2010).

96. محمد أبو الوليد ابن رشد، **الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، إشراف محمد عابد الجابري؛ نقله عن العبرية إلى العربية أحمد شحلان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

97. محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، تر: محمد خاتمي، خالد شكراوي (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2001) .

98. هند عروب، واخرون، ***السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية***،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

99. محمد ضريف،"**النسق السياسي المغربي المعاصر – مقاربة سوسيو سياسية**"، (المغرب: أفريقيا الشرق 1991).

100. يونس برادة، وآخرون، ***الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) .

101. علي خليفة الكواري (محرر)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007).

102. ناهض حتر، ***الليبرالية الجديدة في مواجهة: قراءة في الحالة الاردنية*** (عمان: ازمنة للنشر والتوزيع، 2003).

103. هاني الحوراني واخرون ، ***الاطار القانوني للبناء الديمقراطي في الاردن*** (عمان: دار سندباد للنشر،2000) .

104. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، ***البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن-لبنان-المغرب-مصر"*** (بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،2007).

105. احمد الرشيدي محررا، ***المؤسسة التشريعية في الوطن العربي***، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1997).

106. أحمد بعلبكي وآخرون، ***جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2014).

107. إدريس ولد القابلة، ***إشكالات حقوقية بالمغرب***، (ناشري، للنشر الالكتروني، 2003).

108. امحمد مالكي وآخرون، ***ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

109. عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**(بيروت :منتدى المعارف،2012) .
110. علي خليفة الكواري (محرر)، ***الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2007).
111. عمر بندور (منسق)، **الدستور الجديد ووهم التغيير**، سلسلة دفاتر وجهة نظر، العدد 24 (الدار البيضاء: .مطبعة النجاح الجديدة، 2011).
112. كمال عبد اللطيف، ***العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة االسياسات، 2016).
113. مجموعة مؤلفين: ***التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية*** (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي 1987).
114. المصطفى بوجعبوط (محررا)، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للانظمة السياسية*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).
115. هاني الحوراني وحسين أبو رمان، ***تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن*** (عمان: دار سندباد للنشر،2004).
116. هاني الحوراني وحسين أبو رمان، ***تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن*** (عمان: دار سندباد للنشر،2004) .
117. هاني الحوراني،" التجربة الديمقراطية في الاردن بين التطلعات والمعوقات: قضايا التحول الديمقراطي في الاردن 1989 – 1996 ،" ورقة قدمت الى: ***اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي مؤتمر منعقد بالقاهرة فيفري / مارس 1996*** (رام الله : مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1997).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا التقارير:

1. منظمة الامم المتحدة،" الاعلان العالمي لحقوق الانسان – الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة، 10-12-1948،" في محمد شريف بسيوني، ***الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان***، 2 مج، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2005)، مج 1: ***الوثائق العالمية***.
2. وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025.
3. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: ***نحو الحرية في الوطن العربي***(نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005)، ص 119-125.

رابعا الدوريات والمجلات:

1- إبراهيم بعزيز،" دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)ع يوليو، تموز 2011.

2- أحمد السطاتي،" نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، ***مجلة آفاق***، العدد 03 .1992.

3- احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، ***مجلة فكر ونقد***، ع،91، السنة 2008.

4- أحمد بيضون، "قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث "السلطانية المحدثة" الى التشييد المؤسسي للديمقراطية."ورقة قدمت الى ***المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وفض النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية***، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، بيروت.

5- أحمد سعيد نوفل، " الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية،" ***مجلة تسامح***، العددان 42-43 (ديسمبر 2013).

6- أحمد سعيد نوفل،" الدساتير ومتطلبات التغيير في البلدان العربية،" ***مجلة تسامح*** العددان 42-43 (ديسمبر 2013).

7- اشرف عثمان،" الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية" ***مجلة عمران*** العدد 11 – المجلد الثالث – شتاء 2015 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)

8- أمين العضايلة،"الرقابة القضائية على دستورية القوانين: المحكمة الدستورية ومدى حاجة الاردن لها،" ورقة قدمت الى : ***وعقد من الديمقراطية في الاردن 1989-1999*** (عمان: دار سندباد للنشر،2000) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- برادة يونس: "الملكية والأحزاب في المغرب. مقاربة السياسية الحزبية للملكية". ***مجلة فكر ونقد*** عدد 65/يناير 2005.

10- بوعشرين توفيق، "أزمة الديموقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي- فرضيات تفسيرية". ***وجهة نظر*** عدد 2002/14.

1- جلال عبد الله معوض، ***علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية***، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985).

2- جلال عبدالله معوض، "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية"، ***ندوة الاتجاهات الحديثة فى علم السياسة، مدونة بحوث*** سنة 2010.

3- حامد ربيع، "الظاهرة الإنمائية وخصائص القيادة في الأمة العربية"، ***مجلة قضايا عربية***(السنة السابعة، العدد الثالث)، مارس 1980.

11- حامي الدين عبد العالي: "سؤال الانتقال الديموقراطي بالمغرب. المعوقات الدستورية للانتقال" ***وجهة نظر*** عدد 2004/23.

12- حسن طارق،" الدستور والديمقراطية قراءة في التوترات المهيكلة لوثيقة 2011 "، ***سلسلة الحوار العمومي(4*** الرباط :طوب بريس، 2013) .

13- حكيم التوزاني ، " مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي،" ***مجلة المستقبل العربي***، ع 394، 2011.

14- حمزة منصور،" الجانب الاجتماعي للاحزاب السياسية في الاصلاح السياسي في الاردن ،" ***المجلة الثقافية*** العدد 66 (جانفي 2006).

15- حيدر ابراهيم، الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي" ورقة قدمت الى: المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي(بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات،مؤسسة فريدريش ايبرت، 2004).

4- رائد جريديني، "أديب نعمة الدولة الغنائمية والربيع العربي"، ***مجلة"إضافات*** (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد 31-32 صيف - خريف 2015، ص 245-251.

5- رشيد خشانة، " تونس بعد 16 عاما"، ***جريدة الحياة***، بتاريخ 03 نوفمبر 2003.

6- رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب،" ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، اكتوبر 2011.

16- رضوان المجالي، " الحركات الاحتجاجية في الاردن: دراسة في المطالب والاستجابة،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد 38 (ربيع 2013).

17- زين العابدين حمزاوي،" أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***.ع 20، 2008، ص 155-156.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18- سعيد بنسعيد العلوي،" التجربة المغربية في التحول الديمقراطي،" ***ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي***، 2005.

7- شرعية الابتزاز في دولة الثقب الأسود، ***جريدة الرياض***6 افريل 2005 (عدد 13435).

19- صالح بشير، "بحث أولي في ديناميكية تكون الدولة الحديثة في بلاد المغرب، " ***قضايا عربية***، السنة 6، ع. 8 (ديسمبر 1979).

20- عباس بوغانم،" الامتدادات المخزنية في المغرب الحيث،"مجلة ***وجهة نظر***،ع 38 خريف2008.

21- عبد الإله الرمزي،" المنهجية الجديدة في وظيفة النسق السياسي المغربي:مقاربة على ضوء نظرية الاختيار العقلاني" نشرت بواسطة:المركز ***الديمقراطي العربي في قسم الدراسات والنظم السياسي***, العدد الثالث "يونيو – حُزيران" لسنة "2017 " من مجلة العلوم السياسية والقانون.

22- عبد الاله السطي،" أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي ،" ***مجلة سياسات عربية***، ع 20، ماي 2016.

8- عبد الاله بلقزيز،" المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج،" ***مجلة المستقبل العربي***، ع 392، اكتوبر 2011.

23- عبد العلي حامي الدين" **:سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب – المعوقات الدستورية للانتقال"**، مجلة وجهة نظر، العدد 23 خريف 2004.

9- عبد العلي حامي الدين، "**سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب المعوقات الدستورية للانتقال الديمقراطي**"، مجلة وجهة نظر، العدد 23 خريف 2004.

24- عبد اللطيف الخمسي، " نحو مقاربة جديدة للديمقراطية "، **مجلة رهانات** (المغرب: مركز الدراسات والابحاث الانسانية)، عدد 03 (2007)ص. 06.

10- عبد النور بن عنتر، "التسلطية السياسية العربية،" ***مجلة فكر ونقد***، ع، 44، السنة 2011.

25- عثمان الزياني،" تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي،" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، افريل 2015).

26- عوني المشني،" فلسطينيون في الاردن ام اردنيون من اصل فلسطيني- ازمة الهوية بعد اتفاقات السلام،" **مجلة افاق** (رام الله: 1999)، ص. 45.

27- فايز زريقات،" التجربة البرلمانية الاردنية الجديدة ،" ***مؤتة للبحوث والدارسات – العلوم الانسانية والاجتماعية*** العدد 04 (1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28- الفضل شلق، "أفكار حول الأمة والوحدة والدولة"، **الاجتهاد**، مجلد 3، عدد 12، صيف 1991.

29- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانقال الديمقراطي،" ***مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي***، سبتمبر ،2006.

30- مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) .

31- مارينا أوتاي، مروان المعشر ،" الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد،" ***اوراق كارنيغي*** ،ديسمبر 2011 (مركز كارنيغي للشرق الاوسط) .

11- محمد أحمد المقداد، "أسس التحوُّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)" ***مجلة المنارة***، المجلد (13) العدد 07، 2007 .

32- محمد المالكي،" بنية توزيع السلط في الدستور المغربي الجديد"، مجلة **النهضة**، العددان 3-4 (خريف / 2012 ربيع2013).

33- محمد صالح العوران،" دور الاحزاب في التنمية،" ***المجلة الثقافية***، العدد 66(جانفي، 2006).

34- محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد ؟،" ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 393، نوفمبر، (بيروت:2011)، ص ص 122-135 .

35- محمد مدني وادريس المغروي وسلوى الزرهوني، **دراسة نقدية للدستور المغربي للعام 2011** ،(ستوكهولم :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012)

36- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011.

37- المسكي محمد، "إشكالية الإصلاح الدستوري ورهان التحديث والديموقراطية،" **مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد**، عدد 2005/3.

38- مودن عبد الحي"الحداثة السياسية في المغرب". ***مجلة الثقافة المغربية***، عدد 17/أكتوبر 2000.

39- هاني الحوراني،" التجربة الديمقراطية في الاردن بين التطلعات والمعوقات: قضايا التحول الديمقراطي في الاردن 1989 – 1996 ،" ورقة قدمت الى: ***اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي مؤتمر منعقد بالقاهرة فيفري / مارس 1996*** (رام الله : مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1997).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12- هبة سمير الحسيني، ***القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان*** (دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من 1989 الى 2005) رسالة ماجستير، جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2010.

40- يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب، ***مجلة فكر ونقد***، ع، 65، السنة 2008.

خامسا: القواميس والموسوعات:

1. ***الموسوعة السياسة***، إشراف الكيلالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ، 1981).

2. "***المنجد في اللغة والأدب والعلوم***"، المطبعة الكاثوليكية،ط5،مادة د.و.ل.

3. ابن منظور، ***لسان العرب***، (بيروت: دار صادر، 1956) المجلد 11، المادة د.و.ل.

4. قاموس الموارد، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، مادة stand.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1- عبد الرحمن التميمي، ***المنظومة المعرفية في التفكير السياسي الفلسطيني*** (أمد للإعلام)، تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2017
https://amadps.net/ar/?Action=Details&ID=91048

2- هشام يونس،" حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن في منتدى الدوحة للديمقراطية والتجارة الحرة"، تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من :
www.qatarconferences.org/new…/arabic/pdf/thestateandcivil.doc

3- محمد عابد الجابري، "عقد البيعة في الإسلام ...ودور الكنيسة في أوروبا"، ***مجلة فكر ونقد***، ع 27 (المغرب: مارس 2000) تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من :
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n27_01jabri.%282%29.htm

4- عبد السلام بنعبد العالي ، " في الجينيالوجيا "، **مجلة ذوات مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، تم تصفح الموقع في: 12 فيفري 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://thewhatnews.net/post-page.php?post_alias

5- رياض عزيز هادي، "مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون"، ***مجلة العلوم السياسية***، ع 37(بغداد) تم تصفح الموقع في 12 فيفري 2017 من :
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25316

6- محمد الدوهو ، ***أنثروبولوجيا السلطة العربية / قراءة سياسية في كتاب «الشيخ والمريد» لعبدالله حمودي*** تم تصفح الموقع في: 21 مارس 2017.
http://aleftoday.info/article.php?id=11901

7- كمال عبد اللطيف، "***علامات توظيف المقدَّس في الحاضر العربي*** 11 ، «فبراير. 2015 علامات – توظيف– المقدَّس – في – الحاضر –العربي: **حمودي** تم تصفح الموقع في: 21 مارس 2017.
www.mominoun.com/articles/52

8- الطيب بوعزة، "في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية" ***مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث***. تصفح الموقع 2017/11/16:
http://mominoun.com/pdf1/2014-12/549be678a14a0465520591.pdf

9- كمال عبد اللطيف،" الاستبداد: حدود ودلالات"، ***مؤسسة مؤمنون بلا حدود***، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، تم تصفح الموقع: يوم: 20-11-2017
http://www.mominoun.com/articles/

10- العربي إدناصر ،"جدلية ***الكائن والممكن في الآداب السلطانية صورة المُلك العضوض وظل الخلافة الراشدة***"، *مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث*، تم التصفح الموقع يوم 2017/12/08
ttp://www.mominoun.com/articles/918

11- ادريس جنداري،" كيف اخترقت كيف اختراقت القيم الكسروية الاستبدادية وإيديولوجيا الطاعة الثقافة العربية؟"، تمت التصفح يوم: 03.02.2016
http://alasr.me/articles/view/16811

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12-رشيد العلوي، **الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر**: تم تصفح الموقع في :03.10.2017

http://www.hurriyatsudan.com/?p=173432

13-محمد اتركين،"**التغيير الدستوري وسيناريو الانتقال الديمقراطي بالمغرب**" انظر الرابط الإلكتروني الآتي: تصفح الموقع بتاريخ: 12-10-2017

http://atarguine.blogspot.com/2007/09/blog-post_01.html

14- محمد المصباحي، "الوجه الفلسفي لحقيقة الانتهاكات السياسية بالمغرب،" تم تصفح الموقع في: 26/05/2011 متحصل عليه من:

http://www.ibn-rushd.org/forum/Mesbahi.htm

ادريس لكريني،" التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات،"،"متحصل عليه من موقع المغرب الدستوري، تم تصفح الموقع في 17-03-2013 متحصل عليه من:

http://drisslagrini.maktoobblog.com

15- خطاب للملك محمد السادس 9 مارس" 2011 ، تم تصفح موقع اليوتوب في 21-10-2014 على موقع: http://bit.ly/1Tgg0Hd

16- برهان الدين غليون، "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، الجزيرة للدراسات: تم تصفح الموقع 2017/11/16:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa

2-باللغة الاجنبية :

1- Abdallah Ben Mlih, ***Structures Politiques Du Maroc Colonial*** (Ed .lHarmttan1990).

2- Abdellah Hammoudi, ***Master and Disciple: The Culture Foundations Of Moroccan Authoritarianism*** (Chicago, IL: University Of Chicago Press, 1997).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3- Asef Bayat "Revolution in Bad Times." ***New Left Review***,vol. 80 (March-April 2013).

4- Gero Erdmann and Ulf Engel, «Neopatrimonialism Revisited Beyond a Catch-All Concept,» (GIGA Working Paper; 17, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), 2006), on the Web: <www.giga-hamburg.de/workingpapers>.

5- Jacques Lagroye, La Légitimation In Trait De Science Politique De Jean Leca Et Madeleine Grawitz.1985. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00491299/file/Legitimation.pdf.

6- John Waterbury, La Légitimation Du Pouvoir Au Maghreb Tradition, Protestation Et Répression - http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1977-16_40.pdf.

7- Max Weber, ***Economie et société,*** tome 1, Paris, Pocket, 1995,.

8- Med Arkoun, Pour Une Critique De La Raison Islamique (Maisonneuve 1984).

9- Michael Barnet, «Institutions, Roles and Disorder: the Case of Arab States System», *International Studies Quarterly* (Detroit), vol.3, september 1993, pp. 279-284.

10- Middle East& North Africa Report," Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan", International Crisis Group Middle East/North Africa Report N°118, 12 March 2012.

11- Paul Noble, «The Arab System: Pressures, Constraints and Opportunities», in: Bahgat Korany & Ali E. Hillal Dessouki (eds), ***The Foreign Policies of Arab States : the Challenge of Change,*** 2nd ed, Boulder (Colorado), Westview Press, 1991, p.

12- Seth G Jones The Mirage Of The Arab Spring Deal With The Region Deal With The Region You Have, Not The Region You Want, vol. 92, no. 1 (january 2013), p.58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة:

اقترن الفكر السياسي العربي **بالتراجع والتخلف**، بفعل ما تعرض له من **نكسات متكررة** في مختلف المجالات سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وخاصة على **المستوى الثقافي**، اثر ذلك على **تشكل واقع سلبي مبني** على محددات **تقليدية** مرتبطة **بالذهنيات والمسالك السلطوية** بعيدة على **التوجه نحو البناء الديمقراطي**.

يمكن الحديث عن **العجز الديمقراطي العربي** في بعده **الوجودي** وايضا عبر **مساره التكويني**، لذلك كانت محاولة **رصد** أهم الجوانب **الذهنية المعيقة لعملية البناء الديمقراطي** والمتعلقة أساسا **بالثقافة السياسية** في الفكر العربي المعاصر في سياق تحليل العقل العربي وتصوراته ومعتقداته خاصة بالنسبة **للنخب الحاكمة** التي تعمل دوما على تطبيق **نموذج الباتريمونيالية** الذي يعني **ترسيخ دولة تحكمها سلالة** تعتمد على **جيش** وبيروقراطية **منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم** وسلالته وهو النموذج المنطلق من فكرة **البطركية** التي تعني **الأبوية والوصاية على الجميع**.

كل ذلك اثر على **البناء الديمقراطي العربي** ومداه في **التطابق** مع **نموذجين ملكيان** هما **المملكة المغربية والمملكة الأردنية** ومعرفة تأثير النظام السياسي على البناء الديمقراطي استنادا الى درجة **الحضور الاستبدادي والتسلطي** القائم على **ازدواجية العنف الرمزي والعنف** المادي في البلدين وتجليات ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية في المغرب والاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

SUMMARY

The Arab political thought has been associated with regression and underdevelopment due to the repeated setbacks in various fields politically, economically, socially and especially at the cultural level. This has resulted in the formation of a negative reality based on traditional determinants connected with theology and the authoritarian pathways.

It is possible to talk about the Arab democratic deficit in its existential dimension as well as its formative path. Therefore, it was an attempt to monitor the most important intellectual aspects that impede the process of modernist and democratic construction, mainly related to the political culture in contemporary Arab thought in the context of analysis of the Arab mind and its perceptions and beliefs. The Batrimonialism model, which means the establishment of a state governed by a strain dependent on the army and bureaucracy are separate from the community loyal to the ruling person and his descendants, the model emanating from the idea of patriarchy, which means fatherhood and guardianship of all.

The impact of the political system on democratic building based on the degree of authoritarian and authoritarian presence based on double the symbolic violence and material violence in the two countries and the implications of this on the political and social life in Morocco and Jordan. he process of modernist and democratic construction, mainly related to the political.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمـــة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة المنهجية	أ – م
الفصل الأول: الأطر الفصل الأول: الأطر المفهومية لإشكاليات الفكر العربي والأنساق الثقافية للسلطوية والديمقراطية.	
المبحث الأول التاريخ والتراث في المنظومة المعرفية السياسية العربية: مسألة التحقيب التاريخي.	27
المطلب الأول: أهمية حضور التاريخ في الفكر السياسي العربي.	30
المطلب الثاني: تحليل المنظومة المعرفية السياسية العربية لتفسير الظاهرة السلطوية.	39
المطلب الثالث: مكونات المنظومة المعرفية في التراث السياسي العربي.	44
المبحث الثاني : حفريات معرفية في اصول السلطوية العربية.	65
المطلب الأول: السلطة السلطوية: مقاربة مفهومية لضبط المفهوم.	66
المطلب الثاني: الاداب والمسالك السلطوية في الفكر السياسي العربي المعاصر المحددات والتجليات.	85
المطلب الثالث: استمرارية اللغة السلطوية التقليدية في الخطاب السياسي المعاصر: المآل وممكنات التجاوز	96
المبحث الثالث : العجز الديمقراطي العربي وإشكالية الحداثة.	115
المطلب الأول: منجزات النظر السياسي الليبرالي المؤسس للحداثة السياسية وإشكالية الحداثة في الفكر العربي.	116
المطلب الثاني: الاستعصاء الديمقراطي العربي: ازمة المفهوم	130
المطلب الثالث: ممكنات الخروج من العجز الديمقراطي العربي.	137
الفصل الثاني: بنية المنظومة السلطوية في الدول والنظم السياسية العربية المحددات والتجليات.	154
المبحث الأول: محددات البنية السلطوية في المجال السياسي العربي.	155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: المحددات الداخلية وأثرها على تشكل السلطوية العربية.	156
المطلب الثاني: اثر العامل الخارجي في تعزيز القيم السلطوية.	195
المبحث الثاني: تجليات هندسة التسلط في المجال السياسي العربي.	212
المطلب الاول: التجليات السياسية والدستورية لهندسة التسلط العربي.	213
المطلب الثاني: التجليات الاقتصادية والاجتماعية لهندسة التسلط العربي.	234
المبحث الثالث: مسألة البناء الديمقراطي العربي في زمن التحولات: مأزق المأمول ومداخل التمكين	242
المطلب الاول : افق البناء الديمقراطي في زمن ما بعد التحولات 2011.	243
المطلب لثاني: اعادة انتاج البنى السلطوية في المجال السياسي العربي في زمن التحولات	250
المطلب الثالث: مداخل التمكين الديمقراطي في المجال السياسي العربي بعد زمن التحولات.	255
الفصل الثالث: محددات البنية السلطوية في المغرب والأردن.	260
المبحث الأول: اثر آلية التشكيل التاريخي للدولة والسلطة على الفكر السلطوي في المغرب والأردن: ارث الدولة وموروث الكيان.	261
المطلب الأول: بنية تشكل الدولة والسلطة وضغط الارث التاريخي.	262
المطلب الثاني: اثر العامل الخارجي في تكريس قيم السلطوية في المغرب والأردن	277
المطلب الثالث: شرعيات تؤسس لشرعنة السلطوية في المغرب والأردن.	283
المبحث الثاني: المرتكزات الرمزية والدستورية في البنية النسقية للنظام السياسي وأثرها على انتاج وإعادة انتاج القيم السلطوية في المغرب والأردن.	292
المطلب الاول : مكونات المنظومة الرمزية في النظام السياسي المغربي والأردني.	293
المطلب الثاني: الركيزة الدستورية: محورية الملك والمؤسسة الملكية في المغرب والأردن.	302
المطلب الثالث : آليات واستراتيجيات البقاء والاستمرار	308
المبحث الثالث: اثر "مجتمع الرعية" في تعزيز القيم السلطوية مدى احتمالية معطى قابلية المجتمع للاستبداد.	321
المطلب الاول : واقع المواطنة في دولة الرعية في المغرب والأردن.	322

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: دور الرعية في ديمومة حكم الراعي.	325
الفصل الرابع: تجليات البنية السلطوية في المغرب والاردن وإعادة انتاجها بعد زمن التحولات.	333
المبحث الاول: مظاهر المضامين السلطوية للانظمة السياسية في المغرب والاردن	334
المطلب الاول:المحتوى السلطوي للدساتير في المغرب والاردن.	335
المطلب الثاني: اثر البنية السلطوية على الاحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية.	344
المطلب الثالث : تجليات البنى السلطوية على ريعية الاقتصاد ورعوية المجتمع.	376
المبحث الثاني : اعادة انتاج البنى السلطوية بعد زمن التحولات 2011.	392
المطلب الاول: زمن التحولات في المغرب والاردن محاولة في التوصيف .	393
المطلب الثاني: اعادة تغيير لقواعد السلطوية: دساتير بلا دستورانية.	403
المبحث الثالث : المبحث الثالث : مستقبل البناء الديمقراطي في المغرب والاردن بعد زمن التحولات: سياق الازمة، المداخل والمراجعات.	419
المطلب الاول: سياق ازمة البناء الديمقراطي في المغرب والاردن . تشخيص العجز	420
المطلب الثاني :المداخل والمراجعات لزمن ما بعد التحولات: في محاولة حصر التحديات.	426
الاستنتاجـــات	433
المراجـــــع	442
ملخص الدراسة باللغة العربية	458
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	459
المحتويـــات	460

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com